الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـة




الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مخبر التوطين: الدراسات القانونية البيئية

# أطروحة

## لنيل شهـادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميـدان: حقوق وعلوم سياسية الشعبة: علوم سياسية

الاختصاص: سياسات دولية

من إعداد:

**مخلوف وديع**

***بعنوان***

# توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند.

بتاريخ:................................

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

| الاسم واللقب | الرتبة | | |
|---|---|---|---|
| السيدة وداد غزلاني | أستاذ التعليم العالي | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | رئيسا |
| السيد جمال منصر | أستاذ التعليم العالي | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | مشرفا |
| السيد رياض حمدوش | أستاذ التعليم العالي | بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3 | ممتحنا |
| السيد إدريس عطية | أستاذ التعليم العالي | بجامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3 | ممتحنا |
| السيدة رابح زغوني | أستاذ محاضر أ | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2022/2021

## شكر وعرفان

**إلى المشرف الاستاذ الدكتور منصر جمال حفظه الله وأسرته الكريمة.**

**إلى اعضاء لجنة المناقشة**

**السيدة العميدة الاستاذة الدكتورة وداد غزلاني الله يحفظها**

**الاستاذ الدكتور رياض حمدوش**

**الاستاذ الدكتور ادريس عطية**

**الاستاذ الدكتور رابح زغوني حفظه الله**

**إلى الدكتور خالد حليمي ستره الله وأمده ببركته أستاذ الاعلام الالي بجامعة 8 ماي 1945 قالمة لمساهمته في التصميم التقني للنموذج الرقمي M W M.**

**إلى الدكتور بلال محمد حمودة أسأل الله أن يُسهل عليك مبتغاك على قدر طيبة أخلاقك لتدقيقه اللغوي في الأطروحة.**

**إهداء**

**إلى والدي قدوتي وسندي في الحياة**

**إلى الوالدة شفاها الله تعالى**

**إلى إخواتي الثلاثة وأبنائهم الياس ارسلان وكنزي سترهم الله**

**إلى زوجتي وابني يحى حفظهم الله**

**إلى روح ابني يانيس رحمه الله أسأل الله أن يستقبلني طيرا من طيور الجنة في باب الفردوس الاعلى ان شاء الله.**

**إلى روح الفقيدة الحاجة بريزة رحمها الله واسكنها فسيح جناته.**

**إلى روح إبن خالتي وأخي فوزي شيكيرو شهيد الوباء رحمه الله أسأل الله أن يصبر والدته وعائلته الكريمة.**

**إلى عائلة زوجتي الحاج حميد رجم والاخوات سميرة وعبلة حفظهم الله.**

**إلى اخي وصديقي هيتو بوزيدي وزوجته الكريمة هاجر وابنتهم جنى**

## خطة الرسالة

**مقدمة**

**الفصل الأول: القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة.**

**المبحث الأول القوة الناعمة: دراسة في المفهوم والمكونات.**

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة.

المطلب الثاني: موارد وسلوكيات القوة الناعمة.

المطلب الثالث: الجدالات الفكرية لنطاق القوة الناعمة وحدودها.

**المبحث الثاني القوى الصاعدة: حدود المفهوم.**

المطلب الأول: الأطروحة النظرية المفسرة لتفاعل القوى الصاعدة.

المطلب الثاني: مفهوم ومقومات القوى الصاعدة.

المطلب الثالث: تصنيف القوى الصاعدة.

**المبحث الثالث: تفاعلات القوى الصاعدة في السياسة الدولية.**

المطلب الأول: التفاعلات التعاونية للقوى الصاعدة.

المطلب الثاني: التفاعلات الصراعية للقوى الصاعدة.

المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية للقوى الصاعدة في الساحة الدولية.

**الفصل الثاني: السياسة الخارجية الهندية وارتباطاتها بمقومات القوة الناعمة.**

**المبحث الأول: السياسة الخارجية الهندية مرتكزات وفواعل التصميم.**

المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الهندية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الهندية.



# مقدمة

## مقدمة

شهدت نهاية الحرب الباردة عدة تغيرات على صعيد النسق الدولي والعلاقات بين الدول في إطار التحول من عالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت هذه الاخيرة جدلا داخليا كبيرا بين مختلف المختصين والأكاديميين في العلوم السياسية على أساس عديد المساهمات التي برزت منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والتي عادت لتتصدر المشهد الأكاديمي الأمريكي وعلى رأسها أفكار "بول كينيدي Paul Kennedy" الذي جادل بزوال القوة الأمريكية بفعل عدم توافق البعد الاقتصادي مع البعد العسكري المتعلق بالتمدد الأمريكي في المناطق التي تنتمي للمعسكر الشرقي لسد فراغ ضعف وانهيار الاتحاد السوفيتي، في المقابل ظهرت أفكار "جوزيف ناي" Joseph nye الذي رأى بتغير القوة الأمريكية من الاعتماد الحصري على القوة الصلبة إلى الاعتماد على القوة الناعمة في سياق استمرار الهيمنة الأمريكية على النسق الدولي.

يبرز عنصر القوة كأحد المنطلقات الأساسية في أجندة السياسية الخارجية للدول من ناحية التخطيط والتصميم صوب تحقيق الأهداف على الصعيدين الداخلي والخارجي. شهد مفهوم القوة تطورا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة بفعل أهميته في دراسة العلاقات الدولية؛ من الاعتماد على البعد العسكري في فرض إرادة دولة على دولة أخرى في سياق القوة الصلبة إلى الاعتماد على البعد الاقتصادي والثقافي كقوة تأثير على الدول، وهو ما أُصطلح على تسميته بالقوة الناعمة التي صاغها "جوزيف ناي joseph nye" أول مرة في كتابه "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، ليُعتمد هذا المصطلح لاحقا في الدوائر الأكاديمية، وأضحى حاليا أحد المرتكزات الأساسية بالنسبة لصُناع القرار في السياسة الخارجية للدول.

شهد النسق الدولي تغيرات عديدة من ناحية توزيع القوة بين الوحدات السياسية المكونة له خصوصا مع بداية الألفية الثالثة، نتيجة زيادة الاعتماد على القوة الاقتصادية بدل العسكرية، فبرزت عدة دول على الصعيد الاقتصادي نتيجة اتّباعها سيآسيات اقتصادية تتميز أساسا بسرعة النمو وجلب الاستثمار، وهو ما أدى بالاقتصادي الهولندي "أنطوان فان أقتمايل Antoine Van Agtmael" على تسميتها بالقوى الصاعدة، والتي تتكون من الدول ذات الاقتصاديات التنافسية والمزدهرة على غرار الهند التي تشكل أحد أهم الاقتصاديات الصاعدة في قارة آسيا والعالم.

شهدت الهند منذ استقلالها في 15 أوت 1947 عديد المحطات التاريخية في تفاعلها على الساحة الدولية، بدأً بالانقسام الداخلي وتأسيس باكستان في أربعينيات القرن الماضي، مرورا بالدور الدبلوماسي الرائد في إطار حركة عدم الانحياز ومرافقة ودعم موجات التحرر في العالم الثالث منذ خمسينيات القرن الماضي إلى السبعينيات منه، وقد ساهم التاريخ والفكر الهندي الممتد لعشرات القرون في تبوء الهند ريادة العالم الثالث من خلال التركيز على عديد الأفكار، وفي مقدمتها الدعوة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فيما كان يعرف بمعاهدة البنتشيل بين الهند والصين، وقد تعدت لاحقا نصوص هذه الاتفاقية الجانبين إلى الاعتماد الدولي في حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة؛ وإلى مبادئ السياسة الخارجية لبعض الدول وعلى رأسها الجزائر. في السياق ذاته، شكل التاريخ والفكر الهندي القديم حجر الأساس في توظيف الهند لقوتها الناعمة في تفاعلاتها الخارجية، خصوصا بعد وصول رئيس الوزراء "ناريندرا مودي" للحكم سنة 2014.

مع تراجع حصرية الاعتماد على المحدد العسكري مقابل الاعتماد على المحدد الاقتصادي الثقافي في التأثير والتفاعل بين الدول على أساس توظيف القوة الناعمة، شكل النموذج الهندي في تصميم السياسة الخارجية على أساس توظيف القوة الناعمة أحد أهم الأمثلة في دول العالم الثالث من ناحية ارتكازه على عدة أدوات، بدءً من الطبخ مرورا بالصناعة السينماتوغرافية وصولا إلى النموذج الهندي في التعايش وإرساء الديمقراطية، زيادة على كونه مصدر استلهام في محاولة فهم طريقة عمل النموذج الهندي في توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الهندية كدولة صاعدة تجد عناصر بروزها في النسق الدولي على الأساس الاقتصادي بالتوازي مع القوة العسكرية في محيطها المضطرب الذي يمزج بين التهديدات الأمنية والعسكرية من جهة، ومن جهة أخرى التنافس الكبير مع مختلف الاقتصاديات الكبرى في جنوب شرق آسيا.

**- أهمية الموضوع**

تبرز أهمية الموضوع من خلال معالجة ودراسة توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الصاعدة على أساس التركيز على أحد أهم الأمثلة في هذا الصدد والمتمثل في النموذج الهندي؛ الذي يتفاعل في محيط يمزج بين التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية، حيث يكمن الاستدلال على أهمية الموضوع بما يلي:

– دراسة كيفية تطور وبروز الدول في النسق الدولي على أساس التأقلم مع التغير الحاصل في القوة؛ من حصرية الاعتماد على القوة الصلبة إلى التزاوج بين الاعتماد على القوة الصلبة والقوة الناعمة في الساحة الدولية التي تشهد تحديات أمنية وعسكرية، إضافة إلى التحديات الاقتصادية خصوصا في منطقة جنوب شرق آسيا التي تنتمي لها هذه الدراسة ممثلة في دولة الهند.

– فحص وتتبع مختلف تصنيفات الدول على أساس انتماءها من عدمه إلى الدول الصاعدة، وما يترتب عن ذلك من تفاعلات في النسق الدولي على أساس اقتصادي في إطار تجمعات بين الدول كما هو حاصل مع دول البريكس، أو في إطار فردي وفق تفاعلات صراعية أو تعاونية في مختلف الملفات الدولية والإقليمية.

– معرفة سياقات ومرتكزات الهند في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية، قصد الاستفادة من تجربتها في توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية وفق النموذج الجزائري.

– معرفة كيفية اعتماد وتسويق الأدوات الهندية في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية، بداية من الطبخ مرورا بأفلام بوليوود وصولا إلى النموذج الهندي في التعايش بين الأديان والعرقيات على أساسِ أكبرِ منظومة ديمقراطية من ناحية التعداد السكاني في العالم.

– الاعتماد على مؤشرات ومتغيرات في محاولة قياس توظيف القوة الناعمة الهندية ضمن نموذج من تصميم الباحث يهدف إلى معرفة مواطن الإخفاق والنجاح على أساس البعد الرقمي قصد تفعيل أحسن لتوظيف القوة الناعمة للدول في سياستها الخارجية.

**– أسباب البحث في الموضوع**

تُشكل الهند في سياق توظيف القوة الناعمة في سياسته الخارجية نموذجا جديرا بالدراسة من ناحية تفاعله في بيئة خارجية مضطربة أمنيا، عسكريا واقتصاديا ووفق بيئة داخلية متعددة الانتماءات على أساس عرقي وديني ولغوي. من ثم يتمثل مسعى اختيار الموضوع فيما يلي:

– تشكل الثقافة أحد أهم مصادر توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول، حيث تتشكل البيئة الاجتماعية الهندية من فسيفساء من الثقافات في البلد الواحد، ومن ثم يبرز مسعى اختيار دراسة

النموذج الهندي في معرفة الأطر الثقافية التي اعتمدت عليها الهند في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية.

– تشهد منطقة جنوب شرق آسيا تنافسا اقتصاديا واستراتجيا كبيرا بين عديد الدول على رأسها: الصين، الهند، كوريا الجنوبية...إلخ، ويبرز السعي إلى دراسة النموذج الهندي في توظيف القوة الناعمة في سياسته الخارجية على أساس تضمن إستراتيجية توظيف القوة الناعمة التنافس الاقتصادي الآسيوي الذي يعتمد على الإشعاع الثقافي كعنوان لتسويق صورة البلد في محيطه الإقليمي ومحيطه العالمي.

– يعتمد توظيف القوة الناعمة على مجموعة من الأدوات التي تسعى الدول إلى استثمارها لتسويق صورة البلد خارجيا. يبرز النموذج الهندي بتعدد الأدوات التي يركز عليها في توظيف القوة الناعمة بداية بالصناعة السينماتوغرافية المعروفة بـ"بوليوود"، مرورا بالطبخ الهندي، وصولا إلى التعايش السلمي بين مختلف الثقافات في البلد الواحد على أساس نموذج ديمقراطي يعد الأكبر في العالم من ناحية الكثافة السكانية.

**– إشكالية الدراسة**

في ظل تراجع الرؤية الواقعية لتفاعل الوحدات السياسية في النسق الدولي على أساس تحصيل المصلحة والحفاظ على القوة أو زيادتها بمفهومها الصلب يبرز الطرح البنائي في الاعتماد على الهويات في التفاعل بين الدول في تقاطع مع منطلقات القوة الناعمة على غرار جعل الآخرين يريدون ما نريد بالاعتماد على الثقافة والقيم السياسية كمصدر لتوظيف القوة الناعمة في المحيط الإقليمي والدولي للهند كدولة صاعدة ووفق نموذجها في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية حيث يبرز في هذا الصدد الإشكال التالي:

– كيف تُوظف الهند_كقوة صاعدة_ القوة الناعمة في سياستها الخارجية؟.

وفي سبيل الإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالقوة الناعمة، وفيما تتمثل عناصر وأدوات توظيفها؟.

– ماذا نعني بالدول الصاعدة، وما هي معايير وعناصر تصنيفها؟.

– فيما تتمثل أدوات توظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية؟.

– فيما تتمثل مواطن الاخفاق وعناصر النجاح في تجربة توظيف الهند للقوة الناعمة في سياستها الخارجية ؟.

**– فرضيات الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا نختبر الفرضيات التالية:

– ترتبط مساعي الدولة الصاعدة في تحسين مكانتها في سلم القوى الدولي، بتوظيفها للقوة الناعمة في سياستها الخارجية.

– تزداد فعالية السياسة الخارجية للدولة الصاعدة في النسق الدولي، كلما زادت المصادر والسلوكيات المكونة للقوة الناعمة.

– كُلما استطاعت الدولة الصاعدة تحويل مصادر قوتها الناعمة إلى سلوكيات، كلما انعكس ذلك على نوعية سلوكها الخارجي.

**– منهج الدراسة:**

تشمل دراسة توظيف القوة الناعمة الهندية في تصميم سياسيتها الخارجية كدولة صاعدة في النسق الدولي عديدَ المتغيرات ومستويات التحليل، فالمتغيرات تشمل مختلف أدوات توظيف القوة الناعمة من الطبخ مرورا بالصناعة السينيماتوغرافية المعروفة بـ "بوليوود" وصولا إلى كون الهند أكبر الديمقراطيات في العالم من ناحية التعداد السكاني. في المقابل، تظهر مستويات التحليل من خلال مسعى قياس توظيف القوة الناعمة الهندية من خلال البعد الرقمي في تصميم الباحث لنموذج قياس توظيف القوة الناعمة للدول في سياستها الخارجية بالاعتماد على عديد البيانات والإحصائيات الصادرة من المنظمات الدولية ومراكز البحث، واستناداً إلى عديد الاستبيانات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بقياس توظيف القوة الناعمة التي سنطرحها لاحقا في الفصل الثالث.

مما سبق ذكره، تفرض طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجين نستعرضهما فيما يلي:

**أولا منهج دراسة الحالة:** هو "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"[1]. استعملنا منهج دراسة الحالة في تطرقنا لحالة الهند من خلال دراسة المراحل التي مرت بها في سياق سياستها الخارجية وتفاعلها في النسق الدولي زيادة على دراسة توظيف القوة الناعمة الهندية في إطار التباين بين مختلف الحكومات التي تداولت على الحكم في نيودلهي.

**ثانيا المنهج الإحصائي:** هو "عبارة عن أسلوب رياضي يُستخدم من أجل جمع المعلومات والبيانات التابعة لظاهرة معينة وفق تحليل رياضي محدد من أجل الحصول على نتائج دقيقة لظاهرة محل الدراسة"[2]، استعملنا المنهج الاحصائي في تصميمنا لنموذج قياس توظيف القوة وتطبيقها على الهند وفق تحليل رياضي يأخذ بمجموعة من المتغيرات التي استهدفنا منها قياس مدى توظيف الهند لقوتها الناعمة في سياستها الخارجية.

**الإطار النظري للدراسة:** يشكل توظيف القوة الناعمة أحد أهم مرتكزات الدبلوماسية العامة والتي تتمثل في "البرامج التي تطلقها الدولة بهدف الاعلام والتأثير في الرأي العام لبلدان الأخرى"[3] من ثم يبرز اعتمادها على البعد الهوياتي لتفاعل الدولة من خلال التركيز على القيم والمقومات المتمثلة في الثقافة خصوصا قصد التأثير في مجتمعات البلدان الأخرى في هذا الصدد تشكل النظرية البنائية في العلاقات الدولية الإطار النظري للأطروحة من خلال اعتمادها على البنى المثالية الغير مادية التي تحكم العلاقة بين مختلف الفواعل في السياسة الدولية حيث تركز على تحليل دور الثقافة، القيم والافكار في العلاقات الدولية والتي تمثل مصادر القوة الناعمة حسب تصميم جوزيف ناي، فضلا عن تناولها دور وأثر

---

[1]احمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص. 109.

[2] موقع اعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، المنهج الاحصائي في https://bit.ly/36VFJs6، (2021/03/03).

[3]ساعد طيايبة ، "الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.8، (ديسمبر 2017)، ص ص. 87-88.

المتغيرات النفسية والفهم الجماعي المشترك المُشكل لمصالح وافضليات الدول والذي يُعنى بسلوكيات القوة الناعمة من ناحية الجذب والاقناع كما تطرق إليها جوزيف ناي[1].

– **أدبيات الدراسة:** تشكل الهند موضوع دراسة لدى العديد من الباحثين خصوصا في سياق التركيز على قوتها الناعمة لمى تزخر به من تاريخ يمتد لآلاف السنين زيادة على ما تتوفر عليه من عوامل وأدوات جذب تصب في فعالية توظيفها لقوتها الناعمة في سياستها الخارجية، حيث نبرز أدبيات الدراسة فيما يلي:

Jian Wang and Other, Rising Soft Power India, Los Angeles: USC Centre of Public Diplomacy, Novembre 2014.

يدرس الكتاب ارتفاع توظيف القوة الناعمة في الاقتصاديات والدول الصاعدة من خلال التركيز على التجربة الهندية في فهم الممارسات الدبلوماسية للدول والأسواق الناشئة ذات التعدد الإثني والعرقي والديني؛ في عالم متعدد الأقطاب، حيث يهدف الكتاب إلى معرفة مدى استغلال الأدوات الثقافية الهندية في توظيف القوة الناعمة من بوليوود مرورا برياضة اليوغا وصولا إلى المجلس الهندي للعلاقات الثقافية وعلاقات الهند بالولايات المتحدة الأمريكية.

Patryk Kugiel, India’s Soft Power: A New Foreign Policy Strategy, india : KW Publishers Pvt. Limited, 2017.

يتطرق الكتاب إلى مفهوم القوة الناعمة وعلاقته بالعلاقات الدولية من خلال دراسة الجدل الذي يرافق مصطلح القوة بالخصوص عند المدرسة الواقعية وعلاقته بالقوة الناعمة، يتناول الكتاب أيضا تطور القوة ومصادر القوة الناعمة الهندية ومدى فعاليتها في السياسة الخارجية الهندية، يختم الكتاب بالتطرق إلى توظيف رئيس الوزراء الهندي الحالي "ناريندرا مودي" للقوة الناعمة الهندية ومستقبلها بعده.

Daya Kishan Thussu, Communicating India’n Soft Power: Buddha to Bollywood, New York: Palgrave Mac Millan, 2013.

يدرس الكتاب أسس القوة الناعمة الهندية من خلال التركيز على البعد الاتصالي المتمثل أساسا في الإنتاج الفني والثقافي وكل ما يعكس صورة الهند الخارجية، من خلال التطرق إلى السياق التاريخي للقوة الناعمة الهندية، الدياسبورا الهندية، صناعات برمجيات الإعلام الآلي كأدوات للقوة الناعمة الهندية،

[1] حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، م.5، ع.2، (ديسمبر 2021)، ص. 244.

كذلك الأدوات الثقافية من الديانة البوذية إلى بوليوود، وأخيرا البعد الاقتصادي في الصورة التي تعكسها العلامات التجارية الهندية من خلال تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

Anwer Tarique, Approaches to The Study of Indian's Foreign Policy Domestic and International Determinent of Indian Foreign Policy, Evolution of Indian Foreign Policy, in Biswarangan Mohanty, Indian Foreign Policy. Indian : Vikas Publishing House, 2017.

يتناول مقال الكتاب السياسة الخارجية الهندية منذ الاستقلال حتى بداية الألفية الثانية بالتطرق إلى المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الهندية علاوة على الفواعل المؤثرة فيها والمبادئ التي تستند عليها الدبلوماسية الهندية في تفاعلها على الصعيد الخارجي، يتطرق الكتاب أيضا إلى أهداف وغايات السياسة الخارجية الهندية في محيطها الإقليمي والدولي على غرار مواجهة التهديدات الأمنية، الصراعات الحدودية والتحديات الاقتصادية.

من خلال استعراضنا للأدبيات السابقة يبرز تركيزها على أدوات القوة الناعمة الهندية وإغفال التطرق لسياق توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الهندية، زيادة على التركيز على أدوات القوة الناعمة الهندية كبوليوود، رياضة اليوغا واستبعاد باقي أدوات ومصادر القوة الناعمة الهندية المتمثلة أساسا في الموروث التاريخي والحضاري الهندي الذي يشكل عامل جذب يصب في توظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية كدولة صاعدة في النظام الدولي.

- **تقسيم الدراسة:** قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فيه لمختلف المفاهيم المرافقة لأطروحتنا بدءً بالقوة الناعمة وصولا إلى القوى الصاعدة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى البعد الاصطلاحي لمفهوم القوة الناعمة من خلال التركيز على نشأة وتطور المفهوم، إضافة إلى مكوناته من مصادر مرتبطة بالثقافة أو متعلقة بالقيم السياسية والسياسة الخارجية. في السياق ذاته، تطرقنا إلى سلوكيات القوة الناعمة المتضمنة لجدول أعمال مشروع من ناحية الهدف، الجذب الإيجابي والإقناع وأخيرا تطرقنا للجدالات الفكرية التي رافقت -وتُرافق- مفهوم القوة الناعمة. وفي المبحث الثاني، تطرقنا إلى مفهوم القوى الصاعدة من خلال دراسة إطارها الفكري، ومقوماتها والأسس التي يُعتمد عليها في تصنيف الدول ضمن القوى الصاعدة من عدمه، أما في المبحث الثالث فقد درسنا التفاعلات بين القوى الصاعدة في السياسة الدولية؛ بين ما هو على أساس

تعاوني وما هو على أساس صراعي، إضافة إلى التطرق إلى أهم خصائص السياسة الخارجية للقوى الصاعدة.

الفصل الثاني: تناولنا فيه السياسة الخارجية الهندية وأدوات توظيفها لقوتها الناعمة حيث ركزنا في دراستنا على محددات السياسة الخارجية الهندية بين ما هو داخلي متعلق بالعامل الجغرافي، الاقتصادي، العسكري، الديموغرافي، النظام السياسي والبعد الفكري. بينما تطرقنا في المحددات الخارجية لعلاقة الهند مع دول الجوار، إضافة إلى علاقتها بالدول الكبرى، دائما في المبحث الأول تطرقنا إلى مبادئ السياسة الخارجية الهندية إضافة إلى الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية التي تؤثر في تصميم السياسة الخارجية الهندي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أدوات القوة الناعمة الهندية؛ بين تلك الثقافية المكونة من سياسة التعايش السلمي، النموذج الديمقراطي وأفلام بوليوود، وبين الأدوات التاريخية الحضارية التي تتكون من الطب الهندي الأيوفيدا، المطبخ الهندي، الاعتماد على الدياسبورا الهندية ورياضة اليوغا.

الفصل الثالث: استعرضنا فيه قياس توظيف القوة الناعمة الهندية في السياسة الخارجية بالاعتماد على نموذج من تصميم الباحث، حيث بدأنا بنقد نماذج سابقة لقياس القوة الناعمة للدول من نموذج القوة الناعمة الثلاثين، مرورا بمؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع وصولا إلى المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة للدول، بعدها قمنا بتقديم نموذجنا لقياس توظيف القوة الناعمة للدول في سياستها الخارجية أين تطرقنا إلى مختلف المتغيرات التي اعتمدنا عليها، زيادة على شرح مصادر وطريقة حسابنا للمتغيرات سالفة الذكر، وأخيرا طبقنا نموذجنا على الهند قصد معرفة مواطن الإخفاق والنجاح في توظيف قوتها الناعمة في سياستها الخارجية حيث قمنا باستخلاص النتائج وتقييمها.


الفصل الأول

# الفصل الأول: القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول الصاعدة

يُشكل مفهوم القوة جدلا كبيرا بين مختلف المفكرين والدارسين للعلاقات الدولية، حيث يعكس النزاع الفكري الدائر حول تعريف القوة اهتمامات وقيم الأشخاص الذين يدرسون هذا المصطلح. يُعرّف بعضهم القوة على أنها «القدرة على الحصول على ما نريد». والقوة أيضا هي "القدرة على القيام بالأشياء صوب التأثير على الآخرين وفق تواصل اجتماعي قصد الحصول على النتائج التي نريد". تبرز نظرة عالم السياسة "بيتر كانزنشتاين"* في ادعائه أن "قوة الحضارات تمثلها قوة الدولة في تعاملها مع الخارج ومدى ترسخها في محيطها الخارجي، حيث تختلف القوة في الحضارات من ناحية تحكم الفاعلين فيها بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"[1]. تزامنا مع الجدل الذي يرافق مفهوم القوة؛ يبرز أيضا نزاع وجدل حول تطور مفهوم القوة والاختلافات في تصنيفها، حيث تبرز القوة الناعمة كأحد مواضيع الجدال الأكاديمي الدائر بعدما أصبح يشكل هذا المصطلح أحد أهم المفاهيم الذي يعتمد عليه الدارسون والفاعلون في ميدان السياسة الخارجية.

## المبحث الأول القوة الناعمة: دراسة في المفهوم والمكونات

قبل دراسة مفهوم القوة الناعمة نتطرق إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية، حيث شهد المفهوم جدالات كبيرة بين مختلف الدارسين والمختصين في العلاقات الدولية باختلاف خلفيتهم الفكرية، وتظهر في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات في تعريف القوة في العلاقات الدولية نطرحها فيما يلي:

الاتجاه الأول: يُعرف القوة على أساس قدرة صاحب القوة، على التأثير في الغير قصد حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تصب في مصالح صاحب القوة[2].

---

*بيتر كانزنشتاين: مواليد 17 فيفري 1945 عالم سياسي ألماني أمريكي، أستاذ علاقات دولية بجامعة كورنيل بنيويورك كانت له عديد المساهمات في مجالات السياسة المقارنة والاقتصاد السياسي الدولي.

[1] Joseph.S.Nye, The Future of Power,( New York: PublicAffairs, 2011),p 5.

[2] عادل على سليمان محمد العقبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991.2017 (المنظور الامريكي دراسة حالة)، أطروحة ماجستير (جامعة الشرق الاوسط: كلية العلوم السياسية، 2018)، ص. 35.

الاتجاه الثاني: القوة هي المساهمة والمشاركة  في تصميم القرارات التي تخص المجتمع (سنتطرق لاحقا لهذا التعريف في سلوكيات القوة الناعمة حسب ممارسة السلطة على المجتمع وفق مساهمات "روبر دال").

الاتجاه الثالث: يُحاول الجمع بين النظرتين السابقتين للقوة، ويعرف القوة بأنها القدرة على التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص أو جماعة على الأبعاد السياسية على غرار عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة[1].

بالرجوع إلى تعاريف القوة والتي وردت في كتاب "خالد الحراري" بعنوان "مفهوم القوة في السياسة الدولية"[2]، حيث يعرفها "ارسطو" في كتابه السياسة "Politics" أنها تلك الامكانية التي تتوفر لبعض أفراد المجتمع السياسي المنقسم بالطبيعة بين حكام ورعايا، لجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من تلقاء أنفسهم، وحتى تتضح فعالية هذه القوة لابد من ممارستها، فيرضخ الآخرون لطلب صاحب القوة وينفذون إرادته".

وفي تعريف آخر للفيلسوف البريطاني "توماس هوبز": «القوة هي الوسيلة أو الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح».

كما يعرّف عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" القوة على أنها «احتمال قيام شخص ما في علاقاته الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال».

ويعرّف "هانس مورغنتاو" رائد الواقعية الكلاسيكية في نظرية العلاقات الدولية القوة على أنها «القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين».

كما يعرّف "هارولد لازويل" و"كيلان" رائدا علم الاجتماع القوة على أنها «المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ».

---

[1] المرجع نفسه، ص. 35.

[2] خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية، (القاهرة: مطابع الاهرام،2015)، ص.11-13.

من خلال عديد التعاريف للقوة يبرز بُعد التأثير في الآخرين كغاية لممارسة القوة، زيادة على كون القوة بيد طرف يمكن أن يكون فردا أو دولة يمارس قوته صوب طرف آخر قصد حمله على اتباع أو تغيير سلوكه وفق مصلحة صاحب القوة.

في سنة 1990 طرح "جوزيف ناي" لأول مرة مصطلح القوة الناعمة في مقال منشور في مجلة "السياسة الخارجية" بعنوان "القوة الناعمة" في إطار الجدل الذي كان قائما آنذاك حول بداية تراجع القوة الأمريكية التي كان يجادل حولها "بول كينيدي" "paul kennedy" فيما يعرف بـ "مدرسة الاضمحلال" "*school* of decline" والذي كان يرى في كتابه صعود وأفول الدول s The Rise and Fall of the Great Powers أن الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى حد التمدد الإمبريالي المفرط "imperial overstretch"، ما يشكل عليها عبئا كبيرا سيؤدي لاحقا إلى تراجع قوتها في العالم من خلال الفارق الكبير بين كثافة انتشارها في العالم والنقص في الموارد الذي يُفترض أن يرافق هذا الانتشار، بعد المقال أصدر "جوزيف ناي" سنة 1991 كتابا عن القوة الناعمة بعنوان: "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"؛ والذي يتطرق فيع بتفصيل أكثر لمفهوم القوة الناعمة من خلال ربطها بتغير القوة الأمريكية لا لتراجعها واضمحلالها كما ذهب إليه "بول كينيدي"[1]. في السنوات التي تلت صدور هذا الكتاب أصبح مفهوم القوة الناعمة أحد أهم المرتكزات في حقل العلوم السياسية عموما والعلاقات الدولية خصوصا من خلال اعتماد الأكاديميين، والسياسيين ومستشاريهم على توظيف القوة الناعمة في تصميم السياسة الخارجية للدول، مع ما يرافق ذلك من جدالات واجتهادات بين مختلف الفاعلين والدارسين للسياسة الخارجية للدول.

## المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

في سنة 1979 وبالتزامن مع طرح "كينيث والتز" للواقعية الجديدة التي أضافت تصورات جديدة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية؛ من ناحية التطرق لإكراهات النسق الدولي، نشر "جوزيف ناي"[2]

---

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية مركز الدراسات الإستراتجية، 2019)، ص 12.

[2] Joseph Nye, « Soft Power : The Evolution of The Concept », Journal of Political Power ( February 2021), p.4-5.

مع "روبرت كويهان" Robert Koehane[*] مقالا بعنوان: "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية"، أين ركز الكاتبان على الأطر الليبرالية وفق دراسة العلاقات العبر وطنية المتزايدة، الترابط الاقتصادي والمنظمات والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى معارضة مسلمات المدرسة الواقعية المعتمدة على الدولة كفاعل رئيسي، الأمن وموارد القوة العسكرية؛ حيث يرى الكاتبان أنها تتغير باختلاف سياقات السياسة الدولية ثم قاما بطرح ثلاثة نماذج للقوة، هي: Joseph nye

– الأول: هيكل عام للقوة يعتمد بشكل كبير على العناصر التقليدية للقوة وفق الطرح الواقعي الذي يعتمد على القوة الصلبة على رأسها القوة العسكرية كأحد أهم منطلقات تفسير سلوك الدول.

– الثاني: نموذج هيكلي يركز على موارد الطاقة بشكل خاص، يُبرز من خلاله الكاتبان الاعتماد على البعد الاقتصادي كعنصر من عناصر القوة من ناحية مدى توفر موارد الطاقة أو القدرة على السيطرة عليها.

– الثالث: دراسة الاعتماد المتبادل بين الدول حيث اعتمد الكاتبان البعدَ الليبرالي الذي ينتمي إليه كل منهما وفق أحد أهم ركائزه؛ المتمثل في الاعتماد المتبادل على أساس أحد المنطلقات النظرية الليبرالية للبيئة الدولية والتي ترى فيها توفر البعد التعاوني فيها بدل الصبغة الفوضوية التي تذهب إليها المدرسة الواقعية.

في السياق ذاته، بدأت أفكار "بول كينيدي" في الظهور على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في التراجع حيث تم صياغة ذلك سنة 1987 في كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى" لمؤلفه "بول كينيدي"، في المقابل نجد كتاب "جوزيف ناي": "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" وذلك للرد على ادعاءات تراجع القوة الأمريكية في العالم، أين قام بتقييم عناصر القوة الأمريكية في صيغتها التقليدية بالتركيز على البعد العسكري والاقتصادي، وبدأ الكاتب في التطرق إلى الجاذبية في التعامل بدل التهديد والإكراه، حيث أطلق عليها اسم القوة الناعمة، محاولا فهم أصولها وأبعادها بالرجوع إلى أحداث الحرب العالمية الثانية أين كان للاتحاد السوفياتي قوة ناعمة متمثلة في الإعجاب الشعبي بمقاومة[1]

---

*روبرت كيوهان: مواليد 3 أكتوبر 1941 في شيكاغو، عالم سياسي أمريكين أسس مع جوزيف ناي المؤسسات الليبرالية الجديدة (في العلاقات الدولية)، طور المؤلفان نهجهما النظري في عام 1977 في القوة والاعتماد المتبادل.

[1] Joseph Nye, op.cit.

الشيوعية للنازية وجيوش هتلر في عملية "بربا روسا"، حيث انهارت هذه القوة الناعمة السوفياتية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بحلول محلها الاعتماد على القوة الصلبة في ظل الصراع الإيديولوجي وقمع الاتحاد السوفياتي لعديد الثورات، كما وقع في المجر عام 1958، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، دائما في إطار الحجج انهيار جدار برلين في 1989 لم يكن بوابل من المدفعية بل كان عن طريق مطارق وجرافات يقودها أشخاص مشبعون بالقوة الناعمة الغربية[1].

ومن ثمة بدأ ظهور واعتماد مفهوم القوة الناعمة في الدوائر الأكاديمية الأمريكية من ناحية تأييد أو نقد المفهوم على أساس مختلف الانتماءات الفكرية للدارسين والمختصين في العلاقات الدولية.

**أولا تعريف القوة الناعمة:** بالرجوع إلى تعريف القوة الناعمة نطرح عديد التعريفات كما يلي:

– يعرف "جوزيف ناي" القوة الناعمة على أنها: «القدرة على الجذب بعدم الاعتماد على الإرغام القهر والتهديد العسكري أو شراء التأييد والموالاة عن طريق المال والرشاوي كما كان سائدا في الإستراتيجيات القديمة للقوة بمفهومها الصلب فالاعتماد على الجاذبية يفرض جعل الآخرين يريدون ما نريد»[2].

– وفي تعريف آخر للقوة الناعمة حسب "جوزيف ناي" كذلك: «هي القدرة على التأثير في الآخرين والحصول على النتائج المفضلة عن طريق الجذب والإقناع بدل الإكراه أو الدفع»[3].

– في تعريف "كولين قراي" Colin S. Gray* للقوة الناعمة يقول: «هي القدرة على تحقيق التأثير بوسائل أخرى غير العسكرية والاقتصادية»[4].

---

[1] Joseph Nye, op.cit.

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة لنجاح في السياسة الدولية( المملكة العربية السعودية: العبيكان، ط1، 2007)،ص 20.

[3] Joseph Nye, « Soft Power: The Origins and Political Progress of The Concept », Palgrave Comunication, I 8 (Februry 2017),p 2.

*كولين س. جراي: أستاذ بريطاني أمريكي في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة ريدينغ في بريطانيا، عمل مديرًا لمركز الدراسات الاستراتيجية. إضافة إلى عمله مساعدًا أول في المعهد الوطني البريطاني للسياسة العامة.

[4] Colin.S Gray, Hard and Soft power The Utility of Military Force as an Instrument of Policy in the 21ST Century (U S A: Strategic Study Institue, 2011), p41

– القوة الناعمة هي: «القدرة التي يستخدمها الفاعل الدولي لتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى بالقوة التعاونية بدل الإكراه بالقوة الصلبة، حيث تنبع هذه القدرة على التأثير في الجمهور المقصود من جاذبية ثقافة الدولة بالاعتماد على الدبلوماسية العامة والسياسة الخارجية»[1].

– القوة الناعمة هي: «الموارد الوطنية التي يمكن أن تؤدي لزيادة قدرات الدولة على التأثير في الآخرين من خلالها الوسائل التعاونية اعتمادا على: جدول الأعمال، الإقناع وإثارة الانجذاب الإيجابي، للحصول على النتائج المرجوة» [2].

الملاحظ من خلال هذه المجموعة من التعريفات أنها تعتمد ضمنيا على المقارنة أو إبراز الفرق بين أنواع القوة بالتركيز على القوة الصلبة كمنطلق لتعريف مفهوم القوة الناعمة أيضا أن غالبيتها لا تتطرق إلى محتوى القوة الناعمة من ناحية المصادر، الممارسات والأهداف من ثم نطرح التعريف الإجرائي التالي:

«القوة الناعمة هي "القدرة على التأثير وفق الاعتماد على الجاذبية بدل الإرغام بإتباع إستراتيجيات مستمدة من الثقافة، القيم السياسية ومشروعية السياسة الخارجية كمصادر للتعامل مع الدول المُراد التأثير فيها من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على سلوكيات في وضع جدول أعمال مشروع من ناحية الهدف، الجذب الإيجابي وأخيرا الإقناع كهدف أسمى لتوظيف القوة الناعمة في التعامل والتفاعل الدولاتي في النسق الدولي».

## ثانيا علاقة القوة الناعمة بالمصطلحات القريبة منها

في سياق التفاعل الدولاتي في النسق الدولي وفق توظيف القوة الناعمة؛ تبرز عديد المفاهيم والمصطلحات في مجال السياسية الخارجية والتي تشهد غموض من ناحية حدود العلاقة بينها وبين مفهوم القوة الناعمة حيث نطرحها فيما يلي:

---

[1] John Irgengioro, « Soft power instruments: An assessment of China's soft power and Sinophobia in Central Asia », Fabienne Bossuyt and Bart Dessein, The European Union, China and Central Asia, (london : routeldg, 2021),p. 182.

[2] Judit Trunkos, WHAT IS SOFT POWER CAPABILITY AND HOW DOES IT IMPACT FOREIGN POLICY? , in https://bit.ly/35y6ulj (11/10/2021).

**1-القوة الصلبة:** يعرفها "جوزيف ناي" على أنها «التهديدات والدفوعات والمتكونة من القوة العسكرية والقوة الاقتصادية»[1].

وفي تعريف آخر له، يجعل "جوزيف ناي" القوة الصلبة نقيضا "للقوة الناعمة" حيث تعتمد على استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية من أجل فرض إرادة الفرد على الآخرين[2].

ويعرفها قاموس السياسة "توبي" "Toupie" على أنها "القوة القسرية الكلاسيكية التي تستخدمها الدولة لفرض إرادتها أو إجبار محاوريها على تغيير وجهة نظرهم، حيث تشكل كل من: القوة العسكرية، الاقتصادية، المالية، والعوامل الديموغرافية المكونات الرئيسية للقوة الصلبة؛ والتي تستخدمها في مجال العلاقات الدولية لوصف سياسة الدولة التي تستخدم القوة لتحقيق أهدافها بدلاً من التأثير الثقافي أو الاقتصادي[3].

تكون القوة الصلبة ضدا وعكسا للقوة الناعمة عند تحديد العلاقة بينهما، غير أن القوة الصلبة والقوة الناعمة يمكن أن تعزز كل منهما الأخرى؛ فقد يشكل الردع الذي يرافق القوة الصلبة على أساس التفوق العسكري عامل جذب يصب في توظيف القوة الناعمة للدولة، إذ تنجذب دول في بعض الأحيان إلى الموكب أو الحلف الذي تقوده الدولة القوية مثل حلف النيتو، فكثير من الدول تنجذب للحماية الأمريكية العسكرية القوية ولا يمارس عليها عامل الإكراه حتى تنظم للحلف، فالانضمام للحلف يكون بطلب من الدولة وليس بإكراه أو ضغط عسكري من الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا لدى الدول التي كانت ضمن المعسكر الشرقي في الحرب الباردة، فالتعاطف يكون مع المظلوم، بينما الرهان والانجذاب يكون صوب القوي كتعبير على المثالية في مقابلة المصلحة حسب الفكر الواقعي[4]

[1]Joshua Nelson, « Oil, Hard Power and U.S. Hegemony », Political Review, V.11, N. 2, (2015), p.1.
[2] Alexandra Boudet-Brugal, « Hard Power », in https://bit.ly/3JJySQH, (10/07/2021).

[3] La Toupie, « Hard Power », in https://www.toupie.org/Dictionnaire/Hard_power.htm, (10/07/2021).
[4]جوزيف ناي، مرجع سابق، ص.50.

**2- القوة الذكية:** تمثل الجمع بين القوة الصلبة والقوة الذكية، إذ يعرفها "أرنست ويلسون" على أنها «قدرة الفاعل الدولي على الجمع بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة قصد زيادة فعالية الفاعل حيال مسعى تحقيق أهدافه»، حيث يحدد "ويلسون" مجموعة من العوامل لتوظيف القوة الذكية، هي:

- الهدف من ممارسة القوة: ففي سياق توظيف القوة الذكية وجب تحديد الأهداف مسبقا قبل استخدامها والعمل على دراسة البلدان وشعوبها المستهدفة وراء هذا الاستخدام.

- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف: دراسة وتحديد القدرات والإمكانيات المتاحة لتوظيف القوة الذكية صوب تحقيق الأهداف بالاعتماد على عنصري الإرادة والقدرة.

- السياق الإقليمي والدولي: الإطار الذي تسعى الدول توظيف قوتها الذكية ضمنه، ومن ثم تحقيق أهدافها.

- الأدوات: سيتم توظيفها منفصلة أو مع بعضها بعض وفق تحديد توقيتها زيادة على كيفية توظيفها.

فالقوة الذكية لا تعتمد فقط على المصادر الناعمة والصلبة للقوة بل هي تمزج بينهما بالاعتماد على تحديد وقت توظيفهما، وأيَّ نوعي القوة يُفضل استخدامه في الموقف الذي تواجهه الدولة، زيادة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم ذلك الدمج، فالقوة الذكية تتعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة وفق عامل التداخل القائم بينهما[1].

وبالعودة إلى "جوزيف ناي"، نجده قد قام بتطوير مصطلح القوة الذكية سنة 2003 قصد مواجهة التصور الخاطئ بأن القوة الناعمة وحدها يمكن أن تنتج سياسة خارجية فعالة، فالقوة هي القدرة على التأثير في سلوكيات الآخرين للحصول على ما نريد، وهناك ثلاث طرق للقيام بذلك: الإكراه، الدفع والجاذبية. فالقوة الصلبة فهي استخدام الإكراه والدفع، أما القوة الناعمة فهي القدرة على الحصول على النتائج المفضلة من خلال الجاذبية، وفي هذا السياق تظهر الحاجة إلى تصميم إستراتيجيات ذكية تمزج

---

[1] يمني سليمان ,"القوة الذكية . المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية"، في https://bit.ly/3qFCzPz، (2021/07/11).

بين القوتين قصد تحقيق الفعالية اللازمة في السياسة الخارجية للدولة، ومن ثم تبرز هذه الإستراتجيات ضمن القوة الذكية كتوظيف القوة الصلبة والناعمة معا في تفاعلات الدولة في النسق الدولي [1].

**3-الدبلوماسية العامة:** تشير إلى فن الحكم والارتباطات التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية حيث أُستعمل مصطلح الدبلوماسية العامة لأول مرة سنة 1965 من طرف "إيدموند غيليون" Edmund Guillion, عميد كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في "جامعة تافتس ماسانشوسنش" بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

بالرجوع إلى مفهوم الدبلوماسية العامة، نجده عبارة عن تلك النشاطات التي تهدف لمخاطبة الشعوب بطريقة تصب في ايجاد علاقات مباشرة بين الشعوب قصد ربح تأييدها.

ويعرفها تقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية لدبلوماسية العامة سنة 1991 على أنها «التبادل الحر والمفتوح للأفكار والمعلومات والتي تعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطية».

كما عرفتها -أيضا- كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية بأنها «البرامج التي مصدرها الدولة قصد التأثير في رأي عام دول أخرى».

وفي سياق البحث عن الفرق بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية العامة، فإن الأولى تقيم العلاقات بين الدول عن طريق التعامل بين الحكومات ووزارات خارجية البلدان وفق قدر من الخصوصية والسرية، بينما الدبلوماسية العامة هي عملية علنية تهدف التأثير والتعامل مع الشعوب والجماهير[3].

أما بخصوص العلاقة بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة وجب التفريق بين قياس مصادر القوة ونتائج سلوكياتها لفهم العلاقة بينهما، في السياسة الدولية تنشأ الموارد التي تنتج القوة الناعمة من القيم التي تعبر عنها منظمة أو دولة في ثقافتها، بينما الدبلوماسية العامة هي أداة تستخدمها الحكومات لتعبئة موارد القوة الناعمة للتواصل مع جماهير البلدان الأخرى واجتذابها، في حالة ما إذا كان محتوى ثقافة الدولة وقيمها السياسية جذابا فإن الدبلوماسية العامة لا يمكنها إنتاج قوة ناعمة، كمثال على ذلك أفلام هوليوود في الولايات لمتحدة الأمريكية إذا كانت تحتوي على مشاهد غير أخلاقية فإن عامل جذبها وفق

[1] Joseph S. Nye, Jr., « Get Smart: Combining Hard and Soft Power », Foreign Affairs, Vol. 88, No. 4 (July/August 2009), p. 160.

[2] Nancy Snow, « Public Diplomacy », International Studies Association and Oxford University Press USA, (july 2020), p.3.

[3] ساعد طيايبة ، "الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة" ص ص. 87-88.

بثها ضمن الدبلوماسية العامة في الدول الإسلامية لا ينتج جذبا وقوة ناعمة، بل نفورا ونتائج عكسية تصب في محدودية توظيف القوة الناعمة الأمريكية[1].

تشكل الدبلوماسية العامة واحدة من أهم الأدوات الرئيسية للقوة الناعمة حيث تمتد ممارسة الدبلوماسية العامة قبل بروز مصطلح القوة الناعمة سنة 1990 على يد "جوزيف ناي"، حيث استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في عهد الحرب الباردة على القارة الأوروبية وفق إستراتيجية اتصالية تهدف الشعوب موازاة مع الدبلوماسية التقليدية التي كانت ضمن التفاعل بين الدول، فالصراع الإيديولوجي بدأ بمعركة الأفكار ضمن الإطار الإيديولوجي بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي وفق الدبلوماسية العامة قبل أن يصبح صراعا وفق القوة الصلبة وفق نظرية الاستنزاف لـ"جورج كينان"[2].

**4- السياسة الخارجية:** يعرف "مودلسكي" السياسة الخارجية على أنها «نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات».

ويعرف "ريتشارد سنايدر" السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل».

أما "تشارلز هيرمان" فيعرف السياسة الخارجية بكونها «تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية»[3].

تبرز القوة الناعمة كمورد من موارد السياسة الخارجية لإدارة عمليات الدولة في المجال الدولي، حيث يتم التركيز عليها في عصر العولمة ضمن التفاعل مع مكونات الدول سواء الرسمية أو غير الرسمية قصد التأثير في الرأي العام للدولة وفق الاعتماد على عامل الجذب الذي يوفره توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول[4].

---

[1] Joseph S. Nye, Jr., « Public Diplomacy and Soft Power », The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, (Mar., 2008), p. 95.

[2] *Brian Hocking, «* Rethinking the 'New' Public Diplomacy », in Jan Melissen, The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations,(United Kingdom : Palgarve Macmillan, 2005), p.30.

[3] احمد النعيمي، "السياسة الخارجية"، (الاردن: دار زهران للنشر، 2010)، ص ص. 19-20.

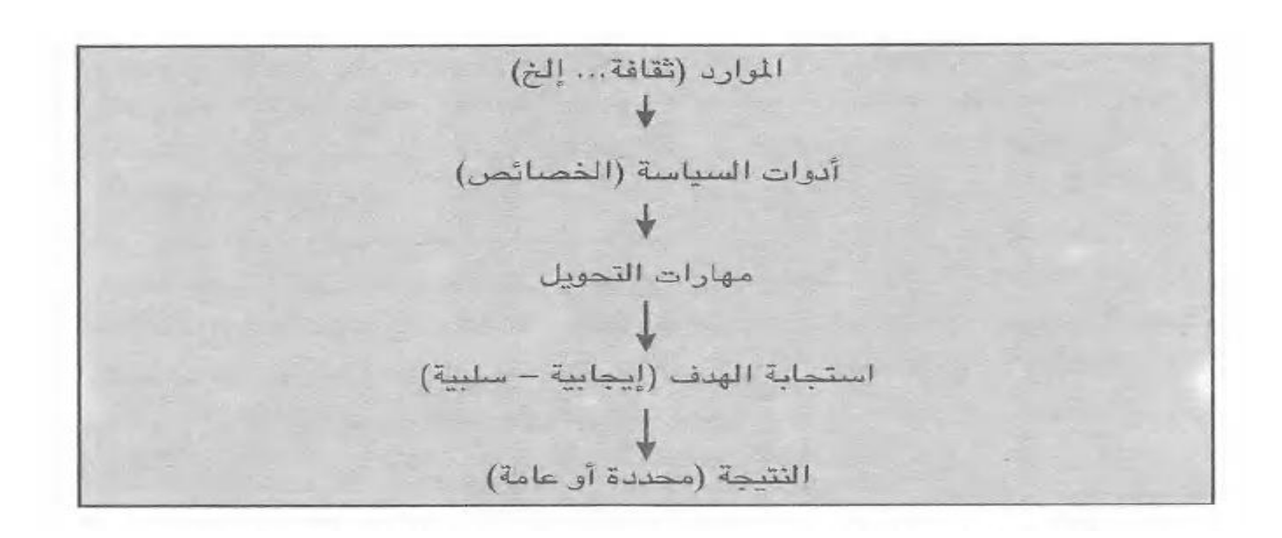
[4] Olga Leonova, » SOFT POWER as a state's foreign policy resource »,Globalistics and Globalization Studies, (April 2012), p.2.

تشكل القوة الناعمة عاملا مساعدا للسياسة الخارجية كونها تساهم في البناء، والاستفادة من شبكات عبر وطنية والتي نمت أهميتها في العقدين الماضيين بفعل العولمة. وبهذا الصدد، تظهر عدم كفاية الاعتماد على القوة الصلبة في التفاعل الدولي بين الوحدات السياسية، كما تبرز حاجة التعامل بين الأفراد والمجتمعات في سياق توظيف القوة الناعمة في إضفاء عامل الجذب قصد التأثير في الشعوب وتنشيط السياسة الخارجية للدولة وفق توفير الشرعية للمبادرات التي تُطرح ضمن توظيف القوة الناعمة، والتعامل وفق رؤية واقعية تجاه الدول المُراد التأثير فيها والاعتماد على الشبكات (العبر وطنية) وليس الاعتماد حصريا على الشبكات الرسمية التي تمثل التفاعل بين الدول ضمن الحكومات ووزارات الخارجية والسفارات والقنصليات[1].

منذ 1990 وهي سنة إطلاق "جوزيف ناي" مصطلح (القوة الناعمة) لأول مرة، تطور المفهوم من مجرد التطرق إلى البعد الكيفي إلى محاولة قياسه كميا، ففي سنة 2010 نشر "جوزيف ناي" كتابا بعنوان: "مستقبل القوة"، أين قدم مساهمات في سبيل إضافة بُعد كمي للقوة الناعمة من خلال محاولته تصميم نموذج لتحويل الموارد الأساسية التي رأى أنها تشمل الثقافة، القيم والسياسات الشرعية، النموذج المحلي الإيجابي، الاقتصاد الناجح والجيش المختص وفق ما سماه إستراتيجيات التحويل الماهر حيث تعتمد إستراتيجيات التحويل على الموارد الأساسية في تحويل القوة الناعمة، بالإضافة إلى موارد مشكلة خصيصا لأغراض توظيف وتحويل القوة الناعمة؛ والتي تشمل أجهزة الاستخبارات الوطنية، وكالات المعلومات، الدبلوماسية العامة، برامج التبادل، برامج المساعدات وبرامج التدريب، حيث تنتج الموارد مجموعة متنوعة من أدوات السياسة، والتي بدورها تنتج استجابات سلبية أو إيجابية اعتمادا على السياق، الهدف وصفات إستراتيجية تحويل الطاقة وتنتهي بالنتائج التي تمثل السلوكيات التي يقسمها إلى نوعين عامة وخاصة حيث تبرز في المخطط التالي[2]:

الشكل 1: تحويل مصادر القوة الناعمة لسلوكيات

[1] Kent E. CALDER, « Soft Power and Foreign Policy in 21st Century International Affairs », JAPAN SPOTLIGHT, ( September / October 2009), pp. 31-32.
[2]Joseph, Nye, The Future of Power,(New York : Public Affairs,2010), p.64-68.




المصدر : جوزيف، ناي، مستقبل القوة،(مصر: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 121.

يبرز المخطط بداية تصميم نموذج لتحويل القوة الناعمة من مصادر إلى سلوكيات بالاعتماد على أدوات السياسة سابقة الذكر، ومن ثم اتباع إستراتيجية لتحويل هذه الأدوات وفق أهداف مسطرة مسبقا ينتج عنها استجابات سلبية في حال عدم تحقيق الهدف أو إيجابية في حال تحقيقه؛ من ثم تظهر النتائج في صورة عامة أو خاصة والتي تمثل السلوكيات حسب تصور "جوزيف ناي"، ساهم هذا النموذج في تحويل الموارد إلى سلوكيات؛ أي طرحه "جوزيف ناي" من أجل تصميم نماذج قياس القوة الناعمة التي كان أولها سنة 2010 والمتمثل في نموذج قياس القوة الناعمة لثلاثين دولة الأولى في العالم والذي سنتطرق إليه لاحقا.

## المطلب الثاني: موارد وسلوكيات القوة الناعمة

يشكل توظيف القوة في السياسة الخارجية عديد التجاذبات بين المختصين في العلاقات الدولية. بالرجوع إلى مصدر مصطلح القوة الناعمة من خلال مصممه "جوزيف ناي" نطرح فيما يلي تصوره لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول من خلال الاعتماد على مصادر وسلوكيات القوة الناعمة.

### أولا: مصادر القوة الناعمة

شهدت مصادر القوة الناعمة اختلافا بين مختلف الدارسين والمختصين في مجال العلاقات الدولية وحتى اختلافا في الطرح لمُصمم مفهوم القوة الناعمة، حيث حدد جوزيف ناي ثلاثة مصادر للقوة

الناعمة سنة 1990: أولها الثقافة الأمريكية، ثم القوانين والمؤسسات الدولية، والشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، غير أن هذه المصادر تغيرت دائما حسب جوزيف ناي سنة 2004، حيث أصبحت الثقافة على أساس جاذبيتها، والقيم السياسية والسياسة الخارجية من حيث أسلوبها وجوهرها. في هذا السياق، لم يقدم جوزيف ناي تفسيرات لتغير مصادر القوة الناعمة[1]. في محاولة لتفسير هذا التغير في طرح واعتماد مصادر القوة الناعمة، يظهر في بادئ الأمر التركيز على البعد الوطني الأمريكي تماشيا مع الغرض من طرح مصطلح القوة الناعمة الذي هو محاولة للإجابة عن أطروحات تراجع واضمحلال القوة الأمريكية، مع انتشار ورواج مصطلح القوة الناعمة في الأوساط الأكاديمية غير "جوزيف ناي" مصادر القوة الناعمة لإعطائها بعدا دوليا يمكن تطبيقه على كل الدول وليس على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، حيث طرح مصادر القوة الناعمة سنة 2004 بالتفصيل التالي:

**1-الثقافة:** يُعرّف جوزيف ناي الثقافة بأنها "مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع، بشكل عام يتم التمييز بين الثقافة العالية التي تمثل: الفن، السينما، المتاحف...إلخ والثقافة الشعبية، لكن كلاهما قادر على حد سواء على حمل القوة الناعمة"[2].

ويعرف "تايلور" * "Taylor" الثقافة في كتابه "الثقافة البدائية" "Primitive Culture" على أنها "ذلك الكل المركب الذي يشتمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون، العادات وأي قدرات وعادات أخرى يكتسبها الإنسان"[3].

القوة الناعمة هي نوع من القوة العقلية التي تشكل الثقافة جوهرها من حيث محتواها المتعلق بالقيم، والثورة الروحية التي تشكلت في تاريخ مجتمع معين من خلال: الأفكار، الأخلاق، الفن، الدين...إلخ، في السياق ذاته الثقافة ليست كيانا ثابتا، بل هو كيان متحركة ديناميكي يتطور مع تطور

[1] Ying Fan, « SOFT POWER: POWER OF ATTRACTION OR CONFUSION? », Place Branding and Public Diplomacy, (2008), p.4.

[2] Kevin Picciau, « Culture et soft power », in https://bit.ly/3hlIW5K, (11/12/2021).

* إدوارد تايلور: (1832 – 1917) أنثروبولوجيا إنجليزي وأستاذ للأنثروبولوجية بجامعة أكسفورد أهم كتبه " الثقافة البدائية " و" الأنثروبولوجية ".

[3] الصادق العلالي، العلاقات الثقافية الدولية دراسة:سياسية قانونية (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص ص 30-31.

السياقات التاريخية والاجتماعية[1]. شكلت الثورة الرقمية المتعلقة بالعولمة وتطور وسائل الاتصال بين الشعوب دافعا كبيرا لمحاولات التأثير وفق البعد الثقافي من خلال ما توفره علمنة الإنترنت والإعلام من قدرات وسياقات للظهور والتسويق على الصعيد العالمي، والتي لم تكن متوفرة من قبل خصوصا في القرن الماضي.

تبرز الثقافة كمصدر للقوة الناعمة من خلال الاعتماد على الإشعاع الفكري على نحو التركيز على إبراز جاذبية ثقافة الدولة، والاعتماد على موروثها البشري المتعلق بالفن سواء أكان سمعيا ومرئيا كالأغاني والأفلام أو كان إبداعيا كهندسة المعماري والتراث المعماري أو إنسانيا تاريخيا متعلقا بالعادات وتقاليد الدولة، حيث تعتمد الدول وفق توظيف القوة الناعمة على التأثير فكريا بالترغيب على أساس البعد الثقافي عكس ما كان سائدا: التأثير بالتهديد على أساس البعد العسكري.

**2- القيم السياسية:** يرى "جوزيف ناي" أن القيم السياسية هي جميع التدابير السياسية التي تتخذها الحكومة والقيم التي تفضلها في سياستها الداخلية، مثل التأكيد على حقوق الإنسان، وطبيعة النظام؛ حيث يدعو إلى تحويل هذه الموارد إلى نتائج باستخدام الوسائل لجعلها جذابة لسكان المستهدفين[2].

تعتمد القوة الناعمة على القيم السياسية كمصادر للقوة الناعمة حسب مساهمات "جوزيف ناي" على افتراضين أساسيين: أولهما أن القوة الناعمة مصدرها القيم السياسية للبلدان ذات الأنظمة الليبرالية والقيم العالمية المتصلة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات...إلخ، والتي تشكل مخرجات الثورة الفرنسية (1789-1799)، وثانيهما أنه يجب أن يكون تأثير هذه القيم مقارنا بالولايات المتحدة الأمريكية[3]. بمعنى مقارنة ديمقراطية دولة ما يُراد دراسة قوتها الناعمة مع الديمقراطية الأمريكية مثلا، مع تطور وانتشار مفهوم القوة الناعمة في الأوساط الأكاديمية العالمية؛ لم يعد هذان الافتراضان منطلقين رئيسيين للقوة الناعمة للدول؛ بل أصبح لدى دول قوتها الناعمة الخاصة رغم عدم تشبعها بالأطر

[1] Nicolae HANEŞ, Adriana ANDREI , « CULTURE AS SOFT POWER IN INTERNATIONAL RELATIONS »,
International Conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION Vol. XXI No 1,( 2015), p.34.

[2] Marie-Héléne Pozzar, Évaluer une Stratégie de Soft Power: le cas de la promotion du Mandarin Standard en Thailande, Mémoire de Maitrise, (Université DU Québec À Montréal : science politique, 2012),p.10.

[3] Marlène Laruelle, « Soft power russe : sources, cibles et canaux d'influence », Russie.Nei.Visions, n° 122, Ifri, (avril 2021), p.6.

الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كالصين وروسيا مثلا واللتان هما بعيدتان عن الأطر الديمقراطية الأمريكية في هذا الشأن.

وبالعودة إلى مفهوم القيم السياسية، والتي هي: «تصورات عامة لما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية وهي المثل العليا التي تنشدها الدول لذاتها»[1]. تبرز القيم كموارد لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول من ناحية الارتكاز عليها في الأجندة وتصميم السياسات على أساس الجذب بإعطاء المثال: أولا بالالتزام بها ومن ثم دعوة الدول الأخرى إلى الالتزام بها أيضا. تهدف الدول إلى التأثير في الغير بالاعتماد على تسويق القيم السياسية على أساس احترامها داخليا ودعوة الغير إلى تبنيها واحترامها خارجيا قصد تشكيل رأي عام إيجابي في الدول المُراد توظيف القوة الناعمة فيها لاستغلالها مستقبلا في المجال الاقتصادي من تسويق الأفكار إلى تسويق وبيع السلع والخدمات.

**3/ تصميم سياسة خارجية على أساس المشروعية:**

يعتمد جوزيف ناي في طرحه تجاه السياسة الخارجية بوصفها مصادرَ للقوة الناعمة على إبراز سلوك الدولة في المؤسسات الدولية والقيم التي تنقلها قرارات سياستها الخارجية في إطار الطريقة التي تدير بها علاقاتها مع الدول الأخرى، كتقديم مساعدات للتنمية مثلا، والمشاركة في عمليات حفظ السلام...إلخ، كذلك دراسة الدولة من ناحية تفاعلها مع حلفائها بمحاولة الإجابة عن عديد الأسئلة على نحو: هل تستشير الدولة نظراءها؟ هل هي لصالح التعددية أم الأحادية؟ هل هي متعجرفة أم متواضعة؟ ...إلخ[2]. هنا يبرز سعي "جوزيف ناي" لتقديم السياسة الخارجية للدول كمصدر للقوة الناعمة في إطار التفاعل وفق الاعتماد المتبادل وضمن المؤسسات الدولية كتكريس لانتمائه الفكري المتعلق بالمدرسة الليبرالية غير أن النظرة الليبرالية للسياسة الخارجية كمصدر للقوة الناعمة تصطدم بعديد الانتقادات حيث المشروعية في التأثير على الدول المستهدفة من توظيف القوة الناعمة فيها وليس محاولة لتكريس التعاملات في الساحة الدولية على الأسس والقيم الليبرالية، من ثم تبرز المشروعية في التعامل ضمن السياسة الخارجية كمصدر للقوة الناعمة أكثر من التعامل وفق الأطر الليبرالية كمصدر للقوة الناعمة.

يشهد مصطلح المشروعية تجاذبا وجدلا كبير منذ عدة قرون، حيث يرى الفيلسوف اليوناني "بلاطون" أن المشروعية مبنية على فكرة العدل، وهذا ما يذهب إليه أيضا الفيلسوف اليوناني "أرسطو" في

---

[1] عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الاسلام ،(القاهرة :الدار الثقافية للنشر ،ط 1 ،2001)، ص 18.

[2] Joseph nye, op.cit, p.63.

تطرقه إلى المشروعية من خلال التفريق بين العدل في الأنظمة الملكية، الأرستوقراطية والديمقراطية، في حين الفيلسوف البريطاني "جون لوك" يعارض المشروعية الإلهية للملوك، بالاستناد إلى رؤية وإسهامات "ماكس فيبر" في مجال مشروعية الدول ووفق الربط بين: الثقافة، القيم السياسية وتصميم السياسة الخارجية. على أساس المشروعية يمكن لنا ذكر ثلاثة تصنيفات لهذه الأخيرة نذكرها فيما يلي:

- **المشروعية التقليدية:** تتعلق بالعادات والتقاليد السائدة في الدول والمتعلقة بالأهمية الاجتماعية للسكان، حيث تشكل الإطار العام لتفاعل الدول في النسق الدولي، فمشروعية الدول تكون وفق السياقات التقليدية المتعلقة بالعادات والتقاليد السائدة في الدولة كإطار جامع لثقافة الدولة السائدة وأي خروج عنه أو استثناء لأحد مكوناته ينتج عنه مساس بمشروعية الحاكم والدولة على الصعيد الاجتماعي الداخلي والدولاتي الخارجي.

- **المشروعية الكارزماتية:** تتعلق بتصرفات الحكام على أساس مشروعية الأطر الفكرية وطريقة التأثير التي يعتمد عليها الحاكم في بلوغ وإيصال الأفكار، فكثير من الدول لم تبلغ بعد حصرية الاعتماد على المؤسسات مقابل الابتعاد عن الطابع الشخصي المتمثل في الحكام كمصدر وطريقة تطبيق السياسات، حيث يشكل الاعتماد على الكاريزمة في إعطاء مشروعية للسياسة الخارجية من خلال تسويق صورة وسياسات صناع القرار قصد كسب احترامهم والترغيب في الانضمام إلى سياستهم.

- **المشروعية العقلانية:** والتي تتعلق باحترام القوانين، حيث يمثل احترام القوانين الدولية، المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان أحد أسس مشروعية السياسة الخارجية للدول في محيطها الخارجي، فلا جدوى من الدعوة لاحترام القوانين الدولية إذا لا تُحترم من طرف الداعي لها وفق توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول. في السياق نفسه، يشكل البعد القيمي المتعلق بتسويق احترام[1]

المبادئ والقضايا العادلة من منظور دعائي أهم المحددات في تسويق التعامل مع باقي الدول على أساس المشروعية العقلانية لسياسة الخارجية للدول[2].

[1] Dogane ,Mattei. " la légitimité politique :Nouveauté des Critères Anachronisme des Théorie Classique " Revue Internationale Des Sciences Sociale ,n 196 ,2010.

[2] Dogane Mattei, op.cit.

في سنة 2005 صنف جوزيف ناي ثلاثة أنواع للقوة: أولها القوة العسكرية (صلبة) والتي تتشكل عناصرها من المخزونات العسكرية لبلد ما، وثانيها القوة الاقتصادية، وثالثها القوة الناعمة، والقوتان الأخيرتان يعتبرهما "جوزيف ناي" متداخلتين، ورأى أن القوة الناعمة تتكون من تاريخ وجغرافيا البلد، التنوع الثقافي، القوة الاقتصادية، النمط الاجتماعي، التنمية الاقتصادية، انتشار منظمات المجتمع المدني وتأثيراته، البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا والقيم مثل الفن والرياضة التي أنتجتها الحياة الاجتماعية بالمعنى الفكري[1]. وضمن هذا السياق، جمع "جوزيف ناي" بين مصادر القوة الناعمة وفق طرحه أولا لمكونات القوة الناعمة المتداخلة مع القوة الاقتصادية، وثانيا ربط ما هو فكري متعلق بالثقافة والممارسات كما تطرق لها سابقا في تمييزه بين الثقافة العليا والشعبية وبين ما هو ملموس وقابل للقياس؛ المتعلق بالبعد الاقتصادي والتكنولوجي، يمثل غرض المزج بين البعد الفكري والاقتصادي في محاولة قياس القوة الناعمة على أساس منطلقات فكرية واستنتاجات عددية اقتصادية تعطي أكثر دقة لمصطلح القوة الناعمة بين البعد الكيفي والكمي.

**ثانيا: سلوكيات القوة الناعمة**

طرح جوزيف ناي فكرة القوة الموجعة، والتي تشمل التهديد قصد تغيير سلوك الطرف الآخر، حيث يمثل الوجع والإرغام عكس الإرادة؛ مثل تهديد طالب بتطبيق القانون وفرض غرامات على والديه قصد تعديل سلوك منحرف فهذا يُعد توظيفا للقوة الموجعة. وفي المقابل، يكون توظيف القوة الناعمة من خلال محاولة إقناع الطالب بالكف عن السلوك المنحرف في مسعى لتغيير سلوكه وفق التأثير عليه فكريا بدل تهديده مادي، يُظهر طرح القوة الموجعة والقوة الناعمة مختلف سلوكيات القوة الناعمة من خلال الفرق في اعتماد كل منها فالقوة الموجعة أو الصارمة تستخدم الدفع المادي لتغيير الإستراتيجيات لدى الطرف الآخر، بينما القوة الناعمة تستخدم الجذب والإقناع لتغيير أفضليات الطرف الآخر.

استند جوزيف ناي في تحديد سلوكيات القوة الناعمة على عديد المساهمات في إبراز الفرق بين القوة الموجعة والقوة الناعمة، حيث مثلت هذه المساهمات مختلف الأبحاث حول القوة وممارسة السلطة

[1] Kiymet Yavuzaslan, Murat Çetin, « Soft Power Concept and Soft Power Indexes », Mehmet Huseyin Bilgin, Business Challenges in the Changing Economic, (turkey : Landscape, Vol. 2, 2016),p.4.

وعلى رأسها أبحاث "روبرت دال" حول الحث على العمل، وأبحاث "باشراش وبارتز"، أبحاث "ليوكس" حول تشكيل أفضليات الآخرين، وأخيرا أعراض ستوكهولم.

**1- المساهمات الفكرية لتصميم سلوكيات القوة الناعمة:** استند جوزيف ناي في طرح لسلوكيات القوة الناعمة على عديد المساهمات والأعمال وفق تصور مبني على الفكر الليبرالي الذي ينتمي إليه والتي نستعرضها فيما يلي:

**أ- مساهمات "روبرت دال** "Robert Alan Dahl".

في إطار الانتماء الفكري الليبرالي لجوزيف ناي، يطرح هذا الأخير تصورا لسلوكيات القوة الناعمة مبنيا على عناصر وشعارات الليبرالية وفي مقدمتها الديمقراطية، حيث استند في أعماله إلى "روبرت الان داهل" Robert Alan Dahl مُنَظِّر المدرسة السلوكية من خلال أعماله حول مفهوم القوة في كتابه" The Concept of Power" والذي تطرق إلى القوة كعلاقة بين الناس بالتركيز على الفهم الحدسي للقوة الذي يمثل امتلاك **(أ) قوة على (ب) إلى الحد الذي يستطيع فيه (أ) جعل (ب) يفعل شيئًا لم يكن (ب) ليفعله** لولا ذلك، وفي طرح "روبرت دال" لا يقتصر (أ) على كونه فردا فقط؛ بل يمكن أن يكون مجموعات، أو مكاتب، أو حكومات، أو دولا قومية، أو مجاميع بشرية أخرى، فمجرد ذكر امتلاك السلطة غير معبر عن امتلاك القوة، بل وجب أيضا التركيز على المصدر أو المجال الذي يستخدمه (أ) لممارسة سلطته على (ب)، كذلك الوسائل والأدوات، ومقدار أو مدى السلطة، وأخيرا نطاق السلطة. اعتمد "جوزيف ناي" على أعمال "روبرت دال" في تصميم المظهر الأول من سلوكيات القوة الناعمة، والذي يشمل الجذب والإقناع من خلال تغيير الأفضليات لدى الطرف الثاني بالجذب والإقناع في إطار القوة الناعمة بدل تغيير[1] إستراتيجياته بالدفع المالي وفق القوة الموجعة أو الصارمة المتعلقة بالتأثير المباشر والمفتوح لفاعل ضد فاعل آخر حسب أعمال "روبرت دال"[2].

**الشكل 2: المظهر الأول لسلوكيات القوة.**

[1] Robert A. Dahl, "The Concept of Power"*Behavioral Science* 2, no. 3 (December, 1957), pp. 201–204.

[2] Robert A. Dahl, op.cit, p.205.

المظهر الأول:
داهل: حث الآخرين على العمل .
ما الذى لا يمكن أن يفعلوه بخلاف ذلك
القوة الصارمة: يستخدم أ. القوة المادية / الدفع المالى لتغيير الإستراتيجيات الموجودة لدى الطرف ب
القوة الناعمة: يستخدم أ. الجذب / الإقناع / لتغيير الأفضليات للطرف ب.

المصدر: جوزيف، ناي، مستقبل القوة،(مصر: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 117.

**ب- أبحاث بيتر باشراش Peter Bachrach و نوتون بارتز [*] Northon Baratz**

يتعلق الأمر بعمل بيتر باشراش و نوتون بارتز حول وجهي السلطة المتعلقان باتخاذ القرار وعدم اتخاذ القرار، فالأخيرة تعني أن يصبح لـ (أ) سلطة على (ب) عندما تكون القيم الاجتماعية والسياسية والممارسات المؤسسية تحد من انتشار مشاكل يمكنها أن تشمل مشاكل الطرف الآخر، في هذه الحالة تمارس السلطة في إطار جدول أعمال يتعلق بما سيتم معالجته وفق اتخاذ القرار أو عدم معالجته وفق عدم اتخاذ القرار حسب تقدير نتيجة التعامل على أساس كونها تؤدي لمشكلة أم لا، بحيث يشمل الدفع والقوة للقضاء على جدول أعمال وفق ممارسات مؤسساتية مبنية على القيم السياسية والاجتماعية في تفاعلها بين الأطراف والذي ينتج عنها عدم اتخاذ قرار، ومن ثم القضاء على جدول الأعمال، بينما القوة الناعمة من خلال ارتكازها على الجذب والمؤسسات تعمل على التفاعل بين الأطراف وفق جدول أعمال تمثل فيه القيم السياسية والاجتماعية أسس الشرعية فيه[1].

**الشكل 3: المظهر الثاني لسلوكيات القوة الناعمة.**

---

[*] -بيرتر باشراش عالم سياسة امريكي ولد في 1918 له عديد المؤلفات منها القوة والفقر، نظرية الديمقراطية...الخ.
- نوتون بارتز كاتب وعالم سياسة أمريكي ولد في 1924 توفي في 2004 له عديد المؤلفات أهمها الوجهان الرئيسيات للقوة مع بيتر باشراش.

[1] Isabelle Huault, Bernard Leca, « POUVOIR : UNE ANALYSE PAR LES INSTITUTIONS », « Revue française de gestion », n° 193,(mars 2009), p.135.

المظهر الثاني:
باشراش وباراتز: التأطير ووضع جدول العمل
القوة الصارمة: يستخدم أ. القوة المادية والدفع المالي للقضاء على جدول عمل ب (سواء أراد ب أم لم يرد).
القوة الناعمة: يستخدم أ الجذب أو المؤسسات حتى يرى ب جدول العمل مشروعًا.

المصدر: جوزيف، ناي، مستقبل القوة،(مصر: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص62.

**ج- أعمال" ستيفن ميخائيل لوكس"Steven Michel Lukes** *

من خلال أعماله التي كانت استمرارية لأعمال "روبرت دال" و"باشراش وبارتز"، وقد عنونها بـ"الأبعاد الثلاثة للسلطة"، والتي طرح فيها فكرة اعتماد ممارسة السلطة على ثلاثة أبعاد نطرحها فيما يلي:

- البعد الأول: يتعلق بأعمال "روبرت دال" حول التأثير المباشر بين الأطراف.

- البعد الثاني: يتعلق بعمل "باشراش وبارتز" حول جدول الأعمال.

- البعد الثالث: السلطة الخفية المتعلقة بتحديد أفضليات الأطراف، بحيث يمنع الأفراد من أن يكون لديهم مظالم من خلال تشكيل تصوراتهم وتفضيلاتهم بطريقة تقبل دورهم في النظام الاجتماعي؛ إما لأنهم لا يستطيعون تخيل بديل أو لأنهم يعتبرونه طبيعيا وغير قابل للتغيير، ويعبر البعد الثالث عن منع هيمنة الفاعلين ومنع قبول هيمنتهم إما بالاستسلام أو بالالتزام بالقيم التي تقوم عليها تفاعلاتهم، حيث يستند "جوزيف ناي" على أعمال "ليوكس" من خلال معارضة البعد المادي في التفاعل وفق أفضليات الفاعلين وفرضها وقبولها على الباقي وفق متلازمة "ستوكهولم" التي تطرح مشاعر إيجابية للضحية اتجاه الجلاد في مقابل القوة الناعمة التي تشكل أفضليات لكل الأطراف وفق الجذب والمؤسسات[1].

**الشكل 4: المظهر الثالث لسلوكيات القوة الناعمة.**

---

* ستيفن ميخائيل لوكس Steven Michael Lukes من مواليد 1941 منظّر سياسي واجتماعي بريطاني يعمل حاليًا أستاذًا للسياسة وعلم الاجتماع في جامعة نيويورك، عمل سابقًا أستاذاً في جامعة سيينا ومعهد الجامعة الأوروبية (فلورنسا) وكلية لندن للاقتصاد.

[1] Isabelle Huault, op.cit, p.136.

المظهر الثالث: (ليوكس: تشكيل أفضليات الآخرين)

القوة الصارمة: يستخدم أ القوة المادية، الدفع المالى لتشكيل أفضليات ب (آعراض آستكهولم).

القوة الناعمة: يستخدم أ الجذب أو المؤسسات أو هما معًا لتشكيل الأفضليات الأولية للطرف ب

المصدر: جوزيف، ناي، مستقبل القوة،(مصر: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص62.

**2- عناصر سلوكيات القوة الناعمة:** بالرجوع إلى سلوكيات القوة الناعمة فقد طرحها جوزيف ناي في ثلاثة عناصر هي" الجذب الإيجابي، والإقناع، وجدول عمل مشروع من ناحية الهدف.

أ- **الجذب الإيجابي:** على صعيد الجذب الايجابي في المستوى الدولي يقترح "لكسندر قوقنيج" Alexandre vuvnig ثلاث صفات تساهم في الجذب الايجابي وهي الرقة الجدارة والجمال.

أولا: الرقة، والتي تتمثل في مظهر اتصال أحد الأطراف بالأطراف الأخرى، حيث اعتبار طرف رقيق يُولد تعاطفا معه ومصداقية، ومن ثم الإذعان لادعاءاته ومناوراته في مجال تسويق قيمه السياسية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا: الجدارة، التي تُولد الإعجاب والاحترام من خلال كيفية تأدية أحد الأطراف شيئا ما.

ثالثا: الجمال؛ بمعنى الكاريزما للدلالة على علاقة طرف ما بالمثل والقيم، حيث يُولد الإلهام والالتصاق.

تعدّ صفات الرقة، الجدارة والجمال الصفات الرئيسية والحاسمة المكونة لتحويل مصادر القوة الناعمة المتمثلة في: الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية إلى سلوكيات للدولة كون غيابها يُولد لامبالاة قد تصل إلى انسحاب من التفاعل بين الأطراف، ما يؤدي إلى تعطيل توظيف القوة الناعمة على الصيد الدولي، يعتمد الجذب الايجابي وفق أجندة القوة الناعمة تسويق سياسات مستمدة من أطر فكرية كثقافة والقيم السياسية، حيث يتم تسويقها بالاعتماد على الإعلام والبعد الرقمي المتمثل في الإنترنت[1]

على وجه الخصوص بهدف التأثير في الرأي العام خارج حدود الدولة وفق الترغيب بدل الإكراه؛ قصد انضمام الغير إلى الأطر الفكرية المراد التأثير وفقها.

[1] Joseph nye, op.cit, p. 60.

**ب- الإقناع:** يمثل استعمال الجدال للتأثير في تصورات، معتقدات وأعمال الآخرين دون التهديد بالقوة أو التعهد بتقديم رشوة، حيث يعتمد الإقناع على المناورة بالتأكيد على نقاط وإغفال أخرى، والابتعاد عن الخداع الذي يبتعد عن مسعى الإقناع ليشمل الاحتيال، فالجذب والثقة والإقناع كلها متصلة ببعضها بعض. يهدف الإقناع إلى تعدي مرحلة التأثير في الرأي العام للدول أو على الأقل لجزء منه إلى الإقناع بالانضمام إلى قيمنا أو تبني الإطار الفكري الخاص بنا، وفي هذه المرحلة يتم الاستفادة من النتائج وفق الهدف المشترك بين الأطراف الذي تم من خلاله تصميم السياسة الخارجية في المنطقة المراد التفاعل ضمنها.

**ج- وضع جدول عمل مشروع من ناحية الهدف:**

جدول الأعمال متصل بالإقناع، فالجدال الذي يُستعمل في الإقناع إذا كان مصمما بشكل جذاب يراه الهدف مشروعا يكون غالبا مقنعا، حيث ينقل من خلال الجماهير وليس النخب، ويعتمد على المناشدات العاطفية والسرد القصصي كون هذا الأخير يساهم في تأطير المسائل بطرق إقناعية لتقديم الحقائق والعناصر المهمة وإخفاء أخرى أو على الأقل عدم التركيز عليها. إنّ خلق القوة الناعمة يرتكز على المدركات من جانب الأهداف وليس الجهد من أجل النفوذ وفق المناورة فقط التي تظهر كأنها دعاية وينقصها الإقناع. في السياق الدولي، كل الدول تصمم سياستها الخارجية على أساس التفاعل وفق إكراهات النسق الدولي لكن بالمقابل ليس كل الدول توظف القوة الناعمة في سياستها الخارجية، مرد ذلك مدى ارتكاز أو اعتماد أجندة السياسة الخارجية على توظيف القوة الناعمة من عدمه، هنا وجب التفريق بين إبراز أدوات القوة الناعمة لكل دولة ومدى توظيفها في سياستها الخارجية كونها برنامج عمل يعتمد على تحقيق هدف حسب مقتضيات القوة الناعمة في إطار التفاعل في النسق الدولي[1].

## المطلب الثالث: الجدالات الفكرية لنطاق القوة الناعمة وحدودها.

قبل دراسة جدالات القوة الناعمة وجب علينا التطرق للجدالات التي رافقت القوة والتي شهدت -ولا تزال تشهد- تجاذبا كبيرا بين مختلف المفكرين في ميدان العلاقات الدولية باختلاف انتماءاتهم الفكرية وحتى العقائدية، حيث شهدت تطورا كبيرا خصوصا ضمن الطرح الواقعي الذي يركز على القوة كأهم عنصر في دراسة العلاقات الدولية، إذ تراقب سلوك الدولة من عدسة الفوضى الناتجة عن تصور الواقعية

[1] Joseph nye, op.cit, p. 61.

للطبيعة البشرية الشريرة، وفي السياق ذاته برزت حروب "البيلوبونيز" بين سبارتا وأثينا كمنطلق لطرح الواقعية الذي اهتم فيه الفيلسوف اليوناني "ثيوثديس" بدراسة محاولة الدول تجميع القوة مقابل ما ينتج عن ذلك من تحديات للدول الأخرى والتي تنتهي بالحرب فيما يسمى بـ "فخ ثيوثديس". بعدها ظهرت أطروحات "ميكيافيلي" حول قوة الأمير بفضل موارده الخاصة والتي تساهم في سيطرته المطلقة على أراضيه، حيث يكون صنع القرار بناءً على القوة التي جمعها الحاكم بغض النظر عن البعد والأسس الأخلاقية لأي عمل يتم القيام به للحصول على القوة للسيطرة على الأرض والحكم فالغاية تبرر الوسيلة. وفي كتاب "الليفتان" لمؤلفه "توماس هوبز" أعطى هذا الأخير الأسباب التي تجعل الدول تمتلك السلطة المطلقة على أساس بحث الأفراد في بيئة وطبيعة فوضوية وعلى وكلاء للسيطرة عليهم، إذ برزت الطبيعة البشرية الشريرة والنظرة المتشائمة تجاهها وهي أحد أهم أوجه التشابه بين "ميكيافيلي" و"هوبز"، زيادة على كون القوة بالنسبة لهما أداة للدول للحفاظ على مصالحها في ظل الطبيعة الفوضوية الناتجة عن السمات الأنانية للبشر. وفي سياق الحديث عن التجاذبات حول مفهوم القوة وفق الطرح الواقعي، أدى الدمار الذي حل بعد الحرب العالمية الأولى إلى تراجع تأثير المدرسة الواقعية من خلال بروز أفكار معارضة الحروب، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية ساهم في عودة المدرسة الواقعية مجددا من خلال عديد المفكرين وعلى رأسهم "كار".

شدد "كار" على أن السياسة الدولية كانت في الأساس نتاجا للقوة وأن الجيش كان حاسما في ضمان سيطرة الدولة، وقد جاءت حجة "كار" في وقت فشلت المثالية –بعد رواجها في فترة ما بين الحربين العالميتين– في تفسير اندلاع المواجهات العسكرية في أوروبا مجددا في الحرب العالمية الثانية. شهدت فترة الحرب الباردة الاعتماد على القوة الصلبة العسكرية في تفسير السياسة الدولية بفعل الصراعالإيديولوجي بين المعسكرين زيادة على التحالفات المبنية على الإيديولوجيا التي سادت لمدة سبعين سنة تقريبا، ليبرز "كينيث والتز" في وضعه لجوانب الهيكلية لعلاقات القوة بين الدول حيث وضع أسس الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية، بعد ذلك تم تقسيم الواقعيين بين الهجوميين والدفاعيين، لكونهم[1]

اختلفوا في كيفية تراكم القوة واستخدامها في الهيكل الدولي. في مقابل الطرح الواقعي حول القوة، برز الطرح النيولبرالي الذي اعتبر أن القوة بالمفهوم الواقعي يتجاهل وجود الاعتماد المتبادل والمؤسسات

[1] Shweta Karki, Sarashree Dhungana, « Soft Power in International Relations: Opportunities for Small States like Nepal », Journal of International Affairs Vol. 3, (2020), pp.164-165.

الدولية التي تؤدي إلى التعاون بين الدول، فلا يمكن إبطال قدرة القوة العسكرية على إحداث تغيير في السياسة الإقليمية والدولية؛ فالجيوش مناسبة لهزيمة الدول عسكريا لكنها أدوات محدودة ورديئة لمحاربة الأفكار، ومن ثم فإن الجدال حول القوة الصلبة هو مقدمة للجدال حول القوة الناعمة وإن تغيرت العوامل والعناصر حول المفهومين[1].

شهدت القوة الناعمة تطورا في مواجهة القوة الصلبة التي تمثلها المدرسة الواقعية من خلال عديد المساهمات مثل "ثيوثديس"، "نيكولو ميكيافيلي" أو "توماس هوبرز" الذين نظروا إلى النظام الدولي على أنه فوضوي والدولة هي الفاعل الرئيس فيه؛ وكل همها هو السعي للدفاع عن أمنها وتحقيق مصلحتها، حيث تفهم القوة وفق الطرح الواقعي من منظور الموارد المادية، ويرى "كينيث والتز" أنها تتكون من: حجم السكان، الإقليم، الموارد المتاحة، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة.

في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة تم التركيز على الاقتصاد والتكنولوجيا أكثر مقارنة بالقوة العسكرية، إذ يميل الواقعيون إلى التركيز على الموارد الملموسة التي تمتاز بقابلية للقياس، غير أن عامل الأخلاق والرأي العام لهما كذلك دور في السياسة الخارجية على غرار ما ذهب إليه "هانس مروغنتاو"، والذي يرى أهمية عامل الهيبة في فوضوية النسق الدولي، وقد تطور هذا الاهتمام بالأشكال اللينة من مصادر القوة وتأثير الدولة في السياسة الدولية مع أفكار العديد من المفكرين الليبراليين الذين يعتمدون على أهمية الاقتصاد، والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية كأهم منطلقات لهم، زيادة على ظهور نظريات جديدة في العلاقات الدولية كالنظرية البنائية التي تؤكد على قوة الأفكار والتصورات في وصف العلاقة بين الدول، في السياق ذاته والمتعلق بتزايد الاعتماد على عوامل غير مادية في تقييم قوة الدولة تبرز أفكار "باشراش وباراتز Bachrach and Baratz" والمتعلقة بالوجه الثاني للسلطة والمرتبط بوضع جدول أعمال والتحكم فيه من ناحية اتخاذ القرار من عدمه وفق درجة فاعليته، زيادة على طرح "لوكس Lukes" الذي اقترح الوجه الثالث للسلطة بناءً على عملية التعاون، حيث يمكن لفاعل[2]

واحد أن يصوغ تفضيلاته واهتماماته للجهات الفاعلة الأخرى حتى تتقارب أكثر مع تفضيلاتهم ومصالحهم. مهدت الأفكار التي أعطت أهمية للبعد الفكري على حساب البعد الماضي في تقييم قوة

[1] Shweta Karki, op.cit, p. 166.
[2] Patryk Kugiel, India's Soft Power: A New Foreign Policy Strategy,(USA : Routledge, 2017), pp. 2-4.

الدولة تمهيدا لظهور القوة الناعمة حيث صاغها "جوزيف ناي" وفق خمسة اتجاهات ساهمت في ظهور القوة الناعمة:

- تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

- صعود الجهات الفاعلة في الساحة الدولية من غير الدول (فواعل غير دولاتية).

- تعزيز القومية في الدول الضعيفة.

- انتشار التكنولوجيا في ظل عولمة الاتصالات.

في السياق ذاته، فإن التأثير وفق البعد العسكري على أساس القوة الصلبة أصبح مكلفا زيادة على تراجعه مقابل تقدم مسائل التأثير الفكري التي تعتمد على الاقناع والجذب والمرتبطة بالعولمة والتي تتخذ من التطور التكنولوجي في الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للتفاعل ومن ثَم للتأثير، حيث تكلفتها أقل بكثير من تكلف الحروب أو أي سباق تسلح كما كان سائدا في الحرب الباردة[1].

**أولا الجدل الفكري المرافق لمصطلح القوة الناعمة:** شكل كتاب "صراع الحضارات" لـ"صاميول هانتغتون"؛ وكتاب "نهاية التاريخ" لـ "فرانسيس فوكوياما" جدلا كبيرا من ناحية عدم اعتراف كثير من الأكاديميين بالأفكار التي تضمنها هذان الكتابان، كالاستعداد للصراع بين الحضارات في العالم بدل الصراع الإيديولوجي، وانتشار القيم الليبرالية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الشيوعية والمتمثلة في مصطلح (نهاية التاريخ) كإجابة عن مصطلح "كارل ماركس" (الحتمية التاريخية) في الإيديولوجية الشيوعية، والتي ترى حتمية الوصول إلى مرحلة سيطرة طبقة البروليتاريا على وسائل الإنتاج، في المقابل لم يشهد مصطلح القوة الناعمة لجوزيف ناي نكرانا في الوجود أو عدم الاعتراف به، بل شهد نقدا وجدالا أكاديميا وفق أربعة مواضيع أساسية: تعريف القوة الناعمة والذي يتضمن طبيعة[2] وجوهر مفهوم القوة الناعمة، إضافة إلى العلاقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، والموارد والسلوكيات التي تُولد القوة الناعمة، ثم الفاعلون المعنيون بالمشاركين في توظيف القوة الناعمة.

**أ-جدالات التعريف:**

[1] Patryk Kugiel, op.cit.

[2] Mario De Martino, « Soft Power: theoretical framework and political foundations », Przegląd Europejski, (December 2020), pp 2-4.

بالرجوع لتعريف "جوزيف ناي" للقوة الناعمة في كتابه "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" كونها القدرة على فعل ما نريد من خلال الجذب وليست الإكراه والمدفوعات، وبهذا الخصوص يبرز مسعى التفريق بين القوة التي على أساس الجذب مقابل التي على أساس الإكراه تُظْهِر حقيقةَ أنّ القوة هي شيء مجرد يصعب تحديده، فيمكن الشعور بها ولكن يصعب تحديدها وقياسها. ويرى "جيرالدو زهران" و"ايوناردو راموس" "Geraldo Zahran and Leonardo Ramos" أن تعريف "جوزيف ناي" يفتقر للدقة كونه يتبنى مصطلح القوة الصلبة كمرادف لسلوك القيادة وموارد القوة الصلبة في حين يتبنالقوة الناعمة كمرادف لسلوك القوة المشتركة (يمزج بين القوة الصلبة والناعمة) ومصادر القوة الناعمة. وبذلك يتجاهل "ناي" القضية المطروحة، وفي الوقت نفسه يخلق مشكلة مفاهيمية من خلال تغير مفهوم ومصادر القوة الناعمة عنده، ففي كتابيه: "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية ملتزمون بالقيادة" الصادر سنة 1990 وكتاب "مفارقة القوة الأمريكية" الصادر سنة 2002 ركز في تحاليله على السياسة الخارجية والقوة الأمريكية أكثر من القوة الناعمة في حد ذاتها، حيث تدخل في الجدل الأكاديمي بشأن المواقف الأمريكية في الساحة الدولية، وفي المقابل نجده في كتابه "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" الصادر سنة 2004 أين ركز فيه على مفهوم القوة الناعمة.

في سياق الجدال حول تعريف القوة الناعمة فقد قدم العديد من الأكاديميين تعريفا مغايرا لتعريف "جوزيف ناي"، حيث عرفها "تود هول" "Todd Hall" على أساس التفريق والتمييز بين فئة الممارسات التي تبدو بديهية للفاعلين الاجتماعيين وفئة التحليل التي تعتمد على ملاحظة الواقع واعتبارات الناس حول ما يرونه ويعتبرونه ظاهرة معينة، ويكمن الفرق بينها أن التحليل بعيد عن الخبرة التي تنتج عن استخدامات الممارسين، إذ يرى "تود هول" أن مفهوم "جوزيف ناي" للجذب الذي تُولده القوة الناعمة هو مفهوم للممارسة بدلا من مفهوم التحليل مما ينتج عنه عدم الوضوح بالنسبة لتعريف "ناي" المستند على الجاذبية، أين يرى "تود هول" أن الجاذبية لا تنتج التأثير من الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية[1]

كما يذهب إليه "جوزيف ناي"؛ بل تتولد من مصادر تأثير بديلة مثل المؤسسات حيث يرى "تود هول" أنها يمكن أن تكون مصدرا للتأثير والسمعة التي تتمثل في المصداقية التي تكسبها الدولة لنجاحاتها الاقتصادية أو الثقافية والتمثيل المتعلق بقدرة الدولة على تأطير القضايا وتقديم تفسيراتها ومواقفها تجاهها، حيث تسعى إلى تشكيل معتقدات للآخرين تصب في مصالحها.

[1] Mario De Martino, op.cit.

### ب- الجدل في العلاقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة:

في هذا السياق يرى "جوزيف ناي" أن قوة الدولة تشمل كل من القوة الصلبة والناعمة، حيث تتكون الأولى من القوة الاقتصادية والعسكرية أما الثانية فتتكون من الأبعاد الثقافية أو القيم التي تحدد هوية وممارسات الدولة، وتتضمن جذب الآخرين إلى جدول الأعمال في السياسة الدولية. إن رؤية "جوزيف ناي" لقوة الدولة على أساس الصلبة والناعمة تشكل جدلا كبيرا، حيث يرى "نيل فرغيسون" Niall Ferguson أن القوة الناعمة هي مجرد تمويه كونه نسخة من القوة الصلبة، كما يعرّف "إريك لي" القوة الناعمة على أنها تمديد ومشتقات للقوة الصلبة، وحسب "فرغيسون" فإن ما يهم في العلاقات الدولية في الأخير هو القوة الصلبة وليس القوة الناعمة. قدم "جوزيف ناي" ردا على الانتقادات التي طالت علاقة القوة الصلبة والقوة الناعمة مؤكدا على أن القوة الناعمة ليست بديلا للقوة الصلبة، حيث يتعززان ويتداخلان في بعضهما بعض بصورة لا يمكن للدول أن تحقق نجاحا في السياسة الدولية بالاعتماد فقط على القوة الناعمة بل بوجوب الاعتماد كذلك على القوة الصلبة صوب تحقيق الأهداف. في السياق ذاته، تظهر معضلة الحدود بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، لكن وبالرجوع إلى مصادر كل منها يظهر أن القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية تدخل ضمن القوة الصلبة بينما التبادلات الجامعية والأحداث الثقافية هي ضمن القوة الناعمة، غير أن الواقع أكثر تعقيدا؛ ففي بعض الحالات يعمل التدخل العسكري كأداة للقوة الناعمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر حالة "قوات حفظ السلام" تكون الحدود بين المفهومين غير واضحة، يمكن لأدوات القوة الصلبة أن تكون أدوات للقوة الناعمة والعكس، ومن ثَم لم يضع "جوزيف ناي" حدودا واضحة بين المفهومين.

نقطة أخرى تتعلق بالتفاعل بين القوة الصلبة والقوة الناعمة؛ فالانتقاد الموجه إلى "ناي" يكمن في ادّعاءه أن القوتين تتعززان أحيانا وتتداخلان أحيانا أخرى دون تقديم تفسير مقنع، زيادة على ادّعاء أن[1]

القوة لا تعتمد على القوة الصلبة، حيث قدّم في هذا الشأن مثالا بالفاتيكان التي ليس لها قوة صلبة لكن لديها قدر كبير من القوة الناعمة، وفي المقابل الاتحاد السوفياتي الذي فقد كثيرا من قوته الناعمة وقت تدخله في المجر وتشيكوسلوفاكيا إبّان حقبة الحرب الباردة غير أنه رفع رصيده من القوة الصلبة، فالتفاعل بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لا يقتصر على التداخل والتعزيز أو عدم الاعتماد بينهما، بل الأمر أكثر تعقيدا كونه لا يمكن تعميم كيفية التفاعل على كل الدول وإنما يرجع ذلك لخصوصية ومقدرات كل دولة.

[1] Mario De Martino, op.cit.

**ج- الموارد والسلوكيات المُولدة للقوة الناعمة:**

طرح "جوزيف ناي" ثلاثة مصادر أو موارد للقوة الناعمة الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية، غير أن الانتقاد الموجه لموارد القوة الناعمة لجوزيف ناي تخص مدى جاذبية هذه الموارد فلا ينجذب الجميع للثقافة الأمريكية أو قيمها كما ذهب إليها "ناي"، غير أنه يرى أن للسياق دورا مهما في تحديد الجاذبية؛ فالقيم الليبرالية يمكن أن تحدث جاذبية في سياق تفاعلها مع بيئة تعتمد على الأطر الليبرالية بينما في سياق بيئة أخرى لا تعتمد على الأطر الليبرالية، وبالتالي تكون النظرة إليها سلبية ومحدودة الجاذبية، وفي السياق المتعلق بدول العالم الثالث فإن الأطر الليبرالية كحقوق الانسان والديمقراطية تعدّ عوامل للضغط في حال غيابها أكثر منها للحرص على الشعوب، فقد تدخل في القوة الصلبة من ناحية الإكراه بدل الجذب، غير أن تأثيرها من عدمه يؤثر في مدى نجاعة توظيف القوة الناعمة للدول. وفيما يخص السلوكيات، فقد ركز "جوزيف ناي" على السلوكيات التي تخص استخدام الموارد بدلا من مراعاة حيازته، فوجود موارد للقوة الناعمة لا يكفي للحصول على النتائج الموجودة، حيث يتوجب تفعيل هذه الموارد من خلال اعتماد سلوكيات تصب في هذا الهدف، ما يتجلى في مختلف نماذج قياس القوة الناعمة التي تعتمد على حساب وقياس المصادر دون التطرق إلى السلوكيات التي تساهم وتهدف لتفعيل هذه المصادر فلكل دول العالم ثقافة خاصة بها، لكن مدى جاذبية هذه الثقافة يكمن في مدى تفعيلها خارج حدود الدولة في سياق توظيف القوة الناعمة وليس مجرد تحصيلها أو التطرق لها[1].

**د- الفاعلون في القوة الناعمة:**

يبرز في هذا السياق مجموعة من الأسئلة هي: من يُولّد القوة الناعمة؟ ومن هم المستفيدون؟ وكيف يحصلون على المزايا؟ وكيف يتأثرون بالقوة الناعمة؟ إن الانتقاد الموجه لجوزيف ناي في هذا الصدد هو عدم تطرقه للفواعل غير دولاتية في السياسة الدولية واعتماده فقط على الدولة كإجابة عن الأسئلة التي طرحناها مسبقا، فالعلاقات الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تعدد الفاعلين في السياسة الدولية فعندما يحدد " ناي" مصادر القوة الناعمة يكون من الصعب تحديد مستوى سيطرة الدولة على هذه المصادر، زيادة على مدى تأثير الفواعل غير الدولاتية في هذه المصادر، وفيما يخص المصادر كذلك؛ فإن "ناي" يفترض أن الثقافة موحدة في الدولة على شاكلة الثقافة الأمريكية الليبرالية بينما التعدد الثقافي ميزة كثير من الدول في العالم ومن ثَم تظهر مشكلة في تعدد الثقافات في دولة واحدة وبالتالي فأية ثقافة

[1] Mario De Martino, op.cit.

بالضبط تدخل ضمن مصادر القوة الناعمة؟ وفي الشأن الخاص بالعلاقة بين الجهات الفاعلة والقوة الناعمة تظهر معضلة من يمارس القوة الناعمة ومن يتأثر بها؟ من ثم تم انتقاد "جوزيف ناي" لتركيزه على وكيل السلطة إذ يتم تحديده من قبل الطرف الذي يستخدم القوة، غير أنه يجادل في كتابه "سلطات القيادة" بأنه من الخطأ التفكير في السلطة على أنها سلطة على شخص ما بل الأنسب اعتبارها مع شخص ما زيادة على وصفه السلطة كمفهوم علاقي بين طرفين لا بيد طرفٍ واحدٍ دون الآخرين، ومن ثَم فإن توظيف القوة الناعمة يكون في إطار علاقة بين طرفين: فيها طرف معه القوة الناعمة وطرف آخر يتأثر بالقوة، غير أنه من الصعب تحديد إطار العلاقة وكيفية التفاعل وحدود التأثير[1].

**ثانيا الجدال المرافقة لسلوكيات القوة الناعمة:** يشكل مصطلح القوة الناعمة عنوانا لكثير من الجدالات بين الأكاديميين، السياسيين، المؤسسات والوكالات الخاصة التي تسعى لقياس القوة الناعمة للدول والصحفيين الذين حاولوا تطبيق أو تكييف أو قياس القوة الناعمة في تعاطيهم مع تفاعلات الدول ومدى فاعلية تصميم السياسات على المستوى الدولي، حيث انقسمت الجدالات المرافقة لسلوكيات القوة الناعمة الى أربع مجموعات حسب البعد المهني لمُنتسبيها، والتي نعرضها فيما يلي:

**1- الصحفيون:** يركزون على أدوات القوة الناعمة للدول على أنها عناوين ومواضيع لتعاطيهم مع سياسات الدول في تفاعلها مع باقي الدول ويغفلون البعد الأكاديمي لمصطلح القوة الناعمة المبني على أساس مصادر وسلوكيات القوة الناعمة كما ذهب إليه "جوزيف ناي" مُصمم مفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية، وكمثال على ذلك نأخذ "كسوزي ميزور" من صحيفة "الإندبندنت" البريطانية والتي صنفت الهوس العالمي بموسيقى البوب الكوري كوسيلة وأداة للقوة الناعمة الكورية الجنوبية في بيئة تتسم[2]

بالبعد الاقتصادي على أساس التنافس الليبرالي في منطقة جنوب شرق آسيا خصوصا بدل الأبعاد الثقافية، فالصحفيون في العادة يركزون على البعد الفكري أو الأحداث التي تشمل ميدان تخصصهم تحت حجة إبرازها أو تسويقها كهدف أسمى وتحقيق سبق صحفي، حيث يعتمدون أساسا على الوصف ما يتعارض مع أحد أهم سلوكيات القوة الناعمة والمتمثلة في تصميم جدول أعمال مشروع من ناحية الهدف.

---

[1] Mario De Martino, op.cit.

[2] Jonathan Grix, Paul Michael Brannagan, « Of Mechanisms and Myths: Conceptualizing States' 'Soft Power' Strategies through Sports Mega-Events », Diplomacy and Statecraft,V.27, I.2, (2016), p p .5-7.

**ب- السياسيون والسلطات الحكومية:** حيث أشاروا إلى القوة الناعمة في خطب وسياسات الدول المختلفة، كونهم يعتمدون على مصطلح القوة الناعمة كعنوان للبعد الاتصالي المتعلق بتسويق السياسات ومحاولة التأثير داخليا وخارجيا في الرأي العام. من أبرز الأمثلة على ذلك إشارة "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة إلى كل من القوة الناعمة والقوة الذكية في مجلس العلاقات الخارجية لعام 2013 في واشنطن العاصمة، كما وصف رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" مكانة بريطانيا في العالم على أنها "قوة عظمى ناعمة" في خطاب حول أهمية أسكتلندا بالنسبة للمملكة المتحدة في الحديقة الأولمبية في شرق لندن في عام 2014، وكذلك ما نلمسه في خطاب الحزب الشيوعي الذي ألقاه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في بكين في عام 2014، حيث أشار إلى أهمية زيادة قوة الصين الناعمة، بالإضافة إلى الحاجة في توصيل رسالة الدولة إلى العالم بشكل أفضل. أما فيما يتعلق بالعمل الحكومي وفق دراسة وتوظيف القوة الناعمة تبرز ورشة العمل المخصصة لاستخدام القوة الذكية في المؤتمر السنوي الثالث لوزارة الخارجية الأمريكية حول تقييم البرامج في عام 2010. في السياق نفسه، أنشأ البرلمان البريطاني عام 2013 لجنة معنية بالقوة الناعمة والمملكة المتحدة ما نتج عنه نشر مجلدين واسعين في مارس 2014 فن الجذب والقوة الناعمة ودور المملكة المتحدة في العالم للأكاديمية.

البريطانية لعام 2014، هناك أيضا من يرتكزون على أبعاد القوة الناعمة في تصميم جدول أعمال لتحقيق هدف معين من خلال تصريحات السياسيين التي هي بمثابة مخرجات السياسة بالمفهوم الإستوني (نموذج النظم لدافيد أستون). وفي هذا السياق تكون تصريحات السياسيين بعد جمع قدر كافٍ من المعلومات فيما يخص بيئة صنع القرار حسب نموذج الاتصالي لـ"كارل دويتش".

**ج- المؤسسات والوكالات الخاصة لقياس قوة الدولة الناعمة:** على رأسهم مجموعة Monocle Media Group التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها؛ والتي تقوم بالتعاون مع معهد المملكة المتحدة[1]

للحكومة بنشر استبيان القوة الناعمة السنوي لتصنيف أفضل ثلاثين دولة في جميع أنحاء العالم بناءً على ثقافتها ومأكولاتها ورياضتها وحكمها ودبلوماسيتها، أيضا مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع الذي تصدره شركة Ernst and Young Global Limited سنويًا والذي يتطلع إلى قياس الدول العشرين الرائدة بناءً على تكاملها العالمي وصورتها العالمية. وأخيرًا، فعلى الرغم من عدم الإشارة مباشرة إلى القوة الناعمة إلا أن "مؤشر العلامة التجارية للأمة" الصادر عن Anholt-GfK والذي يصنف

[1] Jonathan Grix, op.cit.

الدول الخمسين الأولى في الرأي العام المكتسب من 20.000 مواطن في عشرين دولة حول كيفية إدراكهم لشعب الدولة، منتجاتها، ثقافتها، حكومتها، التعليم، نمط الحياة والسياحة. وبخصوص مختلف نماذج قياس القوة الناعمة للدول سابقة الذكر فالغرض هو الاعتماد على البعد الكمي في قياس القوة الناعمة للدول بإيجاد صيغة رياضية حسابية تعتمد على عدد من المتغيرات والمؤشرات وفق منطق رياضي يختلف باختلاف المؤسسات والوكالات قصد تسويق الدول أو إعطاء مؤشرات لتحسين أداء الدول في مجال توظيفها للقوة الناعمة في سياستها الخارجية.

د- **الأكاديميون:** حيث طبقوا مفهوم القوة الناعمة لـ "جوزيف ناي" في محاولتهم لتنظير ودراسة مختلف المساعي التي توظف الدولة فيها القوة الناعمة في مجال السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال يرى "يليسن" أن القوة الناعمة أصبحت أكثر أهمية في عصر المعلومات العالمي، وفيما يخص الصين أصبحت تشارك حاليًا في هجوم القوة الناعمة من خلال الترويج لمعاهد "كونفوشيوس" في الخارج ومشاركتها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والجهود الإنسانية المختلفة فضلاً على الاستعانة بوسائل إعلام فعالة كالتلفزيون الصين المركزي (CCTV) ووكالة أنباء "شينخوا". في نفس السياق تبرز سمعة الهند الدولية الصاعدة المتميزة في الأفلام والأعمال والتكنولوجيا والتي تعد أحد أهم أسس القوة الناعمة الهندية، أيضا فيما يخص البرازيل التي يرى كثيرون أنها تشارك في إستراتيجية القوة الناعمة من خلال دورها الرائد في التفاوض بنجاح على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالصحة العامة إضافة إلى موقعها كأكبر مانحي مساعدات في العالم، تركيا أيضا حيث تعتمد هذه الأخيرة على توظيف القوة الناعمة في كثير من أنحاء العالم العربي بسبب جهود التحول الديمقراطي الأخيرة ونجاحها الاقتصادي بفضل زيادة مصداقيتها وتراثها المشترك، وأخيرًا روسيا التي فشلت في الاستفادة من تعزيز القوة الناعمة الروسية من خلال فرصة استضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2014[1].

في سياق الجدالات المرافقة لمفهوم وتوظيف القوة الناعمة، برز التباين في الآراء من خلال الانتماء الفكري والمهني في سياق غرض توظيف القوة الناعمة والتخصص في أداء المهام بين: الصحفيين، رجال السياسة، مكاتب الاستشارة؛ في محاولة إعطاء وقياس القوة الناعمة عدديا، وبين الأكاديميين على أساس دراسة وتتبع مختلف مساعي توظيف أدوات القوة الناعمة التي تختص بها كل دولة على اختلاف باقي الدول.

---

[1] Jonathan Grix, op.cit.

## المبحث الثاني: القوى الصاعدة حدود المفهوم

يعتمد صعود وأفول الدول على التأثيرات طويلة المدى وفق التغيرات التي تحدثها وتيرة النمو الاقتصادي غير المتساوي على القوة العسكرية والموقع الإستراتيجي لدول المكونة للنظام العالمي، حيث يرى "أنجلس"* أن الجيش والبحرية هما أكثر المجالات التي تعتمد على الأوضاع الاقتصادية للدول، فكلما كانت هذه الأخيرة مزدهرة كلما ساهمت في زيادة قوة الجيش والبحرية[1]. بالرجوع إلى عصرنا الحالي الذي أصبح فيه البعد الاقتصادي أهم محددات صعود وأفول الدول، زيادة على تراجع ربطه بالبعد العسكري تظهر عديد الدول التي تصنف في خانة القوى الصاعدة التي تعتمد على ما تُوفر أساسا من قوة جذب وتأثير في المجال الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم ومقومات القوى الصاعدة

تشكل القوة أحد أهم العناصر التي تحدد مكانة الدول في النظام الدولي غير أن عناصر القوة في حد ذاتها التي تهم الدارسين في العلاقات الدولية تشكل جدلا بين عديد المساهمين في هذا الصدد، حيث يعتمد تِعدادها غالبا على الخلفية الفكرية للمنظرين في ميدان العلاقات الدولية عموما والإستراتيجية خصوصا، حيث يرى الخبير السياسي "كينيث فالتز" أحد رواد النظرية الواقعية أنّ معايير قياس وتقييم قوّة الدولة تتمثل فيما يلي:

- عدد السكان، والامتداد الجغرافي، والموارد الطبيعية التي تضّمها، ووضعها الاقتصادي، واستقرار النظام السياسي وقوّتها العسكريّة.

بينما يرى المؤرّخ البريطاني "بول كينيدي" أّن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في:

- حجم السكّان، ومستوى التمدّن، والمستوى الصناعي، واستهلاك الطاقة، وحجم الناتج الصناعي، والقوّة العسكرية[2].

---

*فريدريك إنجلز (1820 1895): فيلسوف ومنظرا سياسيا ألماني يُلقّب بـ أبو النظرية الماركسية إلى جانب كارل ماركس. أشتغل بالصناعة وعلم الاجتماع.

[1] بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.669.

[2] مايكل شيفر، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، في: https://bit.ly/346Hjp2، (12 فيفري 2020).

في دراستنا للقوى الصاعدة يتصدر البعد الاقتصادي باقي عناصر تقييم وقياس قوة الدولة حيث ترتكز على مدى الترغيب من خلال توفير فرص اقتصادية بدل الإكراه وفق الاعتماد على البعد العسكري في التفاعل على الصعيد الخارجي، حيث يعتمد قياس وتصنيف القوى الصاعدة على عديد المساهمات التي تتخذ من البعد الاقتصادي معيارا أساسيا لتصنيف الدول في خانة القوى الصاعدة من عدمها.

**-أولا مفهوم القوة الصاعدة:**

طُرح مفهوم القوى الصاعدة في الثمانينيات من القرن الماضي مع تطور أسواق الأوراق المالية في "البلدان النامية"، حيث استعمل مفهوم القوى الصاعدة أول مرة على لسان الاقتصادي الهولندي "أنطوان فان أغتميل" Antoine van Agtmael في مؤسسة التمويل الدولية في عام 1981 للحديث عن البلدان النامية التي تقدم فرصًا معتبرة للمستثمرين، فالقوى الصاعدة هي "البلدان النامية التي لا تشمل قائمة البلدان الأقل تطورا ونموا". على غرار هذا التعريف تمثل أيضا القوى الصاعدة "البلدان الصناعية الجديدة"، غير أن تعريف القوى الصاعدة شهد -ولا يزال يشهد- كثيرا من الجدل، حيث عرف تطورا كبيرا في عام 2001 عندما أشار بنك الاستثمار "جولدمان ساكس" إلى الإمكانات الكبيرة من حيث النمو الاقتصادي لأربع دول هي: البرازيل في المجال الزراعي والوقود الحيوي، الصين في المجال الاقتصادي، الهند في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وروسيا في مجال الثروة الباطنية من بترول وغاز. يظهر الطابع الناشئ لهذه البلدان الأربعة في الاندماج الجيد ضمن الاقتصاد العالمي ومن خلال تصدير المزيد من السلع وتحقيق ميزان تجاري إيجابي، واعتبارا من عام 2004 وفقًا لتقرير "جولدمان ساكس"، يمكن حصر خصائص هذه البلدان الناشئة في الكثافة السكانية، القدرات التكنولوجية التي تؤدي[1] إلى تغيير عميق، الحجم الهائل لمجموعة العمالة وثراء التربة التحتية خاصة بالنسبة لروسيا. في تعارض كبير مع عناصر قوة الدولة التي أقرها "كينيث والتز" و"بول كينيدي".[2]

وفي تعريف آخر للقوى الصاعدة، فهي: «تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر: الصين، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول "البريكس"». يمثل BRICS تكتلا قاريا يضم كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا، حيث تختلف عن القوى

[1] Marcel Mbaloula, « LA PROBLEMATIQUE DE L'EMERGENCE ECONOMIQUE DES PAYS EN VOIE DE DEVELOPPEMENT », Revue Congolaise de Gestion, N.14, (février 2011) ,p.110.
[2] Marcel Mbaloula, op.cit.

الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا القوة العظمى الأمريكية نتيجة للنقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية كالصين والهند وباكستان[1].

وفي تعريف آخر: القوى الصاعدة هي الدول التي امتلكت الحق أخيرا في استخدام صوتها كحق مشروع لها في النظام الدولي، ولكنها في الوقت نفسه لا تمتلك بَعْدُ قدرات كافية على التأثير في السياسة العالمية فضلا عن كونها لا تنتمي إلى دائرة الديمقراطيات الصناعية المتقدمة [2].

من خلال ما سبق من تعريفات نلاحظ التركيز على البعد الاقتصادي في تصنيف وتعريف القوة الصاعدة بما توفره من مقدرات وفرص اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ توفر الإمكانيات الاقتصادية في مقابل غياب القدرة في التأثير في السياسة الدولية، فالاقتصاد له طابع الجذب قصد تحقيق الأرباح بينما السياسة الدولية تتطلب الخوض والتصميم المحكم لتبوء مكان مهمين أو مؤثر في أحسن الأحوال، ومن ثم نطرح التعريف الإجرائي التالي للقوى الصاعدة، فهي «الدول التي تُوفر مجموعة من العوامل الجاذبة من ناحية البعد الاقتصادي وفق توفير فرص للاستثمار ضمن بيئة تتسم بالتفاعل وفق المعيار الاقتصادي كضابط لصعود وأفول هذه الدول في مقابل افتقارها لعوامل الهيمنة على الساحة الدولية».

**–ثانيا مقومات وسمات القوى الصاعدة:**

تعتمد مقومات القوى الصاعدة على عديد العوامل، وعلى رأسها العوامل الاقتصادية التي توفر المعطيات والفرص اللازمة للمستثمرين الدوليين، حيث تبرز أسباب ومعايير بزوغ القوى الصاعدة فيما يلي:

1– تقسيم العمل: بمعنى أن يقسم إنتاج سلعة واحدة إلى عديد المراحل، وهو أحد أُسس الاقتصاد الحديث الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية ومعها الإنتاج.

---

[1] جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، في https://bit.ly/3pOukRn، (12 فيفري2020).

[2]نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الامريكة إتجاه دول البريكس في النظام العالمي، (لبنان: شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، ط.1، 2020)، ص.49–51.

2- نمو الصادرات: تحتوى غالبية القوى الصاعدة على قاعدة صناعية تشكل قاطرة الإنتاج الوطني الذي يهدف إلى تصدير ما يتم إنتاجه ويتعارض مع استيراد ما ينتج داخليا، مما يخلق نموا في التصدير بدل الزيادة في الاستيراد.

3- قيمة الاستثمار: يشكل تطور النظام البنكي أهم أسس بناء الثقة بين الدولة والفرد مما يترجم من ناحية ارتفاع قيمة الادخار الذي يوفر السيولة النقدية ورؤوس الأموال والنظام البنكي والمالي، ويؤدي إلى زيادة قيمة الادخار بفعل القدرة على التموين وإعطاء القروض للاستثمارات [1].

بالرجوع إلى المعايير المحددة لبزوغ القوى الصاعدة نستخلصها فيما يلي:

- النمو المحقق في التجارة سواء التجارة الخارجية على أساس التصدير خصوصاً أو المبادلات التجارية التي تعتمد على التصدير والاستيراد على حد سواء.

- النمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي[2].

- استقرار المنظومة القانونية التي تساهم في ضمان رؤوس الأموال والاستثمارات على المدى الطويل.

- مستوى البنية التحتية الذي يساهم في جلب الاستثمارات.

- تنوع الاقتصاد وعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي يرتكز على تصدير الموارد الأولية.

- الاعتماد على البعد الديمغرافي في المجال الاقتصادي المتصل بحساب وتوقعات زيادة عدد السكان الذي يترجم إلى زيادة في عدد المستهلكين واليد العاملة الشابة والمختصة[3].

---

[1] إدريس عطية، "جهود القوى الصاعدة في التعجيل في إصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، ر.1، ص.4.

[2] François Lafargue, « Des économies émergentes aux puissances émergentes », Questions internationales , N.51, (septembre-octobre 2011), p.p 102-103.

[3] François Lafargue, op.cit, p. 104.

تبرز سمات القوى الصاعدة في تفاعلها في النسق الدولي على أساس كونها محطات جذب لتحقيق الأرباح الاقتصادية في أربعة سمات رئيسية متمثلة فيما يلي:

1- **النمو الاقتصادي:** حيث تشكل المكانة الاقتصادية سمة أساسية في القوى الصاعدة من ناحية سرعة نموها في الاقتصاد العالمي؛ كونها في حالة تصاعد مستمر من ناحية ارتفاع معدلات النمو السنوي بها، حيث سميت هذه الاقتصاديات في بداية صعودها بالأسواق الناشئة، ويرجع هذا المصطلح إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي وفق تصنيف البنك الدولي لاستثمارات الأسهم لمجموعة من دول العالم الثالث، لذا يمكن تقسيم الأسواق الناشئة إلى خمس مجموعات:

– المجموعة الأولى: تشمل الاقتصاديات غير الحصينة أو سريعة التأثر بالنقد وتشمل دولا مثل: الأرجنتين، أوكرانيا، فنزويلا.

– المجموعة الثانية: تتميز بارتفاع الانتماء المصرفي وزيادة العجز في الحساب الجاري وتشمل: تركيا، جنوب إفريقيا، اندونيسيا، تايلند، تشيلي وبيرو.

– المجموعة الثالثة: تضم بلدان شرق أوروبا مثل هنغاريا، رومانيا حيث اقتصادياتها غير حصينة وتخضع لإجراءات البنك المركزي الأوروبي[1].

– المجموعة الرابعة: بلدان البريكس التي تواجه تحديات سياسية داخلية وخارجية متمثلة في تزامن التفاعل وفق البعد الاقتصادي والاستراتيجي العسكري بحكم التحديات الأمنية التي تواجهها.

– المجموعة الخامسة: تتضمن بلدانا مثل: كوريا الجنوبية، الفلبين، المكسيك؛ والتي تشهد وتعتمد على ارتفاع صادراتها كسمة أساسية في اقتصادها.

2- **الاعتراف الدولي** والذي يكون من قِبل الفاعلين والمسيطرين في النظام الدولي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الفاعلة والمتطورة اقتصاديا، حيث تتفاعل القوى الصاعدة في إطار الاعتراف بها في عديد القضايا ذات الاهتمامات الدولية، مثل تركيا في الوطن العربي، والبرازيل في محاولة تطوير هوية جنوب أمريكية.

[1]. نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص ص. 49-51.

3- **توظيف القوة الناعمة في أجندتها الخارجية** والذي يكون عن طريق التركيز على القيم، الثقافة والمؤسسات صوب التأثير والجذب في الساحة الدولية على أساس تسويق أفكار يتبعه تسويق منتجات وخدمات.

4- **الكثافة السكانية** حيث تتميز القوى الصاعدة بكثافة سكانية مرتفعة في عديد من الدول التي تنتسب لها؛ ما يوفر لها ملايين العمال في الدورة الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى سوق داخلية معتبرة للسلع، حيث تبرز كسوق واعدة للتجارة الدولية والوطنية مما يساهم بشكل فعال في جلب الاستثمار الخارجي زيادة على البعد الديمغرافي الإيجابي من ناحية تكون مواطنيها من الشباب مقارنة بارتفاع الشيخوخة التي تميز المجتمعات الغربية ما يساهم في توفير نمو اقتصادي سريع[1].

## المطلب الثاني: الأطروحة النظرية المفسرة لتفاعل القوى الصاعدة.

تشكل القوة أحد أهم عناصر تحديد تفاعلات وسلوك الدول في النسق الدولي من خلال سعي الدول لزيادة قوتها بالمفهوم الواقعي عموما والواقعي الهجومي لـ "جون ميرشايمر" خصوصا في مقابل الواقعي الدفاعي المتمثل في المحافظة على القوة، في السياق نفسه تبرز نظرية انتقال القوة power transiton theory أين يقدم مؤسسها "أ.ف.ك أورغانسكي" "A.F.K Organsky" محاولة لتحليل السياسة العالمية من خلال طرح تصور حول نظام هرمي للقوى أو الدول يشمل تصنيف كل الدول على أساس موارد قوتها وإمكانية نشوب الحرب بينها، حيث يبرز تصنيف "أورغانسكي" فيما يلي:

### أولا تصنيف الدول في نظرية انتقال القوة:

- التصنيف الأول: الدول المسيطرة Dominant Nation وهي على رأس هرم النظام الدولي، وبالتالي هي التي تتحكم بشكل أساسي في مصادر هذا الأخير. تماشيا مع طرح "أورغانسكي"، تبرز إكراهات النسق الدولي التي تترجم في عدم قدرة الدول المسيطرة التحكم بمفردها في سلوكيات وفواعل القوى الأخرى، من ثم تحافظ الدول المسيطرة على مكانتها عبر العمل ضمن ميزان قوى يميل لصالحها في المواجهة والتفاعل مع منافسين محتملين وفق قواعد مربحة لحلفائهم ومرضية لطموحاتهم.

[1] نوار جليل هاشم، مرجع سابق.

– التصنيف الثاني: القوى العظمى Great Power مجموعة من الدول ليس لها قوة ومقومات الهيمنة في النسق الدولي غير أنها يمكن أن تنافس القوى المسيطرة، من ثم فإن تفاعلها مع هذه الأخيرة في النسق الدولي يكون على أساس التحالف خيارًا يرتكز على التعاون كهدف مشترك بدل الصراع كمنهج يُراد لكل الأطراف تجنبه.

– التصنيف الثالث يشمل القوى المتوسطة Middle Power: وهي دول إقليمية غير قادرة على مواجهة الدول المسيطرة لكنها تشكل رقما في معادلات النسق الدولي من ناحية احتوائها على موارد طبيعية أو من خلال مكانها الإستراتيجي في طرق التجارة العالمية.

– التصنيف الرابع: القوى الصغرى والمستعمرات التي تتبع الدول المسيطرة حيث تكون مُؤثرًا فيها وبعيدة عن التأثير؛ نظراً للفوارق في مقومات القوة بينها وبين باقي الدول في التصنيفات المذكورة سلفا[1].

تُعدّ فوضوية النسق الدولي أحد أهم منطلقات الواقعية في العلاقات الدولية، في حين تعتبر نظرية انتقال القوة أن الرضا وعدم الرضا بدل القوة والمصلحة حسب الطرح الواقعي هو أساس التفاعل الدولاتي في النسق الدولي، بالرجوع إلى تقسيم "أورغانسكي" للدول في النسق الدولي بين دول مُسيطرة، دول عظمى، دول متوسطة وقوى صغرى تأخذ محاولة قياس الرضا وعدم الرضا بين هذه الدول بعداً أسآسيا في معرفة العلاقة بينهم وفق عديد الاقترابات التي تحاول تحليل وقياس الرضا وعدم الرضا بين الدول في النسق الدولي والتي نستعرضها فيما يلي:

## ثانيا اقترابات الرضا في نظرية انتقال القوة:

الاقتراب الأول: يشمل التركيز على التحالفات بين الدول كما سبق ذكره، فالدول ضمن هذا الاقتراب التي تتحالف مع بعضها لها درجة عالية من الرضا وفق أهداف مشتركة، وبالعكس؛ فالدول غير المتحالفة يشكل عدم الرضا بينها السمة الأساسية في التفاعلات بينها، فلا يشترط أن يكون التحالف بين دول من نفس المستوى بل غالبا ما يكون بين دول من مختلف التصنيفات سابقة الذكر.

[1] سليم قسوم، "نظريات إنتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.13، (جويلية 2018)، ص ص.147-148.

الاقتراب الثاني: يركز على زيادة التسلح بين الدول والذي يبرز التعدي من عدم الرضا إلى الاستعداد للحرب، يُشكل مصدر عدم الرضا في هذا الاقتراب من الضغوطات الداخلية المجتمعية والاتصالية أكثر من الضغوطات الخارجية.

الاقتراب الثالث: يخص سوق تجارة ونقل الأسلحة، فالافتراض وفق هذا الاقتراب أن الدول المصنعة للأسلحة تبيع أو تنقل الأسلحة للدول التي لها معها أهداف مشتركة تصب في الرضا بينها والعكس، فالدول التي لا تبيع وتنقل الأسلحة لدول أخرى تظهر درجة عدم الرضا بينهم وتضارب المصالح، لكن هذا لا يعتبر الدخول في مواجهة لكنه درجة من درجات عدم الرضا.

الاقتراب الرابع: يعتمد على قياس التحالفات العسكرية والأبعاد الاقتصادية، حيث يجمع بين المجال العسكري والمجال الاقتصادي لمعرفة درجة الرضا وعدم الرضا بين الدول، فكلما كان التعامل بين الدول على أساس عسكري واقتصادي أكبر كلما زادت درجة الرضا والعكس صحيح[1].

في سياق صعود وأفول الدول وفق الرضا وعدم الرضا في نظرية "أورغانسكي" يبرز أحد أهم الأبعاد المتعلق بالبعد الاقتصادي في تصنيف الدول على أساس قوى صاعدة، حيث أعلن بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs في تقرير سنة 2007 بعنوان صعود الدول حتى عام 2050 وفي طليعتها عديد الدول الإفريقية وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر: غانا، نيجيريا، إثيوبيا..إلخ، والتي تحتل المراكز الأولى على الصعيد الاقتصادي من ناحية النمو، لكنها غير قادرة على تغيير ميزان القوى في النظام الدولي لصالحها. كذلك وفي السياق نفسه، تمثل دول البريكس جوهر القوى الصاعدة، فالبرغم من العلاقات بينها على أساس التحالف الذي يكرس مدى الرضا بين الدول المكونة لـ "بريكس" وفق عديد الأهداف المشتركة، لكنها لا تدخل في خانة الدول المنافسة كونها لها علاقات وطيدة مع الدول النامية من ناحية التحالف والتعامل بينما لا يمكن أن تصل تفاعلاتها التنافسية إلى تغيير النظام الدولي، بل تتفاعل على أساس اقتصادي لتحصيل المصلحة بدل التركيز على الهيمنة[2]. يعتمد بروز وتصنيف الدول ضمن القوى الصاعدة من عدمه على البعد الاقتصادي الذي يتقدم سياقات التفاعلات في النسق الدولي على باقي السياقات كالعسكرية التي كانت سائدة من قبل، حيث إن الدول تربطها علاقات تعاونية اقتصادية ونظام اقتصادي عالمي ضمن التجارة يسمى بنظام "سويفت" (مقره بلجيكا) أكثر من العلاقات

---

[1] Ronald L. Tammen and others, « Power Transition Theory », TRANSRESEARCH CONSORTIUM, (decembre 2011), p.p 4-7.

[2] Masatsugu Naya, « Rise of Emerging Countries and Transformation of the International System », Japan Digital Library.(march 2011),p.4.

الصراعية التي كانت سائدة على مر العصور، غير أن البعد الصراعي أو العسكري لا يزال حاضرا رغم تراجع سياقات التفاعل ضمنه.

### المطلب الثالث: تصنيفات وخصائص القوى الصاعدة.

قبل التطرق لتصنيفات وخصائص القوى الصاعدة وجب التطرق إلى الخط القائم بين مصطلح القوى الصاعدة والدول الصاعدة، حيث يبرز الفرق بينهما في كون الدولة التي تملك مقدرات القوة المعتبرة والتي تستطيع أن تترجمها إلى فعل ونفوذ دولي هي التي تدخل ضمن تسمية القوى الصاعدة وذلك حسب مكانتها في النظام الدولي كدولة: متوسطة، إقليمية، كبرى، عالمية أو عظمى؛ فهذه القوى الصاعدة تقتصر أساسا على دول البريكس المتمثلة في الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب إفريقيا، وفي المقابل تضمن الدول الصاعدة عددا أكبر من الدول ذات الاقتصاديات المزدهرة زيادة على دول البريكس كالمكسيك، تركيا وإندونيسيا والتي تمتلك القوة على أساس المقومات الاقتصادية لكنها لا تستطيع ترجمتها إلى أفعال ونفوذ في السياسة الدولية.

#### أولا تصنيف القوى الصاعدة على أساس مقومات القوة الصلبة :

تبرز عديد المساهمات المرتكزة على النظريات الجزئية المتعلقة بالإستراتيجية والنظريات الكلية المتعلقة بالعلاقات الدوليةن والتي تساهم في تصنيفات القوى الصاعدة على أساس مقومات القوة ونستخلصها فيما يلي:

وفق المدرسة الجغرافية الأمريكية يرى "الفريد ماهان" أن القوة البحرية هي أساس قوة الدولة، وكون أي دولة تسعى لبزوغ قوتها يتوجب عليها السيطرة على البحار، من ثَم فإنّ عامل الإطلالة على البحر يشكل بالنسبة للدولة عاملا أساسيا في سعيها للسيطرة وبزوغ قوتها. وعند تطبيق نظرية "ماهان" نجد أن القوى الصاعدة كلها لها واجهة بحرية وموقع بحري يوفر لها عديد المزايا على غرار كل من: الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا؛ حيث تبرز الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري في كونه يمثل نقاط التقاء الطرق البحرية التجارية التي تساهم في تعزيز القوة الاقتصادية.

في السياق ذاته، يرى "سبيكمان" في نظريته "إطار الأرض" أن "الهلال الهامشي" الذي يحيط بالهارتلاند أو قلب الأرض لـ"ماكندر" هو مفتاح السياسة العالمية وبالتالي تحديد الدول التي تسعى

لأنتكون قوى كبرى، حيث أطلق عليه اسم الإطار Rimland تماشيا مع اسم نظريته والتي تضم دول: أوروبا الغربية، الشرق الأوسط، الهند والصين؛ إذ تتمتع هذه المنطقة بكثافة سكانية وموارد طبيعية زيادة على تضمنها واجهات بحرية كبيرة، ومن ثم –حسب سبيكمان– فإن القوى التي تحكم الإطار ستحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا سيحكم العالم، وبتطبيق نظرية "سبيكمان" فإن كلا من الصين والهند وروسيا تقع ضمن إطار الهارتلاند أو قلب العالم وبالتالي فإن موقعها يساهم في بزوغ قوتها ضمن تفاعلها في النسق الدولي.

وفي مجال النظرات الكلية في العلاقات الدولية يظهر "هانس موغنتاو" كأحد رواد النظرية الواقعية والذي يربط مدى تأثير القوى في النظام الدولي بمدى امتلاكها لعناصر القوة الشاملة والتي يحددها بالموقع الجغرافي، وامتلاك الموارد الطبيعية، والقوة العسكرية، والشخصية القومية، ونوعية الحكم إضافة إلى نوعية الدبلوماسية.

وفي السياق ذاته، يرى "س.كلاي غراي" أن عناصر القوة لوحدها لا تكفي لتصنيف الدولة على أنها ضمن القوى الصاعدة في النظام الدولي، بل وجب اتباع أهداف إستراتيجية بالتوازي مع توفر عناصر القوة إلى جانب الإرادة لتحقيق تلك الأهداف، حيث يضع معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر [1]

المادية والمعنوية والمتمثلة في: قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية (إقليم، سكان، قدرة اقتصادية) × حاصل جمع الهدف الإستراتجي والإرادة على تحقيق الهدف القومي.

أما بخصوص معادلة قياس قوة الدولة، فيرى وزير الخارجية التركي السابق "أحمد داوود أوغلو" أن معادلة قياس القوة الصاعدة= (معطيات ثابتة+ معطيات متغيرة× ذهني إستراتيجية× خطة إستراتيجية× إرادة سياسية). تمثل المعطيات الثابتة: التاريخ، الجغرافيا، عدد السكان والثقافة، أما المعطيات المتغيرة فهي تمثل: القدرة التكنولوجية، القدرة العسكرية. تبرز النقطة الرئيسية في المعادلة السابقة في كون الإستراتيجية تضاعف من القوة وليست إضافة إلى مكونات القوة. ويرى "جوزيف ناي" أن توظيف القوة

---

[1] سلام صايل حمود، "**القوى الصاعدة :دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية**"، Tikrit Journal For Political Sciences، (2021)، ص ص . 344-351.

الناعمة هي أساس صعود القوى بالتركيز على موردها المتمثلة في الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية[1].

### ثانيا تصنيف القوى الصاعدة وفق البعد الاقتصادي:

يعتمد تصنيف القوى الصاعدة على البعد الاقتصادي كما سبق الذكر، حيث يرتكز على عديد المعطيات التقنية التي يختلف الاعتماد عليها حسب الوكالة أو المرجعية التي تسعى لإبراز الأسس والمعطيات التي تمكن من تصنيف الدول على أساس أنها قوى صاعدة أم لا، وفي هذا الصدد يعتمد مركز الدراسات المعلومات المستقبلية والدولية* على ثلاثة معايير في تصنيف الدول كونها قوى صاعدة من عدمه:

1- مستوى الثروة: تم اعتماده سنة 1996 حيث يصنف دولة ضمن خانة القوى الصاعدة إذا قُدر متوسط دخل الفرد بـ 70٪ أقل من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

2- زيادة المشاركة في التجارة الدولية: بالاعتماد على نمو صادرات المنتجات المصنعة للدول بما في ذلك الصناعات الغذائية، حيث تُعدّ دولة ما من ضمن القوى الصاعدة إذا كانت مساهمة تجارتها الخارجية فوق 2٪ من المتوسط السنوي لنمو التجارة العالمية.[2]

3- الجاذبية التي تمارسها هذه البلدان على تدفقات رأس المال الدولية: بالاعتماد على قوانين وطنية تساهم في جلب رؤوس الأموال والاستقرار في التشريعات الذي يضمن الحماية القانونية الدائمة للاستثمارات الخارجية[3].

مما سبق، فقد تم تطوير مفهوم "القوى الصاعدة" من منظور اقتصادي بناءً على الفرز بين أداء الدول النامية من ناحية مؤشرات الاقتصاد الكلي للثروة والأداء الدولي وليس على مؤشرات التنمية البشرية التي توجه عملية تجميع القوائم، ومن ثم فهناك عدة تصنيفات للدول الصاعدة نذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] سلام صايل حمود، مرجع سابق.

*مركز الدراسات المعلومات المستقبلية والدولية: معهد ومركز تفكير فرنسي مختص في الاقتصاد الدولي يهتم بدراسة أسواق العوامل والنمو، النظام المالي والنقدي الدولي، اقتصاد الاتحاد الأوروبي، نماذج التجارة الدولية.

[2] Ministère de l économie et finance français, «  Le rôle des grands pays émergents dans l’industrie mondiale, 1995-2005 », statistique industriel, N 103, (février 1999), p.2.

[3] Ministère de l économie et finance français, op.cit, p.2.

– التصنيف حسب مستوى الدخل القومي الإجمالي: اقترحه البنك الدولي، حيث تنتمي أغلبية الدول الصاعدة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى بين 4086 دولارًا إلى 126015 دولارًا أو البلدان ذات الدخل المتوسط أقل من 103 دولارًا أمريكيًا إلى 4085 دولارًا أمريكيًا، رغم أن تشيلي وروسيا تنتمي إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، لأن دخلها القومي الإجمالي يتجاوز 12616 دولارًا والذي يعدّ –حسب البنك الدولي– الدخل الفاصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلا أن معيار الثروة ليس تمثيليا لاعتبار بلد ما دولة صاعدة، فهناك دولة ذات دخل متوسط مرتفع تدخل في خانة الدول الريعية إذ تعتمد على البترول كدول الخليج غير أنها لا تعتبر قوى صاعدة.

– تصنيف الدول الصاعدة حسب سهولة الأعمال: حسب البنك العالمي لا يقتصر تصنيف الدول الصاعدة على الأداء الاقتصادي فحسب، بل يعدّ الاستقرار المؤسساتي المرتبط بالاستقرار التشريعي الواضح والذي يؤدي بدوره إلى الفعالية في قدرة الدول على طمأنة وجلب المستثمرين كما هو معروف رأس المال جبان؛ بمعنى أي عنصر قد يُظهر تخوف وتردد المستثمرين والدول في جلب رأس المال ينتج عنه خلل معتبر في ميدان الاستثمارات الخارجية التي تنعكس على البعد الاقتصادي ومكانة الدولة ضمن تصنيف القوى الصاعدة. يبرز تصنيف الدول كونها قوى صاعدة من عدمه من خلال التركيز على عديد المتغيرات وعلى رأسها إمكانيات الربح في المشاريع، حماية قانونية للمستثمر وبنية تحتية ملائمة، ومن ثم يبرز تصنيف سهولة الأعمال على الدول التي تشجع الاستثمارات على أراضيها من ناحية سن التشريعات التي تتمشى مع تحسين مناخ الأعمال وحماية الاستثمارات [1].

يوجد تباين في تصنيف الدول في خانة القوى الصاعدة من خلال الاختلاف في معايير ومؤشرات التصنيف غير أن دول مجموعة البريكس المتمثلة في الهند، الصين، روسيا، البرازيل وجنوب إفريقيا هي الوحيدة التي تعرف توافقا من ناحية تصنيفها كقوى صاعدة، من ثم ندرس فيما يلي معايير تصنيف كل من الدول سابقة الذكر في خانة القوى الصاعدة حسب مركز القوى الصاعدة في جامعة كمبريدج المرموقة في بريطانيا والقوى الصاعدة وبرنامج التنمية الدولية في معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس في بريطانيا دائما حيث نطرح التصنيفات التالية:

[1] Dalila NICET-CHENAF, « Les pays émergents ne sont - ils que des performeurs ? », papiers de conférence,(decembre 2013), p p.2-3.

– تصنيف النمو الاقتصادي حيث تشكل القوى الصاعدة اقتصاديات نامية شهدت في حقبة التسعينيات انطلاقة كبيرة مكنتها من طرح نفسها كبلدان تحول اقتصادي؛ من ناشئ إلى اقتصاد متقدم، حيث يهدف في نهاية المطاف إلى الوصول على الصعيد الاقتصادي إلى مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي يتشكل من عدد قليل من القوى الصاعدة، في المنحنى البياني التالي الصادر عن البنك الدولي، نُبرز نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكل من الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا والاتحاد الروسي في سياق تصنيفها كقوى صاعدة.

**الشكل رقم 5: الناتج المحلي الاجمالي للدول البريكس.**




المصدر : البنك الدولي، " الناتج المحلي الاجمالي للدول البريكس" اطلع عليه في 14 مارس، 2021 في https://bit.ly/3K4Xcw9

يُبرز المنحنى البياني نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا بالنسبة لكل من: الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا والاتحاد الروسي، ففيما يخص الصين فقد بلغت أكبر ارتفاع لنمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 بـ 2,348 %، تليها جنوب إفريقيا بـ 0.113 % بينما عرفت كل من البرازيل[1]

والهند وروسيا تراجعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته بنسبة مئوية سلبية تراوحت ما بين (2.951 %– و 7.252%–)، وكذا الحال بالنسبة لروسيا، ما يدل على تأثر اقتصاد كل من البرازيل، روسيا والهند بتداعيات فيروس كورونا على نحو واسع.

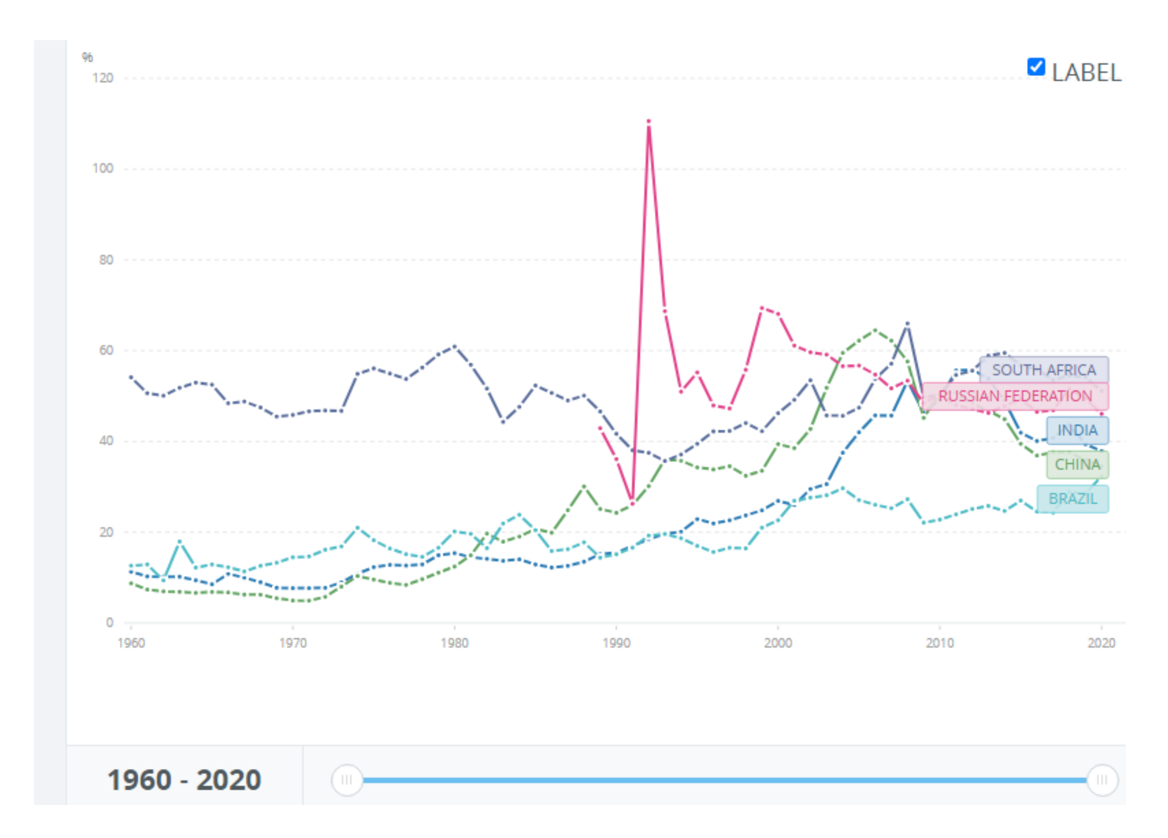
– المشاركة في التجارة العالمية من خلال قدرات التصدير والاعتماد على قطاعات تشكل حجر الأساس في جاذبية القوى الصاعدة على الصعيد الاقتصادي، حيث يُعدّ مؤشر نسبة التجارة من الناتج المحلي

[1] Khalid Nadvi , « “Rising Powers” and Labour and Environmental Standards », Oxford Development Studies, (May 2014), p.7.

الإجمالي على الأهمية النسبية للتجارة الدولية في اقتصاد البلدان صوب تصنيفها كقوى الصاعدة من عدمه. وفيما يلي منحنى بياني يبرز نسبة التجارة من الناتج المحلي لكل من الهند، روسيا، جنوب إفريقيا، الصين والبرازيل منذ 1960 إلى 2020 .



**الشكل رقم 6: نسبة التجارة من الناتج المحلي لدول البريكس.**




المصدر: البنك الدولي، " نسبة التجارة من الناتج المحلي لدول البريكس"، اطلع عليه في 14 مارس، 2021 في https://bit.ly/3luf7f2.

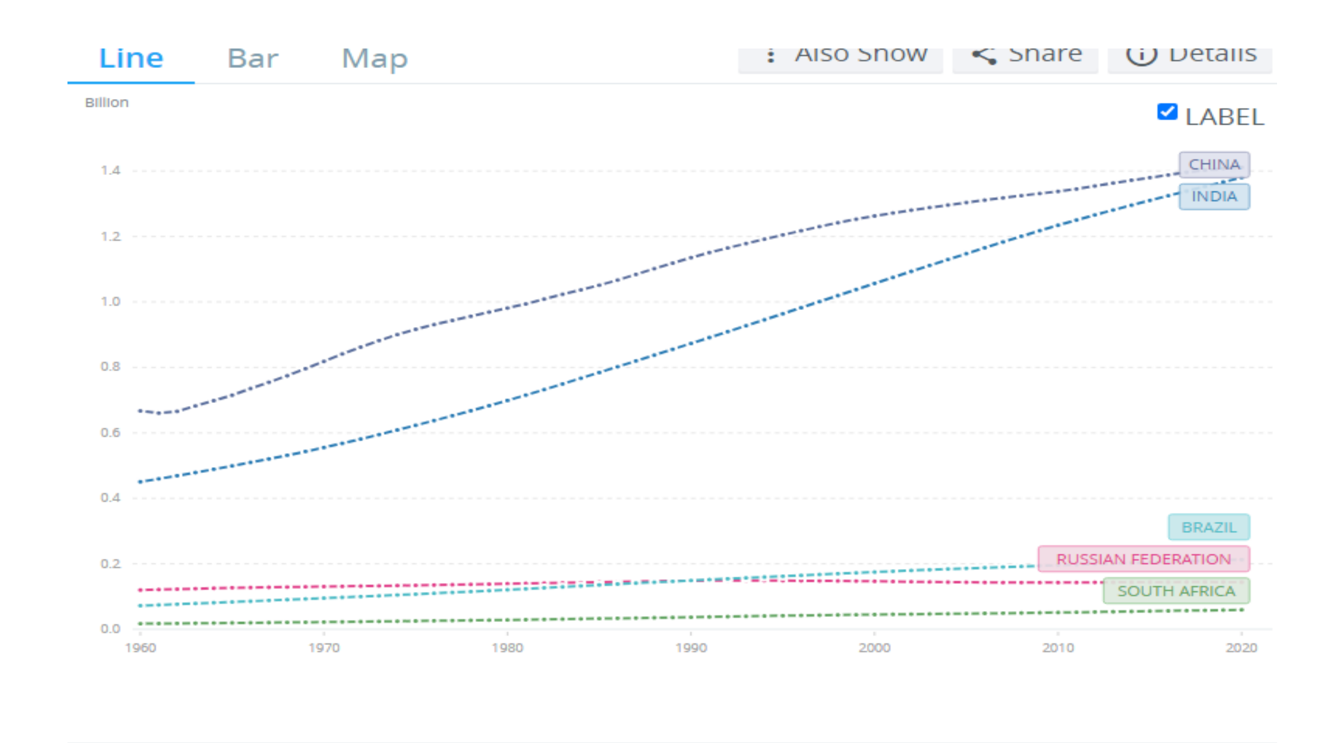
من خلال المنحنى البياني لنسبة التجارة من الناتج المحلي لكل من الهند، روسيا، جنوب إفريقيا، الصين والبرازيل منذ عام 1960 إلى غاية 2020؛ يبرز ارتفاع كبير لكل الدول المذكورة بأكثر من 30%، وأضعف نسبة كانت للبرازيل بـ 32.354% في مقابل أعلى نسبة لجنوب إفريقيا بـ 51.15%[1].

–الديمغرافيا؛ حيث تتشكل القوى الصاعدة من كثافة سكانية كبيرة، ما يمنحها قاعدة تصنيع كبيرة من ناحية الموارد البشرية، زيادة على كونها سوقا محلية كبيرة، فالقوى الصاعدة ليست فقط الدول التي زادت

[1] Khalid Nadvi , op.cit.

مشاركتها في التجارة العالمية؛ بل هي كذلك دول تحتوي على منافسة متزايدة على الصعيد الوطني بين الشركات الوطنية والدولية ضمن الأسواق المحلية للقوى الصاعدة المتكونة من كثافة سكانية معتبرة.

**الشكل رقم 7: الكثافة السكانية لدول البريكس.**




المصدر: البنك الدولي، "الكثافة السكانية لدول البريكس"، اطلع عليه في 14 مارس، 2021، في https://bit.ly/33Up8TN

يبرز المنحنى البياني الزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية بالنسبة للصين والهند بين عامي 1960 و2020 بأكثر من 900 مليون نسمة كل واحدة منهما، ما يوفر سلبيات خاصة من ناحية توفير الحاجيات الأساسية للسكان من جهة، لكنه من جهة ثانية يحمل آثارا إيجابية تتمثل في التوفر على يد عاملة معتبرة، زيادة على كونها سوقا كبيرا تسعى الدول للتجارة ضمنه.

رابعا: الحضور القوي للدولة في الأسواق والخدمة المصاحبة لها والتي تشكل لاعبا رئيسيا في اقتصاديات القوى الصاعدة.

خامسا: الاعتماد على رأس المال المحلي سواء الخاص أو العام لتمويل المشاريع التنموية المحلية؛ سواء في المجال الزراعي، أم الصناعي والخدماتي.

سادسا: تزايد مساهمة المجتمع المدني في القطاعين العام والخاص بما يساعد في تحسين سبل العيش[1].

من خلال مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها مركز القوى الصاعدة في جامعة كمبريدج والقوى الصاعدة وبرنامج التنمية الدولية في معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس والمنحنيات البيانية للبنك الدولي؛ يبرز تأثير كورونا سنة 2020 على النمو الاقتصادي لكل من البرازيل، روسيا والهند كقوى صاعدة في نموها الاقتصادي السنوي، كونها مرتبطة بالطلب على المنتوجات الأولية الغذائية بالنسبة للبرازيل والطاقوية بالنسبة لروسيا والسياحة والتكنولوجيا بالنسبة للهند، إذْ شهد الطلب عليها وقت جائحة كورونا انخفاضا كبيرا في مقابل ارتفاع الطلب على المعدات الأولية الصناعية التي تنتجها الصين بفعل بداية الرجوع إلى الإنتاج في الدول المصنعة، وهذا جراء انخفاض تداعيات الإغلاق المرتبطة بمكافحة انتشار فيروس كورونا، بينما لم تعرف جنوب إفريقيا ارتفاعا كبيرا في نموها الاقتصادي جراء تداعيات كورونا في القارة الإفريقية. ومن اللافت للانتباه كذلك، أن نسبة التجارة من الناتج المحلي شهدت ارتفاعا كبيرا لكل من: الهند، الصين، جنوب إفريقيا، البرازيل وروسيا؛ جراء بداية تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا.

فيما يخص الكثافة السكانية تُعدّ الصين والهند أكبر دولتين من ناحية الكثافة السكانية في العالم، ما ينتج عنه مميزات كبيرة لاقتصاد كِلا البلدين، ناهيك عن الجذب الذي توفره سوق بأكثر من مليار نسمة، فيما تبقى من المؤشرات المتعلقة بالحضور القوي للدولة في الأسواق، الاعتماد على رأس المال المحلي ومساهمة المجتمع المدني في القطاعين العام والخاص تبقى السياسة المحلية للدول مفتاح تطبيقها من عدمه، غير أن هذه المعطيات متعلقة بالبعد الليبرالي الذي يميز التعامل وفقه بالنسبة للدول المتقدمة لكنّ المصلحة والسعي للربح الاقتصادي يتجاوز هذه السياقات الليبرالية على غرار التعامل مع الصين ذات الشعار الشيوعي وروسيا التي تعدّ بعيدة كل البعد عن الأطر الديمقراطية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني أو عدم تدخل الكريملن في الاقتصاد الروسي.

## المبحث الثالث: تفاعلات القوى الصاعدة في السياسة الدولية

[1] Khalid Nadvi , op.cit.

شهد النسق الدولي في بداية تسعينيات القرن الماضي جملة من التفاؤل على أسس ليبرالية والذي ساهم في دراسة العلاقات الدولية في إطار بروز مجالات تتعدى البعد الوطني للدول من خلال: الاقتصاد، الاستثمار، الصحة، البيئة...إلخ [1]. في هذا السياق، فرضت إكراهات النسق الدولي على الدول التفاعل وفق البعد الاقتصادي على أساس ليبرالي كأولوية بدل التعامل على أساس البعد الإيديولوجي الذي كان سائدا من قبل، وبالتالي تبرز مجموعة من التفاعلات بين الدول على أساس تعاوني أو صراعي تشمل عديد الدول باختلاف مكانتها بين الدول الكبرى والقوى الصاعدة والتي تتفاعل أيضا على أساس تعاوني وصراعي فيما بينها.

## المطلب الأول التفاعلات التعاونية:

يبرز التعاون بين القوى الصاعدة أساساً في المجال الاقتصادي بالتفاعل فيما بينها على الصعيد الفردي الدولاتي أو مع باقي الدول في إطار تكتلات؛ نذكر منها مجموعة دول البريكس أو التفاعل مع دول الاتحاد الأوروبي كتفاعل بين أكبر تكتلين اقتصادياً في النسق الدولي، لكن السمة الأساسية هي التفاعل وفق التعاون بين القوى الصاعدة التي تبقى في مجال تحصيل مصلحة اقتصادية في ظل الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية.

### أولا التعاون في المجال الاقتصادي:

في المجال الاقتصادي يظهر التفاعل التعاوني للقوى الصاعدة من خلال السعي للتأثير في ميزان القوى العالمي كهدف مشترك بينها متمثل في محاولة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وأولها منظمة[2] التجارة العالمية World Trade Organisation، فبالرغم من مصالح القوى الصاعدة المختلفة في كثير من المجالات يبقى التعامل مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي القاسم المشترك بينها، حيث تحولت جولة الدوحة للتنمية سنة 2001 التي استضافت فيها قطر مفاوضات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى معركة بين القوى الصاعدة كتكتل متعاون من ناحية الهدف المشترك وبين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ أين برز التحالف المتين بين القوى الصاعدة في السعي إلى التأثير والتغيير لإدارة لوائح منظمة التجارة العالمية، وأدى ذلك إلى فشل جولة الدوحة؛ إذ لم يتم التوصل

[1] Matthew D. Stephen, « Emerging Powers and Emerging Trends in Global Governance », Global Governance, V.23, N.3,( July-Sept. 2017),p 484.

[2] KRISTEN HOPEWELL, « The BRICS—merely a fable? Emerging power alliances in global trade governance », International Affairs, V.93, N.6, (2017), p.1379.

إلى اتفاق عكس ما كان سائدا، من تواصل الهيمنة الأمريكية وخضوع بقية الدول وانصياعها للأوامر، بل أدى التعاون بين القوى الصاعدة إلى بروز قدرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية خصوصا في المجال الاقتصادي، فظهرت البرازيل، والصين والهند بشكل جماعي كقوة سياسية واقتصادية رئيسية في منظمة التجارة العالمية ولاحقا في إدارة التجارة العالمية[1].

## ثانيا التعاون ضمن منظمة البريكس:

في الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ سبتمبر 2006 بدأت سلسلة تفاوض لتشكيل مجموعة "البريك" "bric" كاختصار للأحرف الأولى للدول التي تشكله B البرازيل، R روسيا russia، i الهند India، C الصين China؛ ومع انضمام دولة جنوب إفريقيا لهذا التجمع في ديسمبر 2010 تحول اسم التجمع إلى البيركس بزيادة حرب S للدلالة على جنوب إفريقيا South Africa، غير أن تأسيس مجموعة البريكس كفكرة يرجع إلى الاقتصادي "جيم أونيل" Jim O'neill الرئيس السابق لبنك "غولدمان ساكس" "Goldman Sachs" حيث طرح في 20 نوفمبر 2001 فكرة احتياج العالم إلى مزيد من أطواب القرميد الاقتصادية، ففي هذا التقرير تلاعب أونيل بكلمة Bric الشبيهة بكلمة Brick التي تعني بالإنجليزية طوب القرميد فيكون هو أول من استعمل كلمة Bric كتعبير عن توقعات بالنمو الكبير والمحتمل الذي يمكن أن تحققه البرازيل، وروسيا، والصين والهند[2].

في إطار التعاون بين دول البريكس، تم تحديد الأهداف المشتركة لهذا التعاون الذي ضبطت معالمه في مختلف قمم مجموعة البريكس من سنة 2009 في روسيا إلى 2018 بجنوب إفريقيا، وتتلخص فيما يلي:

– **دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب:** في ظل التهديدات والتحديات التي تواجهها الدول يكمن التعاون كأحسن سبل التفاعل بين الدول، فعلى الرغم من أن النظام العالمي لم يعد يستجيب لتطلعات دول البريكس التي تسعى للتأثير فيه على أساس التنوع في الأقطاب وفق الاحتكام إلى المعايير القانونية المعترف بها دوليا؛ عملت دول البريكس على تأسيس نظام أمن جماعي بهدف مواجهة التصرفات

---

[1] KRISTEN HOPEWELL, op.cit.

[2] علي بلعربي، "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م.8، ع.1، (2021)، ص.5.

الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على الهيمنة، والتي تكون غالبا بعيدة عن الأطر القانونية المعتمدة دوليا.

– **إصلاح هيئة الأمم المتحدة:** شكل هذا العنصر أحد أهم اهتمامات وأهداف مجموعة دول البريكس من خلال الدعوة للعمل على إصلاح هيئة الأمم المتحدة حتى تتمكن من التعامل مع مختلف التحديات بفعالية أكثر، حيث تركز دول البريكس على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال جعله أحسن تمثيلا وفعالية.

– **إصلاح المؤسسات المالية العالمية:** تعارض مجموعة دول البريكس النظام العالمي الموروث عن نهاية الحرب العالمية الثانية المتمثل في مؤسسات "بروتن ودز" وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يعتبرها امتدادا ووسيلة للهيمنة الأمريكية على النسق الدولي.

سعت دول البريكس إلى طرح مطالب في مجال إصلاح المؤسسات المالية العالمية والمتمثلة فيما يلي:

– السعي لمشاركة الدول الصاعدة في صنع القرار داخل المؤسسات المالية العالمية تماشيا مع ثقلها في الاقتصاد العالمي من خلال تغيير عملية التصويت ضمنها.

– المطالبة بالتنوع من ناحية جنسيات الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، زيادة على الشفافية في التعيين[1].

من خلال ما تطرقنا إليه، يبرز تفاعل تفاوض القوى الصاعدة من خلال المطالب والأهداف المسطرة ضمن مجموعة البريكس والتي تعمل الدول المكونة له بصفة جماعية صوب تحقيقها والاعتماد على فعالية أكثر في النسق الدولي تتماشى مع ثقلها الاقتصادي فيه.

**ثالثا التعاون بين القوى الصاعدة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية:**

دائما –وفي إطار العلاقات التعاونية التي تعتبر القوى الصاعدة طرفا فيها– تظهر لنا العلاقة بين القوى الصاعدة والتكتلات الاقتصادية الأخرى وفي طليعتها الاتحاد الأوروبي؛ هذا الأخير طرح ضمن

[1] علي بلعربي، مرجع سابق، ص.5.

تقرير للبرلمان الأوروبي في 10 أكتوبر 2012 توصيات في التفاعل مع القوى الصاعدة وتأثيرها في الساحة الدولية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، حيث يركز على مدى الترابط بين اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة متمثلة في مجموعة دول البريكس ودول ناشئة أخرى، كما يوصي تقرير البرلمان الأوروبي بالسعي والعمل على التفاهم وتعزيز الحوار السياسي مع القوى الصاعدة سواء على الصعيد الفردي بين دولة ودولة، أو جماعي بين مجموع الدول؛ من خلال إقامة اجتماعات منتظمة ودورية رفيعة المستوى لتوفير فرص إقامة الثقة لبناء أسس مسؤولية مشتركة مبنية على التنسيق وإجراءات مشتركة صوب الوصول إلى شراكات إستراتيجية بين دول الإتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة[1].

## المطلب الثاني: العلاقات الصراعية.

بعد نهاية الحرب الباردة فرضت إكراهات النسق الدولي على الدول التفاعل وفق البعد الاقتصادي على أساس ليبرالي كأولوية بدل التعامل على أساس البعد الإيديولوجي كما كان سائدا من قبل. وضمن هذا الإطار، برزت عدة دول على أساس المحدد الاقتصادي الذي أصبح هو المهيمن، وساهمت في بروز عدة تحديات في الساحة الدولية تتسم بالبعد الصراعي وفق التداخل والتعارض في المصالح، نذكرها فيما يلي:

### أولا الصراع بين القوى الصاعدة والدول الكبرى:

1-الانتشار النووي: يشكل الملف النووي الإيراني أحد أهم القضايا الشائكة في العلاقة بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة من ناحية طريقة التعامل معه، حيث تعارض القوى العظمى أي برنامج نووي – وحتى المدني منه– لإيران على غرار: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا..إلخ، من جهة أخرى نجد القوى الصاعدة: روسيا، الصين، الهند، تركيا، البرازيل...إلخ التي تعارض البرنامج النووي العسكري الإيراني لكنها تتعامل بإيجابية مع برنامج عسكري غير نووي إيراني خصوصا في مجال الصواريخ.

[1] Union Européenne, parlement européen, RAPPORT sur la politique étrangère de l'UE à l'égard des pays BRICS et autres puissances émergentes: objectifs et stratégies,(2011/2111(INI)), 10/01/2012, p.7.

2- الإرهاب: تتعدى التهديدات تصنيف القوى بين عظمى وصاعدة كونها لا تعتمد التصنيف في الاستهداف، من ثم فإن مواجهة هذه التهديدات تطغى عليها صفة التعاون في بعض الملفات من خلال تبادل المعلومات وحتى التكتيكات المستعملة في مجال مكافحة الإرهاب مثل الطائرات بدون طيار، إلا أن التعاون بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة يشهد في بعض مناطق العالم عوائق وصراعات وعلى رأسها الملف السوري، ومرد ذلك الاختلاف في تصنيف الدول للجماعات على أنها إرهابية أم لا، فهناك من يعتبرها إرهابية مقابل من يعتبرها مقاومة تحررية.

3- المناخ والطاقة: ملف المناخ والطاقة مهم بالنسبة لكثير من الدول، حيث يبرز بعد تعاوني بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة وفق شعارات وأجندة التنمية المستدامة المعتمدة في الأمم المتحدة وكثير من الهيئات الدولية والإقليمية، غير أن مسألة المناخ والطاقة تشكل مصدر صراع بين الدول عندما يتم ربطها بالبعد الاقتصادي، فمن ناحية هناك دول تستورد الموارد الطبيعية كالبترول والغاز لتحريك عجلة اقتصادها؛ وفي مقابل هناك دول أخرى تصدر البترول والغاز كأهم عنصر في اقتصادها وهو ما يعرف بالاقتصاديات الريعية، وقد برز هذا الانقسام في مؤتمر وارسو عام 2013 من خلال سعي الدول الكبرى إلى فرض تدابير حماية البيئة كالحد من انبعاثات الكربون مما يؤثر في الأسعار في الأسواق العالمية.

4- التدخل الإنساني: الحق في الحماية والذي يسمى R2P Responsability to protect حيث يشكل نقطة اختلاف وصراع بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة، حيث بلغ حق الحماية ذروته في[1]

الملف الليبي في 2011 أين تدخلت القوى الكبرى -خصوصا فرنسا- للإطاحة بنظام "القذافي"، حيث شهد التدخل في الملف الليبي معارضة كبيرة من الدول الصاعدة التي لم تشترك في التحالف، وفي المقابل عندما تعلق الأمر بسوريا عامي 2012، 2013 وبالخصوص في حادثة استعمال المواد الكيميائية في هجوم الغوطة الشرقية في أوت 2012 وخان العسل في ضواحي محافظة حلب في مارس 2013 شهد حق الحماية معارضة شديدة من روسيا والصين كقوى صاعدة، مقابل تعدي الحدود الحمراء الذي حدده الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]United States, German Marshall Fund of the United States, Global Security Challenges Confronting Established and Emerging Powers, 2014, p.p 10-11.

5- صعود الصين: يشكل صعود الصين أحد أقل نقاط الصراع بين القوى العظمى والقوى الصاعدة من خلال ظاهرة الاعتماد المتبادل والتكامل بين اقتصاديات الدول والاقتصاد الصيني على أساس تقسيم العمل بمعنى إنتاج السلع على عدد من المراحل، حيث تنتج المكونات الأساسية لعديد السلع في الصين وتركب في كثير من دول العالم هذا فيما يخص البعد الاقتصادي، أما في البعد السياسي والعسكري فتشهد تفاعلات القوى الكبرى والقوى الصاعدة اختلافا –وحتى صراعا واصطفافا– بين من يتعامل مع الصين كتهديد وبين من يتعامل مع الصين كحليف[1].

## ثانيا الصراع بين القوى الصاعدة:

لا يقتصر الصراع بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة، بل هناك صراع بين الدول الصاعدة فيما بينها كذلك، إذ تختلف في الأهداف والمصالح بدورها، وفي مقدمتها المصالح المتعلقة بالموارد الطبيعية أين نجد في تصنيف الدول الصاعدة دولتين مصدرة للموارد الأولية روسيا للموارد الطاقوية كالبترول والغاز والبرازيل للمواد الأولية في الصناعات الغذائية، وفي مقابل نجد بلدين يعتمدان على البعد التكنولوجي هما الصين والهند؛ فالموارد الأولية تُصدر وتُشارك لكن التكنولوجيا تُصدر في شكل منتوجات ولا تُشارك، ومن ثم يظهر الاختلاف والصراع بين الدول المصدرة للمواد الأولية والمصدرة للتكنولوجيا، فالصين كانت قبل سنة 1993 من مصدري الغاز لكنها في السنوات الأخيرة أصبحت ثاني مستورد للغاز في العالم، كذلك الأمر فيما يخص المعادن كالألمنيوم، فقد كان استهلاك الصين يقدر بـ 7% من الناتج العالمي عام 1990 إلى أن أصبح في سنة 2005 في حدود 20 %. في ظل هذه المعطيات فإن الصراع بين القوى الصاعدة على الموارد الأولية يتسم بمدى القدرة على توقع الحاجيات المستقبلية[2] وسبلتحقيقها من جهة، ومن جهة أخرى التنافس قصد اقتحام أسواق جديدة توفر الموارد الأولية اللازمة للعجلة الاقتصادية. في ذات السياق، تظهر أيضا جيوبولتيك الموارد وكمثال عليها "معدن الميثانول" الذي ينتج أساسا في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، ففي إطار التنافس على إنتاج الموارد الطبيعية حققت الصين والهند قفزة نوعية في إنتاج الميثانول كتكريس للصراع والتنافس على الموارد الطبيعية إما باقتحام الأسواق أو باقتحام مجال الإنتاج لتكسير هيمنة الدول المنتجة[3].

---

[1] German Marshall Fund of the United States, op.cit.
[2] Carlos R. S. Milani, « LES PAYS ÉMERGENTS DANS L'ACTUEL ORDRE MONDIAL : CHANGEMENTS ET LÉGITIMITÉ POLITIQUE », Revue internationale et stratégique, N.82, 2011, p.p 58.59.
[3] Carlos R. S. Milani, op.cit.

## المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية للقوى الصاعدة على الساحة الدولية

تشكل السياسة الخارجية العمل الحكومي الصادر عن الفواعل الدولاتية أو من يمثلونهم في تفاعلها في النسق الدولي، حيث يحدد هذا التفاعل مجموعة من العوامل التي ترجع إلى هوية الدولة وصورتها في الساحة الدولية والمرتبطة أساسا بسياقها التاريخي والاجتماعي والتي تتمثل في مبادئ السياسة الخارجية، في مقابل سعي الدول في تفاعلها في الساحة الدولية على تحقيق أهداف والتي تمثل أهم ضابط لتصميم السياسة الخارجية على الصعيد الدولاتي الفردي أو على الصعيد الجماعي ضمن المؤسسات والتجمعات الدولية حيث يبرز في هذا الصدد مجموعة البريكس التي تضم أهم القوى الصاعدة في النسق الدولي المتمثلة في: الصين، البرازيل، جنوب إفريقيا، روسيا والهند والتي تتفاعل بدورها ضمن تكتلها في البريكس وفق مبادئ سياستها الخارجية والأهداف التي تصبو لتحقيقها.

### -أولا مبادئ السياسة الخارجية للقوى الصاعدة:

تُعتبر السياسة الخارجية الفعل الدولاتي الموجه للخارج في سياق التفاعل في النسق الدولي والذي يتم وفق ضوابط نابعة من البناء الفكري للدولة المتعلق بتاريخها وحضارتها، والتي تُعرف بالمبادئ التي تحكم السياسة الخارجية للدول، في السياق ذاته نستعرض فيما يلي أهم مبادئ السياسية الخارجية للقوى الصاعدة.

**1- الصين**: مرت الصين في سياستها الخارجية بعديد المراحل المتصلة بالزعماء الذين حكموا أكبر بلد من ناحية الكثافة السكانية في العالم، في وقت حكم "ماتو تسي توغ" الذي دام ثلاثة عقود تقريبا اكتست السياسية الخارجية الصينية طابع تصدير الثورة حيث كان أهم مبدأ في السياسة الخارجية الصينية، بعد وفاة "ماتو تسي توغ" دخلت الصين في مرحلة انتقالية اتسمت بالصراع بين المتمسكين بالنهج الماوي على رأسهم "قووفونغ" خليفة "ماو تسي تونغ" على رأس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وبين تيار آخر يساند الإصلاح والتغيير على رأسهم "دينغ سياو بينغ" والذي انتهى الصراع لصلحه، حيث وصل إلى الحكم عام 1978 واستمر فيه حتى سنة 1992، نتطرق فيما يلي لمبادئ السياسة الخارجية الصينية في عهدات مختلف الرؤساء المتداولين على الحكم في الصين.

-"دينغ سياو بينغ": استمت فترة حكمه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الصينية على الانفتاح والاعتدال على أساس تغير في الأولويات من التعامل وفق البعد الثوري في السياسة الخارجية إلى

التعامل وفق البعد التنموي الذي يستلزم بيئة خارجية مستقرة ومسالمة قصد التركيز على تنمية الداخل، وفي هذا السياق اعتمد "دينغ سياو بينغ" على مبدأ بناء القدرات وانتظار الوقت في سياق تفاعل الصين في سياستها الخارجية، غير أن أحداث ساحة "تيننمان" في 1989 شكلت تحديا كبيرا للسياسة الخارجية الصينية بعد فرض عقوبات اقتصادية وعزلة دبلوماسية لها، حيث برز عقب ذلك أحد أكبر مبادئ السياسة الخارجية الصينية المتمثل في "مبدأ إخفاء السطوع وتغذية الغموض" في ترجمته بلغة المندرين "تاوغوانغ بانغهوي" حيث لخصها "دينغ سياو بينغ" في ثلاثة جمل: "يجب أن نراقب الوضع بهدوء، يجب أن نتمسك بقواعدنا وأخيرا يجب أن نعمل بهدوء". في السياق ذاته، تم تحويل مبدأ إخفاء السطوع وتغذية الغموض كأحد مخرجات أحداث ساحة "تيانانمن" إلى مبدأ "الحروف الأربعة والعشرين" نسبة إلى الحروف الأربعة والعشرين التي تمثلها والتي تتلخص في:

- راقب الوضع بهدوء.
- حصن موقعك.
- تعامل مع الظروف برؤية.
- أخفي قدراتك وانتظر فرصتك.
- كن بارعا في التواري عن الأنظار.
- لا تطالب بالقيادة مطلقا. [1]

بعد وفاة "دينغ سايو بينغ" بقيت إستراتجيته في التنمية الداخلية مقابل اتباع سياسة خارجية سلمية ضمن تفاعلات الصين في سياستها الخارجية، إلا أنها عرفت تغيرات في ممارسات من خلفوه في الحكم.

-"تسي مين" (1993-2003): في عهدته شهدت الإستراتيجية المتعلقة بأولوية التنمية الداخلية وفق التفاعل سلميا في السياسة الخارجية عالما جديدا متمثلا في دعوة الصين لعالم متعدد الأقطاب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتعزز الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، خصوصا بعد أزمة تايوان سنة 1996 والتي مثل التدخل العسكري الأمريكي في مضيقها تكريسا بالغا للهيمنة الأمريكية في منطقة

---

[1]فاطمة الزهراء حشاني، "السياسة الخارجية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م.5، ع.2، (2020)، ص ص.777-779.

المحيط الهادي الذي تعدّه الصين مجالها الحيوي، زيادة على اعتبار تايوان جزءً لا يتجزأ من الصين حسب المواقف الرسمية. وفي هذا السياق، وجهت الصين انتقادات كبيرة للهيمنة الأمريكية وقد تجسد ذلك في مساعي الصين للتقرب من القوى العالمية الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية والذي تكرس في إبرام اتفاقيات إستراتيجية مع كل من فرنسا سنة 1996 وروسيا سنة 1997.

-"هو جين تاو" (2003-2013): في عهدته واجهت الصين تنامي أطروحة معاداة صعود الصين من قبل العالم الغربي، الذي أصبح يرى في التطور الاقتصادي والعلمي الصيني تهديدا له، وبهذا الخصوص أدخلت إدارة "هو جين تاو" تصورين إستراتجيين جديدين في مبدأ "دينغ سايو بينغ" المتعلق بإخفاء السطوع وتغذية الغموض والمتمثلين في "الصعود السلمي" و"العالم المتألف" كتأكيد على منهج التمنية والسلمية الصيني في تفاعلها في سياستها الخارجية.

-"شي جين بينغ" (منذ 2013 إلى الآن): بدأت السياسة الخارجية الصينية تدريجيا في التخلي عن مبدأ بناء القدرات وانتظار الوقت لـ "دينغ سياو بينغ"، إذ برزت في هذا السياق أولوية الأبعاد الجيوسياسية والمتمثلة في مبادرة الحزام الطريق أو ما يسمى بطريق الحرير، زيادة على اتباع نمط جديد في تفاعل الصين مع الدول الكبرى من السلمية إلى الابعاد الصراعية خصوصا مع الولايات المتحدة في مسألة تايوان[1].

شهدت مبادئ السياسة الخارجية الصينية تحولات متزامنة مع التغيرات التي اتبعها الرؤساء الصينيون الذين تعاقبوا على حكم البلد، زيادة على تأثير مختلف السياقات والأحداث التاريخية التي رافقت تفاعلات الصين في سياستها الخارجية، خصوصا في أحداث ساحة "تيانانمان" والتغير الذي يرافق الرئيس الحالي "شي جين بينغ" والذي يُؤدي لتغيير النظام الدولي من الهيمنة الأمريكية إلى التنافس الأمريكي الصيني.

**2- جنوب إفريقيا:** شهدت جنوب إفريقيا حكم الأبارتايد الذي يعني بالأفريكانية الفصل، وذلك بين عام 1940 وحتى 1990-1993، حيث تلا ذلك انتخابات سنة 1994 شهدت فوز الرئيس الجنوب إفريقي الراحل نيلسون مانديلا، اعتمد حكم الأبارتايد في جنوب إفريقيا على سيطرة البيض على باقي مكونات الشعب الجنوب إفريقي في إطار فصل عنصري يقسم المجتمع الجنوب إفريقي بين فئات وأعراق

---

[1]فاطمة الزهراء حشاني، مرجع سابق، ص ص. 780-781.

يحتل البيض أعلى مرتبة في هذا التقسيم مما نتج عنه صراعات متعدد طيلة فترة حكم الأبارتايد في جنوب إفريقيا. في هذا السياق، انضم نالسون مانديلا لحزب المؤتمر الإفريقي سنة 1946 كأهم حزب مناهض لحكم الأبارتايد في جنوب إفريقيا، حيث كانت مساهمات هذا الحزب مقدمات لمبادئ السياسة الخارجية الجنوب افريقية بعد زوال حكم الأبارتايد في جنوب إفريقيا والمتمثلة آنذاك في ميثاق الحرية الصادر عام 1955 والذي تضمن السعي وراء تحقيق ونشر مبادئ حقوق الإنسان لتشمل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة كأحد أهم عنوانين النضال ضد نظام الأبارتايد زيادة على مطالب نشر الديمقراطية في جنوب إفريقيا والدعوة لنشرها في العالم على أساس أن الحلول العادلة والدائمة للمشاكل الدولية لا يمكن أن تأتي إلا من خلال تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، في سياق التفاعل الجنوب إفريقي على الساحة الدولية تبرز عديد المبادئ في ميثاق الحرية لحزب المؤتمر الإفريقي والمتمثلة أساسا في احترام القانون الدولي ودعم السلام ونزع السلاح والعالمية[1].

بالرجوع لوقتنا الحالي وبعد انتهاء حكم الأبارتايد في جنوب إفريقيا، شكل ميثاق الحرية الصادر عام 1955 عن حزب المؤتمر الإفريقي قاعدة مبادئ السياسة الخارجية الجنوب إفريقية في عصرنا الحالي، والتي تتمثل فيما يلي:

– الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان.

– الالتزام بتعزيز الديمقراطية.

– الالتزام بالعدالة والقانون الدولي في إدارة العلاقات بين الدول.

– الالتزام بالسلام الدولي والآليات المتفق عليها دولياً لحل النزاعات.

– الالتزام بمصالح إفريقيا في الشؤون العالمية.

–الالتزام بالتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي والدولي في عالم مترابط.[2]

شكلت فترة النضالات الجنوب إفريقية بزعامة الرئيس الراحل نيلسون مانديلا ضد نظام الأبارتايد الإطار التفاعلي لجنوب إفريقيا في سياستها الخارجية، فرغم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي من

[1] James Barber, « The New South Africa's Foreign Policy: Principles and Practice », International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) , Vol. 81, No. 5 (Oct., 2005), p.1079.
[2] Republic of South Africa, South African Gouvernement , Foreign Policy for South Africa, 2015.

الحرب الباردة وصولا للعولمة بقيت جنوب إفريقيا وفية لهويتها المناضلة للقضايا العادلة كعدالة نضالها ضد الأبارتايد، يظهر من خلال ذلك مدى اعتماد جنوب إفريقيا على الأطر التاريخية السياسية كأولوية على الأطر الاقتصادية التي تحكم عالمنا اليوم، غير أن ذلك لم يمنعها من أن تصنف ضمن تكتل اقتصادي متمثل في كونها قوة صاعدة في النظام الدولي زيادة على عضويتها في مجموعة دول البريكس.

**3- روسيا:** شهد التاريخ الروسي في العصر الحديث عديد الاحداث التي أثرت في تفاعل روسيا في سياسيتها الخارجية حيث رافقت كل مرحلة تاريخية للدولة الروسية مبادئ خاصة بها في مجال السياسة الخارجية والتي تمثلت فيما يلي:

**-مبادئ السياسة الخارجية في الحقبة السوفيتية (1945-1985):** تأسست الدبلوماسية السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية على عدد من الافتراضات التي يعود تاريخها إلى العقيدة اللينينية (نسبة للينين أول رئيس لاتحاد السوفياتي) حيث كان الصراع الإيديولوجي سيد الموقف بين الإيديولوجية السوفياتية الشيوعية مقابل الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي يراه الاتحاد السوفياتي إمبريالية وجب تدميرها لتحقيق السلام في العالم كأحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها السياسة الخارجية السوفياتية في ذلك الوقت، في ظل التفاعل الدولي وفق أطر القوة الصلبة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما نتج عنه من حروب بالوكالة بين المعسكرين، ميز الحكام السوفييت بين "الحروب الجائرة" التي أثارتها البلدان الرأسمالية، و"الحروب العادلة" للتحرر الوطني التي تعهدت موسكو بدعمها بكل الوسائل من أجل "التقدم الثوري العالمي" كما تذهب إليه البروباغندا السوفياتية في تفاعلها في السياسة الخارجية.

في السياق ذاته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الاتحاد السوفيتي أحد أكثر دول العالم نفوذاً سياسياً غير أنه لا يزال يفتقر إلى القوة الاقتصادية المماثلة للغرب. ومن ثم في الأشهر الأولى بعد الحرب العالمية الثانية سعت القيادة السوفيتية إلى تصوير الاتحاد السوفيتي على أنه أمة مسالمة مستعدة لتقديم تنازلات مع شركائها من الغرب غير أن التحالف الذي ساد بين الاتحاد السوفياتي والغرب في مواجهة النازية انهار مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث سعى الاتحاد السوفيتي على الهيمنة في أوروبا الشرقية وبناءً على ذلك تم إعلان الولايات المتحدة -بشكل غير رسمي أولاً ثم علنًا المنافس الرئيسي للاتحاد السوفياتي، مع الأخذ في الاعتبار العداوة المتزايدة بين موسكو وواشنطن، بدأت القيادة

السوفيتية في استثمار الموارد لوضع حد للاحتكار النووي للولايات المتحدة والمضي قدمًا في مشروع القنبلة الذرية السوفيتية الذي أدى بعد تنفيذه الناجح إلى ظهور الأسلحة النووية وسباق التسلح بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

مع وفاة "ستالين" عام 1953 خضعت السياسة الخارجية السوفيتية لتغييرات جذرية، حيث أعلن الزعيم السوفيتي الجديد "نيكيتا خروتشوف" سياسة التعايش السلمي بين نوعين من البلدان (اشتراكية ورأسمالية) وشكك في جدوى "تصدير الثورة" إلى الخارج، اعترف خروتشوف أيضًا بتعدد المسارات الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ودعا إلى موقف أكثر تسامحًا ومرونة تجاه تجربة الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، في هذا السياق كان التعايش السلمي معادلاً لرفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات السياسية والاعتراف باستمرارية النظام الرأسمالي زيادة على اعتبار سباق التسلح وفقًا للمنطق الجديد للسياسة الخارجية السوفيتية خطيرًا ومهدرًا للطاقات المادية السوفياتي على حساب استثمارها في تنمية الداخل.

وصل الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي "ليونيد بريجنيف" إلى السلطة في الكرملين في عام 1964، في ظل حكمه عزز الاتحاد السوفيتي سياسة "الأممية الاشتراكية" التي تعني في الممارسة العملية توسيع المجال الجيوسياسي الذي يسيطر عليه الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تعزيز المساعدة لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، تم تفسير عقيدة بريجنيف في الغرب على أنها إعلان "سيادة محدودة" في العلاقات بين الدول الاشتراكية التي من المقرر أن "تساعد بعضها البعض" في حل مشاكلها الداخلية، كما تم تبرير الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في عام 1968 من خلال هذه العقيدة[1] التي منعت دول المعسكر الشيوعي من إجراء تغييرات في السياسة المحلية كما أعاقت التحول في نموذج الاشتراكية الذي فرضه السوفييت، في اطار العلاقات مع الغرب أيد بريجنيف سياسات الانفراج، غير أن العلاقات السوفيتية الأمريكية تميزت في ذلك الوقت بسياسة الردع النووي والصراع الناجم عن غزو الجيش السوفيتي لأفغانستان عام 1982.

**- مبادئ السياسة الخارجية لروسيا أثناء رئاسة ميخائيل غورباتشيف (1985-1991)** غيّر غورباتشوف بشكل جذري النهج السابق للسياسة الخارجية، والذي كان قائمًا على المفهوم الماركسي

[1] Country Profile, Foreign Policy of Russain Federation, in https://bit.ly/3JMR5wv, (11/12/2021)

اللينيني للصراع المتعذر التوفيق بين الرأسمالية والشيوعية، وأعلن أن السياسة الخارجية يجب أن تقوم على التعاون بدلاً من التوازن العسكري. انطلاقاً من روح سياسة "التفكير الجديد" قدم جورباتشوف عددًا من التنازلات في حل النزاعات الإقليمية ومفاوضات الأسلحة التي لم يكن من الممكن تصورها خلال الحقبة السوفيتية، في السياق ذاته وافق الاتحاد السوفيتي في عام 1987 على التخلص من صواريخه المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا، وحصل على هذا الالتزام في معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF)التي وقعها ريغان وغورباتشوف في قمة واشنطن في فيفري 1989، في نفس السنة سحب الاتحاد السوفيتي قواته من أفغانستان.

أدت سياسة جورباتشوف التصالحية إلى إنهاء الحرب الباردة لكنها أدت أيضًا إلى نتائج لم تتوقعها إدارته حيث تمت الإطاحة بالحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية خلال الفترة 1989-1990، جاء ذلك نتيجة لرفض غورباتشوف عقيدة بريجنيف وإعلانه مبدأ "الحق السيادي لكل شعب في اختيار نظامه الاجتماعي الخاص به"، والذي ذكره لأول مرة في خطابه أمام مجلس أوروبا تمشيا مع هذا المبدأ لم يحاول الاتحاد السوفيتي استعادة الحكم الشيوعي في دول أوروبا الشرقية ولم يعترض غورباتشوف على إعادة التوحيد في ألمانيا علاوة على ذلك بحلول منتصف عام 1990 توصل جورباتشوف والمستشار هيلموت كول إلى اتفاق وافق بموجبه الاتحاد السوفيتي على عضوية ألمانيا الموحدة في الناتو.

في بداية التسعينيات تم حل المنظمات الدولية التي كان يسيطر عليها السوفييت في أوروبا الشرقية، في جانفي 1991 تم حل مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، على الرغم من موافقة الدول[1]

الأعضاء على إعادة صياغة العلاقات متعددة الأطراف، في جويلية 1991 تبعه حلف وارسو، تم سحب القوات السوفيتية من أوروبا الشرقية والوسطى على مدى السنوات الأربع التالية، من تشيكوسلوفاكيا والمجر بحلول منتصف عام 1991 ومن بولندا في عام 1993.

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتحسن إلى أن أعلن غورباتشوف والرئيس جورج دبليو بوش نهاية الحرب الباردة في أغسطس 1990 لتشهد العلاقات الدولية تحولا كبيرا بعد فترة صراع ايديولوجي امتد لسبعين سنة تقريبا.

[1] Country Profile, op.cit.

-مبادئ السياسة الخارجية لروسيا أثناء رئاسة بوريس يلتسين (1991-1999): بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1991، اعترفت دول العالم والمنظمات الدولية بروسيا بصفتها خليفة الاتحاد السوفيتي، كدولة مستقلة كان عليها وضع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تتماشى مع وضعها الجديد في ظل عدم وضوح الهوية الجديدة لروسيا التي كان عليها أن تحل محل الشيوعية وايديولوجية الحرب الباردة، مع ذلك فمنذ الأيام الأولى لاستقلال روسيا تم تعريف الغرب على أنه حليفه السياسي ونموذج أولي للتنمية الاقتصادية والسياسية لروسيا زيادة على كونه مصدر المساعدة المالية التي تحتاجها روسيا للقيام بالإصلاحات الاقتصادية، كان هذا النوع من النظرة العالمية واسع الانتشار بشكل خاص في أعقاب البيريسترويكا وزوال الاتحاد السوفيتي مباشرة، وتمثل ذلك في ما يسمى بدبلوماسية كوزيريف، وهي مرحلة مؤيدة بوضوح للغرب في السياسة الخارجية الروسية المرتبطة بأول وزير خارجية لروسيا "أندريه كوزيريف" الذي اتبع مبدأ الشراكة الإستراتيجية مع الغرب حيث تأسست نظرة كوزيريف للعالم على الاعتراف بمركزية الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الحقيقية الوحيدة والتي يتم تشكيل جوهر المجتمع الدولي حولها.

بدأت السياسات الروسية الموالية للغرب في بداية عام 1992 تتعثر بسبب قضايا مثل الحرب في يوغوسلافيا وتوسع الناتو، حينها بدأت روسيا في الاعتماد على سياسة خارجية أكثر اعتمادًا على الذات وأكثر استقلالية، أثار عدد من الأحداث الأخرى -بما في ذلك قصف الناتو المكثف لأهداف صربالبوسنة في سبتمبر 1995- انتقادات لاذعة لعقيدة كوزيريف داخل روسيا ما أدى في النهاية إلى إعلان يلتسين استقالة كوزيريف في جانفي 1996، وخلفه "يفغيني بريماكوف" الذي جاء بفلسفة مختلفة في السياسة[1]

الخارجية ترتكز أساسا على فكرة التعددية القطبية، كما أعرب عن اعتراضاته الشديدة على سياسات توسع الناتو مذكرا الحلف بالوعد المزعوم الذي قدمه لغورباتشوف بعدم الدخول في مجالات مصالح موسكو، وفي عهد بريماكوف، اقتربت رؤية موسكو الجديدة للعالم من تشابه مفهوم "توازن القوى" الذي افترض قدرة روسيا على الاندماج في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي وتحدي الهيمنة العالمية للولايات المتحدة.

- **مبادئ السياسة الخارجية لروسيا أثناء رئاسة فلاديمير بوتين:** ساهمت عديد العوامل في تبني فكرة عودة روسيا على الساحة الدولية، حيث أدى التعافي السريع للاقتصاد الروسي في الفترة الرئاسية الأولى لبوتين إلى تقليل اعتماد روسيا على الاقتصاد والمساعدات الأجنبية، مما يسمح للقادة

[1] Country Profile, op.cit.

الروس بمقاومة أكبر للسياسات الغربية التي فشلت في تلبية توقعات روسيا، صنفت إدارته فترة التسعينيات على أنها فترة إخضاع روسيا للغرب. كان الشعور بتجاهل مصالح روسيا بمثابة وقود لسلوك أكثر حزماً وعدوانية من جانب روسيا على الساحة الدولية، حوّل بوتين إعادة التأكيد على روسيا كقوة عظمى إلى الدعامة الأساسية لسياسته الخارجية، في حين أصبحت البراغماتية والسعي وراء المصلحة الوطنية لروسيا من المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية، زيادة على إضفاء البعد الصراعي مع الغرب خصوصا في مساعي انتشار حلف النيتو في مناطق النفوذ الروسية[1].

4- **البرازيل:** بالرجوع للتاريخ البرازيلي، فقد كانت هذه الدولة مستعمرة برتغالية تابعة للعرش الملكي البرتغالي، حيث شكلت ملجئا لأفراد العائلة البرتغالية الحاكمة والذين نقلوا ثقافتهم السياسية وهياكلها إلى مستعمرتهم، وفي سنة 1822 استقلت البرازيل عن البرتغال وتم إعلانها دولة ملكية دستورية، تأسست فيها وزارة الخارجية عام 1834، وشهدت البرازيل عديد المراحل في تاريخها والتي كان لها تأثير ظاهر في سياستها الخارجية، وفي سنة 1889 تم إعلان البرازيل على أنها جمهورية اتحادية، وتم اعتماد نظام الولايات أسوة بالنظام الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية. شهدت البرازيل صراعات داخلية عديدة أثرت لاحقا في مبادئ سياستها الخارجية من خلال محاولة الابتعاد عن التقاليد السياسية البرتغالية المستمدة من النظام الاستعماري لها، وكذلك الاقتصاد الزراعي، مقابل محاولات التنمية الداخلية وإضفاء مساواة بين[2]

كل المواطنين البرازيليين الذين يقبع معظمهم في الفقر والحرمان، وقد تجسد أثره في قيام عديد التمردات الداخلية والحروب الخارجية مثل حرب كانودوس وحرب باراغواي. شكلت حقبة الملكية البرازيلية والحقبة الجمهورية أهم مراحل نشأت خلالها مبادئ السياسة الخارجية البرازيلية وفقا للتحديات التي كانت تواجهها في عديد المحطات التاريخية التي مرت بها وعلى رأسها البعد الاقتصادي المتصل بالتنمية والذي أضحى أحد أهم قنوات تفاعل البرازيل في سياستها الخارجية[3].

وفي سياق الحديث عن مبادئ السياسة الخارجية البرازيلية تحدد المادة 4 من الدستور الفدرالي البرازيلي العلاقات الدولية لجمهورية البرازيل الاتحادية والمبادئ التي تحملها والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1] Country Profile, op.cit.
[2] Marcos Aurelio Guedes de Oliveira, «Key Issues on the Brazilian Foreign Policy », Comentario Internacional, N.3, (2013), p.49.
[3] Marcos Aurelio Guedes de Oliveira, op.cit.

- الاستقلال الوطني.

- نشر حقوق الإنسان.

- تقرير المصير للشعوب.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- المساواة بين الولايات.

- الدفاع عن السلام.

- الحل السلمي للنزاعات.

- نبذ الإرهاب والعنصرية.

- التعاون من أجل تقدم البشرية.

- منح حق اللجوء السياسي

وفق المادة الرابعة من الدستور الاتحادي البرازيلي، تسعى جمهورية البرازيل الاتحادية إلى الاندماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لشعوب أمريكا اللاتينية من أجل تكوين مجتمع أمم أمريكا اللاتينية.[1]

## ثانيا أهداف السياسة الخارجية لأهم القوى الصاعدة:

هناك تفاوت بين القوى الصاعدة فيما يخص إستراتيجياتها ومكانتها في النسق الدولي، ولذلك فهناك اختلاف في سياستها الخارجية فيما يخص الأهداف التي تصبو إليها والتي نستعرضها حسب الدول المصنفة في خانة القوى الصاعدة.

[1] Disability Rights Education & Defense Fund, Brazil – Constitution, in https://bit.ly/3JKgfvT, (14/12/2021).

**1-الصين:** من المحتمل أن تكون الصين مستقبلا القوة العظمى في النسق الدولي مع عدد سكان مقدر بـ مليار وثلاثة مئة وخمسين مليون نسمة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يمثل أربعة أضعاف عدد السكان الأمريكيين، منذ عام 1978 قامت الصين تدريجيا بتطوير اقتصادها تماشيا مع عدد السكان واقتصاد السوق حيث كانت النتائج بين سنتي 1978 و2007 إيجابية إلى حد بعيد بتضاعف ناتجها المحلي خمسة مرات ونسبة النمو السنوي بمعدل 10 %، حيث فاق الاقتصاد الصيني نظيره الياباني عام 2007 ليصبح الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التطور الاقتصادي له إيجابياته من ناحية النمو الاقتصادي العالمي، في المقابل هناك سلبيات من ناحية الاحتياجات الطاقوية الصينية المتصاعدة كل سنة. ومما سبق ذكره، تتعلق أهم المحددات في السياسة الخارجية الصينية بالبعد البيئي الذي يخلقه البعد الاقتصادي ذو الأولية المالية قبل البيئية، كذلك الصعود الجهوي والدولي غير المتكافئ؛ بمعنى التبعية للموارد الطاقوية واستيراد الغذاء حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة في الجغرافيا الصينية بـ 7 % فقط، إضافة إلى تزايد مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان، فأحد أهم تحديات الصين هو السيطرة على البلد وفق نظام الحزب الواحد مقابل التعامل اقتصاديا وفق الأسس الليبرالية، فالداخل أكثر قمعا من الخارج الذي يتصف بالتحرر في صيغته الاقتصادية، وأخيرا نجد[1]

التعامل مع مجموعة من الدول في المجال الاقتصادي كشركاء رئيسيين وعلى رأسهم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية وروسيا؛ فالعلاقة مع هذه الدول تدخل في إطار الأولية والاعتماد المتبادل وليس على أساس العلاقات السياسية اللاتماثلية، ومن ثم تفرض العلاقة الاقتصادية الصينية مع الشركاء الرئيسيين علاقة تعاونية بعيدة عن أي صراعات ثنائية.

**2- البرازيل:** تعدّ البرازيل ثالث دولة صاعدة بعد الهند والصين في المجال الاقتصادي باعتمادها على شساعة الأراضي الزراعية، وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي، حيث تصنف كأهم قوة في جنوب أمريكا رغم عدم امتلاكها القنبلة النووية كالصين والهند، وفي مجال سياستها الخارجية تبرز البرازيل كقناة دبلوماسية في التفاوض الدولي في عديد الملفات خصوصا البيئية والاقتصادية حيث يقول الرئيس البرازيلي السابق "لولا دا سلفا": «البرازيل لا تهدف إلى أن تكون الرائدة في أي شيء بل هي ضد الهيمنة الدولية كونها قوة متوسطة في الساحة الدولية». وبالرجوع إلى الدبلوماسية في السياسة الخارجية البرازيلية، فإن قوتها تكمن في مكانتها الدبلوماسية الدولية من خلال فعاليتها وكونها مكانة مرموقة في

[1]Susanne Gratius, « The international arena and emerging powers: stabilising or destabilising forces? », (may 2008),p p.4-7.

المحافل الدولية، كما أنها تتبنى الفكر الإستراتيجي بعيد المدى إذ تعتمد وزارة الخارجية البرازيلية على الحصول دائما على مكانة أفضل في المحافل الدولية كونها أصبحت أحد الضابطين المهمين للأجندة الدولية خصوصا في منظمة التجارة الدولية وباقي المنظمات الدولية، كما أنها تطمح للحصول على مقعد دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فالهدف والمحدد الأساسي للسياسة الخارجية البرازيلية هو التأثير على جدول الأعمال الدولي في المنظمات والمفاوضات الدولية.

**3- جنوب إفريقيا:** لديها مستوى تأثير كبير في القارة الإفريقية خصوصا في النزاعات الإقليمية، حيث تُعدّ مثالا يُحتذى به في إفريقيا من ناحية الاستقرار. من أهم محددات السياسة الخارجية الجنوب إفريقية القيم السياسية وفي طليعتها بناء السلام والديمقراطية؛ والتي ترجع إلى الماضي الجنوب إفريقي المتعلق بنظام الفصل العنصري "الأبارتايد"، في سياق آخر تلعب جنوب إفريقيا دورا كبيرا في الهيئات المتعددة الأطراف خصوصا الإفريقية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي في إطار هندستها للشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا، زيادة على الدور الجنوب إفريقي القاري تبرز الوساطات في التفاوض في النزاعات الإفريقية، حيث تبرز جنوب إفريقيا كقوة تهدئة مهمة في القارة الإفريقية[1].

**4- روسيا:** تعتمد الدول سابقة الذكر على البعد الاقتصادي في تفاعلها على الساحة الدولية، لكن تبقى روسيا الوحيدة تقريبا التي تتعامل على أساس البعد الإستراتيجي العسكري أكثر من البعد الاقتصادي كون الجيوبوليتيك الروسي موروثا من حقبة الحرب الباردة. وفي هذا السياق، نقف على خطاب للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في مؤتمر ميونيخ الأمني عام 2007 حيث أظهر عداء غير معهود لأمريكا خصوصا في مجال رؤية روسيا للعملية الأمريكية التي تُقوض المؤسسات الدولية والقانون الدولي، زيادة على سباق التسلح التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضه وتدخلها العسكري في جورجيا، فالسياق العام يظهر -بل ويؤكد- الاختلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن كثير من الصراعات في العالم: أفغانستان، العراق، إيران، جيورجيا، أوكرانيا وسوريا؛ زيادة على محاولة توسع حلف "النيتو" شرق أوروبا وتركيب نظام دفاع صاروخي في أوروبا تراه روسيا تهديدا لها. ترتكز المحددات الروسية في سياستها الخارجية على العلاقة الصراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية الموروثة عن الحرب الباردة زيادة على الاعتماد على البعد العسكري الإستراتيجي في التدخل في كثير من الصراعات من

[1] Susanne Gratius, op.cit.

خلال الدعم العسكري المباشر أو على درجة أقل دعم مخابراتي ولوجيستي هدفه استنزاف الولايات المتحدة الأمريكية كما جرى في العراق وأفغانستان[1].

### ثالثا تعامل القوى الصاعدة مع الأزمات الدولية:

في سياق آخر، تبرز أهم صفات السياسة الخارجية للقوى الصاعدة من ناحية تعاملها مع مختلف الأزمات التي ظهرت خصوصا بعد سنة 2010، فبتتبع مواقف وتصويت أهم الدول الصاعدة في الأمم المتحدة في مجال القرارات التي تخص الملفين الليبي والسوري نطرح الملاحظات التالية:

فيما يخص الملف الليبي فإن كلا من الهند، والبرازيل وجنوب إفريقيا صوتت لصالح القرار 1970 الذي يفرض عقوبات على ليبيا، في حين دعمت جنوب إفريقيا القرار 1973 الذي يجيز استعمال القوة لفرض حظر طيران في ليبيا، بينما امتنعت كل من الصين، الهند، البرازيل وروسيا عن التصويت، كما صوتت جنوب إفريقيا ضد قرار الأمم المتحدة الذي يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي؛ بينما صوتت البرازيل والهند بالإيجاب. [2]

بالنسبة للملف السوري وفيما يخص القرار الأول اتجاه سوريا الصادر في 4 أكتوبر 2011 فقد امتنعت: الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا على التصويت على نص القرار الذي يدين القمع وانتهاكات حقوق الإنسان من قِبل السلطات السورية، بينما قدمت الصين وروسيا فيتو أدى إلى عدم اعتماد القرار، وفيما يخص القرار الثاني في 4 فيفري 2012 فقد صوتت الهند وجنوب إفريقيا على القرار الذي كان يدعو الرئيس السوري بشار الأسد لترك السلطة والذي لم يُعتمد أيضا بحكم الفيتو الروسي الصيني فيمجلس الأمن، أما فيما يخص القرار الثالث في 12 جويلية 2012 الذي يهدد سوريا بعقوبات؛ فقد امتنعت جنوب إفريقيا عن التصويت، بينما قدمت الصين وروسيا فيتو ما أدى إلى عدم اعتماد القرار. ومما سلف ذكره نقدّم الملاحظات التالية:

– الصين وروسيا أكثر تنسيقا في المواقف في هيئة الأمم المتحدة، بينما بقية القوى الصاعدة تعرف عدم انتظام في المواقف بين التصويت تارة بالسلب أو الإيجاب أو الامتناع.

---

[1] Rajan Kumar, « Russia's Foreign Policy: An Overview of 25 Years of Transition », International Studies, N.53, (july 2016), p.221.

[2] Michel Duclos, LES PUISSANCES ÉMERGENTES ET LA POLITIQUE MONDIALE, Commentaire, N.143, (2015), p p.25-26.

– لكل دولة منطقة نفوذ ومصالح قد تتعاون وفقها أو كأقصى تقدير لا تنسق فيما بينها تجاه الملفات والأزمات الدولية التي تشكل أولوية لدولة مقابل اعتبارها ثانوية بالنسبة لدولة أخرى.

– مع مرور الوقت فإن مواقف كل من جنوب إفريقيا، والهند والبرازيل أصبحت بعيدة عن الغرب في الملفين الليبي والسوري.

في الملف الأوكراني، فإن الملاحظ أن التنسيق والمواقف المشتركة الداعمة لروسيا هي البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا خصوصا في ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أين امتنعت الدول سالفة الذكر زيادة على الصين عن التصويت على قرار إدانة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ولا لضم روسيا أيضا إقليم أبخازيا وأوسيتيا في جيورجيا عام 2008، لكنها في الوقت ذاته لم تعترف بها، بينما صوتت تركيا وأندونيسيا ضد هذه القرارات[1].

[1]Michel Duclos, op.cit.


الفصل الثاني

# الفصل الثاني: السياسة الخارجية الهندية وارتباطاتها بمقومات القوة الناعمة

عرفت الهند منذ استقلالها عن بريطانيا سنة 1947 عديد المحطات والتحديات في تفاعلها على المستوى الدولي، حيث مرت سياستها الخارجية بمجموعة من المراحل التاريخية التي رافقها تصميم إستراتجيات وفق تصورات صناع القرار الهنود؛ الذين تركوا بصمتهم من ناحية خلفيتهم الفكرية والسياق الزمني الذي ترافق مع تبوئهم مسؤولية حكم الهند منذ "نيهرو" أول رئيس وزراء للهند حتى عهدنا الحالي مع "نارايندرا مودي". مرت السياسة الخارجية الهندية بثلاثة محطات رئيسية نسردها فيما يلي:

-المرحلة الأولى: تمثل ما بعد الاستقلال (1947-1965) واستمرت من استقلال الهند حتى الحرب الهندية الباكستانية الثانية في 1965، وكان أول رئيس وزراء للهند "جواهر لال نيهرو" الشخصية الرئيسية في تلك المرحلة مع ما يترتب عنه من تصميم لسياسة خارجية حسب تصوراته التي رافقتها بداية الحرب الباردة وبداية انقسام العالم لمعسكرين، وفي هذا المرحلة اعتمدت السياسة الخارجية الهندية بداية على شعارات نبذ العنصرية، والتعاون الدولي ونزع السلاح. غير أن التحديات الأمنية والصراع مع باكستان فرض على الهند التفاعل وفق المحدد العسكري عكس رغبة رئيس وزرائها آنذاك "نيهرو". في المقابل، سعى "نهيرو" إلى تحقيق عديد الأهداف على رأسها تأسيس الهند كقوة عظمى، حيث لم يكن ممكنا تحقيق ذلك من خلال البعد العسكري؛ فاعتمد على التفاعل وفق الثقافة الهندية الغنية في إطار عالمي تعاوني متعدد الأقطاب يعطي صوتا وحضورا للدول المستعمرة خصوصا في إفريقيا وآسيا، ومن ثم فكر في حركة عدم الانحياز للحفاظ على علاقة جيدة مع المعسكرين ودعم الحركات التحررية في العالم الثالث.

-المرحلة الثانية: سياسة عدم الانحياز لـ"إنديرا غاندي" (1966-1989): في سنة 1966 توفي أول رئيس وزراء للهند "جواهر نهرو"، أعقب ذلك مرحلة انتقالية قصيرة في الهند وخلفته ابنته "إنديرا غاندي"، وكانت رفقة ابنها "راجيف غاندي" الشخصيات الرئيسية في هذه المرحلة، حيث شهدت صراعات داخلية حزبية، كما عرفت السياسة الداخلية هيمنة الكونغرس الهندي وفق الحكم الاستبدادي لـ "إنديرا غاندي"؛ حيث حافظت على السياسة الخارجية لوالدها في مواجهة الدعم الأمريكي للعدو التقليدي باكستان، كما[1]

[1] Carsten Rauch, « Phases of Indian foreign policy since independence », Peace Research Institute Frankfurt, (2008), pp- 5-7.

حاولت في سياق سياستها الخارجية التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد القطيعة بين الصين والاتحاد السوفياتي؛ غير أن هذا الأخير بقي الشريك الرئيسي للهند في هذه المرحلة.

-المرحلة الثالثة: بعد الحرب الباردة (منذ سنة 1990 إلى وقتنا الحالي)؛ شهدت هذه المرحلة نهاية حكم عائلة "نيهرو" باغتيال حفيده "راجيف غاندي" سنة 1990، زيادة على تغيير التعامل الهندي الخارجي من حصرية الاعتماد على الاتحاد السوفياتي المنهار إلى محاولة تعديد الشركاء الدوليين وعلى رأسهم السعي للتقرب للولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال السعي لإصلاح النظام الاقتصادي الهندي غير أن هذه المرحلة لم تشهد استقرارا داخليا، بل لم تتمكن أي حكومة من البقاء في الحكم أكثر من برلمان واحد حتى سنة 2014 بوصول "ناريندرا مودي" للحكم؛ أين عرفت الهند استقرارا داخليا ساهم في رجوع الهند على الساحة الدولية وفي إعادة بعث حركية جديدة في سياستها الخارجية[1].

## المبحث الأول: السياسة الخارجية الهندية

يشهد التنظير في العلاقات الدولية عديد الجدالات بين مختلف المفكرين من ناحية محاولة تفسير سلوك الدول في النسق العالمي بالارتكاز على مسلمات ومنطلقات تختلف باختلاف المدارس الفكرية التي تنتمي لها؛ غير أن الثورة السلوكية في خمسينيات القرن الماضي ساهمت في بروز منطلقات جديدة متعلقة بتفسير سلوك الدولة وصانع القرار في إطار محاولة فهم التوجهات الخارجية للدولة والإستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئتها الخارجية، ومن ثم برزت السياسة الخارجية كحقل متفرع من العلاقات الدولية والذي يمثل حسب "مارسيل ميرل" «الجزءَ من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود»[2]. غير أن تفسير سلوك الدولة الخارجي يتطلب التطرق إلى عديد المحددات التي تساهم في محاولة فهم تفاعل الدولة في النسق الدولي والتي نطرحها فيما يلي على أساس محددات داخلية وخارجية:

---

[1] Carsten Rauch, op.cit,pp. 7-9.

[2] عربي لادمي محمد، " السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وأبحاث، ع.25، (ديسمبر 2016)، ص.5.

**المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الهندية:** تنقسم إلى محددات داخلية ومحددات خارجية تساهم أو تؤثر في تصميم السياسة الخارجية الهندية من خلال العناصر الايجابية في التفاعل أو الاكراهات اتي يتوجب على الهند التعامل وفقها.

**أولا: المحددات داخلية:** والتي تشمل كلا من العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل العسكري، والعامل الديموغرافي، والعامل الفكري، والعامل الحكومي.

**1-العامل الجغرافي**

يُشكل العامل الجغرافي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الهندية لما يفرضه على صانع القرار الهندي من إكراهات على مختلف الأصعدة سواء أكانت سياسية أم أمنية أم اقتصادية مجتمعية، حيث تبلغ مساحة الهند 3.28 مليون كيلومتر مربع مما يجعلها سابع أكبر دولة في العالم بعد كل من: روسيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، البرازيل وأستراليا. في السياق نفسه، تمثل الهند حوالي 2.4 % من إجمالي المساحة الجغرافية في العالم، يبلغ إجمالي الحدود البرية للهند حوالي 15200 كم.

أما فيما يخص الساحل البحري للهند؛ فهو يمتد على طول خليج البنغال في الشرق وبحر العرب في الغرب من ولاية "غوجارات" (أقصى الغرب) إلى "أروناتشال براديش" (أقصى الشرق)، وبفعل شساعة الهند من شرقها لغربها يوجد فارق زمني قدره ساعتان بين ولاية غوجارات وأروناتشال براديش سابقة الذكر. كما يبلغ أقصى طول البر الرئيسي من الشمال إلى الجنوب حوالي 3214 كم وأقصى طول البر الرئيسي من الشرق إلى الغرب حوالي 2933 كم، ويبلغ طول الساحل الهندي 6100 كم من برها الرئيسي، يضاف له طول ساحل جزر "أندامان ونيكوبار ولاكشاد" الذي يبلغ طوله حوالي 7516 كم. زيادة على ذلك، يمتد الحد الأقصى للهند بشكل أكبر نحو البحر حتى 12 ميلًا بحريًا (أي حوالي 21.9 كم) من الساحل.

أما التضاريس، فتنقسم الجغرافيا الطبيعية في الهند إلى ست مناطق نذكرها كالآتي:

-الجبال الشمالية والشمالية الشرقية: تشمل سلسلة جبال الهيمالايا الكبرى وجبال الهيمالايا الصغرى والوسطى وسلسلة جبال سيواليك.[1]

[1]Tutorials point, Geography, in https://bit.ly/3tpcq8w, (20/11/2021).

-السهول: تنقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية هي بهابار، وتاراي، والسهول الغرينية والتي تقع في شمال شرق الهند، وتُعرف التلال الشرقية ضمن أجزاء من جبال الهيمالايا باسماء محلية مختلفة كـ "أتكاي بوم"، "تلال ناغا"، "تلال مانيبور" في الشمال وتلال ميزو أو لوشاي في الجنوب.

-هضاب شبه الجزيرة الهندية: تنقسم إلى ثلاث مجموعات عريضة وهي هضبة ديكان، المرتفعات الوسطى والهضبة الشمالية الشرقية؛ والتي تتكون من سلسلة من الهضاب مثل هضبة "هازاريباغ"،هضبة "بالامو"، هضبة "رانشي"، هضبة "مالوا"، هضبة "كويمباتور"وهضبة "كارناتاكا". أيضا فيما يخص شبه الجزيرة الهندية توجد بها سلسلة "جبال دلهي" في الشمال الغربي (امتداد أرافالي)، تلال راجاهال في الشرق، سلسلة "جير" في الغرب وتلال "كاردامום" في الجنوب التي تشكل الأجزاء الطرفية من شبه الجزيرة.

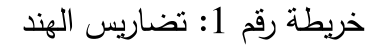
-الصحراء الهندية: تقع الصحراء الهندية الكبرى والمعروفة أيضًا باسم صحراء "ثار" في الشمال الغربي من "تلال أرافالي" التي على الحواف الغربية والشمالية الغربية لهضبة شبه الجزيرة، هذه تلال شديدة التآكل وتوجد كتلال مكسورة بين جوجارات ودلهي.

-السهول الساحلية: تنقسم إلى السهول الساحلية الغربية والسهول الساحلية الشرقية، فيما يخص الساحل الغربي ينقسم على ساحل Kachchh و Kathiawar في ولاية غوجارات، ساحل كونكان في ولاية ماهاراشترا، ساحل Goan في ولاية كارناتاكا، وساحل Malabar في ولاية كيرالا على التوالي، مقارنة مع السهول الساحلية الغربية فإن السهل الساحلي الشرقي أوسع حيث سمي الساحل الشرقي باسم الدائرة الشمالية كجزء من ولاية البنغال الغربية، أوديشا...إلخ ويعرف الجزء الجنوبي باسم ساحل كوروманديل كجزء من جنوب أندرا براديش وتاميل نادو، يُعرف السهل الساحلي الشرقي باسم الدوائر الشمالية في المنطقة الواقعة بين نهري كريشنا ومهانادي (غرب البنغال، أوديشا، إلخ) وكساحل كوروماнديل.

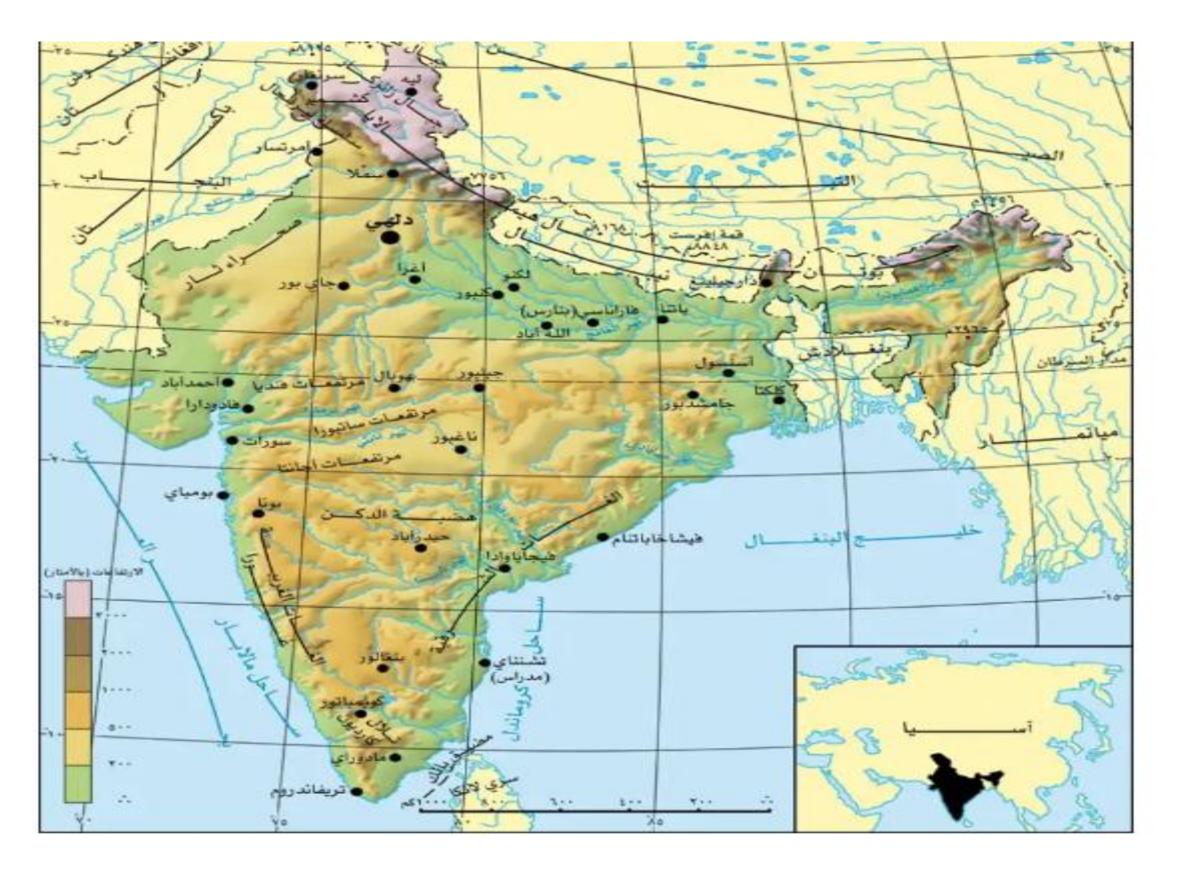
-الجزر: هناك مجموعتان رئيسيتان من الجزر في الهند واحدة في خليج البنغال (أندامان ونيكوبار) والأخرى في بحر العرب (لاكشادويب)، تتكون مجموعة جزر خليج البنغال من حوالي 572 جزيرة صغيرة، المجموعتان الرئيسيتان للجزر الصغيرة تشمل أرخبيل ريتشي وجزر المتاهة. [1]

[1]Tutorials point, op.cit.

وفيما يخص الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية الهندية، تبرز شساعة الهند من ناحية مساحتها الجغرافية كتحدٍّ من ناحية توفير الإمكانيات المادية والبشرية قصد التعامل مع البعد الأمني المتعلق بتأمين الحدود الكبيرة من جهة، ومن جهة أخرى التعامل مع البعد الاقتصادي الذي يفرض على صانع القرار الهندي مسايرة توفير الموارد الاقتصادية بالتوازي مع المتطلبات المجتمعة والعسكرية الأمنية.



خريطة رقم 1: تضاريس الهند




المصدر :مديحة، حوري، "خريطة تضاريس الهند"، اطلع عليه في 12 فيفري، 2021، في https://bit.ly/3v1lqkQ

فيما يتعلق بدول الجوار على الصعيد الجغرافي تتشكل الهند داخليا من 29 ولاية و6 أقاليم اتحادية وإقليم عاصمة وطنية واحد، وفي مجال العلاقة مع دول الجوار يبرز البعد الجغرافي المتعلق بالتضاريس وصعوبة التواصل والمواصلات، إضافة إلى البعد الأمني المتعلق بعدم الاستقرار كسمة أساسية في تفاعل الهند مع جوارها الإقليمي خصوصا، حيث تحد الهند جبال الهيمالايا في الشمال

والشمال الشرقي والتي أثرت بشكل كبير على اتصالات الهند بأجزاء أخرى من العالم، إضافة إلى صعوبة الممرات المائية والممرات الجبلية[1].

في سياق الحديث عن الجوار الهندي، تشترك الهند في حدودها الدولية مع باكستان في الشمال الغربي، والصين والتبت (الصين) ونيبال وبوتان في الشمال والشمال الشرقي، وميانمار وبنجلاديش في الشرق، وجزر المالديف عبر البحر وسريلانكا التي تقع قبالة الساحل الجنوبي للهند في جنوب آسيا ويحدها المحيط الهندي، يفصل بين الهند وسريلانكا جسم مائي رقيق يسمى "مضيق بالك".

يمثل قوس الاضطرابات أهم عامل في المحدد الجغرافي الهندي في تصميم سياستها الخارجية، فهو أكبر نقاط ضعف الهند من الناحية الجيوسياسية كون جوار الهند مضطربا بشكل مزمن، ويضع الهند فيما يعرف بالاستبداد الجغرافي كتعبير عن القوس الذي يطوق الهند، وكونها من الدول الفاشلة سياسيا، مع ما يرافقه من عوامل عدم الاستقرار على غرار التخلف الاقتصادي وما ينتجه أيضا من اضطرابات اجتماعية وأمنية تتعدى حدود دول جنوب شرق آسيا بفعل مخرجات العولمة.

يقوض قوس الأزمات المُحيط بالهند بزوغها كقوة إقليمية بفعل التركيز على التعامل مع المحيط الإقليمي بدل الهيمنة عليه. في السياق ذاته، وبمناسبة إحدى الحلقات النقاشية التي شهدها مؤتمر السياسة الدولية الذي عقد في مدينة إيفيان الفرنسية سنة 2008 أين طرح مصطلح قوس الاضطرابات تجاه التحديات في الجوار الهندي في بورما (ميانمار) وبنغلاديش على الجبهة الشرقية للهند، حيث تشكل هاتان الدولتان تحديا كبيرا للهند؛ فالأولى بها كارثة إنسانية بفعل الاضطهاد الذي يُمارس ضد مسلمي "الروهانغا" وما يترتب على ذلك من موجات هجرة اللاجئين للهند، أما الثانية وهي بنغلاديش فتواجه عدم الاستقرار بفعل تصاعد التطرف الديني فيها.

فيما يخص الصين، فالتحدي الذي يواجهه صنع القرار الهندي في تصميم سياسته الخارجية هو التنافس للسيطرة على الموارد الاقتصادية لميانمار والتغلغل الصيني في خليج البنغال؛ وفق ما يعرف في الأدبيات الإستراتيجية الصينية (إيرا وادي) وفق تسمية النهر الرئيسي في ميانمار الذي ينبع من الصين

[1] Tutorials point, op.cit.

ويصب في خليج البنغال. في السياق ذاته، يظهر التنافس الصيني الهندي في شمال الحدود الصينية الهندية في صحراء (كارا أكورام) والذي يصل إلى ميناء جوادار الباكستاني، إضافة إلى ممر إستراتيجي[1]

آخر في التبت على التخوم الشمالية لهذه الأخيرة. وبخصوص باكستان، فالعلاقة تمتاز بالتوتر بفعل عديد الملفات الشائكة بين الدولتين والموروثة منذ الاستقلال عن بريطانيا؛ والتي تتمثل أساسا في مسألة الحدود وعديد الأقاليم التي تشكل بؤر الصراع الهندي الباكستاني وعلى رأسها ملف كاشمير[2].

**خارطة رقم2: دول جوار الهند**




المصدر: محمد، نوفل، "خريطة دولة الهند"، اطلع عليه في 12 فيفري، 2021، في https://bit.ly/3IutvE9

**2-العامل الاقتصادي:**

تُعد الهند قوة عظمى ناشئة في محيطها الإقليمي والعالمي، ومع ذلك فإن مسعى البروز اقتصاديا لم يتجسد على الواقع إلا بعد إطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الهند عامَ 1991، وقد أعطت هذه الإصلاحات دفعة للنمو الاقتصادي الحاد من خلال تحرير السياسات الحكومية وتنشيط القطاع الخاص الهندي ضمن عدد من التحديات المهمة في طليعتها التحول في معدلات النمو من المنخفضة إلى الأكثر ارتفاعا صوب إبراز بيئة اقتصادية جذابة للمستثمرين ورؤوس الأموال وفق الظهور كقوة صاعدة على

[1] Tutorials point, op.cit.

[2] براهما تشيلاني، السياسة الهند الخارجية في عالم متغير، في https://bit.ly/3hDIcZG، (2021/11/21).

أساس البعد الاقتصادي. وعلى الصعيد ذاته، مرت الهند اقتصاديا بعديد المراحل منذ الاستقلال، ومسعاها لبعث سياسة اقتصادية مستقلة عن المستعمر البريطاني بين عامي 1947و 1966 مرورا بمرحلة[1]

الأوتوقراطية والاشتراكية بين عامي 1966 و1990، وصولا إلى الإصلاحات والعولمة والاعتماد المتبادل العالمي الذي اتبعته الهند بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كانت تنتمي إليه عام 1990 إلى مرحلتنا الحالية، حيث نسرد هذه المراحل فيما يلي:

-بعث سياسة اقتصادية مستقلة: في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي وقبل الاستعمار البريطاني للهند كان اقتصاد هذه الأخيرة يمثل ما يقرب من ربع الناتج الاقتصادي العالمي، حيث جذبت ثروة الهند في عهد سلالات المغول والماراتا التجار والفاتحين الطموحين من أوروبا وأماكن أخرى. كانت الهند فاعلاً رئيسيًّا في التجارة العالمية خصوصا في المنسوجات، ولهذه الأسباب -وغيرها- بدأ الاستعمار الأوروبي للهند مع الغزوات البرتغالية في القرن السادس عشر، لتعقبه بداية الاحتلال البريطاني بعد الانتصار العسكري الحاسم لها في بلاسي عام 1757، لتصبح القدرات الاقتصادية الهندية في خدمة الثورة الصناعية البريطانية مما أدى بالسياسة الاستعمارية البريطانية في الهند إلى خنق التجارة مع بقية العالم عمدا. بعد الاستقلال وفي سنة 1947 ألقى الزعيم الهندي "نهرو" خطابا في الجمعية التأسيسية يوم 04 ديسمبر 1947 في نيودلهي يفسر فيه العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، حيث قال: «بالحديث عن السياسات الخارجية يجب أن يتذكر مجلس النواب أن هذه ليست مجرد صراعات فارغة حول رقعة الشطرنج خلفهم تكمن كل أنواع الأشياء ففي النهاية السياسة الخارجية هي نتيجة السياسة الاقتصادية وإلى أن تطور الهند سياستها الاقتصادية بشكل صحيح فإن سياستها الخارجية ستكون غامضة إلى حد ما وغير مكتملة إلى حد ما وستتلمس طريقها». بعد فترة وجيزة من الاستقلال، اعتمد رئيس الوزراء "نهرو" وغيره من قادة الكونجرس الهندي نسخة هندية معدلة من تخطيط الدولة والسيطرة على الاقتصاد، حيث إعتقد أن الدور المهيمن للدولة سيكون حيويًا في ضمان النمو الصناعي والزراعي السريع وتثبيط الاستثمار الأجنبي.

بدأت عملية إعادة بناء الاقتصاد بجدية في عام 1952 مع الخطة الخماسية الأولى لتنمية الاقتصاد الهندي التي توجه الاستثمار الحكومي في الصناعات والزراعة، حيث أعطت قرارات السياسة

[1] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, « Impact of India's Economy on its Foreign Policy Since Independence », Asian Pacific Fondation of canada, (Novembre 2009), p p. 2-5.

الصناعية لعامي 1948 و 1956 الحكومة احتكارًا للتسلح والطاقة والسكك الحديدية والحقوق الحصرية لتطوير المعادن وصناعات الحديد والصلب وتصنيع الطائرات وبناء السفن وتصنيع معدات الهاتف[1].

وبحلول أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، شجعت الهياكل التنظيمية والتراخيص الاستثمار الخاص في المجالات ذات الأولوية وتثبيته أو حظره في مجالات أخرى، استندت إستراتيجيتها (المسماة نموذج نهرو ماهالانوبيس) إلى تطوير الصناعات الثقيلة والتي كان يُنظر إليها على أنها مثالية للتصنيع السريع في الهند، وقد تم دعم هذا النموذج من خلال مجموعة متنوعة من الضوابط على رأسها القيود الجمركية.

في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لعبت المساعدات الخارجية دورًا مهمًا في عملية التنمية في الهند وأثرت الحاجة إليها على السياسة الخارجية إلى حد ما. في هذه المرحلة، سهلت صورة الهند ومكانتها الحصول على مساعدات التنمية من الشرق والغرب على حد سواء، وسعى "نهرو" للحصول على مساعدة مالية وتقنية من جميع البلدان الصناعية تقريبًا، بالإضافة إلى الاقتراض من البنك الدولي لتطوير البنية التحتية على المدى الطويل.

-الأوتوقراطية والاشتراكية: (1966-1990): بحلول منتصف الستينيات من القرن الماضي كانت الهند تعاني من التقدم الاقتصادي البطيء زيادة على انتكاسات خارجية لا سيما حرب 1962 على الحدود مع الصين وحرب عام 1965 مع باكستان، حيث كانت هذه الحروب باهظة الثمن بالنسبة للاقتصاد الهندي، وفي عام 1965 تم قطع المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة والتي كانت عاملاً رئيسيًا في منع تخفيض قيمة الروبية. وبهذا الخصوص، تعرضت الهند لضغوط من الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى (بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتحرير قيودها على التجارة، حيث وصل العجز التجاري لديها إلى أبعاد لا يمكن السيطرة عليها على مدى عدة سنوات.

في عام 1966 أصبحت "إنديرا غاندي" رئيسة للوزراء، وقد واجهت ما تسميه "الابتزاز" الأجنبي على الصعيد الاقتصادي، وأعربت "غاندي" عن دعمها الكامل للجهود المبذولة للتغلب على نقص الغذاء المزمن من خلال برنامج "الثورة الخضراء"، والذي يُعد واحدة من النجاحات العظيمة للتنمية الزراعية الهندية والعالمية التي صممها الخبراء الهنود وبعض الخبراء الأجانب بمساعدة كبيرة من المانحين

[1] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, op.cit, pp.5-7.

الأجانب؛ بما في ذلك مؤسستي "فورد وروكفلر"، امتدت من عام 1967 تقريبًا وحتى عام 1978، وحولت الهند من بلد يعاني من نقص الغذاء إلى أحد المنتجين الزراعيين الرائدين في العالم[1].

على الرغم من التقدم الهائل على الجبهة الزراعية، استمرت الأحداث الخارجية في بعض الأحيان في تقويض مسار التنمية في الهند بدءً بالتكلفة الهائلة لحرب عام 1971 مع باكستان وصولا إلى صدمة أسعار النفط عام 1973 ثم انخفاض الإنتاج الصناعي، حيث فرض ذلك على رئيسة الوزراء الهندية "غاندي" إلى الابتعاد عن بعض السياسات التي اعتمدها أسلافها من خلال سعيها لإحياء القطاع الخاص على حساب سيطرة القطاع العام على مفاصل الاقتصاد الهندي.

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية، تمكنت السيدة "غاندي" من ركوب قمة الشعبية بعد انتصار الهند في حرب عام 1971 ونجاح الاختبار النووي عام 1974، حيث اعتمدت على شعارات جذابة كحملتها للقضاء على الفقر تحت شعار "غاريبي هاتاو" بمعنى "القضاء على الفقر" باللغة الهندية. بعد اغتيالها عام 1984، حاولت الحكومة بقيادة "راجيف" نجل المغتالة غاندي تحرير الاقتصاد بشكل أكبر؛ حيث حاول إزالة ضوابط الأسعار وخفض الضرائب على الشركات، كما أعطى الأولوية لتحديث الاقتصاد من خلال الحوسبة والاتصالات، وعمل كذلك على تحسين العلاقات مع الحكومات الغربية في الخطة السابعة (1985–1989) أين تم التركيز بشكل أكبر على تخصيص الموارد للطاقة والإنفاق الاجتماعي على حساب الصناعة والزراعة.

تحسن معدل نمو الاقتصاد الهندي منذ سنة 1980 إلى 1989 ليبلغ 5.5٪ سنويًا أو 3.3٪ على أساس نصيب الفرد، ونمت كل من الصناعة بمعدل سنوي بلغ 6.6٪ والزراعة بمعدل 3.6٪، وساهم معدل الاستثمار المرتفع حتى 25٪ من حوالي 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل السبعينيات في النمو الاقتصادي.

شهد الاقتصاد الهندي في التسعينيات اختلالات في الاقتصاد الكلي والاستنفاد التدريجي للاحتياطيات، حيث ساهم في جعل الاقتصاد الهندي عرضة للصدمات، زيادة على التطورات الدولية ذات التأثير السلبي في الاقتصاد الهندي وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي الشريك التجاري الرئيسي للهند؛ وحرب الخليج الأولى عام 1991 التي خفضت مستوى التحويلات من الهنود العاملين في الخارج مما

---

[1] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, op.cit, pp.5-7.

أدى إلى أزمة كبيرة في ميزان المدفوعات في الهند نتيجة الانخفاض الحاد في مركز الاحتياطي الذي أثر بدوره في الوفاء بالتزامات الهند الدولية[1].

**-الإصلاحات والعولمة والاعتماد المتبادل العالمي المتزايد 1990 وما بعده:**

بعد نهاية الحرب الباردة، واجه تحالف في الكونجرس بقيادة رئيس الوزراء "ناراسيمها راو" أزمة مالية خطيرة تطلبت إجراءات جذرية؛ حيث ارتفع إجمالي العجز المالي للحكومة إلى 9.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1980-1981؛ وإلى 12.7٪ في سنتي 1990-1991 وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.9٪ في 1989 إلى 4.9٪ في 1990، بالنسبة لحكومة الاتحاد في دلهي وحدها باستثناء العجز على مستوى الولاية، ارتفع إجمالي العجز المالي من 6.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1980-1981 إلى 8.4٪ في 1990-1991، نتيجة لذلك تراكم الدين الداخلي للحكومة بسرعة وارتفع من 35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 1980-1981 إلى 53 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 1990-1991.

في مارس عام 1991 تطورت الأزمة المالية، بأزمة العملة الصعبة في الهند التي انخفضت احتياطياتها إلى 2.1 مليار دولار أمريكي، أي أقل من قيمة الواردات لمدة ستة أسابيع مع 1.5 مليار دولار أمريكي من المدفوعات للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف المستحقة في نهاية مارس.

نتيجة التطورات الاقتصادية السلبية في الهند أطلقت الحكومة في جويلية 1991 سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى تركز على تحرير الاستثمار ونظام التجارة، إضافة إلى إصلاح النظام المالي، وتحديث النظام الضريبي وتصفية المؤسسات العامة. توسعت هذه الإصلاحات تدريجياً على مدى عشر سنوات لتشمل مجالات أخرى مثل: الزراعة، المعاشات التقاعدية، التأمين، أسواق رأس المال والبنية التحتية؛ حيث أحدثت هذه الإصلاحات تحولات عميقة في طبيعة الاقتصاد الهندي وألغت الإصلاحات ترخيص الاستيراد لجميع عناصر المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية باستثناء حفنة منها، وأعلنت الحكومة الجديدة عن نظام سعر الصرف العائم في مارس 1992. بعد أقل من ثلاث سنوات من إدخال الإصلاحات، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في التدفق من الشركات الأمريكية مثل: Pepsi

---

[1] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, op.cit, pp.5-7.

International Business و General Electric و General Motors و Coca-Cola و Cola Machines و McDonald's ومن شركات مماثلة في بريطانيا، اليابان، فرنسا وألمانيا. استثمرت[1]

الصناديق المشتركة والبنوك الاستثمارية وشركات الأوراق المالية والبنوك التجارية بشكل متزايد في الأوراق المالية الهندية، حيث جمعت الشركات الهندية الأموال في أسواق رأس المال العالمية وبدأت في الاندماج مع بعضها بعض مع المنافسين الأجانب كذلك، وفي سنتي 1998–1999 واجهت الهند وضعًا اقتصاديا دوليًا صعبًا ناشئًا عن الأزمة المالية التي ضربت شرق وجنوب شرق آسيا في عام 1997. وكان من بين أهم نتائج هذه المرحلة بداية تحرير التجارة في الخدمات من خلال السماح بنسبة تصل إلى 74٪ من الاستثمار الأجنبي، كذلك ارتفعت حصة الهند من الصادرات العالمية التي انخفضت من 2٪ عند الاستقلال إلى 0.5٪ في منتصف الثمانينيات، وإلى 0.8٪ في عام 2002، وفي عام 2008 بلغت 1.04٪ من عام 1998 إلى 2008، وارتفعت تجارة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 17.2٪ إلى 30.6٪. أدت الإصلاحات إلى تحول كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1993 على نطاق واسع؛ حيث ارتفع بمعدلات غير مسبوقة تراوحت بين 6 و7٪، ثم بلغ متوسط 8.4٪ في السنوات الأربع 2003–2007، وبلغت ذروتها عند نطاق 9٪ في عام 2007 على عكس النمو في الثمانينيات والذي كان يغذيه الاقتراض المفرط في الداخل والخارج[2].

يشكل البعد الاقتصادي أحد أهم المحددات في قوة الدولة في عصرنا الحالي حيث يشكل كل من: الفقر، الحرمان، التخلف العلمي والصناعي والتكنولوجي؛ أهم عوائق القوة الهندية في المجال الاقتصادي، ولمواجهة العوائق الاقتصادية ركزت الهند على تطوير الفلاحة والاعتماد على العلم والتكنولوجيا كمحركات لعجلتها الاقتصادية. بالرجوع إلى العوائق الاقتصادية الهندية، كانت هذه الأخيرة مصدرا للاستغلال والتبعية للخارج، ومن ثم سعى صانع القرار الهندي في السياسة الخارجية إلى إبعاد الهند من تجاذبات الحرب الباردة وتأمين تحالفاتها مع بلدان العالم الثالث ضمن حركة عدم الانحياز رغم تعاملها مع الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكثير من الدول الغربية غير الاشتراكية، حيث كانت –ولا تزال– تمثل المحافظة على العلاقة مع هذه الدول أولوية قصوى، إضافة إلى التعامل مع الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكية كالصين وروسيا.

---

[1] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, op.cit, pp.5-7.
[2] David M. Malone, Rajeev Chaturvedy, op.cit.

تنقسم متغيرات المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الهندي إلى ثلاثة متغيرات رئيسية نستخلصها فيما يلي:

-عدد السكان: ويشكل عاملا أساسيا في تبعية الاقتصاد الهندي للزراعة والسعي لتطويرها قصد إشباع احتياجات أكثر من مليار نسمة، حيث يشكل هذا العامل نقطة ضعف في السياسة الخارجية الهندية كونها تمتاز بالتبعية للمساعدات الغذائية الخارجية واستيراد المواد الغذائية لسد الحاجيات الداخلية.

-الموارد الطبيعية: تشكل عاملا رئيسيا في عجلة الاقتصاد لأي دولة، وفي هذا الصدد؛ فإن الموارد الطبيعية للهند متعددة ووفيرة، غير أنها تنتج تبعية هندية للتكنولوجيا لاستغلال هذه الموارد بطريقة أكثر إيجابية من ناحية تأثيرها في الاقتصاد الوطني الهندي، زيادة على تأثير تقلبات أسواق الموارد الطبيعية؛ على سبيل المثال إذا انخفض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية فإنه يصبح أقل من تكلفة استغلاله في الحقول الهندية، من ثم تكون أفضلية مالية في استيراده على استغلال الاحتياطيات الوطنية.

-التكنولوجيا: يشكل البعد التكنولوجي في الميدان الصناعي أحد نقاط ضعف السياسة الخارجية الهندية منذ الاستقلال كونها تابعة للخارج في مجال جلب المعدات الصناعية في مقابل تطورها الكبير في البعد الرقمي[1].

إضافة إلى ما سبق، يشكل الاقتصاد الهندي نقطة ضعف في السياسة الخارجية الهندية من خلال تبعية الهند في المجال المالي على أساس احتياجاتها للتموينات الخارجية لمشاريعها الداخلية إضافة إلى احتياجاتها في التكونولوجيا؛ والتي أدت بالهند لسن تشريعات وقوانين صوب فتح أسواقها لباقي الدول في سبيل التعامل مع التبعية المالية والتكنولوجية الهندية للخارج [2].

### 3- العامل العسكري:

مرت الهند بعدة تحديات أمنية وإستراتيجية منذ استقلالها من بريطانيا سنة 1947؛ حيث شهدت الفترة التي تلت استقلالها افتقارها إلى تفكير إستراتيجي وقدرة محدودة على القتال في ظل حداثة قواتها المسلحة ونقص تكوين قادتها من الذي عملوا في المحافظة على الاستقرار الداخلي وتعزيز القوة البريطانية وقت الاستعمار، حيث ورثوا جيش مجهزا؛ مدربا؛ وتابعا للفكر الإستراتيجي البريطاني الذي

[1] N.Jayapalan, The Foreign Policy of India, (new delhi : Atlantic Publishers & Dist, 2001), pp.64-65.
[2] Rajiv Sikri, India's Foreign Policy - Determinants, Issues and Challenges, in https://bit.ly/35njmen,(21/11/2021).

لديه أولويات مختلفة عن أولويات الهند المستقلة. في ظل عمل الجيش الهندي على تعزيز القوة البريطانية وقت الاستعمار، خاض عديد الحروب ضد الأمراء الهنود وساهم في التوسع التدريجي للحكم البريطاني الذي كان جيشه يضم كثيرا من المجندين الهنود في صفوفه، وقد عرف بسبب ذلك مشكلا من ناحية الرتب العسكرية بين الهنود والبريطانيين ضمن الجيش البريطاني وهو الأمر الذي أدى إلى تمردات عديدة أهمها تمرد سنة 1857 أين رفض المجندون الهنود الأوامر البريطانية ووجهوا أسلحتهم صوب الضباط البريطانيين وتم إخماد ذلك التمرد بقسوة، وفي الحربين العالميتين شارك الجنود الهنود في القتال تحت التاج البريطاني وقد تلا ذلك الاستقلال الهندي من بريطانيا في 1947.

شهدت الهند عند الاستقلال أول حروبها ضد قبيلة الباشتون الباكستانية في محاولة غزوها ولاية جامو وكشمير التي تشهد آنذاك صراعا هنديا باكستانيا على ضمها عقب انفصالها غداة الاستقلال من بريطانيا، حيث بقيت مسألة كشمير عالقة إلى غاية يومنا هذا، وبعد أولى حروب الهند المستقلة اعتمدت على إستراتيجية قائمة على أربعة ركائز، هي:

- التفوق العسكري على باكستان في إطار اتّباع سياسة الردع.

- الحفاظ على العلاقات الودية مع الصين خصوصا في المشاكل الحدودية بينهما.

- البقاء بمنأى عن الحرب الباردة وفق سياسة عدم الانحياز.

- تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان النامية في إطار سياسات دعم الحركات التحررية في العالم.

في سياق الركائز الأربعة سابقة الذكر، ركزت الهند بقيادة رئيس وزرائها "نيهرو" في التعامل مع التهديدات الأمنية والتحديات الإستراتيجية على البعد السياسي بدل البعد العسكري في تسليح وتطوير قدرات الجيش الهندي، الأمر الذي دفعت ثمنه الهند في عام 1962 أثناء حربها ضد الصين حول[1]

[1] Rajat Ganguly, « India's Military: Evolution, Modernisation and Transformation », India Quarterly A Journal of International Affairs, (September 2015), pp.188-190.

مقاطعة التبت، فقد سيطرت عليها الصين منذ ذلك التاريخ وإلى غاية اليوم، كما توغلت الصين 160 كيلومتر داخل الأراضي الهندية؛ ما يبرز نقص الاستعدادات العسكرية الهندية، وعاشت الهند هزيمة مذلة في هذه الحرب.

لكن ومنذ وصول "إنديرا غاندي" للحكم سعت لتحديث الجيش الهندي وجعله أكثر تجهزا واستعدادا رغم ما واجهته من مشاكل داخلية كالجفاف؛ المجاعة وتراكم الديون، إلا أنها سعت لإتمام تحديث الجيش الهندي، الذي قابله تحالف أمريكي باكستاني مس بركيزة السعي للتفوق الهندي على باكستان عسكريا ظهر ذلك جليا في حرب عام 1965، إضافة إلى التهديد الصيني الجديد على الهند حيث ارتفع الإنفاق العسكري الصيني من 16 مليار دولار أمريكي في سنة 1960 إلى 37 مليار دولار أمريكي سنة 1970، زيادة على ذلك إجراء الصين تجارب نووية عام 1964. اعتمدت "إنديرا غاندي" على تغيير التفكير الإستراتيجي الهندي من التعامل مع التهديدات والتحديات الأمنية سياسيا إلى التعامل معها عسكريا من خلال العمل على الاستعداد لمواجهة باكستان عسكريا، حيث رفعت من الإنفاق العسكري الهندي من 6 مليار دولار سنة 1960 إلى 9 مليار دولار؛ إلا أن البعد السياسي في التعامل مع التحديات الأمنية لازال قائما من خلال التوقيع على معاهدة مع الاتحاد السوفياتي تقضي بتدخله لحماية الهند من أي عدوان باكستاني حسب بنود الاتفاقية. في الفترة نفسها، بدأت الهند سعيها لامتلاك قنبلة نووية حيث تكللت بإجراء أول تجارب نووية سنة 1974 في منطقة بورخان في عمق الصحراء الهندية، بعدها وصل الإنفاق الهندي العسكري إلى 12 مليار دولار أمريكي سنة 1982، و17.5 مليار دولار أمريكي سنة 1990.

بعد العقبات العديدة التي واجهتها الهند خاصة في مجال مواجهة التهديدات الأمنية؛ ومشكل التعامل مع التحديات الداخلية مقابل الإنفاق على التسلح، ظهرت الهند في الألفية الثالثة كقوة عسكرية في العالم؛ وارتفع إنفاقها العسكري إلى 46 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وبلغ 65.4 مليار دولار أمريكي مع حلول 2020، مما يجعل الهند في المرتبة الرابعة عالميا من ناحية الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا.

في ماي 2014 فاز "ناريندرا مودي" بالانتخابات في الهند، حيث أصبح البرلمان الهندي تحت سيطرة حزب "بهاراتيا جاناتا" والذي يعني بالعربية: حزب الشعب الهندي القومي، حيث ساهم وصول[1]

[1] Rajat Ganguly, op.cit.

"ناريندرا مودي" لرئاسة الوزراء الهندية في بعث رسائل إيجابية في المجال العسكري من خلال التأكيد على العلاقات الثنائية مع عديد من الدول من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اليابان، الصين وأستراليا؛ حيث بدأت الهند تعاملات مع عديد الدول لشراء المعدات العسكرية، إضافة بالقيام بمناورات عسكرية مشتركة مع الصين وأستراليا، فعلى الرغم من التغيير في السياسة الدفاعية العسكرية الهندية من المعطى الصراعي البحت إلى المسعى التعاوني مع الخارج إلا أن حكومة "مودي" تواجه عديد التحديات الأمنية في دول الجوار؛ زيادة على التغيير في مصدر المعدات العسكرية الذي كان سابقا الاتحاد السوفياتي وروسيا، فالمشكل صار في تدريب الكوادر العسكرية على أسلحة لم يعتادوا عليها، إضافة إلى تهم الفساد التي أدت إلى إلغاء عديد الصفقات العسكرية على رأسها صفقة بقيمة 728 مليون دولار مع شركة "أغستا وسترلاند Augustra Westerland [1].

استنادا إلى مجلة "ميليتري واتش" "Military Watch" فإن الهند ضمن المستوى الثاني للقوة العسكرية في العالم بنحو 837 طائرة مقاتلة بمختلف الأصناف، وخمس كتائب لنظام الدفاع الجوي S 400، إضافة إلى 207 سفينة حربية بمختلف الأنواع منها 15 غواصة هجومية تعمل بالديزل وغواصة واحدة نووية، ولدى الهند حاملة طائرات واحدة، كما تمتلك الهند أكثر من ثلاث ملايين عنصر مشاة بين المحترفين والاحتياط إضافة إلى 4437 دبابة و 37 هيليكوبتر هجومية و4628 قطعة سلاح مدفعية، بينما قوتها الصاروخية مصنفة في الرقم 5 من تصنيف يتراوح بين 1و 6 [2].

بعد مرور عديد السنوات –وفي مسعى لتقييم الاستفادة من وضع الهند كقوة نووية– لم تحقق الهند أهداف سياستها الخارجية، حيث سعت إلى اكتساب المزيد من الشرعية في النظام الدولي في أعقاب حيازتها أسلحة نووية؛ في مقابل بقاء عديد التحديات الأمنية من الجوار المضطرب ضمن التهديدات اللاتماثلية التي لا ينفع معها الردع. ففيما يخص دول الجوار والدول الكبرى لم تستغل الهند وضع قوتها في مجال الأسلحة النووية من خلال القضاء على التهديدات الصادر من دول الجوار فلا تزال العلاقة متشابكة مع باكستان ولا تزال الهند في صراعات مع الصين حول الحدود الجغرافية بينهما [3].

يشكل المحدد العسكري عامل قوة في السياسة الخارجية الهندية، حيث نجحت الهند في تسيير العلاقة بين متطلبات واحتياجات الداخل الهندي بفعل كثافة سكانية مكونة من أكثر من مليار نسمة،

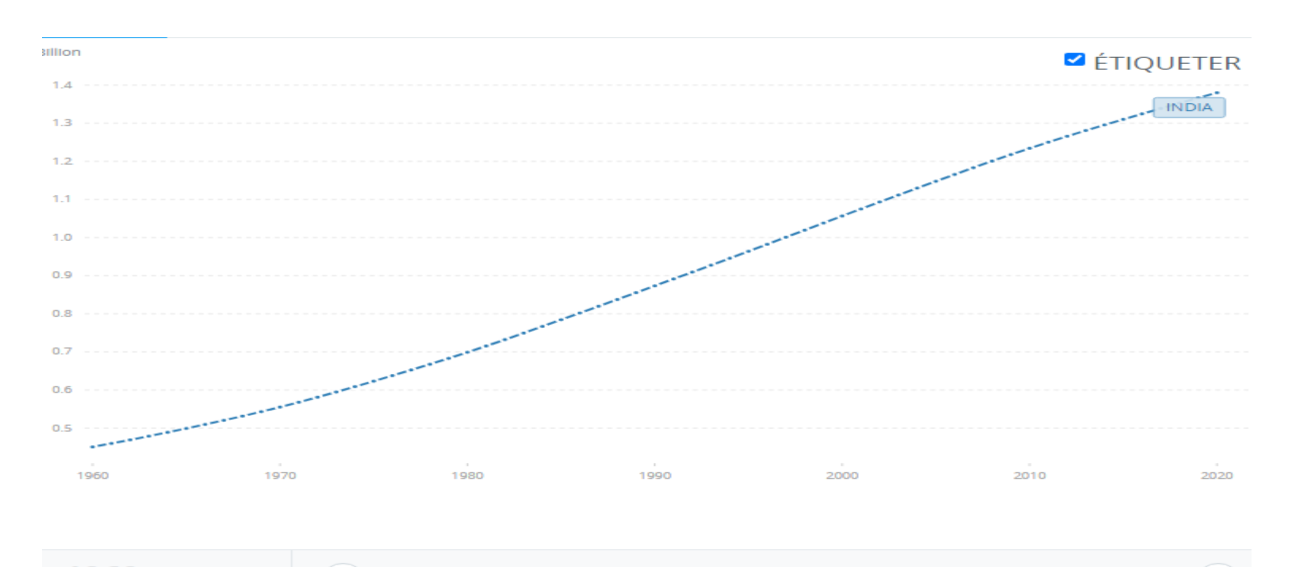
[1] Rajat Ganguly, op.cit.
[2] Force comparition, Millitary Watch Magazine, in https://bit.ly/35AWKqs, (22/11/2021).
[3] Debak Das, « Leveraging the Atom? Nuclear Weapons in Indian Foreign Policy », ORF ISSUE BRIEF ,No. 259, (SEPTEMBER 2018)p

والرفع من جاهزية الجيش الهندي والإنفاق العسكري حتى بلغ رابع أكبر ميزانية في العالم؛ ما يوفر للهند عامل ردع معتبر في مواجهة التحديات التماثلية، عكس اللاتماثلية أين تعتمد المواجهة على التكتيك بدل بناء قدرات ردع موجه للخارج.

**4–العامل الديمغرافي:**

حسب إحصائيات البنك الدولي بلغ عدد سكان الهند مليار وثلاث مئة وثمانين ألف نسمة في سنة 2020 [1] في ارتفاع كبير بأكبر من 850 مليون نسمة منذ 1960 كما هو مبين في المنحنى البياني الآتي ذكره، ما يشكل نقطة ضعف كبيرة في السياسة الخارجية الهندية من ناحية سعيها لتأمين الموارد الغذائية والخدمات الحكومية للمواطنين وما يترافق معه من تجاذبات مع عديد الدول قصد التعامل دون ابتزاز في الجانب الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى السعي لضبط معادلة تأمين ما يستلزم في مواجهة التحديات الأمنية والتنموية مقابل تأمين الاحتياجات الغذائية.

**الشكل رقم 8: عدد سكان الهند**




المصدر: البنك العالمي، "عدد سكان الهند"، اطلع عليه في 07 افريل 2021، في https://bit.ly/3nxGAUW

[1] World Bank, Population Total India, in https://bit.ly/3nxGAUW, (22/11/2021).

يشكل البعد الديني في الهند أحد أهم عوامل التفاعل داخليا وخارجيا كونه فسيفساء من المعتقدات التي تشكل مكونات المجتمع الديني الهندي؛ غير أن الديانة المسيطرة هي الهندوسية والتي تساهم في تصميم سياسة خارجية على أساس التعامل وفق البعد الديني في الصراعات الجهوية خصوصا مع الجار باكستان، في سنة 2014 مع فوز "مودي" برئاسة الوزراء أصبح للبعد الديني أهمية كبرى في الحياة السياسة الهندية الداخلية على أساس الاصطفاف الانتخابي والتعبئة الجماهيرية التي تمس بالتعايش السلمي الهندي والذي طالما اعتبر مثالا يُحتذى به عند الأمم، بالرجوع إلى المكونات الدينية الداخلية فهي تتمثل فيما يلي:

- **الهندوس Hindus** 828 مليون 80.5٪
- **الجينيون Jain** 4.2 مليون 00.4٪
- الزرادشتية Zoroastrianism 0.007 مليون 00.0068٪
- **السيخ Sikn** 19 مليون 01.9٪
- الإسلام 128 مليون 13.4٪
- **المسيحيون Christian** 24 مليون 02.3٪
- **البوذيون Buddhist** 8 مليون 00.8٪ [1].

تُشكل الهند إحدى دول العالم ذات الكثافة السكانية العالية، حيث يوجد بها حوالي 15 ٪ من سكان العالم مقابل مساحتها التي لا تمثل سوى 2.4 ٪ من مساحة الأرض في العالم. بالرجوع إلى الزيادة السكانية الهائلة للنسمة الهندية؛ كان عدد سكان الهند 361 مليون نسمة في سنتي 1950-1951 في مقابل تعداد عام 2001 حيث أصبح مليارا وسبعة وعشرين ألف نسمة، وبلغت نسبة زيادة عدد السكان سنويا معدل 2.2٪ سنويًا منذ الاستقلال، وانخفض معدل الوفيات في العقود الخمسة الماضية مقابل زيادة كبيرة مست معدل المواليد، وفيما يلي عدد من العناصر الديمغرافية التي تمتاز بها الهند:

- معدل الزيادة السكانية مرتفع حوالي 2.22٪ سنويًا حيث يصل زيادة مقدرة بـ 22 مليون نسمة سنويًا[2].

[1] Abul Hussain, « RELIGIONS IN INDIA », JETIR, V 8, I. 5 (May 2021), p.2.
[2] Smt Gayatri Sunkad, « The population explosion problem in India- Causes, effects and solutions », Social science and Humanities Research Association, (decembre 2020), pp.5-9.

– المستوى المعيشي للسكان حيث يلاحظ نقص في: التغذية؛ اللباس، المسكن ...إلخ نتيجة للزيادة السكانية مقارنة بزيادة الموارد والخدمات.

– انخفاض الدخل القومي في ظل التنمية الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية، حيث وصل نمو دخل الفرد تقريبًا إلى نقطة التلاشي.

مقارنة مع الجار الصيني، فإن عدد سكان الهند مشكلة في حد ذاته مقارنة مع النسبة السنوية لزيادة السكان والتي لا تتماشى مع زيادة المقومات والموارد الغذائية والخدماتية الهندية لمواجهة العدد الكبيرة لزيادة السكانية الهندية، بينما هدا المعطى تمكنت الصين من السيطرة عليه وفق تحديد النسل بمولود واحد بالنسبة للأسر [1].

**6–البعد الفكري:**

وفق الطرح البنائي، تعد السياسة الخارجية بمثابة التعبير عن هوية الدولة القومية، وفي هذا الصدد كان "المهاتما غاندي" الإستراتيجي والسياسي الذي سيطر على المشهد السياسي الهندي حتى اغتياله من طرف هندوسي متطرف في عام 1948 وشكل أحد أهم عوالم الهوية القومية الهندية، إضافة إلى كونه معلم أول رئيس وزراء للهند "جواهر لال نهرو" الذي شغل المنصب منذ الاستقلال عام 1947 وحتى وفاته عام 1964.

يبرز فكر "الماهاتما غاندي" في السياسة الخارجية الهندية إبان حكم تلميذه رئيس الوزراء الهندي السابق "نيهرو" وفق تعبيره "السياسات والفلسفة التي نسعى لتنفيذها هي السياسات والفلسفة التي علمتنا إياها غاندي"، قصد فهم سياسة الهند الخارجية وجب الرجوع إلى تعاليم غاندي على رأسها "ساتياغراها" بمعنى الإصرار على الحق كفلسفة تعتمد على المقاومة اللاعنفية لتحقيق الأهداف المرجوة، إضافة اعتماد "نيهرو" على فلسفة "غاندي" في سياسته الخارجية، كما استثمر تلك العلاقة لإضفاء المشروعية على حكمه، وهذا ما اعتمد عليه "ناريندرا مودي" في حملته الانتخابية التي فاز بها في انتخابات 2014.

على الصعيد الدولي ترجمت فلسفة "ساتياغراها" لغاندي من خلال الاعتماد على اللاعنف [2]

[1] Smt Gayatri Sunkad, op.cit.

[2] Deep K. Datta-Ray, « India's Gandhian Foreign Policy », European Council on Foreign Relations, (2015),pp. 1-5.

في السياسة الدولية رغم الجوار المضطرب حيث ركز "نيهرو" –ولاحقا "مودي"– على التعامل مع التحديات الأمنية التي تحيط بالهند على أساس سياسي في إطار مسعى لعدم استعمال العنف الذي يترجم ميدانيا بالأعمال العسكرية بدل التركيز على البعد العسكري؛ في محاولة التعامل مع الأخطار المحيطة بالهند وفق مسعى القضاء عليها بالمواجهة الصلبة العسكرية.

تبقى فلسفة غاندي التي تدعو لكون السياسة أداء للقضاء على العنف منتشرة فكريا عند جميع صناع القرار الهنديين المتعاقبين على حكم الهند منذ الاستقلال؛ غير أنه في مجال التطبيق تبقى تحديات وإكراهات البيئة الإقليمية والدولية للهند تفرض عليها الواقعية في التعامل على أساس زيادة القوة لمواجهة التهديدات التماثلية على رأسها باكستان والصين، وكذلك التهديدات اللاتماثلية في مواجهة الإرهاب الذي يعتمد العنف كوسيلة في تناقض مع مرتكزات الهند الفكرية في السياسة الخارجية التي تعتمد على محاربة العنف كهدف أسمى للسياسة كما رأى ذلك "الماهاتما غاندي"[1].

في إطار البعد الفكري في السياسة الخارجية الهندي ظهر الاعتماد المتزايدة على الهندوسية في السياسة الخارجية الهندية مع وصول "ناريندرا مودي" للحكم في 2014، حيث ركزت حملته الانتخابية على شعار التنمية للجميع، غير أن البعد الديني كان حاضرا من خلال التركيز على القومية الهندية الهندوسية؛ والذي برز لاحقا في الممارسات السياسية خصوصا في السياسة الخارجية الهندية. تبرز أهم مفاتيح القومية الهندوسية الهندية في سانغ باريفور Sangh Parivor بمعنى أسرة التنظيمات، والذي يعود أصله لفيناياك دامودار سافاركا Vinayak Damodar Savarkar الذي كرس تعاليمه في كتاب صادر عام 1923 بعنوان "من هو الهندوسي" أين ادعى أن الأمة الهندية حاضرة منذ القدم على أساس الهندوسية كدين واحد موحد وليس كما يدعيه كثيرون من أن الهند أسست من قِبل بريطانيا في القرن العشرين، حيث تتضمن الإيديولوجيا القومية الهندوسية عنصرين: الأول هو الأرض Aryavara أو ما يسمى Bharat والعنصر الثاني الانتماء إلى ثقافة موروثة من الكتب المقدسة للهندوسية والتي تتعدى المعتقدات والممارسات، فالهندوسية وباقي الديانات التي نشأت في الهند مثل البوذية والسيخ هي ضمن[2]

[1] [1]Deep K. Datta-Ray, op.cit, pp. 6-7.

[2]Jean-Luc Racine, « Y A-T-IL UNE GÉOPOLITIQUE DU NATIONALISME HINDOU ? », La Découverte, N° 173,(2019),pp.7-12.

الثقافة الهندية التي نادى بها فيناياك Vinayam في كتابه "من هو الهندوسي"، بينما الإسلام والمسيحية يمكن لمنتسبيهما أن تكون الهند أرضا ووطنا لهم ولكن لن تكون بمثابة المكان المقدس لهم، حيث يمثل هذا الأخير أهم ادعاء في القومية الهندوسية الهندية كون الهند أرض مقدسة للديانات التي نشأت فيها ومجرد وطن لباقي الديانات وعلى رأسها الإسلام والمسيحية.

وفي سنة 1925 برزت جمعية ضمن الفكر القومي الهندوسي سميت بـ"جمعية المتطوعين الوطنيين Rashtriya Swayasevak" والتي أصبحت فيما بعد رأس الحربة في القومية الهندوسية الهندية حيث تفرعت إلى 85000 جمعية، وقد ركزت على الإصلاح الاجتماعي حيث أصبحت النواة المكونة لحزب رئيس الوزراء الهندي الحالي "نانديرا مودي"، حيث أعطاه ذلك بعدا دوليا من خلال تشكيل مؤتمر عالمي للهندوسية المنتشرة في القارات الخمس في الهند حيث توجد الدياسبورا الهندية.

وفيما يخص مبادئ ووعود "ناريندرا مودي" في السياسة الخارجية الهندية، يبرز البعد التعاوني للهند مع دول الجوار والدول الكبرى على أساس الاحترام المتبادل بالتركيز على احترام الغير للمعالم الهندوسية القومية الهندية كمنطلق –في منظور مودي– للتعامل باحترام بين الهند وباقي العالم. وفي هذا السياق، يبرز عنصران هامان في السياسة الخارجية الهندية: الأول هو البراغماتية في البحث عن المصالح الوطنية حيث يبقى البعد الهندوسي القومي الهندي عنوانا للسياسة الداخلية مقابل إكراهات النسق الدولي المرتبط بأولوية المصلحة على الهوية، أما البعد الثاني فيتمثل في لعب كل الأوراق لتحقيق الأهداف كالدبلوماسية، التكنولوجيا، الثقافة، الاقتصاد... إلخ، وليس اللعب على ورقة القومية الهندوسية الهندية فقط.

من أهم شعارات القومية الهندوسية الهندية التي تعمل كمحدد للسياسة الخارجية الهندية شعار الأمة أولا والأخوة العالمية ثانيا؛ حيث يسعى رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" على توظيف القوة الناعمة الهندية في السياسة الخارجية الهندية على أساس التعاليم القومية الهندوسية كمقدمة للإشعاع الثقافي الهندي في العالم[1].

---

[1] Jean-Luc Racine, op.cit.

**7- البعد الحكومي:**

تقسم المادة 246 من الدستور الهندي السلطات التشريعية في الدولة إلى ثلاث فئات أو قوائم:

-قائمة الاتحاد: العناصر التي يمكن للحكومة المركزية وحدها أن تسن قوانين عليها.

-قائمة الولاية: العناصر التي تتضمن للولاية فقط سن القوانين حولها.

-القائمة المتزامنة: العناصر التي على حد سواء يمكن لحكومات الاتحاد والولايات سن التشريعات حولها باستثناء حالة حدوث نزاع حينها ترجع مهامه إلى الحكومة المركزية.

يمنح الدستور الهندي الحكومة المركزية المعروفة أيضًا باسم حكومة الاتحاد سلطات شبه مطلقة عندما يتعلق الأمر بالمجالات المزدوجة للسياسة الخارجية والدفاع رغم عديد الاستثناءات المتعلقة أساسا بإعادة رسم الحدود، حيث يُحال إلى المجلس (الهيئات) التشريعية للولاية المعنية، ومثالا على ذلك ما وقع مع حكومة مودي الأولى وقت إبرام اتفاقية الحدود البرية (LBA) مع بنغلاديش في جويلية 2015 كان وفق الدستور الهندي، وعرفت مشاركة ولايتي "آسام" و"البنغال الغربية" في المفاوضات وإبرام الاتفاقية. باستثناء ذلك، تندرج جميع المسائل التشريعية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن والدفاع تقريبًا ضمن قائمة الاتحاد، إضافة إلى التجارة الدولية -وحتى التجارة بين الولايات- التي تأتي ضمن تفويض حكومة الاتحاد كذلك.

زيادة على المحددات الدستورية في مجال السياسة الخارجية والدفاع الهندية، يبرز البعد الشخصي في تصميم السياسة الخارجية الهندية؛ فخلال سنوات حكم رئيس الوزراء السابق نيهرو (1947-1964) كانت السياسة الخارجية الهندية ضمن صلاحياته المطلقة، فلا البرلمانُ ولا مجلس الوزراء يتدخل في الخيارات والقرارات الخارجية لنهرو، فقد كان دور المؤسسات الهندية محدودا مقارنة بدور "نيهرو" في السياسة الخارجية الهندية حيث سمح له وجود نظام الكونجرس الذي يشير إلى الأغلبية الساحقة منه ووفقه يُعطى الحزب الفائز صلاحيات مطلقة في الحكم في الهند؛ وخلال فترة حكم "نيهرو" كانتمعظم الولايات يحكمها حزب المؤتمر وكان "نهرو" يتعامل وفق الدستور الهندي مع الولايات في مجال السياسة الخارجية بمراسلات لإعلامهم بالقرارات وليس للتشاور معهم[1].

[1] Happymon Jacob, «PUTTING THE PERIPHERY AT THE CENTER: Indian States' Role in Foreign Policy », Carnegie Endowment for International Peace, (2016), pp. 13-14.

عانت الهند من المركزية السياسية المتطرفة في ظل نظام الكونجرس وممارسات رؤساء الوزراء المتعاقبين على الحكم، حيث تعرض نظام الكونجرس لضغط شديد كما أدى صعود الأحزاب الإقليمية إلى زيادة مطالب الدول، ومع ذلك لم يحدث شيء جوهري حتى الانتخابات العامة لعام 1989 والتي شهدت صعود حكومة ائتلافية للجبهة الوطنية بقيادة وزير الدفاع السابق "سينغ". تم تشكيل حكومة "سينغ" (1989–1990) من قبل ائتلاف من سبع وعشرين حزبا سياسيا، وشهدت انتخابات عام 1991 ائتلافا من أربعين حزب، وصلت فيها ثلاثة أحزاب فقط إلى السلطة وفق أغلبية في الكونغرس الهندي (باستثناء الحالية بقيادة مودي)، بحكم النظام السياسي الهندي يعرف مجال السياسة الخارجية الهندية ضعف السيطرة المركزية للدولة الهندية مرد ذلك ما يلي:

– تتمتع بعض الولايات مثل "جامو" و"كشمير" بدستور يعزز تأثير قادتهم السياسيين على السياسة الخارجية.

– لدى بعض قادة الدول الولاء السياسي لتشكيل أجنبي بشكل غير رسمي.

– قيام الحكومات الائتلافية المركزية بإعطاء صلاحيات لحكومات الولايات، حيث يكون للقادة دور أكبر في السياسة الخارجية؛ لأن مثل هذه الائتلافات تتألف من أحزاب إقليمية يقع العديد منها في ولاية واحدة.

– العولمة التي خلقت ممارسات وإمكانيات جديدة نتيجة التطور في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كونها ساهمت في إعطاء دور أكبر للولايات؛ من خلال سياق التفاعلات الخارجية الذي لم يعد مقتصرا على الدول، بل أصبح أيضا ضمن تفاعلات فردية تُؤثر على صانع القرار في السياسة الخارجية سواء أكان ضمن الحكومة المركزية أم حكومة الولايات.

– التحرير الاقتصادي في أوائل التسعينيات، حيث أضعف دور وسيطرة الحكومة المركزية على الأنشطة الاقتصادية للولايات الهندية.

رغم تعارض الدستور الهندي مع تدخل الولايات الهندية في السياسة الخارجية غير أن عديد الممارسات تذهب إلى عكس الصلاحيات الدستورية، منها الضغط الذي تمارسه الولايات الهندية على[1]

[1] Happymon Jacob, op.cit.

سياسة الحكومة المركزية الذي يؤدي غالبا إلى التفاوض معها لما لديها من قدرة على إعاقة قدرتها بحكم الظروف الجغرافية، والسياسية والاقتصادية التي تتوفر في الولايات الهندية والتي تحتم على الحكومة المركزية أخذها بعين الاعتبار في تصميم السياسة الخارجية الهندية[1].

يوفر النظام السياسي الديمقراطي في الهند مزايا كبيرة لها من ناحية الشرعية الداخلية والصورة الدولية، غير أنه لا يعطي صلاحيات للمسؤولين المنتخبين الهنود في مجال السياسة الخارجية والقضايا الإستراتيجية والعسكرية، حيث يترجم ذلك في عدم اهتمام المنتخب والناخب الهندي بقضايا السياسة الخارجية؛ سواء في الحملات الانتخابية أو في الممارسات السياسية. عوض ذلك، تشكل التنمية والمجال الاقتصادي الأولوية القصوى في الملفات التي تهم الناخب والمنتخب الهندي. يُشكل قلة الاهتمام الشعبي بالسياسة الخارجية نقطة تشابه مشتركة بين الديمقراطيات في العالم، في المقابل تشكل الهند استثناء من ناحية المؤسسات التي تخول لها دستوريا التعامل مع السياسة الخارجية في الديمقراطيات الغربية والمتمثلة أساسا في وزارة الخارجية.

كما سبق ذكره، لا تمثل السياسة الخارجية أولوية انتخابية في معظم الأحيان بالنسبة للديمقراطيات عموما، ومع ذلك يمكن للعديد من هذه الديمقراطيات الاعتماد على البيروقراطيات المختصة للتفكير في خياراتهم ومناقشتها إستراتيجيتهم. فوفقًا لتقرير برلماني صدر عام 2016 لم يكن لدى الهند سوى 772 دبلوماسيًا (مقارنة بـ 900 دبلوماسي لسنغافورة وأكثر من 4500 دبلوماسي للصين) ما يبرز ضعف وزارة الخارجية الهندية من ناحية الكادر البشري في الخوض في مسائل السياسة الخارجية الهندية، زيادة على تركيز المسائل الإستراتيجية ضمن وظيفة مستشار الأمن القومي المسؤول ضمن مكتب وكادر رئيس الوزراء الهندي، حيث يشمل منصب مستشار الأمن القومي تركيز جميع القوى ويحدد بشكل رئيسي الخط السياسي الإستراتيجي الهندي، فغالبا ما تتطور الأولويات الإستراتيجية وفقًا لشخصية المستشار ما يحد من أي تفكير شامل وطويل الأمد[2].

---

[1] Happymon Jacob, op.cit.

[2] Nicolas Blarel, «L'INDE PEUT-ELLE DEVENIR UNE GRANDE PUISSANCE ? », Institut français des relations internationales, (2018), pp75-77.

**ثانيا– المحددات الخارجية:** وتشمل العوامل الإقليمية المتمثلة في علاقة الهند مع دول الجوار والعوامل الدولية المتمثلة في علاقة الهند مع الدول الكبرى.

**I–العوامل الإقليمية علاقة الهند مع الجوار الاقليمي:** كما سبق ذكره، يحيط بالهند قوس من الاضطراب المتمثل في السيمة الرئيسية للجوار الهندي من ناحية اللااستقرار المزمن في العديد من الدول، زيادة على المشاكل الحدودية الموروثة عن حقبة الاستقلال والتي لم يتم حلها حتى الساعة جراء عديد التجاذبات الإقليمية والدولية المرافقة لها. للهند حدود مشتركة مع 8 دول باكستان، أفغانستان، نيبال، ميانمار، مملكة بوتان، بنغلاديش، سيلنكا والصين سنعالجها ضمن العوامل الدولية لاحقا.

**1– باكستان**

منذ استقلال الهند وباكستان عن بريطانيا كدولتين جديدتين في عام 1947 ساد العداء المتبادل بين الدولتين، حيث تم إنشاء باكستان كوطن وطني للمناطق ذات الأغلبية المسلمة في شبه القارة الهندية، بينما عرضت الهند أن تصبح دولة علمانية بها عدد من السيخ والمسيحيين وباقي المنتسبين إلى الديانات الأخرى، كان هناك حوالي 85 ٪ من الهندوس ولكن أيضًا أكثر من 10 ٪ من المسلمين.

بعد تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، فر حوالي 17 مليون شخص من ديارهم وذهبوا إلى باكستان أو الهند في واحدة من أكبر التبادلات السكانية في التاريخ، اندلع العنف بسرعة مع المسلمين من جهة والسيخ والهندوس من جهة أخرى مما نتج عنه مواجهات دامية في منطقتي البنجاب وغرب البنغال أدت إلى مقتل أكثر من مليون شخص؛ وسط حركة اللاجئين هذه والعنف المفتوح، حاولت حكومتا الهند وباكستان تقسيم أصول الهند البريطانية بين البلدين الجديدين من الأسلحة، المال، الكنوز الأثرية...إلخ حيث الأولوية تقسيم كل شيء تركه البريطانيون وراءهم؛ كما شكلت حوالي 562 دولة مستقلة أو "أميرية" نقطة خلاف رئيسين بين الهند وباكستان كون كل دولة يمكن أن تظل مستقلة أو تنظم إلى باكستان أو تنظم إلى الهند، وسرعان ما نتجت منافسة عنيفة حين سعت الدولتان الجديدتان للفوز بالدول الأكبر والأحسن موقعًا إستراتيجيا وعلى رأسها حيدرأباد وكشمير، كون هذه الأخيرة كانت أكثر من 70٪ مسلمة أصرت باكستان على إجراء تصويت في الولاية، ومع ذلك اعترضت الهند على أساس أن حاكم كشمير [1]

---

[1]Donald Johnson, « India-Pakistan Relations: A 50-Year History, in https://asiasociety.org/education/india-pakistan-relations-50-year-history, (24/1/2021).

(مهراجا) كان هندوسيًا ما يعطيه الحق في إحضار الدولة إلى الهند. منذ استقلال الهند وباكستان بدأت حرب هيمنة وسيطرة في "كشمير" بين البلدين ما زالت حتى يومنا هذا، حيث أدت العلاقات الصراعية بين البلدين إلى عدة حروب أعوام 1947 و 1965 و 1971 لم تغير وضع "كشمير" ولكنها أدت في عام 1971 إلى تقسيم غرب وشرق باكستان إلى دولتين باكستان وبنغلاديش[1].

كانت الرغبة في ضم أكبر عدد من ولايات ودويلات شبه الجزيرة الهندية النواة الأولى للصراع الهندي الباكستاني في أعقاب استقلال وتقسيم شبه الجزيرة الهندية إلى بلدين تحت السيطرة البريطانية سنة 1947. وفي هذا السياق، أصبح الصراع الباكستاني الهندي نقطة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة وإلى غاية اليوم؛ حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها محشورة بشكل كبير بين الجارتين المعاديتين لبعضهما بعض في جنوب آسيا في واحدة من أكثر الأجزاء الجيوسياسية حساسية في العالم، على غرار التحدي الذي يواجهه الأمريكيون في إبقاء الدولتين في جنوب آسيا على مصالحها في صراعها مع منافسها الاتحاد السوفياتي، حيث تحالفت باكستان مع الولايات المتحدة من خلال تحالفين دفاعيين إقليميين رئيسيين متمثلين في معاهدة سياتو (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا) ومعاهدة سينتو (منظمة المعاهدة المركزية) المعروف أيضًا باسم حلف بغداد، بينما اختارت الهند أن تظل غير منحازة في الحرب الباردة والذي ترجمته أمريكا كموقف معادي للولايات المتحدة في صراعها مع الإتحاد السوفياتي، مع ذلك كانت الهند مهمة للولايات المتحدة بسبب قوة ديمقراطيتها وإمكاناتها كمنافس مناسب للصين، وقد تجلى ذلك في قرار إدارة الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" بتسريع المساعدة العسكرية إلى الهند غير المنحازة ظاهريًا في أعقاب هزيمة الصين المهينة في حرب الهيمالايا عام 1962. في المقابل، باكستان حليف الولايات المتحدة لم تحصل على أي مساعدة من واشنطن عندما كانت في المواجهة العسكرية مع الهند في عامي 1965 و 1971.

نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989 في أعقاب كارثة توغله في أفغانستان تأثير سيئ على باكستان، ففي غضون أشهر من الانسحاب السوفياتي وُضعت الولايات المتحدة باكستان تحت حظر على المساعدات بموجب تعديل "برسلر" الخاص بباكستان؛ بسبب برنامجها النووي المزعوم[2]

---

[1] Donald Johnson, op.cit.

[2] Karamatullah K. Ghori, « The Role of the US in 21 st Century Pakistan-India Relations », Pakistan Horizon, Vol. 67, No. 1, (January 2014), pp.24-28.

رغم ما قدمته باكستان من مساعدات للولايات المتحدة في دعم المقاتلين الأفغان لهزيمة الاتحاد السوفياتي حيث اعتمدت إدارة كلينتون على الهند كحليف أكثر من باكستان.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر وقت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش"، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند وباكستان قد تراجعت إلى حد كبير، لكن الميل الأمريكي كان واضحا للهند على حساب باكستان حيث انتشر انطباع من أن الهند ديمقراطية مزدهرة؛ إلا أن واقع الميزان الجيوإستراتجي كان يميل للهند في إطار الصراع الأمريكي الهندي. وبالنظر إلى الهند كدولة قادرة على منافسة الصين، ما شكل لها قبولا واعتمادا كبيرا بقدر أهمية مواجهة الصين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بينما ينظر إلى باكستان كدولة عميلة في عمليات محاربة الإرهاب خصوصا في الجار الأفغاني؛ حيث تشكل قاعدة لوجستية للقوات الأمريكية تستغلها واشنطن مقابل مساعدات مالية بدل دخول باكستان ضمن الخطط والأولويات الإستراتيجية[1].

يشكل الإرهاب أحد أهم القضايا العالقة في العلاقة بين الهند وباكستان، والذي يشكل مصدر انعدام الثقة بينهما؛ كونه يساهم في وجود العناصر الانقسامية في كلتا الدولتين الموروثة عن فترة تقاسم الولايات بين الدولتين عقب الاستقلال عن بريطانيا في 1947. وفي هذا الشأن، تدعي الهند أن باكستان تشن حرب صامتة ضدها من خلال استخدام وسائل لا أخلاقية بما في ذلك التمرد والانتفاضات ونشر الاستياء في صفوف العدو، وادعى نائب رئيس الوزراء الهندي "لاي كريشنا أدفاني" مخاطبًا البرلمان الهندي أن "إسلام أباد" تشن حربًا إرهابية ضد الهند منذ العقدين الأخيرين، وهذا يشير إلى الحركة الانفصالية في البنجاب الهندية في الثمانينيات، أما بالنسبة للصراع المباشر حول "كشمير" فقد اقتصر التفاعل بين البلدين في البداية على القتال والتدخل والهجوم المسلح والاحتلال غير القانوني، على عكس الإشارات الحالية للحرب بالوكالة والإرهاب العابر للحدود، كانت حركات التمرد في ولايات شمال شرق الهند والتي نشأ معظمها بعد فترة وجيزة من استقلال الهند هي العوامل الرئيسية وراء المواجهة غير المباشرة وتبادل الاتهامات المتعلقة بالتخريب بين الدولتين، بسبب القرب الجغرافي لباكستان الشرقية من شمال شرق الهند، فاتهمت الهند باكستان بتقديم المساعدة العسكرية والتدريب للمتمردين. [2]

---

[1] Karamatullah K. Ghori, op.cit.
[2] Sanam Noor, «Pakistan-India Relations and Terrorism », Pakistan Institute of International Affairs, Vol. 60, No. 2,( April 2007), pp.65-79.

في ضوء الانفتاح الذي أحاط بحركات التمرد في حقبة ما بعد الاستعمار، وجه قادة المتمردين – بما في ذلك "ناغا" و"ميزو"– نداءات إلى باكستان من خلال وسائل الإعلام للحصول على مساعدات عسكرية "لإنهاء قمع الهند"، حيث سمحت باكستان "لنغا وميزوس" بإقامة حكومات في المنفى بموجب قانون الاعتراف بالجماعات المتحاربة والمتمردة؛ وشهدت هذه الحقبة تعدد الملفات التي تشكل نقاط الصراع بين الهند وباكستان كحركة السيخ الانفصالية في إقليم خالستان وغيرها.

في السنوات التي سبقت هجمات11 سبتمبر 2001 بدأ التنسيق الهندي مع العالم الغربي بشأن مسألة الإرهاب يتصاعد بشكل كبير، فقد شكلت الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي في عام 1993، والهجمات على سفارات الولايات المتحدة في شرق إفريقيا في عام 1998، والهجمات على البارجة الحربية "يو إس إس كول" في عام 2000 باليمن؛ ملفات بداية الانخراط الهندي في المساعي والبرامج العالمية لمكافحة الإرهاب، ففي أوائل عام 2000 أنشأت الولايات المتحدة والهند مجموعة العمل المشتركة حول مكافحة الإرهاب والتي بموجبها اتفقتا على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذلك وخلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند في سبتمبر 2000 أبرم الطرفان اتفاقية شراكة إستراتيجية من أجل "حشد الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني".

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة قام مجموعة من الإرهابيين بهجوم على مبنى البرلمان الهندي في ديسمبر 2001، حيث شكلت هذه الهجمات في ظل السعي العالمي لمكافحة الإرهاب ورقة ضغط هندية في مواجهة باكستان خصوصا في ساستها في "كشمير"، وشنت الحكومة الباكستانية حملة قمع ضد المنظمات المتطرفة بضغط من الولايات المتحدة التي هددت بشن غارة جوية عسكرية على باكستان إذا فشلت في الامتثال للشروط التي أملتها واشنطن على خلفية 11 سبتمبر، غير أن الهجمات الإرهابية لم تتوقف على الهند.

لم تكن الهند تمارس الضغط على باكستان من خلال الولايات المتحدة فحسب، ظهر تحول خطير في هذا السيناريو عندما صرحت الهند أن موقفها من الإرهاب عبر الحدود قد تعزز بالأولوية التي حددها الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، وقالت إن الهند لديها حجة أفضل بكثير لاتخاذ إجراءات استباقية ضد باكستان من الولايات المتحدة في العراق لأن باكستان تمتلك أسلحة دمار شامل[1]

[1] Sanam Noor, op.cit.

زيادة على أنها تؤوي الإرهابيين وتفتقر إلى الديمقراطية. برز هذا التحول كورقة ضغط في عملية السلام بين البلدين التي بدأت لاحقا بينهما تحت إشراف الولايات المتحدة، حيث بدأت بصياغة إطار للحوار المركب الذي تم الاتفاق عليه خلال المحادثات التي جرت على مستوى وزير الخارجية عام 1997 بين باكستان والهند، وكان يهدف لمعالجة جميع القضايا العالقة والتي أدرج فيها الإرهاب لأول مرة كقضية ثنائية على جدول أعمال المحادثات إلى جانب تهريب المخدرات، وقد عقد الاجتماع الأول في هذا الصدد يومي 10-11 أوت 2004 في "إسلام أباد"، وعقدت الجولة الثانية من المحادثات في 30 أوت 2005 أين اتفق الجانبان على مكافحة الإرهاب بشكل مشترك وزيادة التعاون بين وكالات الاستخبارات، وعُقدت الجولة الثالثة في 30-31 مارس 2006؛ غير أن استمرار الهجمات الإرهابية خصوصا على الهند عقد من مأمورية محادثات السلام بين الهند وباكستان[1].

في العلاقة بين الهند وباكستان في المجال المجتمعي تسيطر الكراهية وانعدام الثقة المتجذرة بعمق بين البلدين، ولا يقتصر ذلك على الشعب فقط بل يتعدى إلى موقف حكومتيهما، غير أن هناك بعض المبادرات بين البلدين إلا أنها تبقى محدودة ومحتشمة كرفع إسلام أباد القيود عن معظم السلع للتبادل الثنائي بينها وبين الهند التي كانت محظورة، فالمفروض مزيد من التنسيق بين البلدين خصوصا في المجال الاقتصادي في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، غير أن البعد المجتمعي والاستراتجي العسكري يسبق البعد الاقتصادي التعاوني في العلاقة بين الهند وباكستان [2].

**2- أفغانستان**

تقع أفغانستان على مفترق طرق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث يشكل موقعها الإستراتيجي مصدر لأطماع كثير من الدول الإقليمية والدولية خاصة إيران وباكستان والهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية ما يترجم في التدخلات الخارجية المتعددة في الداخل، ولنأخذ إيران على سبيل المثال في سعيها لإعادة بناء البنية التحتية الأفغانية والصين التي أصبحت أكبر مزود للاستثمار الأجنبي المباشر في أفغانستان. تشكل التدخلات الخارجية مصدرا أيضا للتنافس بين الدول وعلى رأسها الهند وباكستان، ولكل منهم أجندته وأهداف في أفغنساتان [3].

[1] Sanam Noor, op.cit.
[2] Shakeel Ahmed, «Globalization Impacting Pakistan-India Relations », Pakistan Horizon, Vol. 67, No. 1, (January 2014), pp 62-65.
[3]Melanie Hanif, « Indian Involvement in Afghanistan in the Context of the South Asian Security System », Journal of Strategic Security, Vol. 3, No. 2 (Summer 2010), pp. 16-17.

تمثل أهداف الهند في أفغانستان ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول هو تعزيز نظام ديمقراطي مستقر، والعنصر الثاني هو العمل على الحد من النفوذ الباكستاني في أفغنساتان، أما العنصر الثالث فهو منع المسلحين المدعومين من إسلام أباد من استخدام أفغانستان كمنصة للإرهاب الشيء الذي يهدد المصالح الهندية.

في نطاق العلاقة بين الهند وأفغانستان ينظر القادة الهنود إلى الحكومة الأفغانية المدعومة أمريكيا وفق أطر غربية من ناحية المنطلقات والممارسات على أنها حليف طبيعي يمكن الاعتماد عليه كدعامة ضد التشدد، حيث يبذل المسؤولون الهنود في هذا الصدد قصارى جهدهم للتأكيد على ضرورة الحفاظ على النظام الدستوري في أفغانستان؛ والذي يرون أنه جزء لا يتجزأ من الأهداف السياسية والأمنية الهندية في أفغانستان حيث اعتبر سفير الهند لدى الولايات المتحدة في نوفمبر 2019 "هارش فاردان شرينغلا" أن الديمقراطية والنظام الدستوري في أفغانستان هما المكاسب الرئيسية التي حققتها الهند في الثمانية عشر عامًا الماضية مركزا على أهمية الحفاظ عليها.

تشكل أدوات القوة الناعمة الدعامة الأساسية لنفوذ الهند في أفغانستان حيث قدمت نيودلهي 3 مليارات دولار في شكل مساعدات اقتصادية منذ سقوط طالبان الأفغانية في عام 2001 علاوة على دعم تطوير البنية التحتية والموارد البشرية عبر قطاعات متعددة من بينها قيام الهند ببناء سد الصداقة الأفغانية الهندية (المعروف سابقًا باسم سد سلمى) في مقاطعة "هرات الغربية" ومبنى البرلمان الوطني لكابول وتطوير التجارة. تمتد القوة الناعمة الهندية أيضًا إلى دعم مبادرات أفغانستان في الصحة والزراعة والتعليم وإدارة المياه والإسكان والرياضة والسياحة، كما تقوم الهند بتدريب موظفي الخدمة المدنية الأفغان والجنود وموظفي إنفاذ القانون وتقدم برامج تعليمية متمثلة في منح دراسية لألف أفغاني سنويًا[1].

[1] Zachary Constantino, «The India-Pakistan Rivalry in Afghanistan », US Institute of Peace, (2020), pp. 4-9.

رغم عدم انتشار القوات الهندية في أفغانستان جزئياً لتجنب استفزاز باكستان، عززت الهند الجيش الأفغاني بعدد صغير لكنه رمزي من طائرات الهليكوبتر الهجومية وفق اتفاقية الشراكة الإستراتيجية لعام 2011 بين البلدين، في نفس السياق تلزم نيودلهي كذلك بـ المساعدة على النحو المحدد بشكل متبادل في برامج التدريب والتجهيز وبناء القدرات لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، اعتمدت الهند تقليديًا على شبكة من قادة البشتون غير الإثنيين بشكل أساسي بهدف الحفاظ على نفوذها السياسي، حيث عملت على توسيع نفوذها بين البشتون خلال فترة رئاسة حميد كرزاي (2004–2014) مع التركيز في الغالب على مخططات التنمية الصغيرة في مناطق البشتون.

راقب الهند بقلق الأحداث في أفغانستان مع صعود "أشرف غني" إلى السلطة كأفغانستان رئيسًا في عام 2014، إذ توجهت السياسة الخارجية لغني لصالح باكستان خلال السنة الأولى من حكمه وفق التركيز على أن العلاقات المحسنة مع إسلام أباد من شأنها أن تساهم في الضغط الباكستاني على طالبان للانضمام إلى محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية.

كان عهد حكم طالبان (1996–2001) هو الحضيض للعلاقات بين الهند وأفغانستان، فقبله كان للهند علاقات جيدة بشكل معقول مع النظام الملكي والجمهوري والشيوعي في أفغانستان (الأنظمة التي سبقت صعود طالبان)، اجتاحت طالبان كابول في عام 1996، وأجبرت طالبان –بدعم عسكري من باكستان– على مواجهة حلفاء الهند الأفغان الذين تمركزوا في معقلهم الشمالي في أفغانستان والذي بقي محاصر طيلة 20 سنة، بقيت طالبان القوة المسيطرة في البلد والتي لا تزال تشكل هاجس إستراتيجي وأمني هندي في أفغنساتان من خلال علاقتها بباكستان وتكريسها للمعادلة السيطرة وفق التشدد الديني الذي تقرؤه الهند كفكر إرهابي يشكل تهديدا لنيودلهي[1].

---

[1] Zachary Constantino, op.cit.

تشمل المصالح الأساسية للهند في أفغانستان على عديد المساعي على رأسها إبطال نفوذ طالبان تأمين طريق وممر الطاقة إلى آسيا الوسطى ومنع انتشار المخدرات والأسلحة، في هذا الصدد سعت الهند للقضاء على نفوذ طالبان والاستثمار في المجال الاقتصادي إلى طرح مبادرات التنمية طويلة الأجل في عديد المجالات، والتي تتراوح بين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الكهرباء وبناء وصلات الطرق الحيوية لتدريب خلق المعلمين والدبلوماسيين ومسئولي الجيش والشرطة[1].

شكلت الروابط الباكستانية مع طالبان ومعارضة الهند الحازمة لها أهم أسباب استبعاد نيودلهي خارج أفغانستان في أواخر التسعينيات، لكن بعد الإطاحة بطالبان ساعدت الهند الولايات المتحدة لمحاربة تمرد طالبان وقصرت أنشطتها على مبادرات "القوة الناعمة" من خلال لعب دور في إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان التي مزقتها الحرب بالاعتماد على البعثات الدبلوماسية الهندية والمهندسين والمساعدات، في المقابل –وبعد عديد الاستهدافات للمبادرات الهندية في أفغانستان– نشرت نيودلهي قوة شبه عسكرية مدربة لحراسة السفارة الهندية في كابول والقنصليات الأربعة في جلال أباد ومزار الشريف وقندهار وهرات، وأصبحت كابول شريكا أمنيا وإستراتيجيا مهما لنيودلهي على أساس المصلحة المشتركة في مكافحة الإرهاب وبناء الاستقرار الديمقراطي الذي يضمن علاقات متبادلة قوية بين البلدين.

بالرجوع إلى رئيس وزراء الهند "ناريندرا مودي" والذي قام بزيارة غير معلنة إلى كابول في ديسمبر 2015 في إطار أول زيارة له إلى أفغانستان، حيث قدم مودي مبنى البرلمان الأفغاني الذي بنته الهند وسلم أربع طائرات هليكوبتر من طراز Mi-25، ويشير توريد طائرات الهليكوبتر إلى تحول في موقف الهند بشأن توريد المعدات العسكرية "الهجومية" تحت قيادة مودي بخلاف ما كان سائدا سابقا من تقديم مساعدة غير قتالية فقط مثل مركبات النقل والتدريب، وعلى الصعيد ذاته تقرر إجراء أول شراكة إستراتيجية خلال اجتماع المجلس برئاسة وزراء الخارجية مطلع عام 2016 جنبا إلى جنب مع أربعة اجتماعات مشتركة لمجموعة العمل. في المقابل زار الرئيس التنفيذي الأفغاني "عبد الله عبد الله" الهند في المدة من 31 جانفي إلى 4 فيفري 2016 حيث عُقدت مناقشات حول القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية بما في ذلك الوضع الأمني وعملية المصالحة في أفغانستان، وتم إبرام اتفاقية الإعفاء من متطلبات[2]

[1] Raghav Sharma, «Afghan Cauldron: Achieving India's Interests », Institute of Peace and Conflict Studies, (2008), pp. 1-3.

[2] Vinay Kaura, «India-Afghanistan Relations in the Modi-Ghani Era », Indian Journal of Asian Affairs , Vol. 30, No. 1/2, (June-December 2017), pp. 32-39.

التأشيرة لحاملي السلك الدبلوماسي بين البلدين، وتم كذلك التوقيع على جوازات السفر بين البلدين. وتوالى تبادل الزيارات بين زعماء البلدين، ففي 2 فيفري 2016 وجويلية 2016 على التوالي زار "مودي" هرات في غرب أفغانستان وافتتح بشكل مشترك مع "غني" سد الصداقة الأفغاني الهندي المعروف سابقًا باسم سد سلمى، وفي إطار هذه الزيارةُ مُنح مودي وسام أمير أمان الله خان أعلى وسام مدني أفغاني، زيادة على مساعي الهند برز التعامل الاقتصادي بين أفغانستان والهند عن طريق توظيف قوتها الناعمة؛ ففي جويلية 2017 تم تصدير أول شحنة رئيسية من الهند أفغانستان عبر ميناء تشابهار والمتمثلة في 130000 طن من المواد الغذائية زيادة على إعلان مودي عن تزويد كابول بمليار دولار من المساعدات الاقتصادية[1].

**3- النيبال**

تُشكل التبت الصينية والهند الشريكين التجاريين الرئيسيين لنيبال، ففي ظل الاقتصاد النيبالي المنغلق؛ كان لهذا البلد مشاكل جمة في استيراد وتصدير السلع الأساسية، وقد شكل توقيع معاهدة التجارة بين الهند ونيبال في جويلية 1950 (تم تعديل هذه المعاهدة وتجديدها في عامي 1961 و 1971) متنفسا للاقتصاد النيبالي من ناحية فك العزلة عليه، حيث نصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على توفير حق كامل وغير مقيد في العبور التجاري لجميع السلع والمصنوعات النيبالية عبر أراضي الهند، تضمنت أيضا أحكامًا تتعلق بتسهيلات العبور التي قدمتها الهند لتجارة نيبال مع دولة ثالثة والتعاون للسيطرة على التجارة غير المصرح بها. عرفت المعاهدة التجارية بين الهند ونيبال عدة تعديلات منها منح الوصول المعفى من الرسوم الجمركية إلى الواردات النيبالية على أساس غير متبادل لأول مرة في عام 1971، غير أن هذا التعديل تم التراجع عنه فيما يخص نسبة الإعفاء من الضرائب على الواردات النيبالية عندما تم تجديد الاتفاقية التجارية بشكل دوري، ليتم تخفيضها إلى 50 بالمائة من محتوى المواد النيبالية الهندية ومحتوى العمالة النيبالية عام 1993. بقيت المعاهدة التجارية النيبالية سارية المفعول بين التجديد والتغييرات في العلاقات النيبالية التي تمتاز بالصراع والتعاون باختلاف الملفات بينهما [2].

يشكل الموقع الجغرافي الإستراتيجي لنيبال في جبال الهيمالايا الفاصلة بين هضبة التبت وهضبة الهند أحد أهم محددات السياسة الخارجية لنيودلهي تجاه هذا البلد، حيث تشكل المنطقة الجنوبية من

---

[1] Vinay Kaura, op.cit.

[2] Nirmala Singh and Mamta, « INDIA-NEPAL ECONOMIC RELATIONS IN NEW MILLENNIUM: PROBLEMSAND PROSPECTS », The Indian Journal of Political Science, Vol. 72, No. 1 (Jan - March, 2011), pp. 274-276.

نيبال حدودًا مع ولايات أوتارانشال الهند التي تعرف عديد مشاكل اختراق الحدود بين البلدين مع ما يترافق من تهديدات أمنية، علاوة على الموارد المائية والتجارة؛ خصوصا أن نيبال بلد غير ساحلي ما يشكل له تبعية اقتصادية كبيرة للهند، فقد منحت الهند 22 نقطة عبور لتسهيل المبادلات التجارية والصادرات النيبالية لباقي الدول عبر الهند.

من الناحية الاجتماعية والثقافية يمثل الدين الهندوسي أحد أهم العناصر المشتركة بين الهند ذات الأغلبية الهندوسية ونيبال المملكة الهندوسية ما يشكل عاملا إيجابيا في السياسة الخارجية الهندية تجاه نيبال. في مقابل ذلك، نجد مساعي صينية في النيبال، وهنا تبرز مرة أخرى الواقعية في مقابل المثالية من ناحية رؤية الهند لمصالحها الإستراتيجية من خلال دعم النظام الملكي النيبالي كتحرك واقعي مقابل استبعاد التركيز على الديمقراطية لدعامة البعد المثالي وفق توظيف القوة الناعمة الهندية كما هو حاصل في أفغانستان، فمن رئيس الوزراء "نيهرو" مرورا بـ"غاندي" الأم والابن ووصولا لمودي كان –ولا يزال– يُنظر لنيبال هنديا على أساس التحدي الإستراتجي المرتبط بالصين في منطقة جبال الهيمالايا المتاخمة للحدود الهند والصين[1].

**4 – ميانمار**

تمتد علاقة الهند مع ميانمار منذ القدم بحكم الجغرافيا، غير أن تاريخهما المشترك كمستعمرات بريطانية كان العنصر الأهم في تطور العلاقة بينهما؛ فقد احتلت بريطانيا بورما كما كانت تسمى سابقا من سنة 1826 إلى 1937، خلال هذه المدة تم جلب عدد كبير من الهنود إلى البلاد من قبل البريطانيين لإدارة الإدارة الاستعمارية والشرطة والجيش، بينما أسس آخرون أعمالًا بما في ذلك مقرضو الأموال، وبحلول عام 1942 شكل الهنود ما يقرب من 6 إلى 7 % من السكان و10 % من سكان ميانمار. بعد حصول كلا البلدين على الاستقلال، شهدت ميانمار في أوت 1988 حملة قمع لعديد المظاهرات التي شهدتها البلاد وفق مطالب ديمقراطية، حيث شكل ذلك تحديا للهند من ناحية سعيها الدائم لدعم الديمقراطية خارجيا في مواجهة التشدد الديني التي تراه نابعا من العدو الباكستاني، وعرفت هذه المرحلة صراعا وتشنجا في العلاقة بين الهند وبورما من خلال الدعم الهندي للعناصر[2]

---

[1] Deeptima Shukla, « INDIA-NEPAL RELATIONS : PROBLEMS AND PROSPECTS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 67, No. 2 (APR.- JUNE, 2006), pp.355-358.
[2]LAVINA LEE, « Myanmar's Transition to Democracy: New Opportunities or Obstacles for India? », Contemporary Southeast Asia , Vol. 36, No. 2 (August 2014), pp.291-295.

المعارضة للحكم العسكري في بورما. وفي ديسمبر 1992 كانت الهند من بين الدول الراعية لقرار الأمم المتحدة الذي دعا النظام العسكري إلى احترام نتائج انتخابات عام 1990 واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة الديمقراطية؛ مما أثار استياء الجنرالات البورميين خصوصا عند منح الحكومة الهندية جائزة "جواهر لال نهرو" المرموقة للتفاهم الدولي إلى "أونغ سان سو كي" تقديراً لـ "تعزيز التفاهم الدولي وحسن النية والصداقة بين شعوب العالم"، غير أن الواقعية والمصالح سرعان ما تفوقت على المثالية المتعلقة بالمساعي الديمقراطية وفق توظيف القوة الناعمة الهندية، واتخذت مقاربة الهند لتعزيز الديمقراطية في ميانمار منعطفًا مفاجئًا مع نجاح المجلس العسكري في قمع القوى الديمقراطية واتخاذ خطوات لتعزيز موقعه داخل البلاد. اتخذت نيودلهي نهجا عمليا في التعامل مع الواقع الذي يهدد مصالحها في ميانمار، وكان على رأس ذلك السعي لاحتواء التمردات العرقية الانفصالية في ولاية شمال شرق الهند على غرار "أروناتشال براديش" و"ناغالاند" و"آسام" و"تريبورا" التي تشترك في حدود طويلة يسهل اختراقها بطول 1600 كيلومتر على طول الأراضي الحدودية لميانمار، حيث ترى فيها نيودلهي إمكانية لتكون قاعدة خلفية للإرهاب الانفصالي، زيادة على الدور الذي تلعبه الصين في دعم جنرالات بورما مقابل الشعارات الغربية حيال معارضتهم لهم بدعم الديمقراطية.

في مجال المحروقات تشكل ميانمار مستوردا مهما للغاز والنفط، وتقدر احتياطيات الغاز المؤكدة في البلاد بنسبة 1 % فقط من الرواسب المعروفة في العالم، ويُعتقد أن هناك 7 إمكانات استكشاف غير مستغلة كبيرة على أساس كميات الغاز الكبيرة التي يتم استخراجها في حقول "شوي" و"يادانا" و"يتيغونالتي" في ميانمار. تعرف الهند تزايدا في الطلب على المحروقات؛ مما يحتم عليها التعامل وفق احتياجاتها المتواجدة في ميانمار، على أساس ما توفره من إيجابيات من ناحية قصر المسافة وقلة تكلفة النقل وارتفاع الأمان في حال بناء أنابيب لنقل الغاز بين ميانمار والهند؛ مقارنة بطرق خطوط الأنابيب البديلة من آسيا الوسطى والتي قد تحتاج إلى السفر عبر إيران أو أفغانستان وباكستان. تشكل ميانمار كذلك ممرا إلى الاقتصادات المزدهرة في جنوب شرق آسيا، حيث تحتم إقامة علاقات قوية مع ميانمار أمرًا حاسمًا لنجاح سياسة الهند "انظر إلى الشرق" التي تم إطلاقها في أوائل التسعينيات والتي تهدف إلى الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي خارج الحدود[1].

---

[1] LAVINA LEE, op.cit.

في المجال العسكري، ترى ميانمار أن الهند يمكن أن تظهر كمصدر طويل الأجل ومضمون لاحتياجاتها الدفاعية دون أي إكراه سياسي أو قيود أخرى؛ بفعل أهمية ميانمار بالنسبة للهند وتفوق الواقعية على المثالية بالنسبة للتعامل الهندي مع ميانمار، وقد توالت المبادرات والزيارات بين البلدين لتجسيد ذلك مثل زيارة رئيس أركان الجيش الهندي آنذاك الجنرال "ج. سينغ" إلى ميانمار في الفترة من 29 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2005، وفي عام 2006 قام رئيس أركان البحرية الهندية آنذاك الأدميرال "أرون براكاش" بزيارة ميانمار، بينما قام وزير التجارة الميانماري بزيارة كولكاتا في جانفي 2006 من أجل إبرام اتفاقيات الشراكة. في خضم هذا المبادرات والزيارات، أعلنت وكالة الأنباء الرسمية الصينية أن الصين ستبدأ في مد خط أنابيب غاز ونفط بطول 1100 كيلومتر إلى ميانمار في سبتمبر 2008 والذي سيخفض تكاليف النقل وتقصير مدة النقل مقابل نقل النفط الخام من غرب آسيا وإفريقيا والذي يتم شحنه على طول المحيط الهندي وعبر مضيق ملقا الخطير، جاءت هذه الخطوة كمكافأة للنقض الناجح ضد جميع قرارات الأمم المتحدة الجديدة المناهضة لميانمار من قبل الصين [1].

كان اعتماد الهند في علاقتها مع ميانمار على توظيف القوة الناعمة المتعلقة بشعار الديمقراطية في إطار تفاعلها سلبيا مع النظام العسكري الديكتاتوري في ميانمار، في المقابل كان تعامل الصين الذي اعتمد على دعم النظام العسكري في ميانمار مساهما في التفوق الصيني على الهند من ناحية تأمين موارد الطاقة من ميانمار وإخفاق الهند في ذلك. هنا تظهر نتائج الاعتماد الصيني على البراغماتية، مقابل الاعتماد الهندي على المثالية في إطار توظيف القوة الناعمة الهندية في شقها المعتمد على التفاعل والتأثير وفق الأطر الديمقراطية ما يبرز حدود الاعتماد عليها في ملف ميانمار.

### 5- مملكة بوتان:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية لأول مرة بين الهند وبوتان في عام 1968 بتعيين ممثل مقيم للهند في "تيمفو" عاصمة بوتان. يعد الموقع الجغرافي لبوتان بين الهند والصين إستراتيجيا في لعبة التجاذب بين عملاقي جنوب شرق آسيا، حيث يحظى البلد ذو النظام السياسي الملكي الذي يشغل فيه الملك[2]

[1]Rimli Basu, « RECONCILIATION AND REDEFINITION OF THE INDO-MYANMAR RELATIONS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 71, No. 2 (APR. - JUNE, 2010), pp 667-669.
[2] Tuhina Sarkar, « INDIA - BHUTAN RELATIONS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 73, No. 2 (April - June 2012), p. 347.

البوتاني كل الصلاحيات التنفيذية باهتمام خاص من الجانب الهندي، فقد تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون عام 1949 التي نصت على عدم تدخل الهند في الإدارة الداخلية للمملكة في المقابل قبول بوتان للتوجيه الهندي بشأن السياسة الخارجية، حيث شكل الاحترام المتبادل لأحكام المعاهدة درجة عالية من الاستقرار السياسي في بوتان، غير أنه وبعد عام 1997 شكلت الجماعات المتمردة تهديدا للاستقرار في بوتان وشهدت المنطقة الشمالية الشرقية من الهند أعمال عنف متكررة بسبب وجود مجموعات مسلحة عديدة تعمل من أجل استقلال ولايات في الهند، وتبرز مجموعتان هما: اتحاد دفاع الوطني لتحرير جبهة آسام (ULFA) والجبهة الوطنية الديمقراطية لبودولاند (NDFB)، وكلاهما يعمل بشكل أساسي في ولاية آسام الهندية، حيث تقاتل ULFA من أجل ولاية آسام المستقلة، بينما اتحاد الدفاع الوطني يقاتل من أجل بودولاند مستقلة لقبائل بودو في ولاية آسام الهندية.

مع نجاح "مودي" في الانتخابات التشريعية الهندية في 2014، سارع إلى بعث رسائل طمأنة للجوار الهندي وعلى رأسهم بوتان من خلال اختياره مملكة بوتان لأول زيارة خارجية يقوم بها كرئيس للوزراء بعد أقل من شهر من توليه المنصب، في المقابل قام رئيس الوزراء البوتاني "تشيرينج توبجاي" بزيارة للهند طمأنه رئيس الوزراء الهندي فيها بشأن استمرار سياسة الهند تجاه بوتان لإعطاء تأثير عملي لسياسة "الجوار أولاً"، لتليها مجموعة من المشاريع المشتركة بين الهند ومملكة بوتان في إطار توظيف القوة الناعمة الهندية؛ منها محطة توليد كهرباء بسعة 600 ميغاوات، إضافة إلى مكتبة رقمية وطنية في بوتان، والتنسيق الأمني بين الهند وبوتان في مجال مكافحة الإرهاب والعناصر الانفصالية الموجودة في الحدود بين البلدين. يشكل التحدي الطاقوي المتعلق بتوليد الكهرباء في مملكة بوتان أهم عناصر تعامل المملكة مع الهند من خلال السعي لبعث عديد المشاريع المشتركة زيادة على التفاهمات بين البلدين فيما يخص الموارد المائية المشتركة بينهما[1].

في سياق التعامل الهندي مع دول الجوار، يظهر دائما البعد الواقعي المرتبط بالمصالح في مقابل البعد المثالي الهندي المرتبط بالشعارات وعلى رأسها الديمقراطية؛ ولم تشكل مملكة بوتان الاستثناء في ذلك، بل كان للتنافس الهندي الصيني الكلمة الكبرى في هذا الصدد، حيث تعاملت الهند مع مملكة[2]

[1] Tuhina Sarkar, op.cit.
[2] Medha Bisht, «An Agenda for the New Government: Policy Options for India in Bhutan », Institute of Peace and Conflict Studies (2014), pp. 1-4.

بوتان على أساس البعد الإستراتيجي المتعلق بالسعي لتأمين الحدود بينهما مقابل مشاريع واستثمارات هندية في المملكة، وفي مقابل ذلك ساهمت الصين بشكل أكبر في الاقتصادي البوتاني من خلال استثمارات الشركات الصينية في بوتان؛ إلا أن النزاع الصيني مع بوتان على الحدود بين البلدين كان العنوان الرئيسي للعلاقة بين البلدين مما يصب إيجابا في العلاقة بين الهند وبوتان[1].

**6- بنغلاديش:**

عند المقارنة بين بنغلاديش والهند تظهر الفروقات بين البلدين من ناحية المساحة والسكان والدخل القومي كأحد محددات السياسة الخارجية الهندية من جهة والبنغلادشية من جهة أخرى، حيث تظهر السيطرة والقوة الهندية مقابل تبعية بنغلاديش للهند، إذ تبلغ مساحة الهند 3287590 كيلومترا مربعا، ويبلغ عدد سكانها 1.171 مليار نسمة (2011) وبلغ الدخل القومي 1.848 تريليون دولار أمريكي (2011)؛ في حين تبلغ المساحة الإجمالية لبنغلاديش 144000 كيلومترا مربعا، ويبلغ عدد سكانها 164 مليون نسمة، وإجمالي الدخل القومي لها 104.5 مليار دولار أمريكي (2010). على الرغم من أن بنجلاديش أصغر من الهند، إلا أنهما تاريخيا واقتصاديا وثقافيا مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا؛ فحدود بنغلاديش 4053 كم على الحدود مع الهند على طول حدودها الشرقية، ويشكل الحفاظ على علاقة غير ودية مع الهند أمرًا صعبًا مكلفا بالنسبة لبنغلاديش، وقد عرفت العلاقة بينهما عدة مراحل:

المرحلة الأولى 1971-1975: في أوت عام 1971 انخرطت بنغلاديش في حرب تحرير بشرق باكستان في رفض لما حدث في 1947 وقت تقسيم البنغال وانضمام بنغلاديش إلى باكستان على أساس ديني والانفصال عن بقية الهند، حيث دعمت هذه الأخيرة الحرب بين بنغلاديش وباكستان حتى وصل الأمر لدخول الهند مباشرة في حرب مع باكستان لتحرير بنغلاديش منها، وأدى ذلك إلى استقلال بنغلاديش عن باكستان في 26 مارس 1971. في خضم استقلال بنغلاديش واجهت الهند التحدي القومي الديني في بنغلاديش الذي يُعد هنديا أساسا ومنطلق الإرهاب، في مقابل الدعوة إلى العلمانية والاعتماد على مختلف الشعارات الغربية وعلى رأسها الديمقراطية كأهم أدوات توظيف القوة الناعمة الهندية[2].

المرحلة الثانية 1976-1990: في أوت 1975 قُتل "بانجاباندو شيخ مجيب" مؤسس بنغلاديش على يد بعض ضباط الجيش البنغالي في دكا عاصمة بنغلاديش، حيث أدى ذلك إلى تغير القومية

[1] Medha Bisht, op.cit, pp. 5-6.
[2]MAHFUZUL H. CHOWDHURY, « Asymmetry in Indo-Bangladesh Relations », Asian Affairs: An American Review, Vol. 40, No. 2 (April-June 2013), pp.85-88.

العلمانية السائدة في بنغلاديش بدعم الهند إلى البعد الديني القومي الذي تخشاه الهند وتدعمه باكستان، ما شكل تشنجا في العلاقة بين الهند وبنغلاديش تُرجم من الصعيد السياسي إلى الصعيد الاقتصادي في عقوبات اقتصادية هندية على بنغلاديش، وما زاد الطين بلة وصول الجنرال "حسين محمد إرشاد" إلى السلطة في بنغلاديش وإعلانه الإسلام دين الدولة في البلاد، لتظل العلاقات بين البلدين متوترة خصوصا في ظل تحول السياسة الخارجية البنغالية من التبعية للهند إلى السعي لبناء علاقات مع الدول الإسلامية كقطيعة مع السياسة العلمانية التي تركز عليها الهند، زيادة على بناء علاقات مع الصين التحدي الإستراتيجي الأهم بالنسبة للهند في جنوب شرق آسيا.

المرحلة الثالثة 1991-2006: خلال هذه الفترة كان هناك حزبان في بنغلاديش في السلطة: AL رابطة عوامي والحزب البنغلاديشي الوطني BNP، أما في الهند فقد كانت هناك أحزاب مختلفة أيديولوجيًا في السلطة، وقد قاد الكونجرس العلماني تحالفًا كما قاد حزب "بهاراتيا جاناتا" اليميني الديني تحالفات خلال هذه الفترة بسبب المواقف الأيديولوجية لهذه الأحزاب ومواقفها التاريخية من القضايا في العلاقات بين بنغلاديش والهند. كان هناك عدم تكافؤ في العلاقات بين البلدين خلال فترة حكم حزب BNP في بنغلاديش وحكومة حزب "بهاراتيا جاناتا" في الهند، ولم تكن العلاقات ودية في عديد من المجالات ذات الأهمية للطرفين كالتجارة الثنائية، العبور، التنسيق الأمني في مواجهة الجماعات الإرهابية عبر الحدود، تقاسم مياه الأنهار المشتركة...الخ. في ظل بروز البعد الديني في بنغلاديش مقابل السعي الهندي للتركيز على الأبعاد والشعارات العلمانية، ظهرت عديد الجماعات المتطرفة في ظل الدعم الخارجي قصد إلحاق الضرر الأكبر بالهند، حيث أصبح التحدي الأمني المرتبط بالإرهاب ذو الفكر المتعلق بالقاعدة وداعش يشكل أكبر القضايا المشتركة بين بنغلاديش والهند، كما أن معظم الهجمات الإرهابية تستهدف الشرطة في بنغلاديش وفق ثلاثة مقاصد على أساس الدعاية بغرض إرسال رسالة مفادها أنه يمكن أن يستهدف كيانًا في الدولة يعتبره مرتدًا، وإضعاف معنويات الشرطة ومختلف الأسلاك الأمنية في بنغلاديش ثانيًا، وخلق حالة من الذعر والفوضى بين السكان ثالثًا[1].

---

[1] MAHFUZUL H. CHOWDHURY, op.cit.

تشكل الجماعات الإرهابية في بنغلاديش تحديا مزمنا للسلطات بسبب قدرتها على التجنيد في بيئة اجتماعية واقتصادية متدنية مساهمة في انتشار ودعم الأفكار المتطرفة، في مقابل الأفكار المعتدلة التي لا تجد صدى في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية كما هي الحال في بنغلاديش خصوصا في عصر العولمة والإنترنت، وعلى سبيل المثال "رواية غزوة الهند تطرق بابك" التي أطلقتها داعش عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي شُوهدت 166359 مرة على النت، ما يبرز التحدي الدعائي الإرهابي التي تواجهه كل من بنغلاديش والهند، زيادة على التحدي الأمني الذي يمس الدولتين خصوصا في ظل الاعتماد على ما يسمى الذئاب المنفردة؛ بمعنى أن الهجمات الإرهابية تقام من طرف شخص واحد يصعب تتبعه أو التنبؤ بتحركاته لكثرة المشتبه فيهم، في مقابل مراقبة مجموعة كبيرة ذات توجهات متطرفة كإستراتيجية معمول بها لدى عموم أجهزة المخابرات العالمية[1].

يشكل المجال الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بين بنغلاديش والهند أكبر عنصر في عدم التكافؤ في العلاقة بين البلدين، فالهند تضع كثيرا من الحواجز غير التجارية للصادرات البنغالية بغرض التأثير على العلاقة بين البلدين بتخفيفها أو تشديدها وفق الصراع أو التعاون في عديد القضايا بين البلدين، مما نتج عنه توجه بنغلاديش إلى الصين والدول الإسلامية لإيجاد مخرج لمختلف الأزمات الاقتصادية التي سببها الإجراءات الهندية في مجال التجارة بين البلدين [2].

**7- سريلنكا:**

تشكل سريلنكا أحد مناطق صراع النفوذ بين الهند والصين رغم أن العلاقات الهندية السريلنكية جيدة في كثير من القضايا المشتركة إلا أن التقدم الصيني في سريلنكا بات في خطوات ثابتة من ناحية زيادة الاستثمارات الصينية فيها، غير أن هذا البلد يشهد تنافس هنديا صينيا من ناحية محاولة الاستحواذ على المشاريع في سياق صراع اقتصادي جوهره السعي للغلبة في التأثير على أساس التسابق الإستراتيجي في جنوب شرق آسيا ما خلق عديد التحديات الأمنية في سريلنكا، على رأسها حركة "نمور تحرير التاميل" التي دخلت في حرب مع الحكومة في سريلنكا سنة 1983 حيث تدخلت الهند عسكريا في الصراع[3]

[1] MAHFUZUL H. CHOWDHURY, op.cit.
[2] PIYALI DUTTA, « INDIA-BANGLADESH RELATIONS: ISSUES, PROBLEMS AND RECENT DEVELOPMENTS », Institute of Peace and Conflict Studies (2010), pp.1-2.
[3] Manoj Harjani, « Drifting Apart? Indo-Lanka Relations Examined », Counter Terrorist Trends and Analyses , Vol. 5, No. 4 (April 2013), pp.1-5.

بقيادة رئيس الوزراء "راجيف غندي" والذي أُغتيل لاحقا من قِبل الحركة المتمردة في 1991، تشكل "نمور تحرير التاميل" أحد أكبر التحديات والمحددات السياسة الخارجية الهندية مع سريلنكا رغم التوصل لاتفاق إطلاق النار بين حكومة سريلنكا وحركة نمور تحرير التأميل في 2002 إلا أن تهديدها للهند لا يزال قائما[1].

في المجال الاقتصادي أعطى القرب الوثيق لسريلانكا من شبه القارة الهندية فرصة لإقامة علاقات تجارية مبكرة مع الهند وخاصة مع شمال الهندي، حيث تشير المصادر الأدبية والتحف الأثرية المتوفرة في أماكن مهمة مختلفة من سريلانكا إلى أن اتصال سريلانكا بالهند كان أكثر من أي بلد آخر؛ ورغم عدم تمكن المؤرخين من تحديد التأسيس الفعلي للعلاقات التجارية بين البلدين فمن المحتمل أن العلاقة التجارية بين شمال الهند وسريلانكا تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، ويُعتقد أن الفترة التاريخية المبكرة لسريلانكا كانت أكثر ارتباطًا بشمال الهند منها بالجنوب بحكم البعد الاجتماعي والعقدي [2].

**II- العوامل الدولية علاقة الهند مع الدول الكبرى**

تشكل علاقة الهند مع الدول الكبرى أحد أهم المحددات في سياستها الخارجية نتيجة عديد الاكراهات على رأسها البعد الديمغرافي الهندي الذي يحتم عليها ايجاد المصادر الازمة في التعامل معه إضافة إلى عديد الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الهند في تفاعلها في النسق الدولي حيث نتناول علاقات الهند مع الدول الكبرى فيما يلي:

**1-الولايات المتحدة الأمريكية:**

منذ استقلال الهند في 1947 شهدت العلاقات الهندية الأمريكية حقبة من عدم الثقة خصوصا في مرحلة الحرب الباردة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الهندي، غير أن أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الهندي "جواهر لال نهرو" تمت في 10 فيفري 1959 حيث التقى بالرئيس الأمريكي آنذاك "هاري ترومان" في خضم إعلان الهند الحياد حيال الحرب الباردة، لتصبح فيما بعد أهم الدول في حركة عدم[3]

[1] Manoj Harjani, op.cit.
[2] Manisha Tyagi, « COMMERCIAL RELATIONS BETWEEN NORTH INDIA AND SRI LANKA IN ANCIENT PERIOD: A STUDY », Proceedings of the Indian History Congress , Vol. 67, (2006-2007), p.107.
[3] U S Indian relation 1947-2020, in https://www.cfr.org/timeline/us-india-relations (5/01/2022)

الانحياز والتي كانت بمثابة عنوان التوتر لاحقا بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك العلاقات الجيدة التي تربط الهند وموسكو. وفي 9 ديسمبر 1959 زار الرئيس الأمريكي "دوايت هايزنوار" الهند كأول رئيس أمريكي يزور نيودلهي، حيث قام بخطاب في البرلمان الهندي، وفي 20 أكتوبر 1962 اندلعت حرب بين الهند والصين على خلفية نزاع حدودي بين البلدين، وكتب رئيس الوزراء الهندي "نيهرو" لرئيس الأمريكي "جون كينيدي" طالبا الدعم، وما حصل عليه في إطار الاعتراف بما سمي آنذاك حدود "ماك ماهون"*، علاوة على دعم لوجستي جوي وتسليم أسلحة أمريكية للهند في مواجهة القوات الصينية، وقد شكلت هذه الفترة تنسيقا إستراتيجيا كبيرا بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجسد أيضا في العمل المشترك الأمريكي الهندي في مجال البحث العلمي بخصوص زراعة القمح؛ حيث ساهمت الأعمال المشتركة بين الأمريكي "نورمان بورلوج" الحاصل على جائزة نوبل للسلام والهندي "سواميناثان" في تحول الهند –وهي بتعداد مليار نسمة– من التبعية للخارج في مجال توفير القمح إلى الاكتفاء الذاتي فيما سمي آنذاك الثورة الخضراء. بدأت الهند تجارب نووية في 18 ماي 1974، حيث شهدت هذه المرحلة توترا كبيرا في العلاقة بين البلدين استمرت لعديد السنوات حتى نهاية الحرب الباردة رغم زيارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" للهند عام 1978. وفي سنة 1983 سعت رئيسة الوزراء الهندي "إنديرا غاندي" لترميم العلاقات الهندية الأمريكية إبان زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة "رونالد ريغان"، بعدها بفترة قصيرة تم اغتيالها من طرف أحد حراسها انتقاما لقرارها بالهجوم على معبد "أمريتسار" المقدس لدى ديانة السيخ. بعد نهاية الحرب الباردة بدأت الهند سلسلة من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والتي ساهمت بشكل كبير في ترميم العلاقة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية[1].

بالرجوع للعلاقات الأمريكية الهندية وفق المنظور الهندي المدون في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الهندية، فإن تركيز الجانب الهندي في علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية يصب في تطوير العلاقات الإستراتيجية الهندية الأمريكية القائمة على قيم الديمقراطية والمصالح المشترك حول القضايا الإثنية الإقليمية والعالمية، زيادة على التعامل الهندي المشترك في عديد المجالات وعلى رأسها التجارة[2]

*حدود "ماك ماهون": نسبة للمفاوض البريطاني " هانري ماك ماهون حيث تمثل الحدود التي أقرتها بريطانيا للفصل بين الهند البريطانية والتبت في معاهدة "سيملا" في 1914 بين ممثلين لتبت وبرطانيا.

[1] U S Indian relation, op.cit.

[2] Brief on India-U.S. Relations, in https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India_US_brief.pdf (5/01/2022)

والاستثمار، والدفاع والأمن، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا العالية، والطاقة النووية المدنية، وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته، والطاقة النظيفة، والبيئة، والزراعة، والصحة...إلخ، حيث

تشمل العلاقات الهندية الأمريكية البعد السياسي في عديد الزيارات المتبادلة بين البلدين كتكريس للمسعى التعاوني والتشاوري بين نيودلهي وواشنطن والذي يتجسد في أكثر من 50 آلية حوار بين البلدين في شتى المجالات منها: الإستراتيجية، الاقتصادية، الصحية، الثقافية...إلخ[1].

وبخصوص الجهة الأمريكية ووفقا لتقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي حول العلاقة الأمريكية الهندية، والذي قدم الهند على أنها ذات تطلعات لتصبح قوة عظمى نظرا لكون كل واحد من ستة أشخاص من سكان الأرض هو هندي الجنسية؛ زيارة على غنى حضارتها وأن كثيرا من المقومات تصب في هذا التوجه، لكن يقابل ذلك عوائق متعلقة بآلاف الكيلومترات من الحدود مع الدول المجاورة والعديد منها متنازع عليها، على الممرات البحرية والحيوية للطاقة في العالم واقتصاد حيوي من ناحية معدل النمو السنوي المرتفع عالميا وصولا لكونها قوة نووية، وفي سنة 2005 أطلقت نيودلهي وواشنطن شراكة إستراتيجية بعد عقود من القطيعة والتوتر في العلاقات الثنائية أثناء حقبة الحرب الباردة، وتتضمن المعاهدة تدريبات عسكرية مشتركة سنويا وتزويدا بالأسلحة بمشاركة اليابان وأستراليا، تلتها في 2020 مبادرة الحوار الأمني الرباعي في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي والهادي؛ حيث ركزت عليها إدارة "جو بايدن" في التعامل مع الحلفاء ومن بينهم الهند في منطقة جنوب شرق آسيا، لكن شهدت سنة 2021 الأزمة الصحية العالمية المتعلقة بجائحة كورونا وكان لذلك نصيب الأسد في التعاملات الهندية الأمريكية. وفي إطار تقرير الكونغرس الأمريكي حول العلاقة الأمريكية الهندية؛ يشكل الاقتصاد الهندي الذي يُوصف بالمغلق أحد أهم عناصر الاختلاف بين نيودلهي وواشنطن من ناحية مساسه بالمصالح الاقتصادية للدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ولوجها لسوق به أكثر من مليار نسمة، زيادة على العلاقات التعاونية بين الهند وروسيا وإيران التي تنظر لها واشنطن بعين الريبة[2]

[1] Brief on India-U.S. Relations, op.cit.

[2] United States of America, Congressional Research Service, India-U.S. Relations, July 19, 2021, p. 9.

إضافة إلى التحفظات الأمريكية في مجال حقوق الإنسان والحرية الدينية في الهند. وفي مقابل ذلك تتحفظ الهند على نظام الهجرة الأمريكي، زيادة على عوائق مؤسساتية تحول دون المساهمة في التنسيق والعمل بشكل أفضل في عديد الملفات في مقدمتها الإرهاب والتجارة بين البلدين، خصوصا التزود الهندي بالأسلحة الأمريكية في مواجهة التحديات الإقليمية؛ والذي يشكّل عاملُ الرقابة المخوّلُ قانونيا للكونغرس ممارسته أكبرَ عنصر عائق في نظر الهند صوب تطوير أكبر للعلاقة الإستراتيجية الأمريكية الهندية.

وعلى الرغم مما دُوّن في موقع السفارة الهندية وفي تقرير الكونغرس الأمريكي من تسويق لعلاقة إيجابية بين نيودلهي وواشنطن إلا أن الواقع غير ذلك، فقد شهد انتخاب "ناريندرا مودي" رئيسًا لوزراء الهند في 2014 توترا في العلاقة بين الهند وباكستان، إذ توالت الأحداث التي صبت سلبا في العلاقة الهندية الأمريكية يتصدرها ذلك اعتقال" ديفياني خوبراغاد" نائب القنصل العام الهندي في نيويورك واختيار الهند لطائرة رافال الفرنسية على مقاتلة أمريكية في مسابقة الطائرات المقاتلة متعددة الأدوار لسلاح الجو الهندي، زيادة على الصراع في مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة سنة 2014.

تطلع "مودي" لإعادة إحياء الهند كمشروع قومي وطني يستلزم علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التحديات التي ترافق هذا المشروع وأبرزها التهديدات الصينية، فاستكمال نهوض الهند يتطلب دعما أمريكيا لتحفيز نمو اقتصادها وتوسيع نفوذها في الخارج، ولذلك فقد اعتمد "مودي" على العلاقات الشخصية مع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين عاصروا عهداته كرئيس وزراء للهند، إضافة إلى الاعتماد على شعار التضامن بين الديمقراطيات في العالم كمسعى للتحالف بين الهند والدول الغربية؛ وفي طليعة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكون تحالفا على أساس وظيفي ضمن فكرة جزر السلام، كما سعى إلى بناء علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة والجوار الإقليمي والأنظمة السياسية الديمقراطية كاليابان وأستراليا لدعم مواجهة الرؤية الهندية لباكستان كدولة ترعى التطرف الديني والإرهاب أو الصين كدولة دكتاتورية في مواجهة جيرانها الديمقراطيين، وقد تكللت هذه السياسة الجديدة لـ"مودي" في تحسين العلاقة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية في عديد الملفات وعلى رأسها الملف المتعلق بالمناخ، حيث لعبت الهند والولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في نجاح

معاهدة المناخ لباريس زيادة على مشاركة الصين في تصميم الإستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي الهادي ضمن الرؤية الرباعية الأمريكية[1].

**2- روسيا:**

عرفت الهند عند استقلالها سنة 1947 ميولا نحو الكتلة الاشتراكية في خضم الحرب الباردة، حيث كان أول رئيس وزراء هندي بعد الاستقلال "نيهرو" متأثرا بالثورة البلشفية الروسية التي وقعت عام 1917، وكان لهذا التأثر والميل تجسيد في الاقتصاد الهندي من خلال اعتماد نموذج اشتراكي قائم على النموذج السوفياتي. في السنوات التي تلت استقلال الهند شهدت العلاقات الهندية السوفياتية استقرارا على أساس الأهمية التي تشكلها كل دولة بالنسبة للأخرى على الصعيد الإستراتيجي والاقتصادي؛ خصوصا في عديد التحديات والمراحل التي مرت بها الهند كحرب 1962 مع باكستان، حيث وقعت الهند وروسيا اتفاقية ثنائية تنص بموجبها أن يزود الاتحاد السوفياتي الهند بالطائرات المقاتلة حيث استمر هذا التعاون إلى أن بلغ ذروته في 1971 بالإمضاء على معاهدة السلام والصداقة والتعاون بين الهند والاتحاد السوفياتي، إلّا أن تفكك هذا الأخير في خضم نهاية الحرب الباردة حيث شهد تغيرا في العلاقة بين الهند وروسيا خليفة الاتحاد السوفياتي؛ من تحالف إلى شبه جمود حتى وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للحكم أين عرفت فترة حكمه تقاربا كبيرا في العلاقة بين الهند وروسيا.

وبالعودة إلى رؤية الجانب الهندي بخصوص العلاقة بين نيودلهي وموسكو وفق ما دُون في موقع وزارة الخارجية الهندية، فالعلاقات بين الهند وروسيا تعد ركيزة أساسية لسياسة الهند الخارجية، حيث تؤكد وزارة الخارجية الهندية أن روسيا شريك طويل الأمد للهند تم اختباره عبر الزمن. ومنذ التوقيع على "إعلان بشأن الشراكة الإستراتيجية بين الهند وروسيا" في أكتوبر 2000 أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند تم التركيز على تعزيز مستويات التعاون بين البلدين في كثير من مجالات العلاقات الثنائية بما في ذلك: السياسية، الأمنية، التجارية، الاقتصاد، الدفاع، العلوم، التكنولوجيا والثقافة[2].

---

[1] Ashley J Tellis, Narendra Modi and US–India Relations, in Bibek Debroy Anirban Ganguly Kishore Desai Making Of New India: Transformation Under Modi Government,(USA : carnegie endowment for international peace,2018), pp. 525-530.

[2] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India-Russia Relations, decembre 2012, pp.36-37.

وفق موقع وزارة الخارجية الهندية دائما –وبخصوص الشراكة الإستراتيجية بين الهند وروسيا– تعمل العديد من آليات الحوار المؤسسي على المستويين السياسي والرسمي لضمان التفاعل المنتظم ومتابعة أنشطة التعاون. وفي الأخير، وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى الهند في ديسمبر 2010 تم رفع مستوى الشراكة الإستراتيجية إلى مستوى "الشراكة الإستراتيجية الخاصة والمميزة"[1].

تشكل العلاقة مع روسيا أحد أعمدة السياسة الخارجية الروسية منذ استقلال الهند سنة 1947، إذ تشهد تطورات كبيرة منذ بداية العهدات الرئاسية للرئيس الروسي فلادمير بوتين كونها تشهد اجتماعات قمة سنوية بين رئيس وزراء الهند ورئيس الاتحاد الروسي، كما تشهد الفترة الفاصلة بين الاجتماعات السنوية اجتماعات دورية على مختلف المستويات، زيادة على ذلك عديد الزيارات بين مسئولي البلدين بداية برئيس الوزراء "مودي" في 2015 توافقا مع القمة الهندية الروسية السابعة عشر، إضافة إلى عديد اللقاءات بمناسبة الاجتماعات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها منظمة شنغاي للتعاون سنة 2016 وقمة مجموعة العشرين سنة 2016 كذلك، إلا أن أحد الملفات الشائكة بين البلدين خصوصا في مدة رئاسة "مودي" هو تطوير العلاقة الهندية الأمريكية الذي يلقي بظلاله على العلاقة الروسية الهندية من خلال التقارب الباكستاني الهندي في هذا الصدد، زيادة على العلاقات الروسية الصينية التي ينظر إليها هنديا بعين الريبة؛ في ظل تسابق وصراع جيوسياسي هندي صيني أمريكي باكستاني في جنوب شرق آسيا[2].

**3- الصين:**

شهدت العلاقة بين الهند والصين عديد فترات الأخذ والرد، والتي بدأت بزيارة أول رئيس وزراء للهند المستقلة "نيهرو" للصين في أكتوبر 1954، تلتها حرب سنة 1962 بين الهند والصين، مرورا بزيارة رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" عام 1988 وصولا إلى توقيع اتفاقية بشأن الحفاظ على السلام والهدوء على طول المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الهند والصين. في خضم العلاقات السياسية، تبقى العلاقات الاقتصادية بين البلدين أساس المحددات الهندية في سياستها الخارجية مع الصينإذ شهدت نموا سريعا مطلع الألفية الثانية، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين سنة 2000 ما قيمته 3 مليار دولار، وفي عام 2008 بلغ 51.8 مليار دولار، وفي سنة 2011 حلت الصين مكان الولايات المتحدة الأمريكية

[1] Republic of india, opp.cit, pp.36-37.

[2] Kanwal Sibal, « Challenges and Prospects of India’s Strategic Partnership with Russia », Indian Foreign Affairs Journal, Vol. 11, No. 4, (October–December 2016), pp. 297-298.

كأكبر شريك تجاري للهند حيث بلغت التجارة بين الهند والصين أعلى مستوى لها بـ 73.9 مليار دولار أمريكي[1].

تشهد العلاقة بين الهند والصين عديد أوجه التعاون والمنافسة في جنوب شرق آسيا بين التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والمنافسة في المجال الأمني، حيث شهد البلَدان حرب سنة 1962 بخلفية صراع حدودي بينهما أبقت العلاقة بين البلدين على أساس الريبة من الجانب الهندي في رؤية الصين كتهديد في سعيها للهيمنة وعلاقتها مع باكستان، في مقابل رؤية الصين للهند على أنها تحظى بدعم أمريكي لمواجهتها واحتوائها. ولهذا يبقى النزاع الحدودي بين الهند والصين وتضارب المصالح في هضبة التبت والدعم الصيني لباكستان أهم العناصر المُقوضة للعلاقة الهندية الصينية [2].

شهدت مدينة "يوهان" الصينية في 2018 أول قمة بين رئيس الوزراء الهندي "مودي" والرئيس الصيني في محاولة لبعث العلاقات الهندية الصينية التي عرفت في السنوات التي قبلها توترا على خلفية المواجهة العسكرية في هضبة "دوكلام" في 2017 بين الهند والصين، غير أن سعي "مودي" لبناء علاقات شخصية مع الرئيس الصيني واجهتها عقبات الملفات الإستراتيجية الإقليمية من التبت مرورا بباكستان ووصولا إلى العقبات المتعلقة بالمشاكل الحدودية بينهما، إذ بقي التنافس بين الهند والصين يسبق مساعي التعاون؛ خصوصا في عديد المراحل التي رافقت عهدة رئيس الوزراء الهندي "مودي"، فقد عرفت فترة حكمه عديد اللقاءات مع الرئيس الصيني كما في قمة البريكس في شيامن الصينية عام 2017، وقمة شيامن الهندية بين الهند والصين لمعالجة قضية كشمير؛ غير أن النتائج لم تكن بقدر الآمال خصوصا في الصراع ذي الخلفية الاقتصادية والذي جمع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب [3].

---

[1] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India-China Relations, decembre 2017, pp. 1-2.

[2] Jeff M. Smith, « CHINA-INDIA RELATIONS IN THE MODI-XI ERA TESTIMONY OF JEFF M. SMITH », US-CHINA ECONOMIC AND SECURITY REVIEW COMMISSION, (2016), p.1.

[3] Tanvi Madan, « Managing China : Competition Engagement with Indian charateristics », Glbal China,(Februry 2020), pp. 1-3.

**4-بريطانيا:**

عند استقلال الهند عن بريطانيا في 1947 بقيت العلاقة بينهما باردة واستمرت طيلة النصف الثاني من القرن العشرين؛ نتيجة الاختلاف في الاصطفاف في الحرب الباردة بين الهند المنتمية للمعسكر الشرقي وحركة عدم الانحياز في مقابل التحالف البريطاني الأمريكي، زيادة على ذلك الخلافات حول جنوب إفريقيا بين الهند وبريطانيا ضمن منظمة الكومنولث. يُشكل البعد التاريخ المتعلق بالاستعمار البريطاني للهند أحد أهم عوائق العلاقة بين البلدين من خلال ما ينتجه من حساسية تجاه الماضي خصوصا في العلاقات السياسية. ضمن هذا السياق، وخلال استقبال رئيس الوزراء البريطاني السابق "دافيد كامرون" لرئيس الوزراء الهندي "مودي" عام 2015 صرح في المؤتمر الصحفي المشترك أن العلاقات بين بريطانيا والهند بقيت حبيسة الماضي، زيادة على ما تضمنه تقرير للمجلس الثقافي البريطاني عام 2015 في اعتباره أن الإرث الاستعماري يشكل أكبر حاجز للعلاقات الهندية البريطانية، في المقابل يُنظر إلى بريطانيا على أنها لا تزال تتعامل مع الهند وفق العقلية الاستعمارية [1].

رغم الماضي الاستعماري بين الهند وبريطانيا والذي يرافقه الكثير من الحساسيات بين مسؤولي البلدين إلا أن العلاقة بين البلدين تعززت عام 2004، حيث ارتقت إلى شراكة إستراتيجية؛ فقد عرفت فترة تولي "دافيد كامرون" رئاسة وزراء بريطانيا مرحلة جديدة في العلاقة بين الهند وبريطانيا، إذ زار الهند في ثلاثة مناسبات ما بين سنتي 2010 و2013 قصد تعزيز العلاقة بين الهند وبريطانيا. في إطار اعتماد رئيس الوزراء الهندي الحالي على البعد الشخصي في السياسة الخارجية الهندية فقد زار بدوره بريطانيا بين 12 و14 نوفمبر 2015، كما صادق مع نظيره البريطاني على بيان الرؤية الذي يحدد المبادئ الأساسية التي تبنى عليها الشراكة بين البلدين حيث تقرر عقد قمم على مستوى رؤساء وزراء البلدين كل سنتين، كما تم الاتفاق حول الشراكة في مجال الدفاع والأمن خصوصا في الأمن السيبرياني ومكافحة الإرهاب.

في المجال الاقتصادي، تم تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الهند وبريطانيا من خلال عديد المبادرات، حيث اتفق الطرفان الهندي والبريطاني على أن تلعب لندن دورا مهما في توجيه الاستثمارات إلى مشاريع البنية التحتية الهندية والاستفادة من رأس المال البريطاني، خصوصا في المؤسسات

[1]David Scott, « The rise of India:UK perspectives », *International Affairs, I* **93,V**. 1, (2017),pp.165-166.

الاقتصادية الموجودة في لندن في حي "السيتي المالي"، كما أعلنت الحكومة الهندية إصدار أول سندات بالعملة الهندية "الروبية" مدعومة من الحكومة البريطانية والقطاع الخاص البريطاني، إضافة إلى عديد التسهيلات التي أُقرّت من الطرف الهندي لتسهيل الاستثمارات البريطانية في الهند[1].

**5- فرنسا:**

منذ استقلال الهند سنة 1947 لم تكن العلاقة بين فرنسا والهند علاقة وثيقة، بل كان هناك تباعد في الرؤى والمواقف خلال الحرب الباردة نتيجة الاصطفاف الإيديولوجي المختلف بين الهند وفرنسا في انتماء كل منهما لمعسكرين مختلفين، إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة بدأت العلاقة بين البلدين في التطور إلى أن تكللت بإقامة شراكة إستراتيجية في 1998، حيث شكل مجال الدفاع ومحاربة الإرهاب أهم عناصر هذه الشراكة، إضافة إلى التعاون في إطار الطاقة النووية المدنية والفضاء. عرفت سنة 2013 زخما كبيرا في العلاقات الهندية الفرنسية حيث توالت الزيارات الفرنسية للهند، ففي فيفري من سنة 2013 زار الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولند" الهند على رأس وفد هام من الوزراء والتجار، نتج عنها إبرام اتفاقيات مهمة في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا، وفي المجال الاقتصادي لم يصل مستوى التجارة إلى الأهداف المسطرة من قبل الطرفين الهندي والفرنسي التي حددت بـ 12 مليار دولار أمريكي في 2008 إلا أن النمو استمر، ففي عام 2012 وصل إلى 6 % تقريبا أي ما يعادل 7.9 مليار أورو كنسبة للتجارة بين الهند وفرنسا، غير أن البعد الاقتصادي بين الهند وفرنسا لم يصل إلى مستوى اعتباره محدد رئيسيا في السياسة الخارجية الهندية مقارنة مع التحديات الإقليمية، والأمنية والعلاقات الاقتصادية مع عديد الدول على رأسهم الصين والولايات المتحدة الأمريكية [2].

اهتمت فرنسا بتأسيس وجود في الأسواق الآسيوية بما في ذلك الهند، حيث شهدت العلاقة بين الهند وفرنسا سلسلة لقاءات رفيعة المستوى بين البلدين، ركزت هذه اللقاءات على توسيع التجارة بين البلدين كون فرنسا تنظر إلى الهند كسوق كبير لمنتجاتها وفق تطلعاتها في زيادة الاستثمارات والمشاريع المشتركة بينهما [3].

---

[1]Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – United Kingdom Relations, decembre 2020, p.1

[2] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – France Relations, 2012, p.1

[3] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – France Economic and Comercial Relations, 2017, p.3.

بعد فوز "مودي" في الانتخابات البرلمانية الهندية في ماي 2014 وتعيينه رئيسا لوزراء الهند شرع في تطبيق سياسة خارجية مبنية على البعد الاتصالي مع الدول من خلال شروعه في عديد الزيارات في فترة رئاسته الأولى، على غرار حضوره في عديد المؤتمرات الدولية رفيعة المستوى؛ ركز رئيس الوزراء الهندي "مودي" على إقامة علاقات تعاونية مع نظرائه من الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب آسيا. في المسعى ذاته، قامت حكومته بتجديد مبادرات سابقة ارتكزت عليها السياسة الخارجية الهندية على سبيل المثال مبادرة "انظر إلى الشرق" "Act East". خلال الحملة الانتخابية تعهدت حملة "مودي" بإعادة صياغة السياسة الخارجية الهندية من خلال التركيز على مبادئ أكثر انسجامًا مع ما تعتبره تقاليد الهند، واستعادة مكانتها في العالم وضمان احترام وضعها ومصالحها من قبل الجميع بما في ذلك القوى الرئيسية مثل الولايات المتحدة والصين، حيث حققت حكومة "مودي" ثورة في السياسة الخارجية من خلال التركيز على المقومات الوطنية الهندية وتوظيف "القوة الناعمة" للبلاد في العالم التي تكللت في فترة رئاسته الأولى باسترجاع ثقة المستثمرين الأجانب، فضلا على بناء شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدما كانت الهند لعقود من الزمن ضمن المعسكر الإستراتيجي السوفياتي ولاحقا الروسي، في المقابل تعاملت حكومة "مودي" مع التهديدات الإقليمية بحزم خصوصا في صراع كشمير من خلال توجيه ضربة عقابية جوية لباكستان ردا على الهجمات الإرهابية.

في النظام السياسي الهندي؛ لرئيس الوزراء صلاحيات كبيرة في مجال السياسة الخارجية، وبتتبع تاريخ الهند منذ الاستقلال تتلاحق السياسة بمختلف رؤساء الحكومات الهندية، غير أن وضع "مودي" مختلف من خلال الجدل حول نظرته وتطبيقه لسياسة الخارجية الهندية التي تعتبر قطيعة مع سابقاتها، رغم أنها تجد مصادرها في المقومات الهندية المرتبطة بفلسفة "غاندي" بالاعتماد على السياسةلتجنب العنف، وهذا ما يعمل عليه "مودي" بالتحاور مع الدول الإقليمية والدولية قصد التعاون بدل الصراع؛ ما يشكل جدلا داخليا من ناحية مكونات النظام السياسي الهندي الذي يشهد خلافا حول هذه المسألة بين المستشارين وأركان السلطة التنفيذية سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين أم أحزابا سياسية، والصراع بين الحكومة المركزية والولايات الهندية، زيادة على البعد الفكري المتعلق بالبعد الديني الهندوسي الذي يركز عليه "مودي" كقطيعة مع خطابات ومصطلحات السياسيين السابقين الذين ركزوا على التعايش المشترك كوسيلة للتأثير بدل البعد الديني كغاية للتعبئة[1].

[1] Ian Hall, Sumit Ganguly, « Introduction : Narendra Modi and Indian ‘s Foreign Policy », International Politics, (2021), pp. 3-6.

في المجال الاقتصادي لم تتحسن الوضعية الاقتصادية للهند التي تواجه أحد أكبر عوائقها المتمثل في الجار الصيني الذي يمزج بين: الاقتصاد، والسياسة والبعد العسكري؛ وفق طموحات المئوية للرئيس الصيني "جين زن بينج" الذي أصبح يشكل تحديا اقتصاديا للهند، زيادة على التحدي السياسي والعسكري التي يستوجب التعامل معه.

يشكل التغير الأكبر لسياسة "مودي" الخارجية في تغيير التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من عدو متحالف مع العدو الباكستاني إلى حليف اقتصادي وإستراتيجي للهند، وهذا ما سعى له "مودي" من خلال إقامة علاقات مع "باراك أوباما"، غير أن العلاقة مع "دونالد ترامب" لم تكن بذلك الزخم المرجو من الهند لاعتبارات سيكولوجية متعلقة بالرئيس الأمريكي. وفي السياق نفسه السعي لإقامة علاقات مع كل من: اليابان، وأستراليا، والجوار الإقليمي: سريلنكا، ميانمار، البنغال...إلخ.

وفيما يخص اعتماد حكومة "مودي" على البعد النووي في السياسة الخارجية من خلال إدارتها للترسانة النووية للهند ضمن عقيدتها النووية ووفق دبلوماسيتها النووية، فإن التركيز بقوة على الأمن القومي برز من خلال التلميح بتغيير عقيدة "عدم الاستخدام الأول" التي كانت سائدة منذ تجارب الأسلحة في عام 1998، غير أن الخطوة تدخل ضمن البعد الإعلامي كونها خطوة غير عقلانية في وجود قوتين نوويتين على تماس مع الهند وهي: الصين وباكستان، فكلاهما في طور عملية توسيع وتحديث ترساناتهم واستخدام وسائل غير تقليدية؛ بما في ذلك غارات القوات والوكلاء لممارسة الضغط على نيودلهي[1].

## المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الهندية:

بعد استقلال الهند سنة 1947 عن بريطانيا عرفت عدة تحديات على الصعيد الخارجي بدءً بالتقسيم مع الهند مرورا بتداعيات الحرب الباردة ومختلف التهديدات المتمركزة على الحدود في الجوار الإقليمي، حيث تبنت الهند سياسة خارجية مُكرهة بفعل التحديات التي رافقت الدولة الفتية في بداية الاستقلال ومحددة وفق نظرة رئيس وزراء الهند المستقلة "نيهرو"، فاعتمدت السياسة الخارجية الهندية على عديد المبادئ التي لا تزال سارية حتى اليوم على رأسها عدم الانحياز، بانتسيل، مقاومة الاستعمار الإمبريالي والعنصرية، التسوية السلمية للنزاعات الدولية، التعاون مع الأمم المتحدة، عقيد جوجرال.

[1] Ian Hall, Sumit Ganguly, op.cit.

**أولا بانتسيل Panchsheel:** يُعد "نيهرو" أول رئيس وزراء للهند المستقلة مهندسَ السياسة الخارجية الهندية، فهو الذي صمم واحتكم إلى عديد الاتفاقيات والأفكار في فترة الخمسينيات والتي كان لها الأثر الكبير ليس فقط في السياسة الخارجية الهندية فحسب بل حتى في السياسة الدولية كذلك، وأحد أبرز هذه التصميمات هي مبادئ البانتسيل، حيث يرجع مصدرها إلى تاريخ 29 أفريل 1954 تاريخ توقيع اتفاقية التجارة والمحاور بين منطقة التبت الصينية والهند، وتم الإعلان لأول مرة عن بانتسيل أو المبادئ الخمسة للتعايش السلمي حيث تضمن الاتفاقية على المبادئ التالية:

أولا: الاحترام المتبادل لوحدة أراضي وسيادة كل طرف.

ثانيا: عدم الاعتداء المتبادل.

ثالثا: عدم التدخل المتبادل.

رابعا: المساواة والمنفعة المتبادلة.

خامسا: التعايش السلمي.

بعد شهرين من التوقيع على اتفاقية التجارة والمحاور بين منطقة التبت الصينية والهند أصدر رئيس الوزراء الهندي "نيهرو" ورئيس مجلس الدولة الصيني "تشو إنلاي" بيانا مشتركا في 28 جويلية 1954 أوضحا فيها رؤيتهما للبانتسيل كونه لا يُعد فقط نطاقا للعلاقة بين البلدين، بل أيضا إطار للدلالة على العلاقة مع الآخرين حتى يتسنى الاعتماد عليه كأحد أسس السلام والأمن بين الدول في العالم.

في خضم موجات التحرر التي رافقت خمسينيات القرن الماضي، انتشرت هذه الرؤية بين الدول المستقلة حديثا أو الطامحة للتحرر، حيث تجسد ذلك في المبادئ العشر للسلام والتعاون التي نص عليها إعلان مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 وتم عقد المؤتمر بحضور 29 دولة أفرو آسيوية. وقد ازدادت الأهمية العالمية للبانتسيل عندما تم اعتماده في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967[1].

[1] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Panchsheel, decembre 2004, pp.9-11.

أصبحت مبادئ البانتسيل المتعلقة أساسا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات الدولية مبادئ السياسة الخارجية الهندية بعد رئيس الوزراء الهند "نيهرو"؛ حيث اعتمد عليها باقي رؤساء وزراء الهند الذين جاؤوا من بعده لكون البنتسيل ومبادئه أهم عناصر تفاعل الهند مع باقي الدول.

**ثانيا سياسة عدم الانحياز Policy of Non-alignment**: لعبت الهند دورا أساسيا في تأسيس حركة عدم الانحياز بالاعتماد على الدول حديثة الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي، وساهم رئيس الوزراء الهندي "نيهرو" بشكل أساسي في سياسة حركة عدم الانحياز، إضافة إلى الرئيس اليوغسلافي "تيتو" والرئيس المصري "جمال عبد الناصر"، حيث عرفت سنة 1961 أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز في بلغراد أين اتبعت الحركة مواقف تنص على السلام، ونزع السلاح والتحرر، إضافة إلى إدانة الإمبريالية والاستعمار والتمييز العنصري، ومن أهم قرارات هذا المؤتمر اعتماد صيغة مشتركة لمساعدة الدول حديثة الاستقلال ماليا قصد تطوير اقتصادها وتوفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها. وبالرجوع إلى رئيس الوزراء الهندي "نيهرو" فإن أول مرة تطرق فيها لعدم الانحياز كانت في كولومبو عاصمة سريلنكا في 1954، حيث أصبح عدم الانحياز بعدها أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الهندية كونه يرمز إلى عدم الانضمام إلى أي من المعسكرين في وقت الحرب الباردة على غرار كونه في الواقع سياسة تأسست للتفاعل بين الدول التي لها نفس النظرة ونفس الأهداف والمواقف تجاه الصراع بين المعسكرين، فالمغزى الأساسي هو التعامل وفق القضايا الدولية حسب المصلحة الوطنية للهند وليس وفق الاصطفاف الإيديولوجي بين المعسكرين، وبقيت هذه السياسة المتعلقة بالقضايا الدولية بدل البعد الإيديولوجي حتى يومنا الحالي بعد انهيار الصراع بين المعسكرين في خضم نهاية الحرب الباردة [1].

**ثالثا عقيدة جوجرال:**

شكل حزب "جاناتا دال" –ومعناه حزب الجبهة المتحدة الهندية– سنة 1996 حكومة ائتلافية بدعم من حزب المؤتمر الوطني، حيث أدت التفاهمات إلى وصول "ديف جاودا" Deve Gowda لمنصب رئيس الوزراء في الهند وتم تنصيب "أ.ك جوجرال" وزير الخارجية في الحكومة الهندية الجديدة، حيث[2]

[1]Tarique Anwer, Approaches to The Study of Indian's Foreign Policy Domestic and International Determinent of Indian Foreign Policy, Evolution of Indian Foreign Policy, in Biswarangan Mohanty, Indian Foreign Policy,(Indian : Vikas Publishing House, 2017), pp. 45-46.

[2] Jesmine Ahmed, « THE RELEVANCE OF GUJRAL DOCTRINE UNDER NDA GOVERNMENT: AN ANALYSIS », UGC Journal, No. 45489, V.7, I.1,(May 2021), pp. 228-230.

عرفت المرحلة التي سبقت تنصيب الحكومة انتقادات لسياسة الخارجية الهندية في سياق ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى عدم التركيز على العلاقة مع المحيط الإقليمي على أساس التعامل مع جيران الهند، إذ عملت حكومة "ديف جاودا" على الحفاظ على العلاقات الودية مع الدول المجاورة على أساس السلام، وفي هذا السياق توصل صناع القرار في الهند إلى مجموعة من القواعد المسماة عقيدة جوجرال، والتي تنص على تسوية جميع الخلافات من خلال المفاوضات الثنائية السلمية بالتركيز على إزالة جميع العقبات والصعوبات بين الهند وجيرانها. تطورت الفكرة حتى أصبحت تعد إستراتيجية قائمة على قواعد داعمة لتوجيه صانعي القرار في السياسة الخارجية الهندية صوب تحقيق الأهداف في المحيط الإقليمي مع الجيران المباشرين للهند؛ على أن تصبح الهند قوة إقليمية في ظل عديد التحديات الأمنية المتعلقة بالحركات المسلحة والدول الداعمة لها، علاوة على مختلف النزعات الحدودية للهند مع جيرانها.

هناك هدفان أساسيان لعقيدة جوجرال:

أولا: تحقيق علاقات أفضل مع الجيران وتأمين السلام في منطقة جنوب آسيا على أساس هذه الأهداف  هناك خمسة مبادئ لعقيدة جوجرال:

– عدم تركيز الهند على المعاملة بالمثل مع جيرانها مثل بنغلاديش وبوتان وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا.

– عدم السماح لأي دولة في جنوب آسيا باستخدام أراضيها ضد مصالح دولة أخرى في المنطقة، يعكس هذا المبدأ الثاني لبانتشيل المتمثل في "عدم الاعتداء المتبادل".

– عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، حيث يشير إلى مبدأ بانتسيل في عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول.

– احترام وحدة أراضي وسيادة الدول وفق المبدأ الأول لبانتسيل وهو الاحترام المتبادل لوحدة أراضي وسيادة كل الدول[1].

---

[1] Jesmine Ahmed, op.cit.

– تسوية جميع النزاعات عبر المفاوضات الثنائية السلمية، يشير ذلك إلى المبدأين الرابع والخامس لبانتشيل على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي على التوالي.

مع وصول "نريندرا مودي" إلى رئاسة الوزراء في الهند عام 2014 عزز موقفه من التعامل إقليميا وفق عقيدة جوجرال باختياره مملكة بوتان كأول زيارة خارجية له كرئيس وزراء، حيث عرفت فترة حكمه – والتي لا تزال مستمرة– التركيز على بناء علاقات سلمية قدر المستطاع مع جيران الهند، تكللت جهود "نانديرا مودي" في توقيع اتفاقية الحدود البرية مع: بنغلاديش، ومملكة بوتان، ونيبال في 7 ماي 2015 والتي تم بموجبها حل نزاعات حدودية دامت لمدة 68 سنة[1].

## المطلب الثالث فواعل السياسة الخارجية الهندية:

تنقسم الفواعل التي تؤثر في تصميم السياسة الخارجية الهندية إلى الفواعل الرسمية والمتمثلة في رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والبرلمان، ومجلس الأمن الوطني، ووزارة الدفاع والفواعل غير رسمية والمتمثلة في الإعلام والرأي العام، والأحزاب السياسية، ومراكز التفكير.

**أولا الفواعل الرسمية:** هي المؤسسات الدولاتية السيادية التي تُساهم أو تُصمم في السياسة الخارجية الهندية والتي تحكم نشاطها قوانين ومراسيم متعلقة أساسا بالدستور الهندي حيث نفصلها فيما يلي:

**1– رئاسة الوزراء:** في سنة 1925 أنشأ "جواهر نيهرو" الكونغرس الوطني الأجنبي في إطار النضال الهندي للاستقلال عن بريطانيا لإجراء اتصالات خارجية، حيث كان في الطليعة للتعبير عن مواقف نضال الهند للاستقلال من مختلف القضايا الدولية. وفي سنة 1946 كان "نيهرو" قائدا للحكومة المؤقتة الهندية وكان له الدور الفعال في وضع أسس السياسة الخارجية الهندية، وبعد الاستقلال شغل منصب أول رئيس وزراء للهند مع احتفاظه بحقيبة وزراء الخارجية أيضا، فقد كان له السبق والفضل في تحديد مصالح وأهداف السياسة الخارجية الهندية والمتمثلة في بناء أمة هندية واحدة متكاملة على أساس علماني وفق مبادئ الديمقراطية، زيادة على ذلك الدفاع عن الأراضي الهندية وحماية مصالح الأمنية وضمان استقلال السياسة الخارجية الهندية.

[1] Jesmine Ahmed, op.cit.

مع استقلال الهند عن بريطانيا عام 1947، شغل رئيس الوزراء ومكتب رئاسة الوزراء في الهند مكانة رئيسية في تصميم السياسة الخارجية الهندية منذ أول رئيس وزراء للهند المستقلة "نيهرو" إلى رئيس وزراء الهندي الحالي "ناريندرا مودي". وفي عهدة "نيهرو" كرئيس وزراء للهند التي امتدت من عام 1947 إلى عام 1964 وهي سنة اغتياله؛ كانت سكرتارية رئيس الوزراء تحت سلطته أو كما كان يعرف آنذاك بـ"مكتب إدارة المشاريع" والذي كان مركزا لصنع قرارات السياسة الخارجية الهندية، حيث كانت صلاحياته في السياسة الخارجية تتخطى مجلس ولجان مجلس الوزراء بما فيهم وزارة الخارجية الهندية، لا يزال في وقتنا الحالي ميدان السياسة الخارجية الهندي مُسيطرا عليه من قبل رئيس الوزراء الهندي، فكل القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية الهندية والأمن تحتاج إلى موافقة رئيس الوزراء قبل التنفيذ بالتزامن مع تقديم وكالة الأمن القومي المشورة لرئيس الوزراء في ميدان السياسة الخارجية الهندية، زيادة على موافقة رئيس الوزراء الهندي على تعيين السفراء والقناصلة الهنود في مختلف عواصم ومدن العالم[1].

بقي التقليد الموروث عن "جواهر نيهرو" المتعلق بمركزية دور رئيس ورئاسة الوزراء الهندية في السياسة الخارجية سائدا إلى وقتنا الحالي، ففي ماي 2014 –وهي سنة بداية تولي "مودي" منصبه كرئيس وزراء– ظهر في السياسة الخارجية الهندية ما يعرف بـ"عقيدة مودي" التي شكلت قطيعة مع ممارسات رؤساء الوزراء الهنود السابقين في السياسة الخارجية الهندية، حيث ركزت على إستراتيجية دبلوماسية بتطلعات الهند كقوة عظمى حيث ركز على عديد النقاط نستخلصها فيما يلي:

1–التركيز على طرح الفوائد والمصالح المشتركة في علاقة الهند مع دول الجوار بدل ما كان سائدا من التفاعل وفق المعطى الأمني في ظل القوس المضطرب المحيط بالهند، زيادة على

اعتبار الإقليم الهندي أولوية قصوى حسب عقيدة "مودي"، وهو ما تجسد في عديد الزيارات المتبادلة بين الهند ورؤساء وملوك دول الجوار الهندي.

2– إستراتيجية نحو الشرق والتي هي مستلهمة من إستراتيجية "أنظر إلى الشرق" سنة 1992، حيث اعتمد "مودي" في إستراتيجيته نحو الشرق تعزيز العلاقات مع دول الآسيان، فقد كان تبادل زيارات مكثفة بين المسؤولين الهنود ونظرائهم في دول الآسيان، واعتمد "مودي" كذلك على إنشاء وتطوير البنية[2]

---

[1]Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Making of India Foreign Policy, 2018.

[2]Rong Ying, « The “Modi Doctrine” and the Future of China-India Relations », in https://bit.ly/3IVeY41, (05/01/2022).

التحتية  بين الهند والدول العشر المكونة للآسيان بالتركيز على المواصلات قصد تسهيل التبادلات التجارية.

3- مبادرة القوة الرائدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حيث أعطى "مودي" أهمية كبيرة لمنطقة المحيط الهادي من خلال طرح الهند كرائدة في الأمن السيبرياني في محاولة تأمين حركة الملاحة مع دول المحيط الهادي من خلال بناء رادارات ومراكز عسكرية للمراقبة.

4- بناء علاقات قوية مع القوى الكبرى أين شهدت عقيدة "مودي" في السياسة الخارجية استمرار سياسة تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ هذه العلاقة التي كانت الحكومة التي سبقته تركز عليها من خلال سلسلة تبادل الزيارات بين زعماء البلدين ما تجلى في عديد المشاريع وزيادة في التجارة بين البلدين، زيادة على السعي لتحسين العلاقات مع باقي الدول العظمى كالصين وبريطانيا والتي ورثت عن الحرب الباردة علاقات مضطربة بقيت حبيسة الأذهان لعقود بعد انهيار جدار برلين.

5- مشاركة الهند في الحوكمة العالمية في نظام دولي مُسيطر عليه من طرف القوى العظمى، سعى "مودي" إلى كسر صورة الهند كمعارضة لمختلف المفاوضات المتعددة الأطراف في المنظمات الدولية؛ والموروثة عن سياسة عدم الانحياز، واستقلالية السياسة الخارجية الهندية بعد تولي "مودي" رئاسة وزراء الهند شكل قطيعة في مواقف الهند في مختلف الملفات العالمية كالمناخ، التجارة العالمية والتنمية المستدامة.

6- اعتماد أسلوب دبلوماسي شخصي، اتبع "مودي" أسلوبا شخصيا وفق فلسفة براغماتية بعيدة عن الشعارات في التأثير على المجال الدبلوماسي الهندي، حيث وصف أسلوبه بالاعتماد على الرؤية والتنفيذ بالتركيز على العلاقات الشخصية في التفاعل مع صناع القرار في الخارجي، وقد شكل ذلك قطيعة مع الممارسات السابقة للسياسة الخارجية الهندية[1].

من خلال عقيدة "مودي" وتطبيقها في السياسة الخارجية الهندية يبرز الدور الرئيسي والحاسم لرئيس الوزراء في السياسة الخارجية الهندية كأحد أهم الفواعل في تفاعل الهند في النسق الدولي، تماشيا مع الموروث السياسي الهندي الذي يرجع إلى ما قبل استقلال الهند مع "نيهرو" وقت النضال في مواجهة الاستعمار البريطاني.

---

[1] Rong Ying, op.cit.

**2- وزارة الخارجية:**

تشكل وزارة الخارجية الهندية الفاعل الرئيسي في العلاقات الخارجية للهند كونها المسؤولة الأولى عن تخطيط وتسيير علاقات الهند مع الدول الخارجية وفق المواد التشريعية الهندية والسعي للمحافظة على المصلحة الهندية الخارجية، غير أن الممارسات في الواقع تعطي لوزارة الخارجية الهندية دور الأمانة العامة لسياسة الخارجية الهندية، كون التخطيط والتصميم الفعلي للسياسة الخارجية الهندية في مكتب رئيس الوزراء الهندي والذي يعتمد في ذلك على عديد مصادر المعلومات والمشاورات من الجهاز الدبلوماسي مرورا بمراكز التفكير وصولا إلى جمعيات التجارة والصناعة الهندية والمؤسسات الجامعية. في السنوات الأخيرة شهدت وزارة الخارجية الهندية إعادة هيكلة من خلال تأسيس عدة مكاتب مختصة في الإرهاب، الدبلوماسية الرقمية، الحوكمة الإلكترونية.. إلخ قصد المساهمة في قرارات وتفاعلات السياسة الخارجية الهندية. يبرز الدور الأهم لوزارة الخارجية الهندية في الميدان الاتصالي المتعلق بوسائل الإعلام وبث برقيات فيما يخص المواطنين المقيمين في الخارج كونها مصدر المعلومات الحصري للحكومة الهندية فيما يخص المجال الدبلوماسي والقنصلي إضافة إلى إبراز المواقف الهندية حيال مختلف القضايا الدولية، غير أن مجال السياسة الخارجية الهندية يبقى من صلاحيات رئيس الوزراء الهندي من ناحية التصميم والتخطيط، وحتى في حال مبادرة الدبلوماسيين الهنود يبقى القرار والتوقيع الأخير بيد رئيس الوزراء الهندي رغم تداول عديد الحكومات في الهند منذ الاستقلال [1].

يُبرز تقرير السياسة الخارجية الهندية لسنة 2021-2022 الصادر عن وزارة الخارجية الهندية اعتماد قسم تخطيط السياسات والبحوث في سبيل التنسيق مع المجتمع الإستراتيجي والأكاديمي الهندي كتطور من ناحية كون وزارة الخارجية الهندية بمثابة أمانة عامة لسياسة الخارجية الهندية إلى تحويلها كمساهمة في التخطيط لسياسة الخارجية الهندية؛ عن طريق تفعيل قسم لتخطيط السياسات والبحوث على مستوى مكاتبها بالعاصمة نيودلهي، حيث يعمل على تحليل سياسات الوزارة في القضايا الإقليمية والعالمية زيادة على التنسيق مع باقي الوزارات في الهند في عديد مجالات تخصصها[2]. رغم التطور والمساعي الحثيثة لمشاركة وزارة الخارجية الهندية في السياسة الخارجية الهندية؛ إلا أن الواقع والموروث السياسي يحصر دورها كمنفذ وقناة تفاعل لسياسة الخارجية الهندية بعيدا عن كونها مركزا لتصميم وإقرار السياسة

[1] موقع وزراة الخارجية الهندية، مرجع سابق.

[2] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Annual Report 2021/2022, p. 225.

الخارجية الهندية، إضافة لكونها وسيلة اتصال في مخاطبة الهنود المقيمين في الخارج، زيادة عن دور إبداء المواقف الرسمية الهندية في مختلف القضايا الدولية.

### 3- البرلمان:

**«...يجب أن تكون الديمقراطية في جوهرها تعني فن وعلم تعبئة الجسم، الاقتصاد وموارد الروح كلها في سبيل خدمة الصالح العام باختلاف انتماءات الناس...».** في سياق مقولة "غاندي" هذه، تبرز ركائز الديمقراطية الهندية التي تعتمد على البعد الأمني والتنمية والبعد العقدي في ممارستها بدل النموذج الغربي في التداول على السلطة في ظل تقديم برامج اقتصادية تخص البعد المادي دون الروحي، من جهة أخرى تظهر السمة الأساسية للديمقراطية الهندية في كونها لا تركز على السياسة الخارجية مقابل مسائل التنمية، الأمن والبعد العقدي في ظل الفسيفساء العرقية والدينية الهندية[1].

يتكون البرلمان الهندي من غرفتين نطرحهما فيما يلي:

- الغرفة الأولى مجلس الولايات Rajya Sabha: متكون من 250 عضوا، حيث يمثل 238 الولايات والاتحاد الهندي في ظل النظام الفدرالي الهندي ويتم انتخابهم في مجالس الولايات، أما 12 عضوا فمعينون من قِبل الرئيس الهندي.

- منزل الشعب Lok Sabha: متكون من 552 عضوا، حيث 530 يتم انتخابهم في الدوائر الانتخابية في الولايات الهندية، و 20 يتم انتخابهم في الاتحادات الإقليمية، و2 يعينهم رئيس الهند[2].

بالرجوع إلى الممارسات السياسية في البرلمان الهندي ووفق النظام البرلماني الهندي فإن الحزب الذي هو في السلطة يصمم سياسة الهند الخارجية بالتفاعل مع أحزاب المعارضة، ليس فقط بسبب الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في البرلمان؛ ولكن بسبب مكانتها وتأثيرها على النظام السياسي الهندي ككل أيضًا، على أساس عديد القضايا التي لا تشكل إجماعا في الداخل الهندي نظرا للتجاذبات العرقية والدينية، حيث تفرض على صانع القرار في السياسة الخارجية الهندية الموازنة في قراراته ومواقفه بين وجهات النظر المتعارضة والمتناقضة، حيث يسعى إلى الحصول على أكبر إجماع ممكن في المجلسين

---

[1] Republic of india, indian Parlement, An Indtroduction to Parlement of India, 2007, pp. 1-10.

[2] indian Parlement, op.cit.

الاثنين الذين يشكلون التشريع الهندي[1]. يشكل التفاعل ضمن النشاط الحزبي داخل البرلمان بغرفتيه أحد فواعل السياسة الخارجية الهندية من خلال التجاذب المرافق لممارسات ومواقف السياسة الخارجية الهندية وفق اعتبارات جمة مرتكزة على أبعاد دينية، وعرقية، وأمنية وتنموية. في المقابل، تركيبة البرلمان الهندي بغرفتيه عامل مؤثر في السياسة الخارجية؛ ففي حال حصول حزب على أغلبية فإن ممارسات في السياسة الخارجية تكون وفق تطلعات وبرنامج الحزب مع مراعاة السياقات العامة، بينما في حال حكومة ائتلافية مكون من عديد الأحزاب، فإن صانع القرار في السياسة الخارجية الهندية يعمل على الموازنة بين مختلف مواقف وآراء الأحزاب الفائزة والمكونة للائتلاف الحكومي، ما يشكل عامل تعطيل أكثر منه عامل تسهيل لممارسة صانع القرار الهندي، صلاحياته وعمله في مجال السياسة الخارجية الهندية.

**4- وزارة الدفاع:**

في تعريف للعلاقة بين القوات المسلحة العسكرية التي مركزها وزارة الدفاع ودورها في السياسة الخارجية يطرح الرئيس الأمريكي السابق الجنرال "ثيودور روزفلت" (1901-1909) تعريفا لها على أنها "التكلم بصوت منخفض هادئ وحمل عصا كبيرة في اليد". فيما يخص الهند، عرفت السنوات الأولى للاستقلال الاعتماد على مبدأ عدم الانحياز في السياسة الخارجية الهندية المبنية على النظرة المثالية لجيفرسون "صديق للكل وعدو لأي أحد"، ما نتج عنها غياب أي دور للجيش الهندي في السياسة الخارجية الهندية، حيث أدى ذلك إلى كارثتين في السياسة الخارجية الهندية: الأولى هي ملف كشمير، فبدل الاعتماد على البعد العسكري في التعامل مع باكستان اختار رئيس الوزراء الهندي السابق البعد السياسي في طرح الملف في الأمم المتحدة ما أدى إلى تصاعد العنف في كشمير بدل حسم الموقف عسكريا من البداية، أما الثانية فهي الحرب الهندية الصينية في 1962 فرغم التقرير والتوصيات العسكرية التي كانت تصل لمكتب رئيس الوزراء الهندي آنذاك بتعاظم الخطر الصيني ووجوب الاستعداد له، غير أن صانع القرار الهندي لم يأخذها بعين الاعتبار ما نتج عنه هزيمة مذلة للهند [2]. ساهم توالي الأزمات الأمنية وتصاعد التهديدات الإقليمية في تغير دور وزارة الدفاع من هامشي إلى فاعل رئيسي، غير أن

---

[1]Sukhwant S. Bindra, »DOMESTIC MILIEU OF INDIA AND FOREIGN POLICY MAKING PROCESS: A THEORETICAL PERSPECTIVE », The Indian Journal of Political Science Vol. 65, No. 2(April June, 2004),p.253.

[2]General Shankar Roychowdhury, » The Role of Armed Forces in India's Foreign Policy », in https://bit.ly/37XWToV, (12/01/2022).

السياسة المثالية للهند في السعي للتعاون بدل الاعتماد على الصراع بقيت لحد اليوم، ما يبرزها الاعتماد على وزارة الدفاع في مجال التعاون العسكري في السياسة الخارجية الهندية رغم عديد الملفات وساحات الحروب التي كان للجيش الهندي تدخل مباشر فيها بحكم الإقليم المضطرب المحيط بالهند.

ارتبطت الجيوش في القرن 18 و19 بإنجاز الأهداف الوطنية على الصعيد الدولي من خلال استخدام القوة في تحقيق غايات السياسة الخارجية حيث كان مصطلح "دبلوماسية الزوارق الحربية" التي ترافق مساعي السياسة الخارجية من خلال عرض القوة وقت التفاوض أو السعي لانصياع الدول في إطار التهديد بالحرب. في عصرنا الحالي يبرز في مقابل "دبلوماسية الزوارق الحربية" "الدبلوماسيةالعسكرية" حيث تعرفها وزارة الدفاع الهندية بأنها «تبادل الزيارات رفيعة المستوى المتعلقة بالدفاع والحوار حول التحديات الأمنية»، حيث تهدف الدبلوماسية العسكرية الهندية إلى المشاركة الإستراتيجية العالمية والإقليمية، إنشاء علاقات تعاونية مستدامة تساهم في بناء الثقة بين الهند وباقي الدول، زيادة على منع نشوب الحروب، ومن بين الأمثلة البارزة في الدبلوماسية العسكرية الهندية ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية الهندية سعيها إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في إطار جهود الأمم المتحدة، فقد تم بهذا الصدد تأسيس مركز ممول من وزارة الخارجية الهندية للأمم المتحدة لتدريب فرق هندية وأجنبية لحفظ السلام، يدخل في مجال جهود الهند في دبلوماسيتها العسكرية سعيها للحفاظ على علاقات دفاعية عسكرية مع العديد من الدول على غرار: موريشيوس، سيشيل، جزر المالديف، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، سنغافورة، بروناي، كمبوديا، اليابان، الفلبين، كوريا الجنوبية، تايلاند، فيتنام، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، منغوليا، أوزبكستان، طاجيكستان، الكيان الصهيوني، عمان، إيران، الإمارات العربية المتحدة، بوتسوانا، ليسوتو، زامبيا، ناميبيا، الكونغو، إثيوبيا، إريتريا، السودان، جيبوتي، تنزانيا، كينيا، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، جمهورية التشيك، بولندا، أوكرانيا، المجر، بيلاروسيا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، أستراليا[1].

يبرز العدد الكبير من الدول الذي تتعامل معه الهند وفق الدبلوماسية العسكرية مدى الاعتماد على البعد العسكري التعاوني الذي مصدره وزارة الدفاع الهندية، ما يمثل أساسا في أجندة السياسة الخارجية الهندية كأحد المحددات الرئيسية المؤثرة فيها؛ كونها تتماشى مع السعي الهندي في اتباع سياسة

[1] KA Muthanna, « Military Diplomacy », Journal of Defence Studies, Vol 5. No 1. (January 2011), pp. 2-10.

خارجية مستقلة غير تابعة لطرف على حساب طرف آخر على غرار كون القائمة التي سردناها للدول التي تتعامل معها الهند في إطار دبلوماسيتها العسكرية تشمل دول في علاقة حرب كإثيوبيا وإريتريا أو على الأقل علاقات صراعية كبيرة كإيران والكيان الصهيوني.

**5- مجلس الأمن القومي:**

هو هيكل حكومي استشاري مختص بمسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية والدفاع، غير أن القرارات النهائية من صلاحيات رئيس الوزراء الهندي. يتشكل مجلس الأمن القومي الهندي من رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير المالية ومستشار الأمن القومي يتشكل أيضا من مختصين كل حسب ميدان تخصصه. في السياق ذاته، يعتمد مجلس الأمن القومي الهندي في هيكلته على ثلاثة مستويات نسردها فيما يلي:

1- مجموعة التخطيط الإستراتيجي: الهيكل الأعلى لاتخاذ القرار على المستوى البيروقراطي في مجلس الأمن القومي الهندي، زيادة على كونه المسؤول على تطبيق السياسات الإستراتيجية وتصميم استراتجيات طويلة المدى للعقيدة العسكرية الهندية، ويتشكل من الأمناء العامين لوزارات السيادية الهندية وقادة الجيش الهندي.

2- المجلس الاستشاري للأمن القومي: يقدم المشورة للحكومة حول الأمن القومي، إضافة إلى تقديم تحليل على المدى البعيد حيال مسائل الأمن القومي، ويتشكل من مختصين في العلاقات الدولية والإستراتيجية زيادة على موظفين متقاعدين من الإدارات العليا الهندية.

3- لجنة المخابرات المشتركة: تأخذ معلوماتها من المخابرات العسكرية الهندية، حيث يشكل أعلى هيئة لتقييم المعلومات الاستخباراتية في الهند والتنسيق بين مختلف الأجهزة الاستخباراتية الهندية، إضافة لصلاحياته في توجيه وكالات الاستخبارات الهندية في جمع المعلومات حسب التقارير التي ترفع له. تشكل لجنة المخابرات عامل تأثير كبير في السياسة الخارجية والدفاعية الهندية كون مصالحها على صلة مباشرة مع مكتب رئيس الوزراء الهندي الذي يستشيرها قبل أي قرار في مجال السياسة الخارجية والدفاعية الهندية[1]. يبقى المجلس الأعلى للأمن القومي الهندي هيئة استشارية لا تملك صلاحيات اتخاذ

[1] Shanoob, « National Security Council and Foreign Policy », in https://bit.ly/36PbAKD, (05/01/2022).

القرار في السياسة الخارجية الهندية والتي هي بيد رئيس وزراء الهندي، غير أن دورها كفاعل في السياسة الخارجية الهندية يكمن في تقديمها الاستشارات المتعلقة بصنع القرار الهندي الخارجي؛ والذي تبرز من خلاله الأولويات والتوجهات التي يستند عليها هذا الأخير في تصميم واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الهندية.

### ثانيا الفواعل غير الرسمية:

تشكل الفواعل غير الرسمية المنظمات والتجمعات الغير دولاتية التي تؤثر في تفاعل الدولة في النسق الدولي على أساس قدرتها على توجيه الرأي العام خصوصا حيال تصميم السياسية الخارجية للدول حيث نبرز أهم الفواعل الغير دولاتية الهندية فيما يلي:

#### 1-الإعلام والرأي العام

يصنف الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة الرابعة على غرار عديد الديمقراطيات الغربية العريقة أين يكون للإعلام المستقل دور كبير في تشكيل الرأي العام حول عديد القضايا والتي من بينها المتعلقة بالسياسة الخارجية، في السياق ذاته يشكل الإعلام في الهند أحد دعائم النموذج الديمقراطي الهندي من ناحية انتشاره وكثافته، حيث يوجد في الهند 113 قناة إخبارية تبث على مدار الساعة و42 قناة ذات نفع عام تقدم نشرات إخبارية منتظمة، كذلك 16 قناة إخبارية تبث باللغتين الإنجليزية والهندية ومجموعة متنوعة من اللغات الإقليمية عبر الهند، كل ولاية من الولايات الهندية بها ثلاثة –حتى أربعة– كمعدل محطات تلفزيونية تبث حسب اللغة المحلية للولاية المتواجدة فيها [1]. بالرجوع إلى تأثير وسائل الإعلام الهندية في الرأي العام الهندي والسياسة الخارجية الهندية يبرز عاملان رئيسيان لهذا التأثير والمتمثلان فيما يلي:

– الأول: مدى الخلاف السياسي الداخلي أو الإجماع على قضايا السياسة الخارجية.

– الثاني: العلاقة بين الحكومة التي في السلطة ووسائل الإعلام[2].

---

[1] ASHOK MALIK and RORY MEDCALF, « India’s New World:: Civil Society in the Making of Foreign Policy », Lowy Institute for International Policy (2011), p.12.
[2] Sanjaya Baru, » The Influence of Business and Media on Indian Foreign Policy », India Review, (2009), p. 12.

في هذا الصدد تميزت السياسة الخارجية الهندية بدرجة عالية من الإجماع السياسي الداخلي في السنوات الأولى لاستقلال الهند عن بريطانيا، إذ نجد قلة من الصحف الوطنية شككوا في توجه رئيس الوزراء آنذاك "نيهرو" حيال السياسة الخارجية الهندية في فترة الحرب الباردة، حيث كان مسار عدم الانحياز موازنة بين الموقفين الرئيسيين السائدين آنذاك في الرأي العام؛ بين من يدعو لعلاقة وثيقة مع الغرب وبين من يدعو لمحاربة الإمبريالية الغربية، وقد ساندت وسائل الإعلام الهندية هذا الموقف الحيادي الموازن بين مواقف الرأي العام في تلك الفترة. لم تكن وسائل الإعلام الهندية في عهد حكم "نيهرو" مؤثرة في الرأي العام ولا في السياسة الخارجية، بل لعبت دور المساند في ظل الإجماع الوطني حول توجه السياسة الخارجية الهندية لرئيس الوزراء "نيهرو"، في المقابل كانت وسائل الإعلام الهندية على درجة كبيرة من الحرية في الطرح ونقل الأخبار وإبداء المواقف، ما أدى بالحكومات الأجنبية إلى محاولة كسب الصحفيين الهنود في سبيل التأثير في الرأي العام الهندي وفق مصالحهم، وهو الحال ذاته للحكومة الهندية في محاولتها كسب الصحفيين المؤثرين إلى جانبها لترويج لسياستها بعيدا عن كونها سلطة رابعة.

شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في دور الإعلام في السياسة الخارجية الهندية والتي نطرحها فيما يلي:

– أولا: غياب –أو تراجع– الإجماع السياسي الداخلي حول السياسة الخارجية الهندية وإعطاء وسائل الإعلام دور الحكم والمحلل المستقل للآراء السياسية المتنافسة، مما ساهم في انتشار الجدال السياسي.

– ثانيا: ثورة الإعلام وانتشاره مع ظهور الصحافة التلفزيونية، صحافة الأعمال والأهمية المتزايدة لعائدات إعلانات الشركات الخاصة في مقابل الدعم الحكومي السابق الذي كان يستفيد منه الداعمون لسياسات الحكومة مقابل المنتقدين.

– ثالثا: التأثير المتزايد للطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال في وسائل الإعلام ومن ثم في السياسة الخارجية الهندية التي لم تعد حكرا على طبقة معينة فقط كما كان سائدا من قبل وسائل الإعلام[1]

---

[1] Sanjaya Baru, opp.cit, p. 12.

الهندية ليست فاعلا مستقرا رئيسيا في السياسة الخارجية الهندية، بل إن مدى تأثيرها يتغير حسب السياقات العامة المرافقة لقضايا الساحة الدولية، ففي حال وجود إجماع حول السياسة الخارجية الهندية كالملف الباكستاني فدورها يتراجع في التأثير على توجهات السياسة الخارجية للحكومة الهندية والرأي العام الهندي، وفي المقابل؛ عندما يكون جدالا داخليا حول قضية في الساحة الدولية يزداد تأثيرها في السياسة الخارجية الهندية والرأي العام الهندي كالملف الأفغاني، بين من يدعو إلى مشاركة عسكرية في البلد المجاور وبين عقيدة رئيس الوزراء الحالي "مودي" التي ترتكز على القوة الناعمة بدل القوة العسكرية الصلبة[1].

**2-الأحزاب السياسية:**

تنقسم الأحزاب السياسية في الهند إلى أحزاب وطنية تسعى إلى الحضور في كل الهند وأحزاب جهوية حاضرة في الولايات الهندية دون كل ربوع الهند، حيث شهدت عديد الحكومات الهندية تشكل تحالفات بين الأحزاب الوطنية والأحزاب الإقليمية وفق برنامج مُتفق عليه بينها، غير أن الهند عرفت أيضا تشكيل حكومة حسب أغلبية حزبية كما هو شأن حكومة "ناريندرا مودي" الحالية، في هذا السياق، تتأثر السياسة الخارجية الهندية بتشكيل الحكومة على أساس تحالف بين الأحزاب الوطنية والإقليمية أو تشكيل حكومة بأغلبية حزبية، ففي فترة الاستقلال لم تكن الأحزاب الإقليمية تلعب دورا يمكن أن يؤثر في السياسة الخارجية للهند، وكانت هذه الأخيرة بعيدة عن النظام الفدرالي في ممارستها؛ فلم تكن تُستشار بل كان تصميم السياسة الخارجية يتم في نيودلهي، الأمر الذي كان يُنتقد محليا من طرف عديد الأحزاب الإقليمية خصوصا في علاقتها مع الأقاليم الأجنبية المتاخمة لها [2].

يشكل البعد الدولي المرافق للسياسة الخارجية الهندية عنوانا ثانويا في التنافس السياسي الهندي في الحملات الانتخابية الهندية في مقابل عناوين التنمية والأمن، في هذا الصدد لم يركز حزب "ناريندرا مودي" وهو الحزب القومي الهندي "بهاراتيا جاناتا" في حملته الانتخابية لسنة 2014 على السياسة الخارجية الهندية، بل كانت عناوين حملته الانتخابية متعلقة بإصلاح الحكم في الهند، إضافة إلى إنعاش الاقتصادي الهندي؛ ما رافق توليه زمام السلطة بصفته رئيس وزراء الهند نظرة وتوقعات سلبية حيال فعاليته في السياسة الخارجية الهندية في سياق رفض تأشيرته لدخول الأراضي الأمريكية على خلفية

[1] Sanjaya Baru, opp.cit, p. 12.

[2] P R Chari, « Federalism and Foreign Policy: Dynamics of centre-state dissensions in India », Institute of Peace and Conflict Studies (2014), pp. 5-7.

تورطه المزعوم في أعمال شغب دينية في ولاية "غوجارات" الهندية التي كان حاكما لها، زيادة على صورته كعنصري هندوسي متشدد مقابل التعدد الديني المعروف في الهند، غير أن حكومات "مودي" التي تلت أول فوزه الانتخابي في 2014 شهدت ممارسات عكس التوقعات أين أعطى زخما كبيرا للسياسة الخارجية الهندية [1]. يبرز مدى عدم الاعتماد على السياسة الخارجية الهندية في الانتخابات مدى المكانة الثانوية لهذه الأخيرة في برامج الأحزاب الهندية الذي يتماشى مع تطلعات الناخبين الهنود، والذي يشكل البعد الاقتصادي التنموي الأولوية في تفاعلاتهم السياسية، ما يؤثر في دور الأحزاب السياسية الهندية الوطنية والإقليمية في السياسة الخارجية الهندية كونها فاعلا ثانويا مقارنة برئيس الوزراء الهندي على سبيل المثال لا الحصر.

**3-مراكز التفكير:**

شهدت سنة 2009 إنشاء عديد مراكز التفكير في الهند في خضم السياسة المتبعة حديثا في مجال التسهيلات حول تموين هذه المراكز ودعم أكثر للوصول إلى المعلومات من طرف الحكومة ووزارة الدفاع الهندية، في هذا السياق شهدت السنوات التي تلت تطوير مراكز الفكر الهندية شبكات ومنصات حوار على الصعيد الداخلي والدولي بالاعتماد على المؤتمرات والتبادلات الثنائية والمتعددة، غير أن دور مؤسسات ومراكز الفكر الهندية يتم حسب عنصرين أساسيين:

أولا: درجة القرب من الأعمال التجارية الهندية ومدى الارتباط بمؤسسات البحث الأجنبي حيث تميل هذه المراكز الفكرية الهندية للترويج لوجهات النظر الليبرالية.

ثانيا: مراكز بحث مقربون من حزب رئيس الوزراء الهندي الحالي "نانديرا مودي" حيث يركزون على المصطلحات الإيديولوجية والشخصية في السياسة الخارجية الهندية.

لدى الهند ثالث أكبر عدد من مراكز الفكر في العالم بـ 1872 مركزا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين [2]. وفي الجدول التالي أهم مراكز الفكر الهندية في السياسة الخارجية الهندية:

[1] Abhijinam Rej and Rahul Sogar, « The BJP and Indian Grand Strategy », in The BJP Power Indian Democracy and Religious Nationalism, (USA : Carnegie Endowment for International Peace Publications Department, 2019), p.73.

[2] Raphaëlle Khan and Patrick Köllner, «Foreign Policy Think Tanks in India: New Actors, Divergent Profiles », German Institute of Global and Area Studies (GIGA) (2018), pp. 2-6.

## الجدول رقم :1 جدول أهم مراكز الفكر الهندية

| Name | Year of establishment | Current head and personal background | Funding sources and budget (latest available year) |
|---|---|---|---|
| Indian Council of World Affairs (ICWA) | 1943 | Nalim Suri (director general), former envoy to China and the UK / M.H. Ansari (president), vice president of India | Central government, 2017/18: INR 146.6 million |
| Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA) | 1965 | Jayant Prasad (director general), former ambassador to Nepal and Afghanistan | Ministry of Defence, n.a. |
| Centre for Policy Research (CPR) | 1973 | Yamini Aiyar (president and chief executive), expert on social policy and development | Indian Council for Social Science Research, other grants, 2016/17: INR 253.7 million |
| Observer Research Foundation (ORF) | 1990 | Sunjoy Joshi (chairman), former senior civil servant, former joint secretary of the Ministry of Petroleum and Natural Gas / Samir Saran (vice president), former vice president of Corporate Affairs at Reliance Industries Ltd. | Domestic and foreign contributions, 2017: INR 322 million |
| Centre for Air Power Studies (CAPS) | 2001 | Air Marshal Vinod Patney, Ret. (director) | n.a. |
| Centre for Land Warfare Studies (CLAWS) | 2004 | Lt. Gen. Balraj Singh Nagal (director), commander-in-chief of the Strategic Forces Command | n.a. |
| National Maritime Foundation (NMF) | 2005 | Vice Admiral Pradeep Chauhan (director) | n.a. |
| Ananta Aspen Centre | 2006 | Kiran Pasricha (director), former deputy director general of the Confederation of Indian Industry | n.a. |
| India Foundation (IF) | 2009 | Various directors, including ministers of the current government | n.a. |

**Table 1**
**India's Fore**
**Think Tank**
*Sources: I*
*websites, an*
*newspapers.*

| Name | Year of establishment | Current head and personal background | Funding sources and budget (latest available year) |
|---|---|---|---|
| Gateway House: Indian Council on Global Relations | 2009 | Manjeet Kripalani (executive director), former India Bureau chief of *Businessweek* magazine | n.a. |
| Vivekananda International Foundation (VIF) | 2009 | Arvind Gupta (director), Indian foreign service officer, former deputy national security adviser and secretary, former director of IDSA / Ajit Doval (founder), current national security advisor | Donations, 2016/17: INR 35.6 million |
| Brookings India | 2013 | Vikram Singh Mehta (executive chairman), former senior civil servant, former chairman of the Shell Group of Companies in India / Harsha Vardhana Singh (executive director), former deputy director general of the World Trade Organization | Foreign and domestic grants, 2016/17: INR 39.6 million |
| Carnegie India | 2016 | C. Raja Mohan (director), leading strategic thinker and analyst of India's foreign policy | Donations and grants, n.a. |
| Syama Prasad Mookerjee Research Foundation (SPMRF) | n.a. | Anirban Ganguly (director), member of the BJP Policy Research Department and former research fellow at the VIF | n.a. |

المصدر: Foreign Policy Think Tanks in India: New Actors, Divergent Profiles p .6.

تؤدي مراكز الفكر الهندية دور الاستشارة والتسويق لمختلف الإيديولوجيات وعلى رأسها الليبرالية والعقدية الدينية في مجال السياسة الخارجية الهندية، حيث يشكل بعدها الدولي في تفاعلها مع مراكز الفكر الأجنبية مصدر معلومات قيمة للسياسات الخارجية للدول المتعاملة مع الهند، زيادة على كونها ذات طابع اقتصادي من خلال تركيزها على سبل التموين سواء العام أو الخاص والذي يُقدم وفق درجة الولاء داخليا أو مدى المساعدة في تقديم المشورة بالنسبة للدول الأجنبية، ما يجعل دورها في السياسة الخارجية كفاعل ثانوي يعتمد على البعد المادي مقابل التسويق الإيديولوجي في السياسة الخارجية بدل المساهمة الفعالة في تصميم السياسة الخارجية الهندية.

## المبحث الثالث أدوات القوة الناعمة الهندية:

مع وصول "مودي" لرئاسة الوزراء الهندية عام 2014 اعتمد في الأشهر الستة الأولى من عهدته على السياسة المحلية كأولوية على السياسة الخارجية وعلى أساس الأفكار والبراغماتية في مقابل المبدأ والعقيدة، أما فيما يخص السياسة الخارجية الهندية فقد نص البيان الانتخابي لحزب نريندرا مودي "بهاراتيا جاناتا" في مجال السياسة الخارجية على ثلاثة أولويات.

أولا: تحسين العلاقات الدولية للهند مع الدول الرئيسية خاصة في الشرق آسيا بطرق تساعد على تنميتها الاقتصادية.

ثانيا: تعزيز أمن الهند فيما يتعلق بكل من باكستان والصين.

ثالثا: الاستفادة من "القوة الناعمة" للهند في الغرب والعالم النامي لزيادة مكانة نيودلهي العالمية.

سعى رئيس الوزراء الهندي "نريندرا مودي" لبناء علاقات اقتصادية وسلمية مع عديد الدول سواء الإقليمية أو العالمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا...إلخ، والتي لم تكن تربطها علاقة تعاونية مع الهند؛ بل على العكس فقد شهدت العلاقات بينها وبين الهند عديد الصراعات، غير أن "مودي" ساهم في تغير الصراع مع هذه الدول إلى تعاون من خلال التوقيع معها على عديد الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي أساسا، وفيما يخص توظيف القوة الناعمة فقد ارتكز "ناريندرا مودي" على عديد الأدوات كمصادر لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الهندية كرياضة اليوغا، الدياسبورا الهندية[1]، والتي قسمناها بين الأدوات الثقافية والأدوات التاريخية الحضارية.

[1] Ian Hall , « Is a ‘Modi doctrine’ emerging in Indian foreign policy? », Australian Journal Of International Affairs, ·( February 2015), pp. 2-3.

**المطلب الأول الأدوات الثقافية:**

يشكل البعد المجتمعي الهندي الغني بفضل الفسيفساء المكونة له من لغات وديانات أحد أهم الأدوات الثقافية للقوة الناعمة الهندية، والتي تسعى لتوظيفها في سياستها الخارجية حيث نستعرضها فيما يلي:

**أولا سياسية التعايش الديني:**

يعتمد التعايش السلمي بين الأديان على مجموعة من الحوارات والتي تهدف إلى التقارب والعيش المشترك بدل محاولة اتحاد الديانات في ديانة واحدة كما هو معتقد لدى الغالبية، حيث يعتمد حوار الأديان على: حوار الحياة، وحوار العمل، وحوار الخطاب وحوار التجربة الدينية.

– حوار الحياة: ويعتمد على التفاعل بين الأشخاص في حياتهم اليومية من خلال عديد الممارسات التي ترافق حياتهم في العائلات والمدارس وأماكن العمل ومختلف أماكن الاتصال الاجتماعي والثقافي، حيث ينخرط الأشخاص في بيئتهم الاجتماعية بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية ووفق الانفتاح فيما بينهم.

– حوار العمل: يشكل التعاون بين مختلف الأفراد المنتمين إلى ديانات مختلف قصد تحقيق التنمية البشرية في المجتمع، حيث يعكس ذلك التعاون بين الأديان قصد تحقيق هدف مجتمعي بدل الصراع بين الأديان الذي غالبا ما يؤدي إلى المساس بالبعد الأمني.

– حوار الخطاب: ويعتمد على المختصين في الأديان بمعنى على زعماء الأديان من خلال العمل وإدراك مقومات باقي الأديان حتى لا يتم المساس بباقي العقائد الدينية في الممارسات والخطابات خصوصا في أماكن الممارسات الدينية.

– حوار التجربة الدينية: يتمثل في مشاركة التجربة الدينية للفرد مع اتباع ديانات أخرى، حيث تعتمد على الانفتاح والرغبة في المشاركة بين مختلف المنتسبين لعديد الأديان[1].

[1] Thomas Varkey, « Peaceful Co-existence in Multi-religious India through Interreligious Dialogue: The Mode of being the Church in India today with Special Reference to ‘Dialogue of Life’ », Sophia University Junior College Division Faculty Journal, (2017), pp. 18.20.

وبالرجوع إلى الهند، يتشكل المجتمع الهندي من فسيفساء من الأديان واللغات، ففيما يخص اللغات؛ حاول صانع القرار الهندي توحيد وترقية اللغة الهندية، غير أن قيام اللغات في الهند على البعد الإقليمي المتعلق بالولايات الهندية المختلفة والتي ورثت مقامها منذ فترة استقلال الهند عن بريطانيا عام 1947، وهذا أمر حال دون القدرة على ترقية لغة مشتركة كون السعي في المحافظة على المقومات الإقليمية أكبر من الرغبة في اعتماد لغة مشتركة لأكثر مليار نسمة.

أما الأديان والمعتقدات فقد شكلت فكرة "غاندي" المتعلقة بالحقيقة وكون نقائها لا يمكن وصفه أهمَّ عاملٍ للتسامح بين الأديان في الهند، كون النظرة الهندية إلى الأفكار المتضاربة على أن كلا منها صحيح، وأن الأديان المختلفة تشكل آلهة، حيث ساهم هذا الطرح في الابتعاد عن الصراعات وتبني التسامح لكون كل طرف يملك حقيقته النقية التي لا يمكن وصفها لطرف آخر، زيادة على أن كل طرف يحترم آلهة الطرف الآخر ما يساهم في تجنب الصراعات الاجتماعية في الهند.

وفي الجانب المتعلق بالتقسيمات الاجتماعية، تنقسم في الهند حسب التقسيم الهندوسي إلى "فارنا" والتي بدورها تنقسم إلى أربعة، هم: "البراهمية" بمعنى العلماء والكهنة والمعلمين، و"كساترياس" بمعنى الحكام والمحاربين والإداريين، و"فايشياس" بمعنى المزارعون والتجار، و"شدرا" بمعنى الخدم والعمال بصفة عامة. الصنف الثاني من التقسيم الهندوسي للمجتمع الهندي هو "جاتي" والذي يشير إلى مجموع روابط الزواج داخل الإثنية أو الديانة الواحدة، حيث يبرز التقسيم الاجتماعي في التراتبية بين روابط الزواج حسب الإثنية أو الديانة؛ بمعنى الزواج ضمن هذه الإثنية أرقى من الزواج ضمن هذه الإثنية الأخرى، مما يؤثر سلبا في التعايش السلمي الهندي، وقد أدى إلى اندلاع ثورات دورية ضد النظام الطبقي الذي لا يسمح بالحوارات بين الأديان التي سبق ذكرها: حوار الحياة، وحوار العمل، وحوار الخطاب وحوار التجربة الدينية. بدلا من ذلك، فهو يركز على الفروقات والتقسيم الاجتماعي على أساس علو أو دنو الطبقة التي ينتسب لها الفرد التي تنتج التنافر بين أفراد المجتمع التي يسميها غاندي "خطيئة النبذ" التي تمس بالبناء الاجتماعي الهندي، في المقابل "جواهر لال نهرو" الذي اعتمد على تطوير البعد الاقتصادي لحصر الحواجز الطبقية، حيث حدث العكس؛ أي أصبحت الفئات الاجتماعية أكثر تنافس على الصعيد الاقتصادي بدل التنافس الذي كان سائدا على أساس الانتماء الاجتماعي[1].

[1] Sumit Guha, « Cultural and Religious Pluralism in India and the US », Economic and Political Weekly, Vol. 32, No. 44/45 (Nov. 8-14, 1997), pp. 2851-2853.

كتب غاندي في عام 1942: "الدين مسألة شخصية ولا ينبغي أن يكون لها مكان في السياسة"، ما يبرز السعي إلى بعث سياسة وأطر علمانية تفرق بين السياسة والدين، وفي السياق ذاته وصف "غونر ميسدال" الهند على أنها دولة ناعمة في دراما آسيوية، ففيما يتعلق بسياق البعد الإقليمي تظهر الهند كدولة تتّبع العلمانية القائمة على الأطر الديمقراطية في التمثيل الطائفي العرقي والديني وسط محيط يسيطر عليه التشدد الديني كما هو الحال خصوصا في باكستان وأفغانستان. شكل حزب رئيس الوزراء الهندي الحالي "ناريندرا مودي" ذو التوجه الديني الهندوسي القطيعة مع الممارسات والادعاءات العلمانية التي رافقت الهند طيلة فترة استقلالها من بريطانيا، حيث اختار استخدام الدين منذ دخوله في الحقل السياسي الهندي، وكان حصل عام 1984 على 88 مقعد و11.4 بالمائة من الأصوات في انتخابات عام 1991 وفاز بـ 120 مقعدا[1].

## ثانيا النموذج الديمقراطي:

اعتمدت الهند في ممارساتها السياسية على الديمقراطية التشاركية، حيث يمكن رؤيتها في "المهاتما غاندي" في إطار مفهوم سواراج swaraj الحكم الذاتي، وسواديشي swadeshi بمعنى سيطرة المجتمع على الموارد، وقد برزت رغبة "غاندي" بعد الاستقلال في المادة 40 من الدستور الهندي والتي تنص على «منظمة البانشيات القروية أين يتعين على الدولة أن تتخذ خطوات لتنظيم البانشيات القروية وتمنحها الصلاحيات والسلطات الضرورية لتمكينها من العمل كوحدات حكم ذاتي». بقي الجدال قائما بين الدعوة للمشاركة الديمقراطية ومدى المشاركة الديمقراطية من خلال شمول حق التصويت على كل المواطنين الهنديين، زيادة على بروز طبقة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا متكونة من عائلات معروفة في الهند أثرت في المسار الديمقراطي الهندي؛ من ناحية الحد من التنافس في إطار الانتخابات سواء ماليا من خلال القدرة على التمويل أو سياسيا من خلال التربع على المشهد السياسي الذي يُفترض أن يكون منفتحا حسب الأسس الديمقراطية المعمول بها في كل بقاع الأرض. أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني كأحد عناصر البعد الديمقراطي فلم يكن بذلك الزخم الذي يفترض أن يرافق العملية الديمقراطية الهندية مقارنة بالديمقراطيات الغربية، ومرد ذلك هو التركيبة الاجتماعية التي تتشكل من فسيفساء من الطوائف والديانات، والتي تتضامن في إطار التجمعات التي تنتمي إليها بدل التضامن في إطار جماعات المجتمع

---

[1] Zenab Banu, » RELIGION IN INDIAN POLITICS Need to be Value Oriented, Not Power Oriented », The Indian Journal of Political Science , Vol. 70, No. 3 (JULY - SEPT., 2009), p.706.

المدني، زيادة على النظام السياسي الهندي الفدرالي الذي يعطي لكثير من الأقاليم حكما ذاتيا، حيث تُعطى الأهمية اجتماعيا وسياسيا للحزب السياسي بدل مكون من مكونات المجتمع المدني[1].

في ظل الفسيفساء الهندية المتكونة من عديد الإثنيات والديانات واللغات والتي كانت تشكل أحد أكبر الخصوصيات المتعلقة بالديمقراطية الهندية؛ برز حزب "نارييندرا مودي" "بهاراتيا جاناتا" الذي اعتمد على النداءات القائمة على الهوية المتعلقة بالهندوسية والبعد الاقتصادي التنموي، حيث ساهم ذلك في فوزه في انتخابات عام 2014 التي شكلت قطيعة مع الممارسات السابقة، حيث كانت الانتخابات السابقة ترتكز على البعد الاقتصادي وضمن عائلات وطبقات تقاسمت لمدة كبيرة مقاليد الحكم في إطار ائتلافات مع أحزاب جهوية لطالما قيدت حركة الحكومة المركزية باتباع أجندة وأهداف تخص الولايات التي تمثلها على حساب أجندة الحكومة المركزية، في حين أبرز فوز "مودي" في انتخابات عام 2014 بالأغلبية في الكونغرس الهندي مدى نجاعة الاعتماد على البعد الهوياتي الديني جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي التنموي، إضافة إلى تشكيل حكومة وطنية مستبعدة للأحزاب الجهوية، زيادة على مشاركة أكثر 554 مليون مواطن هندي فيها من أصل 834 مليون هندي مسجل في قوائم الانتخابات بنسبة إقبال بلغت 66% في أكثر من 900000 مركز اقتراع لاختيار أكثر من 8251 مترشحا يمثلون 64 حزبا سياسيا في 543 دائرة انتخابية عبر 29 ولاية و7 أقاليم اتحادية [2]، ما يعطي للهند مكانة أكبر ديمقراطية في العالم من ناحية عدد الناخبين ما يصب في مدى جاذبية النظام الديمقراطي الهندي كأداة للقوة الناعمة الهندية.

يشكل البعد الاقتصادي أحد عوامل بزوغ الدول في وقتنا الحالي، غير أن العوامل المتعلقة بسياق العولمة خصوصا في شق اختراق الحدود يفرض على الدول خلق ظروف داخلية قصد التحصين الداخلي زيادة على مقومات الانطلاق، حيث تمثل الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة أحد أهم منطلقات كسب أرضية أخلاقية على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والممارسات الاجتماعية[3]

---

[1] Sanjay K. Rajhans, « The Multitudes of the Invisibles and the Revitalization of the Indian Democratic Space », Springer International Publishing, (2017), pp. 67-69.

[2] Milan Vaishnav, «UNDERSTANDING THE INDIAN VOTER » , Carnegie Endowment for International Peace, (2015), pp. 1-3.

[3] PRATEEK YADAV, « India's real soft power is commitment to democracy, and 'andolanjeevis' are integral to it », in https://bit.ly/37TFFZO, (11/01/2022).

والاقتصادية؛ والتي تساهم في التأثير خارجيا، وبالرجوع إلى الهند التي عُرفت بالاحتجاج السلمي وقت نضالات الاستقلال من بريطانيا من قِبل "الماهاتما غاندي"، حيث شهدت فترة حكم رئيس الوزراء "مودي" عديد الاحتجاجات أبرزها احتجاج أكثر من 250 مليون مزارع هندي في 2020 على مشاريع قوانين أقرتها حكومة "مودي" كأكبر احتجاج في التاريخ من ناحية الأعداد البشرية، حيث واجهتها الحكومة الهندية بقمع كبير ما ساهم من جهة في تأجيج الاحتجاجات ومن جهة أخرى بعدة رسائل خارجية سلبية عن الديمقراطية الهندية ما أثر في صورة الهند في المجتمع الدولي[1].

## ثالثا أفلام بوليوود:

أُعتبر بوليوود التي تمثل صناعة الأفلام الهندية والتي مقرها بومباي في الهند أكبر علامة تجارية هندية في العالم، والتي تتمثل خصوصياتها في المشاهد المرئية وتسلسل الأغاني والرقص والمؤامرات، زيادة على القصص التي تنتهي بالنهايات السعيدة، حيث تبث الأفلام في بوليوود باللغات الإقليمية أو اللغة الوطنية، ووفقا لنقابة منتجي السينما والتلفزيون في الهند فإن 15 مليون شخص يحضرون الأفلام يوميا على الرغم من تاريخ صناعة الأفلام الهندية الذي يزيد على 90 عاما، غير أن الملاحظ في السنوات الأخيرة زيادة التصوير في الأماكن الأجنبية خارج الهند، زيادة على تأثر صناعة الأفلام في الهند بوليوود بالشركات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال شركة "كوكاكولا" التي دفعت لبوليوود 670.000 دولار أمريكي لإنتاج فيلم "ذكريات ياديين" "yaadein memories" زيادة على الترويج للمنتجات غير الهندية[2]، ما يطرح تساؤلا حول العلاقة بين توظيف بوليوود كقوة ناعمة هندية أو تجاوز البعد المالي الترويجي على مقومات صناعة الأفلام.

زيادة على البعد المالي الترويجي لبوليوود، فقد حولت صناعة السينما في الهند من سينما للترفيه إلى سينما للتركيز على الجدالات التاريخية والفكرية وسط مجتمع هندي متكون من فسيفساء من الأديان والطوائف داخليا خارجيا، يشكل ذلك أيضا تغيرا من ناحية النظرة إلى الهند كمجتمع تعايش سلمي مشترك

[1] PRATEEK YADAV, op.cit.
[2] Michelle R. Nelson and Sameer Deshpande, « The Prevalence of and Consumer Response to Foreign and Domestic Brand Placement inBollywood Movies », Journal of Advertising, Vol. 42, No. 1, (January-March 2013), p.2.

من خلال بروز ترويج لوجهة نظر وفكر على حساب أخرى، ما يؤثر في الدياسبورا الهندي؛ بمعنى أن الهنديين الذين هم في الشتات يظهر سعي بوليوود إلى زيادة مخاطبتهم بدل مخاطبة الداخل الهندي[1].

في سياق دراسة صناعة أفلام بوليوود بين البعد الداخلي المتعلق بالمجتمع الهندي وسياقاته الثقافية والعقائدية والإثنية كنموذج قابل للتصدير في سياق توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للهند وبين البعد الخارجي الذي يُؤثر من ناحية السياق المالي والترويجي على محتوى أفلام بوليوود في تظهر فكرة "بورديو" عن التميز والذوق الثقافي. حيث رأى أنه وبدلا أن تكون أذواق المستهلكين أو تفضيلات اختياراتهم متأصلة وعالمية وفردية للعقل البشري، فإن الأذواق مشروطة اجتماعيا وتعمل كعلامة للتسلسل الهرمي الاجتماعي وتعزز الفروقات الاجتماعية، وتبرز في اختلافها ارتباطا وثيقا بالمستوى التعليمي[2].

## المطلب الثاني الأدوات التاريخية الحضارية:

يشكل البعد التاريخي والحضاري المتصل بالعادات والتقاليد الهندية القديمة والتي لا تزال تجد صدى وانتشار واسع في الهند أحد أهم مصادر القوة الناعمة الهندية، حيث يمثل التحدي الأبرز في ترجمة هذه المصادر لسلوكيات حسب مساهمات "جوزيف ناي"، زيادة على السعي لنشرها خارج حدود الهند قصد توظيفها في السياسة الخارجة الهندية والتي نبرزها فيما يلي:

### أولا الطب الهندي الأيوفيدا:

تعني كلمة أيوفيدا معرفة الحياة وطول العمر، حيث تم إرجاع أصول الأيوفيدا إلى حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، حيث يرتكز على الطب التقليدي في إطار الاعتماد على خلطات الأعشاب في مقابل الطب الحديث الذي يعتمد على إنتاج المخابر من الأدوية خصوصا في ظل أسلوب الحياة الحديث، حيث عرفت فترة جائحة كورونا اهتماما عالميا متزايدا بالطب التقليدي، ينتشر طب الأيوفيدا في عديد الدول منها: الهند، باكستان، الصين، كوريا الجنوبية، اليابان فيما يخص قارة آسيا، إضافة إلى انتشاره في عديد دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهناك ثلاثة نصوص عن الأيوفيدا هي: شاراكا سامحيتا The Charaka

---

[1] Satish Kolluri and Joseph Tse-Hei Lee, « Hong Kong and Bollywood in the Global Soft Power Contest », Indian Journal of Asian Affairs, (2016), pp. 104-105.

[2] Harisur Rahman, « Bollywood Is Bangladeshi! », Asian Ethnology, Vol. 79, No. 2, (2020), pp. 281-282.

Samhita و شوشروتا سامحيتا The Sushruta Samhita وأخيرا بهيلا سامحيتا The bhela Samhita[1].

تسعى الهند لجعل الطب الهندي الأيوفيدا أداة من أدوات القوة الناعمة الهندية من خلال تسويق شعارات مرافقة لها على نحو الصحة الجيدة والراحة النفسية، حيث اخترقت الأيوفيدا المجال الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحة، غير أن ميدان الطب التقليدي يشهد تنافسا كبيرا بين الطب الصيني التقليدي والطب الهندي الأيوفيدا، ولذلك فقد أنشأت حكومة "نانديرا مودي" وزارة مختصة تسمى بـ AYUSH للدلالة على الحروف الأولى لعديد التقاليد الهندية القديمة A Ayurveda أيوفيدا Y youga رياضة اليوغا U Unani الطب التقيلدي المسلم القديم، S Siddha الطب الريفي الهندي و H Homeopathy أيضا نوع من الطب التقليدي الهندي القديم. في سبيل تنظيم الطب التقليدي الهندي بمختلف أنواعه والاعتماد عليه في توظيف القوة الناعمة الهندية، يدر ميدان الطب الهندي التقليدي الهندي أيوفيدا عديد الأرباح في المجال الاقتصادي، فحسب ورقة عمل وفق نظرة مستقبلية 2022 صادرة عن مؤسسة الصناعة الهندية للأيوفيدا بالتشارك مع كونفدرالية الصناعة الهندية. يشكل سوق الأيوفيدا 3 مليار دولار أمريكي مع نسبة نمو مقدرة بـ 15 حتى 16 % زيادة على التأثير في ميدان السياحة الطبية في الهند والمواد الصيدلانية المرافقة لها[2].

يبرز طب الأيوفيدا كميدان رئيسي للسلطات الهندية المتمثلة خصوصا في حكومة "مودي" من خلال إنشاء وزارة مختصة في تنظيم وتقنين الأيوفيدا كونها من أنفع الأدوات اقتصاديا في توظيف القوة الناعمة الهندية من خلال ما تدره من أرباح مقدرة بـ 3 مليار دولار أمريكي، زيادة على تسويق صورة الهند على أساس بلد الأيوفيدا التي تشع منه الراحة النفسية للزائرين للهند ما يؤثر إيجابا في السياحة الهندية.

---

[1] Snehal Shah, « Ayurveda: The Conventional Indian Medicine System and its Global practice », International Journal of Innovative Science and Technology, (2019), p. 13.

[2] Pavithra Srinivasan, « How Ayurveda Represents The Perfect Way For India To Establish Itself as a Global Center For Health », in https://bit.ly/3HDnq79, (14/01/2022).

## ثانيا المطبخ الهندي:

بمناسبة اليوم العالمي للثقافة الذي أقرته اليونسكو يوم 21 ماي من كل سنة، أقام المجلس الهندي للعلاقات الثقافية في 2021 سلسلة من المحاضرات السنوية، حيث ركز المتدخلون على تقاليد المطبخ الهندي وتنوعه، كما شددوا على فتح مجالات للدبلوماسية الثقافية التي ترتكز على الطهي والمطبخ الهندي قصد عرض وتوظيف القوة الناعمة الهندية على المسرح العالمي من خلال الترويج للأطباق الهندي في العالم التي تركز على التوابل وطرق الطهي المتوارثة منذ أجيال في المجتمع الهندي بالسعي إلى انتشار مطاعم الطبخ الهندي في العالم [1].

في ضوء التوسع الهائل لقطاع السياحة في الهند برز قطاع سياحي مهم يرتكز على الطعام والشراب، حيث شكل ذلك دافعا جديدا للسائحين لاستكشاف وتذوق المطبخ والطهي الهندي، في هذا السياق ووفقا للتقرير العالمي لمنظمة السياحة العالمية فإن قطاع فن الطهي في السياحة ظهر في عام 2001، غير أن الاهتمام به ارتفع في الهند بحكم ما يزخر به المطبخ الهندي من تنوع وتاريخ عريق يتوارث جيلا بعد جيل. بالإضافة إلى المطبخ الهندي هناك مجموع التقاليد الهندية في الضيافة، حيث يتقدم ثقافتهم قول مشهور على أساس أن الضيف هو حق إلهي يسكن دائما في القلب، ما يساهم بثقافة الاستقبال والتعامل الإيجابي مع السياح على أساس أنهم ضيوف عكس غياب هذه الثقافة في كثير من البلدان. في السياق ذاته، يحتل المطبخ الهندي المرتبة التاسعة في العالم من بين 24 دولة من حيث طعمه، حيث أن شعبية الطعام الهندي تصل إلى 62 بالمائة من حيث المأكولات العالمية الأخرى مثل: الفرنسية، والإيطالية والصينية، بالإضافة إلى انتشاره في كثير من مناطق العالم مثل: أوروبا، وأستراليا، وكندا والشرق الأوسط [2].

## ثالثا الاعتماد على الجالية الهندية في العالم الدياسبورا:

تمثل الدباسبورا شكلا من أشكال الجماعات العابرة للحدود بفعل الهجرة، والتي تبقى على اتصال سياسي واقتصادي وثقافي مع البلد الأم حيث تعتمد الدياسبورا على أربعة تصورات:

---

[1] Republic of india, Indian Council for Cultural Relations ICCR plans to use Indian cuisine as soft power and take its food diversity to the world., 21 April 2021, pp. 1-2.

[2] Jyoti Prakash & Karan Bir Singh, « TASTING TOURISM: A NEW PHASE TOWARDS EXPERIENCING INDIAN CUISINE AFTER THE PANDEMIC », *Anais Bras. de Est. Tur./ ABET,* Juiz de Fora (Brasil), v.11, (Janury./ December 2021), pp. 2-3.

– هجرة عابرة للحدود بين التشتت والاستقرار والتي تدل بصفة إرادية أو غير إرادية على الاستقرار لفترة قصيرة أو طويلة.

– ضيافة أرض الاستقرار، والذي يعني المشاركة في النشاطات الاجتماعية الثقافية والسياسية للبلد المستضيف.

– الوعي الوطني والذي يعبر عن استمرار الارتباط بالجذور.

– تشكيل أو إعادة تشكيل هوية تتضمن البعد المشترك بين بلد المنشأ وبلد الهجرة.

تتشكل الدياسبورا الهندية من عدد كبير من الهنود الذين هاجروا بلدهم منذ مدة زمنية كبيرة، حيث يستمد الاختلاف في الدياسبورا الهندية وفق البعد الداخلي المرتبط بالفسيفساء الهندية الداخلية من الدين واللغة والعرق من جهة، ومن جهة أخرى يرجع هذا الاختلاف إلى الاختلاف الحاصل في بلد الهجرة، وتقسم الحكومة الهندية الدياسبورا الهندية إلى ثلاثة أصناف: الأولى هم الهنود غير المقيمين، والثانية هم أشخاص من أصل هندي، وأخيرا المواطنون الهنود ما وراء البحار. بالإضافة إلى انقسام الدياسبورا الهندية من ناحية الدياسبورا الهندية القديمة التي هاجرت وقت الاستعمار البريطاني للهند والدياسبورا الحديثة التي هاجرت بعد الاستعمار، وبالرجوع إلى الدياسبورا الهندية القديمة والتي بدأت وقت القضاء على العبودية عام 1873 من طرف بريطانيا، حيث تتكون أساسا من طبقة العمال الذين أرسلوا للعمل في المستعمرات البريطانية والفرنسية القديمة والذين يشكلون اليوم نسبة كبيرة من السكان الأصليين لتلك الدول، في المقابل الدياسبورا الهندية الحديثة والتي تتكون من أشخاص ذوي كفاءات عالية في عديد المجلات خصوصا العلمية والتكنولوجية.

وفق تقرير الأمم المتحدة للهجرة لدى الهند أكبر جالية في الخارج دياسبورا ففي عام 2015 كان هناك 15 مليون هندي يعيشون خارج الهند، رغم صعوبة حساب الحالية الهندية في الخارج بفعل تعدد موجات الهجرة منذ الاستعمار البريطاني ووصولا إلى الهجرة الحالية بفعل طلب الدول المستضيفة[1]

[1] Amba Pande, « Indian Diaspora as an Instrument of India's Soft Power », in Yasushi Watanabe, Hnad book of cultural security, (United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, 2018), pp. 310-313.

للكفاءات الهندية. زيادة على ذلك، ففي العديد من الدول هناك مواطنون من أصل هندي لا يتم الأخذ بهم في احتساب الدياسبورا الهندية، فوفق إحصائيات عام 2016 صادرة عن وزارة الخارجية الهندية هناك 68.3 بالمائة من سكان جزر الموريس المكونين من 850000 نسمة من أصل هندي، كذلك فـ 43.5 بالمائة من سكان غويانا المقدر عددهم بـ 327000 من أصل هندي و2.7 بالمائة من سكان جنوبإفريقيا من أصل هندي، زيادة على عدد العمال الهنود الحاليين في كثير من بقاع العالم، وعلى سبيل المثال فـ 6.5 مليون هندي يشتغلون في دول الخليج. ينعكس مدى انتشار الدياسبورا الهندية في العالم في التحويلات المالية والتي تحتل الهند المرتبة الأولى عالميا بـ 70 مليار دولار أمريكي وتأتي بعدها الصين بـ 68 دولار أمريكي[1] .

بفعل موجات الهجرة الهندية التي تمتد منذ الاستعمار البريطاني للهند وصولا إلى الهجرة الحالية على أساس العمالة الأجنبية أو الكفاءة العلمية والمهنية، تشكل الدياسبورا الهندية أداة أساسية في توظيف القوة الناعمة الهندية؛ من خلال اعتماد الحكومة الهندية في تنفيذ سياستها على مدى التأثير والاحترام الذي كسبته الجالية الهندية في مختلف الدول المستضيفة لها خصوصا في الدول الغربية.

تكريسا لاعتماد الحكومة الهندية على الدياسبورا الهندية في توظيف القوة الناعمة، تقيم الحكومة الهندية منذ عام 2003 كل 9 جانفي اليوم الوطني للهنود غير المقيمين "مغنيات برافاسي بهاراتيا" المصادف لرجوع "الماهاتما غاندي" للهند من منفاه في جنوب إفريقيا عام 1915 حيث يعني اليوم الوطني للهنود غير المقيمين بإنجازات الجالية الهندية في الخارج [2].

**رابعا رياضة اليوغا:**

اليوغا هي نظام روحي قائم على تحقيق الانسجام بين العقل والجسم فهي تعد في الهند فنّا وعلما للحياة الصحية فكلمة اليوغا مشتقة من لغة السنسكريتي أحد أقدم لغات العالم فكلمة "يوغ" تعني الانضمام أو التوحد فالغرض وفق كتابات اليوغا هو اتحاد وعي الفرد مع وعي العالم.

بقيت ممارسة اليوغا بعيدة عن التوظيف في السياسة الخارجية الهندية إلى غاية وصول "تاريندرا مودي" للحكم سنة 2014 حيث أُقيم في 21 جوان 2015 أول يوم عالمي لليوغا حيث سجلت فيه عديد

---

[1] Amba Pande, op.cit.
[2] Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Indian diaspora and `soft power, January 06, 2003.

الأرقام القياسية التي اعتمدت في كتاب "غينس"، منها درس لليوغا بحضور 35985 شخصا من 85 جنسية في السنة التي تلتها شاركت 192 دولة عضو في الأمم المتحدة في اليوم العالمي الثاني لليوغا[1].

أصبحت اليوغا من أدوات القوة الناعمة المهمة في السياسة الخارجية الهندية في السنوات الأخيرة، في خطاب الجمعية العامة للأمم المتحدة وصف رئيس الوزراء الهندي "نارايندرا مودي" اليوغا بأنها "هدية الهند للعالم"، حيث نجح في اعتماد الأمم المتحدة على تصنيف يوم 21 جوان من كل سنة يوم عالميًا لليوجا، وقد أيدت حوالي 177 دولة الاقتراح بما في ذلك الولايات المتحدة والصين [2].

[1] Republic of india, Ministry of Ayurveda, Yoga & Naturopathy, Unani, Siddha and Homoeopathy (AYUSH) , International Day of Yoga, May 2019, pp.1-5.

[2] Hafijur Rahman , » Soft Power in Indian Foreign Policy », Contemporary World Policy, Politics and International Relations, (21 February 2018), pp. 244-245.



# الفصل الثالث

# الفصل الثالث تصميم نموذج قياس القوة الناعمة وتطبيقه على الحالة الهندية:

يعتمد قياس القوة الناعمة على طريقتين: الأولى تقليدية تشمل التدابير المتمثلة في الاعتماد المتبادل في عديد القضايا الدولية، التعليم والثقافة؛ في مقابل الطريقة الثانية غير التقليدية التي تتبع المحتوى الرقمي، حيث تعتمد على مجموعة بيانات لقياس القوة الناعمة والتي تتعدد مصادرها كالبعد الاقتصادي، وفق تتبع الناتج المحلي الإجمالي الوطني على سبيل المثال لا الحصر. يساهم مسعى قياس القوة الناعمة في البعد الدبلوماسي كأداة في السياسة الخارجية للدول، ويعتمد عليه كسبب في نجاح الدبلوماسية، إضافة لأسباب أخرى منها القوة العسكرية في إطار الإكراه والقوة الاقتصادية في جانب المدفوعات، والمهارات الدبلوماسية في السياق المتعلق بالبعد السيكولوجي للمورد البشري[1]. إنّ تتبع مفهوم القوة الناعمة منذ أن طُرح أول مرة على لسان جوزيف ناي في 1990 يُبرز محاولة الاعتماد على البعد الكمي في الاعتماد على عديد النماذج بهدف قياس القوة الناعمة للدول، حيث طُرح أول نموذج في هذا الصدد لـ "جوناثان ماكلوري" في سنة 2005؛ اعتمد فيه على آخر إصدارات جوزيف ناي آنذاك وهو كتابه "مستقبل القوة" (2004)، عرفت السنوات التي تلت ذلك عديد المحاولات في سبيل قياس القوة الناعمة للدول كمؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع والمؤشر العالمي للقوة الناعمة، وشهدت تفاوتا بين الاعتماد عليها ونقدها في الأوساط الأكاديمية ولدى صناع القرار في دول العالم.

## المبحث الأول دراسة نقدية لنماذج قياس القوة الناعمة:

في سياق الجدل حول مدى علمية علم الاجتماع مقارنة بالعلوم التجريبية في القرن 19 طرح "إيميل دوركايم" فكرة مفادها أن القوة لا تقاس في مفهومها، بل تقاس وفق نتائجها مقارنة بالمواضيع والمفاهيم العلمية التي يمكن قياسها وتجريبها للوصول إلى نتائج بحثية قصد تعميمها. وفي سياق قياس القوة؛ شهد مصطلح القوة الناعمة عديد المحاولات التي تهدف إلى قياسها من خلال تصميم نماذج تعتمد على مصادر القوة الناعمة كرصيد لإمكانية التأثير وفق عديد المتغيرات بين ما هو ثقافي، اقتصادي، تعليمي وحتى بيئي، حيث تعرضت هذه النماذج إلى عديد الانتقادات في الأوساط الأكاديمية رغم ما

[1] Irene S. Wu, « Measuring Soft Power », Wilson Center, ( April 2020), p. 1.

حققته من رواج وصل إلى حد نشر نتائجها في أرقى المجلات العالمية، على رأسها مجلة "فوربس" الأمريكية.

## المطلب الأول نموذج Monocle Media Group قياس القوة الناعمة 30

يُعد نموذج قياس القوة الناعمة للثلاثين دولة الأولى في العالم Top 30 Soft Power أول نموذج لقياس القوة الناعمة للدول، وقد حقق رواجا كبيرا نتيجة اعتراف "جوزيف ناي" بأنه أحسن نموذج لقياس القوة الناعمة للدول، ما ساهم في اعتماد عديد الدول عليه في محاولة توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية.

### أولا مؤسس نموذج قياس القوة الناعمة 30 "جوناثان مكلوري Jonathan Mcclory" :

بريطاني الجنسية متخصص في القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والعلاقات الثقافية، مبتكر مؤشر30 Soft Power لقياس القوة الناعمة للثلاثين دولة الأولى في العالم، إذ يقوم بتصنيفهم حسب تقرير سنوي، يؤدي وظيفة تقديم المشورة لحكومات العالم في شركة Monocle Media Group التابعة لبورتلاند آسيا التي مقرها سنغافورة، قبل العمل في القطاع الخاص عمل "جوناثان ماكلوري" باحثا في معهد الحكومة البريطانية Insitute for Gouvernement.

### ثانيا عرض نموذج القوة الناعمة 30 :

يرتكز على تصميم "جوزيف ناي" لمصطلح القوة الناعمة الذي أطلقه سنة 1990 في مقال منشور في مجلة "السياسة الخارجية" بعنوان "القوة الناعمة" حيث تبعه لاحقا سنة 1991 كتاب حول القوة الناعمة بعنوان "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"[1]، وقد تطرق فيه إلى مصادر وسلوكيات القوة الناعمة، إضافة إلى كتابه "مستقبل القوة" من خلال الاعتماد على نموذج "جوزيف ناي" لتحويل القوة الناعمة، والذي يتكون من خمس خطوات ممثلة في: أولا المصادر، ثانيا الأهداف، ثالثا تحويل، رابعا استجابة الهدف، وخامسا المخرجات. في خضم هذه الخطوات فإن نموذج "ماكلوري" لقياس القوة الناعمة[2]

---

[1] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 12.

[2] Jonathan Macclory, « Soft Power 30 Global Ranking of Soft Power on 2019 », Portland, USC Cente on Public Diplomacy, (2019), pp. 11-35.

الثلاثين يرتكز على تحويل القوة الناعمة بتحديد الموارد بحساب ما هو متاح من هذه الموارد، والتي يمكنها التأثير في الهدف، زيادة على فهم أين ستكون فعالة؛ يقسم نموذج "ماكلوري" للقوة الناعمة الثلاثين تقييم موارد البلدان إلى بيانات موضوعية وذاتية.

1- **البيانات الموضوعية:** ويتم تنظيمها في ستة فئات متمثلة في: الثقافة، التعليم، المشاركة، البعد الرقمي، المشاريع والحوكمة.

- **الثقافة:** وتتضمن عديد المتغيرات من قَبِيل إجمالي عدد السائحين الوافدين، ومتوسط الإنفاق لكل سائح (إجمالي عائدات السياحة مقسومًا على عدد السياح)، إضافة إلى عدد الأفلام التي ظهرت في المهرجانات السينمائية الكبرى، وعدد المراسلين الأجانب في الدولة، وعدد مواقع التراث العالمي لليونسكو، كذلك الحضور السنوي لتصنيف أفضل 100 متحف عالمي، وحجم سوق الموسيقى، وعدد من أفضل 10 ألبومات في الدول الأجنبية، والميداليات الأولمبية، وترتيب الفيفا، إضافة إلى جودة الناقل الجوي الوطني، وعدد المطاعم الحاصلة على نجمة ميشلان، وأخيرا مؤشر قوة اللغة.

- **البعد الرقمي:** ويتضمن عدد المتابعين على Facebook لرؤساء الدول أو الحكومة (خارج الدولة)، ودرجة المشاركة على Facebook لرؤساء الدول أو الحكومة (خارج الدولة)، ومتابعو وزارة الخارجية على الفيسبوك (خارج الدولة)، إضافة إلى نتيجة مشاركة الفيسبوك لوزارة الشؤون الخارجية (خارج الدولة)، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، يضاف لها خوادم إنترنت مؤمنة لكل مليون شخص، وعرض النطاق الترددي للإنترنت (بآلاف ميغابت في الثانية)، وكذلك مؤشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ومؤشر المشاركة الإلكترونية ثم اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص.

- **التعليم:** ويشمل متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أداء العلم، والعلوم، والرياضيات والقراءة، وعدد أفضل الجامعات العالمية، إضافة إلى عدد مقالات المجلات العلمية الأكاديمية المنشورة، وعدد الطلاب الدوليين في الدولة، وكذلك الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **المشاركة:** وهي إجمالي مساعدات التنمية الخارجية، ومساعدات التنمية الخارجية، إضافة إلى عدد السفارات بالخارج، وعدد السفارات في الدولة، وعدد القنصليات العامة بالخارج، وعدد البعثات الدائمة في[1]

[1] Jonathan Macclory, op.cit.

المنظمات الدولية، عضوية المنظمات الدولية CIA World Fact Book، وكذلك طالبي اللجوء لكل 1000 شخص، وعدد البعثات الدبلوماسية المختلفة، ثم عدد الدول التي يمكن للمواطن زيارتها بدون تأشيرة، وحجم الجمهور الأسبوعي للإذاعة الحكومية، ومؤشر الأداء البيئي.

– **المشاريع:** وتتضمن البراءات العالمية المودعة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر التنافسية، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، زيادة على مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر مدركات الفساد، ثم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمال، إضافة إلى مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر التنافسية العالمية، وكذلك تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال، ومعدل البطالة كنسبة مئوية من العمالة، وصادرات التكنولوجيا الفائقة كنسبة مئوية من صادرات التصنيع، وسجل تكاليف بدء الأعمال التجارية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد.

– **الحكومة:** وتشمل مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر فريدوم هاوس، وعدد مراكز الفكر في الدولة، ومؤشر المساواة بين الجنسين حسب مؤشر البنك الدولي، وكذلك مدى تنفيذ عقوبة الإعدام، وعدم المساواة في الدخل، إضافة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي، والثقة في الحكومة، ومؤشر حرية الصحافة، وصولا إلى تصنيف فعالية الحكومة بالبنك الدولي، وجودة لائحة الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي، ورفاهية السكان.

**2– البيانات الذاتية:** يجمع نموذج قياس القوة الناعمة الثلاثين بين البيانات الموضوعية سابقة ذكر والبيانات الشخصية التي تعبر عمّا يسميه "ماكلوي" بالاقتراع الدولي، والذي هو عبارة عن استبيان يخص 25 دولة في العالم متفرقة بين القارات الخمس وفق عينة تكونت في سنة 2019 من 12500 شخص، بمعدل 500 شخص لكل بلد يشمله الاستبيان، حيث يتم اختيار البلدان وفق معايير متعلقة بدورها في وضع الأجندة الدولية على غرار دول مجموعة العشرين إضافة إلى تمثيل العينات في البلدان على أساس العمر، الجنس والمنطقة وفق تعدد الثقافات بدل التمثيل الوطني، في نفس السياق يتكون المسح من سلسلة من الأسئلة مترجمة إلى اللغة أو اللغات الرئيسية في كل بلد بالاعتماد على مقياس إجابة مكون[1]

[1] Jonathan Macclory, op.cit.

من 11 نقطة من 0 إلى 10، حيث يمثل 0 رأيا سلبيا للغاية ويمثل 10 رأيا إيجابيا للغاية، وقد ركز الاستبيان على عديد الأسئلة حول المطبخ، والترحيب بالسياح الدوليين، ومنتجات التكنولوجيا، إضافة إلى السلع الفخمة، والثقة في الأداء في الشؤون الدولية، ومدى جاذبية الزيارة أو العمل أو الدراسة، والمساهمة في الثقافة العالمية[1].

يعتمد نموذج "ماكلوري" على 65 بالمائة في تقييمه على البيانات الموضوعية، و35 بالمائة على البيانات الذاتية كما هو مبين في الجدول التالي:

**الشكل رقم 9: نموذج قياس القوة الناعمة الثلاثين.**



Figure 1 - The Soft Power 30 framework

المصدر: جوناثان مكلوري، قياس القوة الناعمة 30، (بورتلاند، 2019)، ص 118.

**ثالثا نقد نموذج قياس القوة الناعمة 30 :**

يشهد نموذج القوة الناعمة للدول الثلاثين الأولى في العالم عديد الانتقادات من قبل الباحثين والأكاديميين عبر العالم من خلال الرجوع لأصل مفهوم القوة الناعمة ومكوناتها المتعلقة بالمصادر

[1] Jonathan Macclory, op.cit.

والسلوكيات وسياق محاولات قياسها بالاعتماد على: الأدوات، الإستراتيجيات، الاستجابات والنتائج كما ورد في أول تصميم لقياس القوة الناعمة لجوزيف ناي في كتابه "مستقبل القوة"، من ثم –وفي إطار دراسة نقدية لنموذج قياس القوة الناعمة 30– تبرز عدة سياقات، منها: المتعلقة بالمنهجية، المتغيرات والإطار الفكري.

1- **المنهجية:** في إطار الدراسة النقدية لنموذج القوة الناعمة 30؛ يبرز البعد المتعلق بالمنهجية كأحد أهم مؤاخذات الدارسين والأكاديميين عليه، ويبرز صدق البناء التي تم صياغتها من قِبل "كرونباخ" و"ميهل" على أساس الشبكة الاسمية، بمعنى أن يتماشى طرح الفكرة أو نموذج القياس مع المعنى الكامل للمفهوم وفق مجموعة من القوانين، تنقسم إلى نوعين: الأول يحكم علاقة بناء المصطلح في إطار تفاعله مع باقي المتغيرات، والثاني يتعلق ببناء شبكة المصطلح مع الملاحظات التجريبية أو النتائج المتوصل إليها. في السياق ذاته، يُشار إلى تطابق النظرية والأداة التي تسمى بالصلاحية التشغيلية التي تشير إلى مدى تطابق أداة القياس لمعرفتها العلمية وفهم البناء حيث يمثل التصور الدقيق للمفاهيم أهمية كبيرة في زيادة صلاحية القياس.

يشكل مجال محتوى موارد القوة الناعمة معيارا لتقييم الصلاحية التشغيلية لنموذج القوة الناعمة 30، فوفقا لـ"جوزيف ناي" هي الأصول التي تنتج الجاذبية، وفي هذا السياق تبرز المتغيرات المتعلقة بالبرامج والأنشطة الدبلوماسية التي هي بعيدة كل البعد عن إنتاج أي جاذبية كونها تؤدي وظائف دولاتية؛ زيادة على أنها مؤسسات تمتاز بها كل دولة في العالم ذات سيادة، فهي لا تشكل استثناء تمتاز به دولة عن دولة أخرى حتى يحقق ذلك جاذبية؛ وكذلك الأحداث الثقافية وبرامج التبادل، حيث تشكل الكثافة أحد مخرجات السياسة المتبعة وليست أداة للجذب[1].

بالرجوع إلى الصلاحية التشغيلية، فإن أهم ما يُعاب على نموذج القوة الناعمة 30 هو تركيزه على المصادر كرصيد للقوة الناعمة واعتبارها وحدها مقياسا للقوة الناعمة وإغفال طريقة الاستفادة أو تفعيل هذه المصادر، ففي المتغير الخاص بعدد الأماكن المصنفة في منظمة اليونسكو لا يُعد التصنيف وحده مقياسا

[1] Seong-Hun Yun, « An Overdue Critical Look at Soft Power Measurement: The Construct Validity of the Soft Power 30 in Focus », JOURNAL OF INTERNATIONAL AND AREA STUDIES, V. 25, N. 2, (2018), pp.9-13.

للقوة الناعمة كون التصنيف يمكن أن لا تستفيد منه الدولة، كمثال على ذلك تماثيل "باميان" في أفغانستان رغم أنها مصنفة في اليونسكو إلا أن أفغانستان لا تستفيد منها، ولا تساهم أي قوة ناعمة أفغانية، بينما جزر النخيل الثلاثة في الإمارات العربية المتحدة ليست مصنفة في منظمة اليونسكو لكنها مساهمة في القوة الناعمة الاماراتية والمجال الاقتصادي الإماراتي المتعلق بجلب السياح، ومن ثم يتعارض متغير الأماكن المصنفة في منظمة اليونسكو مع قياس القوة الناعمة الذي يعتمد الجذب كونه في حالة بودا باميان في أفغانستان لا يحتوى على جذب، بل يرجع لأسباب دينية وأمنية خارجة عن نطاق القوة الناعمة، هناك عديد المتغيرات في نموذج القوة الناعمة 30 والتي تشكل مساسا بالصلاحية التشغيلية لمفهوم القوة الناعمة نسردها في العنصر التالي.

**2- المتغيرات:**

فيما يخص المتغيرات، فإن الإشكال في عدم الاعتماد على مصادر وسلوكيات القوة الناعمة معا، بل مجرد الاعتماد على مصادر القوة الناعمة كرصيد للتأثير. فنموذج القوة الناعمة الثلاثين يستند على تقسيم حسب مجالات مصادر القوة الناعمة بافتراض أن البلد الذي يحتوي على أكبر عدد أو أكبر رصيد لمصادر القوة الناعمة هو من يتصدر القائمة، في حين أن المصادر لوحدها لا تعبر عن مدى القوة الناعمة للدولة؛ بل تستوجب الاستفادة من هذه المصادر الشيء الذي لا تتبعه كثير من الدول، فعلى سبيل المثال "قلاع وجدران الملك إدوارد في جوينيد" في بريطانيا التي صُنفت من قبل منظمة اليونسكو سنة 1986 كمصدر لا يمكن الاعتراض عليها، لكن ما هي السلوكيات المرافقة لها قصد توظيف الإرث التاريخي في القوة الناعمة لبريطانيا في سبيل تحقيق الجذب الذي ينتج عنه زيادة السياح في البلد مثلا. وكذلك فيما يخص عدد السياح الوافدين للبلد، يمكن أن يعد ذلك عنصر جذب للدولة كوجهة سياحية من خلال ارتفاع عدد السياح في البلد، لكن توافد السياح ليس وليد الصدفة بل هو نتاج لعملية سبقته كالتعريف بالبلد من خلال ثقافته المتمثلة في الطبخ على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم فتوافد عدد السياح للبلد يدخل ضمن مخرجات القوة الناعمة وليس مصدرا من مصادر قياس القوة الناعمة، أو على أقل تقدير يمكن اعتبارها حوصلة لقياس مدى نجاعة مصادر القوة الناعمة وليس مصدرا من مصادر القوة الناعمة. وفي المجمل، لا يتماشى تصنيف متغيرات دراسة نموذج القوة الناعمة 30 حسب مجال مصادر القوة الناعمة مع مصادر وسلوكيات هذه القوة، زيادة على المساس بغرض المؤسسات التي

تصدر نماذج القوة الناعمة والمتمثلة في تقديم الاستشارة فكيف يمكن قياس مدى نجاعة الاستشارة في توظيف القوة الناعمة من خلال التركيز على المصادر فقط وإغفال نتائج ومخرجات القوة الناعمة.

**3- الإطار الفكري:**

من خلال الرجوع إلى أصل مصطلح القوة الناعمة الذي طُرح أول مرة على لسان "جوزيف ناي" في سنة 1990، يبرز الإطار الفكري الذي صُرح ضمنه المصطلح والمتمثل في البعد الليبرالي الذي ينتمي له "جوزيف ناي"، ويبرز اعتماده على المصطلحات الليبرالية المتعلقة بالتعاون الدولي والمؤسسات الدولية في إقراره لمصادر القوة الناعمة في بداية طرح المفهوم ليغيرها لاحقا. في نفس ذاته، يطرح "جوناثان ماكلوري" في نموذج القوة الناعمة 30 مجموع المصطلحات التي تنبع من الفكر الليبرالي على سبيل المثال: الحرية الاقتصادية، والتنافسية العالمية، ومؤشر فريدوم هاوس للحرية، والجندر، وحرية الصحافة والحكم الراشد. وبخصوص هذا الصدد، وجب الأخذ بعين الاعتبار أن القوة الناعمة تتمثل في الدول أو الأمم في سياق سياستها الخارجية كممارسات وتجمعات حكومية وسياسية وليست مقتصرة على الفكر الليبرالي، فكثير من الدول لا تستند للأطر الليبرالية الغربية غير أنها ضمن الدول التي توظف قوتها الناعمة في سياسيتها الخارجية أكثر من الدول الليبرالية الغربية كالصين وتركيا يمكن أن تحد المفاهيم الليبرالية من التفاعل ضمن أسس النظام العالمي الليبرالي في حال غيابها، إلا أنها لا تمثل جذبا في القوة الناعمة بالنسبة لتأثير وتأثر كثير من الدول التي لا تعتمد على الأطر الليبرالية في تصميم سياستها الخارجية، زيادة على كون المحدد الاقتصادي يسبق المحدد الفكري في السياسة الدولية، ومن هنا تبرز جدوى المصطلحات الليبرالية في الضغط سياسيا -وحتى اقتصاديا- على الدول التي تفتقد لها، وهو نوع من الحصانة بالنسبة للدول التي تنتمي للمعسكر الغربي الليبرالي، غير أن الجذب الاقتصادي المتمثل في توفر شروط مناسبة للاستثمار وتحقيق الأرباح يلغي التعامل وفق الأطر والمصطلحات الليبرالية كما هو حاصل في الصين؛ فانخفاض تكاليف اليد العاملة إضافة إلى شساعة السوق الصيني بأكثر من مليار نسمة ألغى كل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية ضمن تفاعلات الفكر الليبرالي في السياسة الدولية.

## المطلب الثاني: مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع

يعتمد مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع على التحليل الكمي قصد تحفيز الآراء اللحظية في بيئة متغيرة، حيث ينتج عن عدم وجود قياس كمي استحالة المقارنة بين الدول من ناحية عوامل القوة والضعف في ميدان توظيف القوة الناعمة. علاوة على ذلك، يشكل التحليل الكمي أساسا لاقتراحات سياسة فعالة تصب في البعد التشاوري بين الخبراء وصناع القرار خصوصا في ظل الاختلاف بين الدول من ناحية مصادر القوة الناعمة المرتبطة باختلاف الثقافات بين الدول، غير أن المعمول به وفق نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع يركز على العدد الكبير من الصفات المشتركة بين الدول بالاعتماد على عديد المؤشرات، حيث يتم تنظيم القوة في ثلاثة فئات رئيسية هي: الصورة العالمية أولا والنزاهة العالمية ثانيا، والتكامل العالمي ثالثا، والتي تنقسم بدورها إلى 13 متغيرا يتم اتباع تقييمهم في خمس سنوات من 2005 إلى 2010، وقبل عرض هذه المتغيرات نتطرق إلى الشركة التي تصدر نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع

### أولا مصدر نموذج مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع:

يصدر النموذج من مؤسسة إرنست ويونغ Ernst & Young بالشراكة مع معهد سكولكوفو الروسي Skolkovo Institute، حيث نتطرق إليهما في ما يلي:

1-إرنست ويونغ Ernst & Young شركة بريطانية مختصة في مجال الضمان، الضرائب، المعاملات والخدمات الاستشارية لها حضور في عديد الدول منها الجزائر في مركز الأعمال بباب الزوار بالجزائر العاصمة، تهدف الشركة لدراسة الأسواق قصد تقديم وتسويق الأعمال التجارية؛ غير أنها عرفت عديد المشاكل على الصعيد العالمي وعلى رأسها انتقاد تقديمها لاستشارات بنك ليمان بروذرس الذي أدى انهياره إلى الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 [1].

2- معهد سكولكوفو لدراسات الأسواق الناشئة: مقره جامعة موسكو للإدارة، وهو مختص في البحث في اقتصاديات الأسواق الناشئة والشركات، حيث يوفر منصة لتفاعل كبار المفكرين والخبراء حول العالم، ويقدم استشارات لرجال الأعمال ومصممي السياسات الحكومية والأكاديميين في العالم.

[1] Ernst & Young, Official Web site company, in https://go.ey.com/3CqLb1q, (12/01/2022).

## ثانيا: متغيرات مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع:

يشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية والتي بدورها تتفرع منها متغيرات حيث نستخلصها فيما يلي:

**1- الصورة العالمية:** تتمثل في مقياس شعبية الدولة العالمية والإعجاب بثقافتها، فكلما كان الإعجاب كبيرا بالدولة كلما ارتفع تأثير قوتها الناعمة. تتضمن الصورة العالمية للدولة كمتغيرات: تصدير السلع الإعلامية، شعبية لغتها، عدد الميداليات الأولمبية، عدد المواطنين المشهرين في الخارج والشركات التي تحظى بإعجاب عالمي.

-**تصدير السلع الإعلامية:** تُعنى بقياس الأتاوات والرسوم التي تكسبها الدولة من سلع تصدير الأفلام والموسيقى، والسيناريوهات والكتب؛ حيث تمثل هذه السلع مصدرا محتملا للقوة الناعمة، ويستند نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع على إحصائيات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

-**تسجيلات اللغة:** يُقدر هذا المتغير عدد طلاب الجامعات الأمريكية المسجلين لدراسة لغات بلدان أخرى، وهنا تعطي لغة الدولة التي يسجل لدراستها طلاب الجامعات الأمريكية قوة ناعمة من حيث القدرة على التواصل والتأثير، ويستند النموذج على مصدرين لقياس التسجيلات اللغوية: الأول على موقع المنظمة الحديثة للغة، والثاني على موقع المفوضية الأوربية eurostar.

-**دورة الألعاب الأولمبية:** تعد الألعاب الأولمبية فرصة فريدة للدول لتأكيد وجودها العالمي وكسب إعجاب الدول الأخرى، يشمل هذا المتغير العدد الإجمالي للميداليات التي تم الفوز بها خلال الدورتين الأخيرتين للألعاب الأولمبية كمؤشر للقوة الناعمة للدولة.

-**عدد المواطنين المُدرجين في الشخصية المؤثرة المئة لمجلة تايم:** يمثل تأثير الشخصيات المهمة والكارزماتية جانبا من القوة الناعمة للدولة، حيث يتعدى هذا التأثير حدود الدولة. وفي هذا الشأن، تعِدُّ مجلة تايم الأمريكية Time قائمة لمن تعتبرهم أكثر 100 شخصية نفوذا في العالم أو حسب مناطق[1]

[1]Ernst & Young, « Rapid-growth markets soft power index », (spring 2012), pp. 7-9.

العالم؛ بالاعتماد على عديد المتغيرات منها السلطة السياسية وصولا إلى العلمية والابتكار، حيث ساهم حضور مواطن دولة ما في إبرازه كرمز لها يُحتذى به، ويمكن التأثير وفقه في سياق القوة الناعمة للدولة.

-**الإعجاب بالشركات:** في كل عام تعد مجلة Fortune قائمة للشركات الأكثر شهرة في العالم والتي تحظى بإعجاب خارج حدود الدولة، حيث تضيف هذه الشهرة والعلامة التجارية للشركة رصيدا واضحا للقوة الدولة الناعمة كشركة Appel في الولايات المتحدة الأمريكية أو Mercedes في ألمانيا والتي تعطي لبلد منشئها نوعا من العلامة التجارية التي تصب في القوة الناعمة للدولة.

**2- النزاهة العالمية:** تقيس النزاهة العالمية مدى التزام بلد ما بالأخلاق أو كونها رمزا أخلاقيا. وبالحديث عن القوة الناعمة وتأثيرها خارج حدود الدول، فإن العالم يحترم الدول التي تعامل باقي الدول باحترام، زيادة على حماية مواطنيها على أساس دعم الحريات السياسية والاجتماعية، في المقابل البلدان التي تفتقر إلى النزاهة لا يحترمها باقي العالم، ما يصب سلبا في مدى نجاعة قوتها الناعمة، يتضمن مؤشر النزاهة العالمية المتغيرات التالية:

-**سيادة القانون:** في إطار قياس جودة مؤسسات الدولة يقوم البنك الدولي بتجميع مؤشر سيادة القانون، ويتضمن ذلك عديد المتغيرات بما فيها معدل الجريمة في الدولة، ومستويات العنف والفساد، وجودة المحاكم؛ حيث تفقد البلدان مصداقيتها داخل المجتمع الدولي في حال ارتفاع معدلات الفساد والجريمة والعنف.

-**مؤشر الحرية:** ومن أمثلته إقبال الناخبين، أين تؤثر الحرية في درجة مصداقية الدولة وتأثيرها العالمي، حيث قد ينظر لأي بلد على أنه شمولي أو دكتاتوري وبالتالي يفقد شرعيته في معظم أنحاء العالم.

-**إقبال الناخبين:** يتم احتساب قياس إقبال الناخبين كنسبة مئوية من عدد تصويت السكان في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، أين تمثل معدلات مشاركة الناخبين المنخفضة بشكل عام شعورا بالحرمان من الحقوق السياسية، وفي المقابل يحظى ارتفاع معدلات إقبال الناخبين بإعجاب عام، وتكتسب الدولة مزيدا من المكانة العالمية والنزاهة من الحكومات المنتخبة[1].

---

[1] Ernst & Young, « Rapid-growth markets soft power index », op.cit.

-**انبعاثات $CO_2$:** تشكل المسائل البيئية طليعة القضايا العالمية في وسائل التواصل الاجتماعي، وتحظى البلدان التي تنجح في خفض انبعاثات $CO_2$ بإعجاب باقي الدول، زيادة على التأثير في مجال السياسة البيئية الدولية، وفي مقابل ذلك تتشوه صورة البلد الذي يحتوي على انبعاثات كبيرة لـ $Co_2$ ويؤثر ذلك في رصيده من القوة الناعمة.

3- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** التكامل العالمي يقيس مدى ترابط بلد ما مع بقية العالم إضافة إلى عدد الاشخاص الذين يأتون للزيارة أو الدراسة أو العيش في البلد ومدى قدرة البلد على التواصل مع العالم، حيث يمثل هذا المؤشر أحد المكونات الرئيسية وراء اتصال الدولة مع بقية العالم وقدرته اللاحقة على السيطرة والتأثير والذي يصب في رصيد القوة الناعمة لدولة ما، يشمل مؤشر الانماج العالمي المتغيرات التالية:

-**الهجرة:** يعتمد المتغير على قياس العدد الإجمالي للمولودين في الخارج والمقيمين في بلد ما، إذ كلما زاد المهاجرون المقيمون في بلد ما كلما زادت القوة الناعمة لذلك البلد من خلال الاهتمام العالمي بها وتنامي تأثيرها، زيادة على كون الهجرة تسمح بالتعرف على قيم البلد المضيف وإيديولوجيته؛ ما يساهم في نشرها والتأثير وفقها.

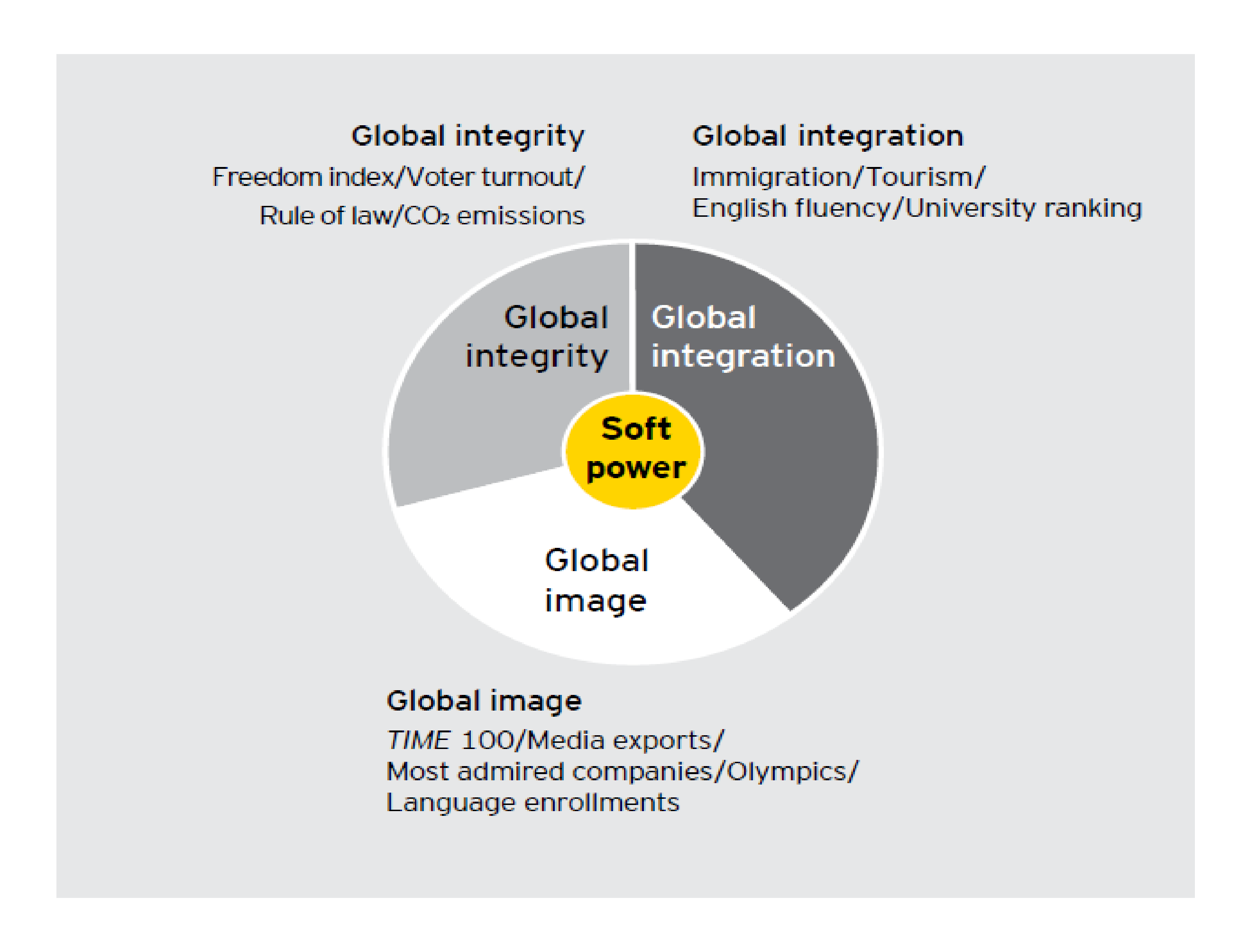
-**السياحة:** تقيس السياحة اهتمام العالم بتاريخ الدولة المضيفة وثقافتها، ويمثل تغيير حجم السياحة الداخلية مقياسا فعالا لتغيير الاهتمام في بلد مضيف، إضافة إلى زيادة عدد الوافدين من خارج البلد ما يمثل رصيدا في القوة الناعمة لذلك البلد.

-**ترتيب الجامعة:** يتم احتساب ترتيب الجامعات من الإجمالي المتراكم للنقاط التي حققتها دولة ما من جامعاتها المصنفة على مؤشر تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي العالمي، حيث تقيس التصنيفات مستوى الجودة لكل جامعة ودرجة التدويل فيها؛ بمعنى عدد الطلبة الأجانب الوافدين وعدد طلاب الدولة المضيفة الخارجين الذين يدرسون في الخارج، وبالتالي تكون الجامعات في أعلى الترتيب جذابة بالنسبة للطلبة الأجانب، وتتجسد القوة الناعمة للدولة المضيفة في تسويق صورتها من خلال الطلاب الأجانب وقت دراستهم ولاحقا وقت رجوعهم لبلدانهم الأصلية[1].

[1] Ernst & Young, « Rapid-growth markets soft power index », op.cit.

-**مدى التحكم في اللغة الإنجليزية:** يمثل هذا المتغير مدى القدرة على التواصل والتكامل مع بقية العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويمثل ذلك جزء مهما من القوة الناعمة للدولة من خلال التحكم في اللغة الإنجليزية كلغة أولى في العالم من ناحية الانتشار، فذلك يساهم في التواصل قصد تسويق القوة الناعمة للدولة، زيادة على التعامل وفق البعد الاقتصادي في التبادلات التجارية[1].

**الشكل رقم 10: متغيرات مؤشر القوة الناعمة لاسواق النمو السريع**




المصدر: Skolkovo Institue, Rapid-growth markets soft power index, (rusia, 2012), P 7

[1] Ernst & Young, « Rapid-growth markets soft power index », op.cit.

## ثالثا نقد نموذج مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع:

تنقسم دراستنا النقدية لنموذج مؤشر القوة الناعمة لأسواق النمو السريع إلى ثلاثة عناصر؛ حيث يمثل العنصر الأول النقد المتعلق بالمنهجية، ويمثل العنصر الثاني نقدا متعلقا بالمتغيرات التي يعتمد عليها النموذج، أما العنصر الأخير فيتضمن نقدا متعلقا بالأطر الفكرية للنموذج، وتشكل هذه العناصر أهم مُؤاخذات الدارسين والأكاديميين لتوظيف القوة الناعمة للدول.

### 1- المنهجية:

كما سبق في نموذج القوة الناعمة 30، يبرز الاختلال المنهجي المتعلق بصدق البناء فيما يخص الصلاحية التشغيلية التي تتضمن مدى تطابق أداة القياس لمعرفتها العلمية، بمعنى مدى تطابق نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع مع مفهوم القوة الناعمة المتمثل أساسا في اعتماد الجذب بدل الإكراه وفق الاعتماد على مصادر وسلوكيات، إضافة إلى إستراتيجيات التحويل والنتائج التي تتوصل إليها. وأما فيما يتعلق بنموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع، فإن الاختلال وفق الصلاحية التشغيلية يكمن في الاعتماد حصريا على تقسيم المتغيرات وفق تصورات مؤسس النموذج المتعلقة بالصورة والنزاهة العالمية ومدى الاندماج في الاقتصاد العالمي، زيادة على الاعتماد على مصادر القوة الناعمة دون باقي مكونات القوة الناعمة المتصلة بالسلوكيات، فكل الدول لديها ثقافة كمصدر للقوة الناعمة غير أن ذلك لا يضمن نجاعة توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول بل تحكمه سلوكيات تصب في تفعيل هذه القوة الناعمة، فتصدير السلع الإعلامية كمتغير لنموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع التي تُعنى بقياس الأتاوات والرسوم عن تصدير الأفلام، والموسيقى والسيناريوهات...الخ قد سبقتها مرحلة التعريف والتسويق لثقافة البلد كمصدر للقوة الناعمة قصد إحداث الجذب اللازم لإمكانية تصدير السلع الإعلامية كسلوك للقوة الناعمة، فلا يمكن بداية تصدير السلع الإعلامية دون إحداث جذب متعلق بالتعريف بثقافة البلد، ويتم هذا التعريف بالاعتماد على وسائل الإعلام كمرحلة أولى، وبعد إحداث الجذب وفق التعريف بالثقافة تأتي المرحلة الثانية في تصدير السلع الإعلامية كتحصيل لتوظيف القوة الناعمة. زيادة على صيغة السرية التي توافق المبادلات التجارية، فإن عامل الجذب لا يحصل في ظل السرية؛ بل يعتمد على التعريف قصد الجذب والإقناع، ونخلص من هذا إلى أن الصلاحية التشغيلية لنموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع تعرف اختلالا في الاعتماد

العصري على مصادر القوة الناعمة، إضافة إلى الخلط في تصنيف سلوكيات ضمن مصادر القوة الناعمة.

**2- المتغيرات:**

فيما يخص متغيرات نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع، ومكمن الخلل الرئيسي هنا هو في الاعتماد الحصري على المتغيرات كمصادر؛ فكلما ارتفعت قيمة المتغير عدديا كلما زادت القوة الناعمة للدول حسب النموذج، مقابل عدم الاعتماد على السلوكيات التي تمثل ترجمة لفعالية المصادر، فالقوة الناعمة للدولة لا تقتصر على الارتفاع العددي في تقييم المصادر؛ بل وجب التطرق إلى ترجمة هذه المصادر إلى نتائج ومخرجات عن طريق الاعتماد على سلوكيات لتفعيلها، حيث لا يكفي مجرد ترجمة المصادر لوحدها إلى أعداد واعتمادها كقياس للقوة الناعمة للدولة، ومثالا على ذلك متغير السياحة في مؤشر مدى الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ فالسياحة يسبقها تعريف بثقافة الدولة من خلال تراثها وأماكنها السياحية قصد توليد الجذب الذي يساهم في جلب السياح كأحد مخرجات القوة الناعمة وليس اعتبار البعد العددي في ارتفاع أو انخفاض السياح كعامل جذب في القوة الناعمة لوحده، زيادة على كون تصنيف السياحة في مدى الاندماج العالمي كون السياحة مجالا اقتصاديا يرجع لمدى اتباع الدول سياسات لتنميته أو لا، كما أنه ليس مقتصرا على الاندماج في الاقتصاد العالمي كون هذا الأخير يرجع أساسا لمعطيات سياسية متعلقة بفرض عقوبات اقتصادية تحد من التفاعل والاندماج في الاقتصاد العالمي للدولة التي تُفرض عليها عقوبات. إضافة لما سبق ذكره في إطار الدراسة النقدية للمتغيرات في نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع، تظهر متغيرات لا تُولد خاصية الجذب كمتغير انبعاثات $CO_2$ في مؤشر النزاهة العالمية؛ فالبعد البيئي لا يولد جذبا ولا عنوانا رئيسيا مؤثرا في وسائل التواصل الاجتماعي، بل هو خاصية تمتاز بها الدول الصناعية أين تؤثر في المجال الصحي، زيادة على كونها تصب في المثالية التي تقابلها براغماتية الدول في أسبقية البعد الاقتصادي كأولوية على البعد البيئي، ما يترجم في تفاعلات الدول ضمن اتفاقية المناخ في باريس 2015، فكثير من الدول وقعت عليها في الورق لكن الواقع معاكس لذلك، يضاف إلى ذلك انسحاب دول منها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم الرئيس السابق دونالد ترامب، فانبعاثات $CO_2$ تتعلق بالجانب الصحي المرافق للبعد الاقتصادي وليست متغيرا رئيسيا حتى يُعتمد عليه في إبراز القوة الناعمة للدول.

يبقى الخلل الرئيسي في مؤشر قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع في الاعتماد على مصادر القوة الناعمة وخلط وإغفال سلوكيات القوة الناعمة التي تشكل إستراتيجية تفعيل مصادر القوة الناعمة للدول.

### 3- الإطار الفكري لنموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع:

بالترافق مع الفكر الليبرالي لجوزيف ناي مصمم مفهوم القوة الناعمة، فإن نموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع يعتمد أيضا على الفكر الليبرالي في طرحه للمتغيرات التي يهدف من خلالها قياس القوة الناعمة، زيادة على اعتماده على البعد المثالي خصوصا في المؤشرات التي تتفرع منها المتغيرات كمتغير مؤشر الحرية ومتغير إقبال الناخبين، غير أن القوة الناعمة لا تقتصر على الأبعاد اللبيرالية المتعلقة بالحرية والديمقراطية كون كثير من الدول لها رصيد كبير من القوة الناعمة بعيدة كل البعد عن الأطر الليبرالية التي تتضمن الحرية والديمقراطية؛ فالقوة الناعمة تستند لمصادر ولا تعتمد على شعارات وفق إيديولوجية تتغير من بلد لآخر، زيادة على كون القوة الناعمة لا تقتصر على النظرة الليبرالية بل تتعلق بثقافة الدول وسياقات تفاعلاتهم وفق هويتهم وتاريخهم، فالإقبال على التصويت حق يكفله الدستور في كثير من الدول؛ بينما في دول أخرى لا يوجد بها برلمان أصلا، غير أنها توظف بفعالية كبيرة قوتها الناعمة مثل دولة قطر. وفي السياق ذاته، تبرز النظرة المثالية في تصنيف مؤشرات قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع التي تتضمن الصورة العالمية، النزاهة العالمية ومدى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تقتصر فاعليتها في توفير عامل الجذب الذي ترتكز عليه القوة الناعمة في العنوان التي تمثلها في النموذج فقط وليس لها اعتبار ذو قيمة في الواقع، فكل الدول ترى أن صورتها العالمية هي الأحسن في العالم، زيادة على دفاع السلطة التنفيذية في الدول على مدى نزاهة حكمها في الساحة العالمية. وختاما -وكما تطرقنا إليه سابقا- فإن التفاعلات والعقوبات الاقتصادية هي التي تزيد أو تحد من مدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، فبلد مثل إيران فرض عليه المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية لا يمكنه الاندماج في الاقتصاد العالمي حتى وإن تربعت السياحة وترتيب جامعاته على عرش التصنيف عالميا وأصبح كل مواطنيه يجيدون الإنجليزية بطلاقة فنموذج قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع يعتمد على المثالية في مقابل البراغماتية التي تصمم الدول سياستها الخارجية وفقها.

## المطلب الثالث المؤشر العالمي للقوة الناعمة

في سياق محاولة تقديم نماذج قياس القوة الناعمة للدول نطرح النموذج العالمي لقياس القوة الناعمة، حيث يعتمد تصنيف الكيانات الدولاتية كأمم بدل اعتبارها بلدانا ما يشكل اختلافا جوهريا مع النموذجين المطروحين سابقا، يصدر نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة.

## أولا مصدر المؤشر العالمي للقوة الناعمة:

مصدر المؤشر شركة براند للتمويل والتي هي شركة بريطانية تأسست في سنة 1996 كشركة استشارات متخصصة في تقييم العلامات التجارية، والتسويق والتمويل. تضع كل عام 5000 من أكبر الشركات في العالم للاختبار والتقييم والتصنيف وتنشر ما يقارب 100 تقرير سنوي عن الشركات والعلامات التجارية، كما تقدم الشركة أيضا استشارات للدبلوماسيين وصانعي السياسات الحكومية في عديد البلدان كونها له مكاتب في 22 دولة ومنطقة في العالم من بينها الهند.

## ثانيا: متغيرات نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة

يرتكز قياس القوة الناعمة للأمم حسب المؤشر العالمي للقوة الناعمة على سبع أعمدة أو ركائز أساسية، والتي بدورها تتضمن متغيرات نستخلصها فيما يلي:

- الأعمال والتجارة: والتي تتضمن الاقتصاد، العلامات التجارية، تحصيل الضرائب، تجارة، استثمار، البنية التحتية، النمو في المستقبل، الأعمال.

- الحوكمة: تتضمن قواعد القانون، حقوق الإنسان، معدل الجريمة، الأمان، دستور، النخبة السياسية.

- العلاقات الدولية: والتي تتضمن العلاقات دبلوماسية، المنظمات دولية، حل النزاعات، المساعدات الدولية، ميدان المناخ.

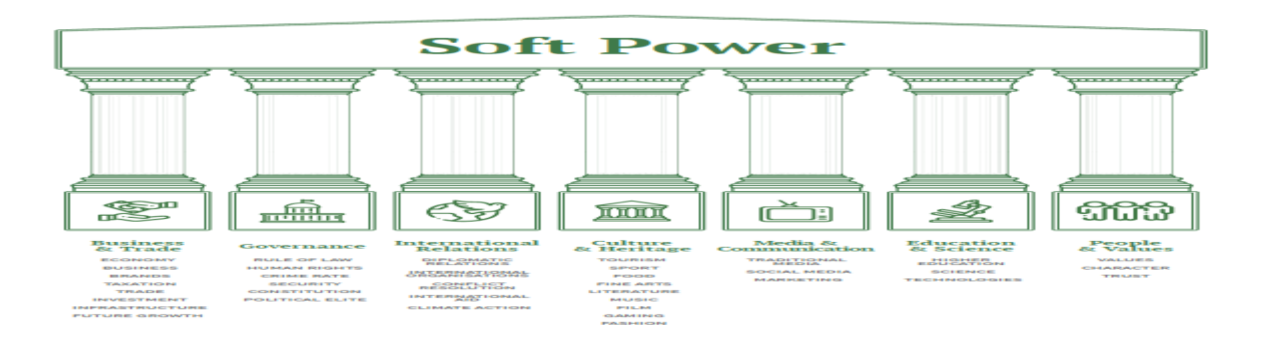
- التراث والثقافة: ويشمل السياحة، الرياضة، المأكولات، الفنون الجميلة، المؤلفات، الموسيقى، الأفلام، والألعاب، والموضة.

- وسائل الاتصال: تتضمن وسائل الاتصال التقليدية (تلفزيون وجرائد)، وسائل التواصل الاجتماعي، والتسويق.

- التربية والعلوم: تشمل التعليم العالي، وعلوم التكنولوجيا.

– الأفراد والقيم: تتضمن القيم، مدى الثقة والصفات المتعلقة بالأمة[1]

**الشكل رقم 11: متغيرات المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة**




المصدر : Brand Finance, Global Soft Power Index 2021 p.10

يعتمد المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة على الأمم بدل البلدان، حيث يعبر هذا الأخير عن مصطلح جغرافي مركزا على استبعاد مصطلح الدول الذي يعبر عن البعد السياسي، بينما الاعتماد على الأمم للدلالة على شمول الحكومة وسكان البلد، إضافة إلى الركائز السبع المعبر عنها سابقا يعمد المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة على استبيان عيّنته متكونة من 75000 فرد في أكثر من 100 دولة، وقد انقسم الاستبيان بين عامة الناس الذين يتكونون من 75000 شخص والمختصين الذين يتكونون من 778 خبيرا موجودين في 102 دولة يتكونون من رواد الأعمال والسوق المحليين، السياسيين والأكاديميين، المنظمات غير الحكومية والصحفيين، حيث يشمل هذا الاستبيان عديد المتغيرات والتي نستخلصها فيما يلي:

– الوعي والألفة: التي تتضمن العلامات التجارية التي يعرفها الناس والتي تؤثر في تعاملاتهم.

– التأثير العام: درجة التأثير في البلد المستفتى وكذلك على المسرح العالمي.

– السمعة العالمية: طرح سؤال حول مدى إيجابية أو سلبية البلد على الصعيد العالمي.

– جائحة كورونا: حيث يعدها متغيرا أساسيا في سنة 2020 من خلال التركيز على الاقتصاد، الصحة والرفاهية، التعاون الدولي.

[1] David Haigh, « Global Soft Power Index 2021 », Brand Finance, (2021), pp.16-25.

في إطار التعامل مع مكونات عينة الاستبيان سابقة الذكر يعطي المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة 90 % لآراء الجمهور و 10 % لآراء الجماهير المختصة[1].

**-ثالثا نقد نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة:**

في إطار نقد النموذج نتطرق إلى المنهجية، المتغيرات والإطار الفكري كأهم العناصر تجاه متغيرات نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة.

**1- المنهجية:**

كما سبق في الدراسة النقدية لنموذجي القوة الناعمة 30 ومؤشر قياس القوة الناعمة لأسواق الناشئة فإن المؤشر العالمي للقوة الناعمة يشهد اختلالات في صدق القياس، ومن ثم في الصلاحية التشغيلية؛ سواء ما تعلق بركائزه السبعة أو بمواضيع الاستبيان الذي يعتمد عليه، والتي لا تعكس البناء الذي يعتمد عليه مفهوم القوة الناعمة على أساس الجذب وفق المصادر بالاعتماد على السلوكيات والإستراتيجيات قصد الوصول إلى نتائج؛ من الناحية الإيجابية أو السلبية، ومن أمثلة ذلك متغير تحصيل الضرائب الذي لا يُولد جاذبية في الحقيقة، بل هو نتيجة لسلوك القوة الناعمة المتمثل في تسويق السياحة مثلا، والتي بدورها تستند على مصادر القوة الناعمة المتعلقة بالثقافة كالأماكن السياحية، الطبخ...الخ، فالخلط بين المصادر والسلوكيات في تصنيف المتغيرات لا يعكس مفهوم وبناء القوة الناعمة المرتكز أساسا على الجذب، زيادة على كون الاعتماد الحصري على مصادر القوة الناعمة يتعارض مع طرح "جوزيف ناي" فيما يخص محاولة قياس القوة الناعمة على أساس الاعتماد على تحويل القوة الناعمة من مصادر إلى سلوكيات بواسطة أدوات السياسة، ومن ثم اتباع إستراتيجية لتحويل هذه الأدوات وفق أهداف مسطرة مسبقا ينتج عنها استجابات سلبية في حال عدم تحقيق الهدف؛ أو إيجابية في حال تحقيقه، من ثم تظهر النتائج على شكل نتائج عامة أو خاصة والتي تمثل السلوكيات، حيث يبرز لنا جليا عدم اعتماد نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة على هذا التسلسل بل اعتمد حصريا على إبراز الجذب على أساس تصنيف متغيرات حاول قياسها أو استفتاء أفراد عينة تجاهها.

فيما يخص الاستبيان، فإن مواضيعه لا تعكس قياس جاذبية الدولة كموضوع السمعة العالمية المتمثلة في طرح سؤال حول مدى إيجابية أو سلبية البلد على الصعيد العالمي فكيف يمكن تقديم عينة

[1] David Haigh, op.cit.

ممثلة للصعيد العالمي قصد معرفة إيجابية أو سلبية السمعة العالمية للدولة، فهذا لا يعكس القياس على الصعيد العالمي ولا يمثل سياق صدق الجذب وفق العينة المختارة.

**2-المتغيرات:**

تبقى أهم المؤاخذات على نماذج قياس القوة الناعمة حصرية اعتمادها على المصادر، حيث لا يُستثنى نموذج المؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة من ذلك لكونه يعتمد على تِعداد مصادر القوة الناعمة في ترتيبه للدول على افتراض أن البلد الذي يحتوي على أكبر رصيد لمصادر القوة الناعمة يحتل المركز الأول وهكذا دواليك، غير أن المصادر لوحدها ليست معبرة كفاية عن القوة الناعمة للدول بل هناك سلوكيات لتفعيل هذه المصادر ومن ثم نتائج سلبية أو إيجابية تتوصل لها الدول في توظيف قوتها الناعمة، ومن الأمثلة على ذلك متغير الاستثمار ومتغير النمو في المستقبل فهذه المتغيرات لم تكن وليدة الصدفة بل سبقتها سلوكيات سمحت بارتفاعها أو انخفاضها، ومن ثم فالسلوكيات التي سبقتها هي من أضفت عليها طابع الجذب حتى أوصلت الدول إلى ارتفاعها كنتيجة، فالنمو في المستقبل سبقه التعريف بالدول بثقافتها تاريخها سياقاتها كمصادر؛ بينما التعريف بها يتم وفق إستراتيجيات ضمن السلوكيات وتحقيق النمو في المستقبل من عدمه يمثل نتيجة هذه السلوكيات، من هنا يظهر لنا جليا الخلط بين المصادر والسلوكيات وتصنيفها حسب ما يراه مصمم نموذج المؤشر العالمي للقوة الناعمة ميدان تفاعلها، زيادة على الاعتماد على متغيرات لا تعكس صفة الجاذبية كمتغير ميدان المناخ الذي يفتقد لطابع الجذب، فافتراض كونه مصدرا يجعلنا نتساءل عن كيفية التمكّن من اتّباع سلوكيات قصد تفعيله، ومن ثم التوصل لنتائج سواء أكانت إيجابية أم سلبية؟ لأن السياسات الاقتصادية تسبق السياسات البيئة، وأحسن مثال على ذلك اتفاقية المناخ لباريس 2015 حيث كان إمضاء معظم الدول عليها مقتصرا على الورق ولم يتعدَّ إلى التطبيق، وحتى "دونالد ترامب" الرئيس الأمريكي السابق انسحب منها لاحقا، فالسياسات والميدان البيئي لا يمثل جذبا يحقق نتائج وفق تطبيق سلوكيات وإستراتيجيات؛ بل هو عنوان لسياسات تحتل مراتب دنيا مقارنة بالبعد الاقتصادي أو حتى الأمني.

**3- الإطار الفكري لنموذج مؤشر العالمي لقياس القوة الناعمة**

تماشيا مع الفكر الليبرالي لجوزيف ناي مصمم مصطلح القوة الناعمة، فإن المؤشر العالمي للقوة الناعمة اعتمد هو أيضا على البعد الليبرالي في محاولة قياس القوة الناعمة للدول، كما سبق التطرق إليه فإن القوة الناعمة لا تقتصر على النظرة الليبرالية بل هي ترتكز على الثقافة، القيم السياسية والمشروعية في السياسة الخارجية للدول، ومن ثم الاعتماد على متغيرات ذات خلفية فكرية ليبرالية لا يعكس صدق قياس القوة الناعمة للدول؛ فمتغير حقوق الإنسان على سبيل المثال يعكس بعدا فكريا جداليا بين الدول، وعدم احترام حقوق الإنسان هي تهمة تتبادلها الدول والفواعل غير الدولاتية والسعي لقياسها يمثل الانحياز لأحد الأطراف في النسق الدولي وليس إعطاءها صبغة جذب قد ترتفع وتنخفض حسب التجاذبات في النسق الدولي، زيادة على أن كثيرا من الدول بعيدة كل البعد عن مقومات الليبرالية تحتوي على رصيد كبير من القوة الناعمة في تفاعلها في النسق الدولي.

بالرجوع إلى النماذج التي قمنا بدراستها والمتمثلة في نموذج القوة الناعمة 30، ومؤشر قياس القوة الناعمة لأسواق النمو السريع والمؤشر العالمي للقوة الناعمة فإن الغرض من تصميمها وطرحها هو تسويق المؤسسات التي تنشرها قصد تقديم خدماتها الاستشارية للدول والحكومات والشركات الكبرى، فهي تعتمد على معايير لتسويق أكثر من معايير أكاديمية تتماشى مع الطرح الأكاديمي الذي مصدره مؤسس مصطلح القوة الناعمة "جوزيف ناي". ورغم الرواج الذي حققت هذه النماذج خصوصا نموذج القوة الناعمة 30 الذي يُنشر تقريره كل سنة في مجلة فوربس الأمريكية، غير أن صعود دول كالصين والهند على الساحة الدولية واعتمادها على توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية يمثل تحديا كبيرا لهذه النماذج فلا يعقل أن تحتل دول من هوندا وبلجيكا مراتب قبل الصين في توظيف القوة الناعمة وفق المتغيرات التي تعتمد عليها هذه النماذج في التنافي مع المنطق، فلو تتبع مؤسسات قياس القوة الناعمة إستراتيجية لتمركزها في الصين أو الهند مثالا لتقديم الاستشارات لغيرت من متغيراتها حتى تحتل الصين أو الهند مراتب عليا في نماذجها قصد إبراز نجاعة استشاراتها، فالهدف هو ربحي اقتصادي وليس متماشيا مع الأطر الأكاديمية والبحثية.

## المبحث الثاني تقديم نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة للدول

في إطار تصميم نموذج رقمي يهدف لقياس القوة الناعمة للدول بالاستفادة من عديد المساهمات المتعلقة بمفهوم القوة الناعمة وعلى رأسها مساهمات مؤسس المصطلح جوزيف ناي زيادة على النماذج

السابقة سواء من ناحية إيجابياتها أو في سياق دراستها نقديا، نطرح النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة للدول حيث تشير الأحرف اللاتينية لتسمية النموذج إلى اسمي والدي M ميسوم و W وديع و M إلى لقبي العائلي مخلوف. وفي السياق نفسه، يشكل النموذج قطيعة مع النماذج السابقة الرئيسية في قياس القوة الناعمة للدول من خلال اعتماده على ثلاثة عناصر رئيسية متمثلة في الرصيد الناعم، التوظيف الناعم والتحصيل الناعم، زيادة على عديد الخصائص التي تشكل تعاطيا جديدا في مجال الاعتماد على البعد الكمي في السياسة الخارجية للدول على أساس توظيف القوة الناعمة من خلال إضفاء ديناميكية في النموذج تأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الدول فيما يخص المتغيرات والأدوات التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في توظيف قوتها الناعمة.

**الشكل رقم 12: صورة النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة**

المصدر: النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

## المطلب الأول منطلقات تصميم النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة للدول:

يعتمد النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة على عديد الأسس المنهجية والمتعلقة بالمتغيرات وفق سياق فكري مرتبط بالمساهمات المرافقة لتصميم وتطور مصطلح القوة الناعمة؛ بعيدا عن الأطر الإيديولوجية التي رافقت مصطلح القوة الناعمة منذ طرحه لأول مرة والمتعلقة أساسا بالبيئة الأمريكية ذات الأسس والتفاعلات الليبرالية، زيادة على اعتماد قطيعة مع الممارسات السابقة لقياس القوة الناعمة والتي كانت في مجملها تعتمد على البعد التسويقي للمصطلح القوة الناعمة سعيا لتقديم استشارات للدول، ما يبرز في كون ناشري ومصممي النماذج السابقة جلهم مؤسسات استشارية يعتمدون على البعد الاقتصادي في مخرجات نماذج لقياس القوة الناعمة بدل البناء الأكاديمي الذي يُفترض أن يترافق مع المصطلح.

## أولا مصادر النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة:

في سياق تصميم النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة، ارتكزنا في مجال المنهجية على الاستبيانات الصادرة من المنظمات الدولية التي نعتمدها كمصادر للمتغيرات، زيادة على رأي الخبراء في مجالات تخصصهم وفق التقارير التي يصدرونها خصوصا في المجال الاقتصادي. تتعلق مدى صدقية مصادر متغيرات النموذج بمدى مصداقية المنظمات الدولية التي تصدر التقارير والمنحنيات البيانية وعلى رأسها: البنك الدولي، ومنظمة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة، زيادة على مصداقية الباحثين المُستعملين للنموذج من خلال إجابتهم على متغيرات متعلقة بخصوصية الدولة المُراد قياس توظيفها للقوة الناعمة، فلكل باحث خلفيته الفكرية ولكل دولة خصوصيات تمتاز بها عن باقي الدول، من ثم وجب أخذها بعين الاعتبار في مجال قياس توظيفها لقوتها الناعمة وعدم الاعتماد حصريا على الأطر الليبرالية في دراسة وقياس توظيف القوة الناعمة كون هذه الأخيرة لا تقتصر على النظرة الليبرالية بل تشمل مصادر كالثقافة والقيم السياسية التي هي خصوصية تختلف باختلاف الدول.

## ثانيا صدق البناء:

فيما يخص بناء النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة، فإن صدق البناء قد أُخذ بعين الاعتبار من خلال توافق بناء النموذج مع مساهمات الخبراء في مجال قياس القوة الناعمة للدول على رأسهم "جوزيف ناي" حيث ورد ذلك في كتابه مستقبل القوة (2004) من خلال طرح طريقة لقياس القوة الناعمة على أساس تحويلها من مصادر إلى سلوكيات بواسطة أدوات السياسة، ومن ثم اتباع

إستراتيجية لتحويل هذه الأدوات وفق أهداف مسطرة مسبقا ينتج عنها استجابات سلبية في حال عدم تحقيق الهدف أو إيجابية في حال تحقيقه، من ثم تظهر النتائج على شكل نتائج عامة أو خاصة والتي تمثل السلوكيات، ففي النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة اعتمدنا على مصادر القوة الناعمة في متغيرات الرصيد الناعم وسلوكيات القوة الناعمة وفق قياس وإبراز إستراتيجيات مبنية على الأدوات السياسية في متغيرات التوظيف الناعم، بينما النتائج في متغيرات التحصيل الناعم حيث يدل التحصيل الناعم المباشر على النتائج التي تقاس عدديا والتحصيل الناعم غير المباشر على النتائج الكمية.

## ثالثا سهولة الاستعمال:

تتجلى سهولة استعمال النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة في كونه مصمما ضمن شبكة الإنترنت ( لم نؤسس بعد صفحة للنموذج على الواب) في صفحة واب مضيفة لنموذج حيث يمكن للباحثين استعماله في دراستهم، وبذلك فإن النموذج ليس مقتصرا فقط على مصمم البرنامج بل نهدف ليكون نموذجا سهل الولوج كما هو موضح في الصورة ادناه بسطر تحت رابط الموقع

**الشكل رقم 13: صورة لابراز موقع انترنت لنموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة**




المصدر: النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى النموذج، هناك سهولة استعمال النموذج من خلال وجود ثلاثة خانات ركزنا على جعلها على درجة عالية من البساطة حتى يكون النموذج أداة للبحث العلمي لا تشوبه عوائق متعلقة بصعوبة الاستعمال أو الفهم:

الخانة الأولى لإدخال البيانات كما هو موضح في الصورة أدناه، حيث تتوفر على خانات متعلقة بالبلد المُراد قياس توظيفه للقوة الناعمة إضافة إلى صنف المتغير بين متغيرات الرصيد الناعم أو التوظيف الناعم أو التحصيل الناعم، وباقي الخانات متعلقة بالمتغير من ناحية اسمه، قيمته، وزنه وقيمته الدنيا وقيمته القياسية، وفي الأخير خانتان لجذب المتغير أو إضافة متغيرات أخرى.

**الشكل رقم 14: صورة لصفحة ادخال البيانات لنموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة.**




المصدر: النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

الخانة الثانية هي لعرض البيانات، حيث هي ترجمة للمتغيرات والقيم التي قمنا بتدوينها في الخانة التي سبقت والمتعلقة بإدخال لبيانات كما هي موضحة في الصورة أدناه:

**شكل رقم 15: صورة لصفحة عرض البيانات لنموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة.**

**نموذج قياس توظيف القوة الناعمة M W M**

| صنف المتغير | اسم المتغير | قيمة المتغير | وزن المتغير | القيمة الدنيا | القيمة القياسية | القيمة التوحيدية | تعديل | حذف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصادر القوة الناعمة | عدد الأماكن المصنفة في اليونسكو | 136 | 1 | 0 | 1154 | 0.117851 | | |
| مصادر القوة الناعمة | الطبخ | 4 | 1 | 0 | 50 | 0.08 | | |
| مصادر القوة الناعمة | اللغة | 10 | 1 | 10 | 1 | 0 | | |
| مصادر القوة الناعمة | انترنات | 41 | 1 | 0 | 100 | 0.41 | | |
| مصادر القوة الناعمة | التاريخ | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | | |
| مصادر القوة الناعمة | حقوق الانسان | 67 | 1 | 100 | 1 | 0.333333 | | |
| مصادر القوة الناعمة | الحرية الاقتصادية | 131 | 1 | 161 | 1 | 0.1875 | | |
| مصادر القوة الناعمة | الفساد | 85 | 1 | 180 | 1 | 0.530726 | | |
| مصادر القوة الناعمة | الجندر | 131 | 1 | 189 | 1 | 0.308511 | | |
| مصادر القوة الناعمة | بعثات السلام | 5548 | 1 | 0 | 6344 | 0.874527 | | |
| تحصيل ناعم مباشر | نسبة وصول السياح للبلد من اجمالي الوافدين | 59.1 | 1 | 0 | 100 | 0.591 | | |
| توظيف ناعم | جودة شركة الطيران الوطنية | 3 | 1 | 5 | 3 | 1 | | |
| توظيف ناعم | نظام الحكم | 1 | 1 | 0 | 1 | 1 | | |
| توظيف ناعم | برنامج الاحزاب | 1 | 1 | 0 | 1 | 1 | | |

المصدر: النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

الخانة الثالثة: حساب القوة الناعمة حيث تتضمن هذه الخانة ترجمة البيانات إلى منحنيان الأول يتعلق بإحصائيات الدولة حسب المؤشر قصد ابراز عناصر النجاح ومواطن الاخفاق بالنسبة للمتغيرات ضمن المؤشرات الثلاثة الرصيد الناعم، التوظيف الناعم والتحصيل الناعم، والثاني يتعلق بإحصائيات الدولة ضمن النموذج وفق حساب مسطر مسبقا والذي يتعلق بإعطاء 25 % من قيمة النموذج للرصيد الناعم كونه قاعدة القوة الناعمة حيث يتم تحليل معطيات النموذج بالنسبة للبلد الذي تم قياس توظيفه للقوة الناعمة على حساب تعديه نصف القيمة المعطاة له كرصيد موجب وفي حال عدم تعديه نصف القيمة فرصيده سالب، وقد استلهمنا ذلك من نموذج "دافيد باربر" في تحليل السياسة الخارجية على مستوى السيكووجي في تصنيفه لشخصية رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سالب وموجب وثم تفسير التصنيف، في السياق ذاته اعطينا نفس القيمة للتوظيف الناعمة بـ 25 % من النموذج وأيضا في حال تعديه نصف النسبة فإن الاداء هو موجب والعكس، في التحصيل الناعم قسمنا هذا المؤشر إلى اثنين تحصيل ناعم مباشر بـ 40 % من النموذج حيث تبرز أهميته أنه يقاس عدديا على المدى القريب بينما التحصيل الناعم غير المباشر اعطيناه قيمة 10 % من النموذج كونها كمي وتأثيره في الحد من توظيف القوة الناعمة للبلد موضوع الدراسة، فيما يخص المتغيرات فهي كلها على قيمة واحدة متساوية في المؤشرات التي صنفت ضمنها فالهدف هو تحليل معطيات النموذج وفق تعديه نصف القيمة من عدمه ضمن القيمة المسندة له في النموذج.

الشكل رقم 16: صورة نتائج نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

| الدولة:الهند | | | | |
|---|---|---|---|---|
| صنف المتغير | مجموع القيم حسب المتغير | النسبة المئوية | الأوزان | النسبة المئوية بعد تطبيق الأوزان |
| مصادر القوة الناعمة | 3.00911 | 18.6265 | 25% | 4.65661 |
| توظيف ناعم | 7.85406 | 48.6167 | 25% | 12.1542 |
| تحصيل ناعم مباشر | 2.29188 | 14.1868 | 40% | 5.67471 |
| تحصيل ناعم غير مباشر | 3 | 18.57 | 10% | 1.857 |

المصدر: النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة

## المطلب الثاني متغيرات النموذج:

المتغيرات كما سبق ذكره، فإن النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة يعتمد على الديناميكية المتمثلة في إمكانية الاعتماد على متغيرات والقدرة على تغييرها حسب مساهمة الباحثين وحسب خصوصية الدولة المُراد قياس قوتها الناعمة، حيث اعتمدنا في هذا الشق على فكرة مستوحاة من تصنيف "ديو العشري" في علم المكتبات، فرغم تصميمه في سنة 1876 إلا أنه بقي ساري المفعول حتى وقتنا الحالي من خلال تركه أرقاما غير مُعرفة كاستشراف لبروز علوم جديدة يمكن أن تُعتمد كُتبها لاحقا، ومن ثم فقد اعتمدنا على ترك مجال ليس للكتب كما في تصنيف "ديو العشري" بل لمتغيرات حتى يتسنى للباحثين إدخالها كقيم في النموذج الرقمي لقياس توظيف القوة الناعمة حسب تقديرهم لخصوصية الدولة المُراد قياس توظيفها لقوتها الناعمة.

في قياسنا لتوظيف الهند لقوتها الناعمة اعتمدنا على 41 متغيرا مقسمة على ثلاثة مؤشرات رئيسية: الرصيد الناعم، والتوظيف الناعم، والتحصيل الناعم؛ ومرتبطة بعضها ببعض، ومن ثم نطرحها فيما يلي:

**أولا عدد الأماكن المصنفة في اليونسكو:** مصدرها منظمة اليونسكو، حيث يتم فيها تعداد الأماكن المصنفة في اليونسكو والتي تمثل على الصعيد العالمي 1145 موقعا، وتبرز أهمية هذا المتغير كمصدر للقوة الناعمة في مجال الثقافة ضمن التحصيل الناعم في النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة، وتمثل تعريفا بالموروث الهوياتي المتعلق بالآثار التاريخية التي تركتها مختلف الحضارات

المتعاقبة على الدولة المُراد قياس توظيفها لقوتها الناعمة، إضافة إلى كونها تمثل جاذبية للدولة في تسويق إشعاعها الثقافي المرتبط بكون القوة الناعمة بمثابة قوة عقلية جوهرها الموروث الثقافي الذي يساهم في توليد عامل الجذب لدى الأطراف الأخرى. تبقى الأماكن المصنفة في اليونسكو دون فعالية إذا لم تتبع الدول إستراتيجيات تعتمد على الأدوات السياسية صوب تحقيق الأهداف والتي تتمثل أساسا في المجال السياحي من خلال جذب السياح، ومن الأمثلة على المناطق المصنفة في اليونسكو وغير المفعلة تماثيل "باميان" في أفغانستان؛ فرغم تصنيفها في اليونسكو إلا أنها لا تجلب أي سائح نتيجة عدم تفعيل الأدوات السياسية اللازمة، منها البعد الأمني أو العقدي المتمثل في إيديولوجية طالبان في رؤيتها كشرك بالله ولا تصلح كوجهة سياحية.

يُقابل متغير عدد الأماكن المصنفة في اليونسكو كرصيد للقوة الناعمة للبلد متغيرات هي: عدد السياح الواصلين للبلد من اجمالي الوافدين وجودة شركة الخطوط الجوية لبلد في مؤشر التوظيف الناعمة، حيث تشكل هذه المتغيرات؛ السلوكيات التي تعتمد عليها المناطق المصنفة في اليونسكو قصد تفعيلها في توظيف القوة الناعمة، ويشكل عدد وصول السياح للبلد من اجمالي الوافدين انعكاسا لمدى معرفة الأجانب بالمناطق السياحية في البلد، أما في حال انخفاضها فهو يعكس جهلا بالمناطق السياحية، والعكس صحيح. في مقابل جودة شركة الطيران التي تولد عامل جذب وتصب في العامل اللوجستي المتعلق بمدى نجاعة المواصلات الجوية التي تساهم في جلب السياح، ففي حال شركة طيران منخفضة السعر ومرتفعة الأداء ومصنفة تصنيفا جيدا فإن ذلك يساهم في تفعيل السياحة ويبرز سعي الدولة لاتباع سياسات تصب في توظيف القوة الناعمة من خلال التعريف بمقومات الدولة كون شركة الطيران هي أول ما يحتك به الأجنبي في مطار بلده في مسعى القدوم إلى بلد أجنبي آخر، يقابل المناطق المصنفة في اليونسكو متغير العدد السنوي للسياح في مؤشر التحصيل الناعم المباشر كون هذا المتغير يعبر عن قيمة سنوية ويساهم في قياس مدى نجاعة توظيف مصدر من مصادر القوة الناعمة والمتعلق بالأماكن المصنفة في اليونسكو، ومن ثم سلوكيات تفعيله بتتبع عدد السياح الواصلين للبلد، زيادة على تطور شركة الطيران الرئيسية في البلد.

**ثانيا الطبخ:** يشكل الطبخ عامل جذب بالنسبة للدول في مجال توظيف قوتها الناعمة كونه يشكل أحد أهم عناصر هوية البلد سواء من ناحية العادات أو المعتقدات على سبيل المثال بلد مسلم يتبع طبخ حلال كعلامة تخص البلد والعكس صحيح، من ثم يشكل الطبخ جاذبية في التقديم والذوق يساهم في إبراز

صورة البلد خارج الحدود كدعامة لتوظيف القوة الناعمة للدولة، يقابل متغير الطبخ متغير عدد أطباق البلد الحاضرة ضمن 100 أحسن طبق في العالم حسب تصنيف المختصين وفق مصادر متعددة، حيث يُبرز ذلك عامل جذب من خلال مدى عراقة الأطباق في البلد زيادة على الإشهار الذي يرافق التقارير التي يصدرها المختصون في ميدان الطبخ، فبتتبعهم يبرز التركيز على تحسين صورة مأكولات البلد كسلوك لتنمية مصدر من مصادر القوة الناعمة للبلد، في مقابل متغير المطبخ هناك متغير مساهمته في اقتصاد البلد والمتمثل في المطاعم ضمن تتبع نسبة نموه في مؤشر التحصيل الناعم كونه أداة لقياس مدى جذب ونجاعة اعتماد البلد على الرصيد الناعم من المصادر والمتمثلة في مطبخه، تعكس نسبة نمو الاقتصاد المتعلق بالمطاعم والطبخ مدى توظيف مصادر القوة الناعمة للبلد المتعلقة بميدان الطبخ والمأكولات.

**ثالثا اللغة:** تمثل اللغة عامل جذب كونها تعبر عن هوية البلد في إطار مصادر القوة الناعمة، فيمثل مدى انتشارها فرصا أكبر للتفاعل ومن ثم للتأثير في السياسة الخارجية، زيادة على كونها وسيلة الاتصال في ميدان العلم ما يترجم في الجامعات من ناحية استقبال الطلبة الأجانب والتأثير فيهم، حيث يتواصل ذلك التأثير وقت رجوعهم لبلدهم الأصلي، ومن ثم التعريف بلغة وثقافة البلد عن طريق الأجانب في بلدهم الأصلي. يقابل متغير اللغة مصدر للقوة الناعمة وهو متغيرات عدد المتاحف في 100 الأوائل في العالم، عدد الجامعات المصنفة في 100 الأولى في العالم، وعدد المقالات العلمية، وعدد مراكز التفكير، وبراءات الاختراع، وعدد الطلبة الأجانب في البلد، وعدد الافلام المنتجة، وسوق الموسيقى، حيث تعكس هذه المتغيرات ضمن مؤشر توظيف القوة الناعمة للبلد مدى انتشار لغة البلد كعامل لإشعاعه الثقافي، ويساهم تتبعها في تحسين الأداء تجاه توظيف اللغة كمصدر من مصادر القوة الناعمة للدولة، وفي مقابل متغير اللغة هناك متغير تصنيف سوق الخدمات اللغوية في العالم غير متواجدة في 100 الأوائل وعدد الافلام التي حققت اكبر ارباح في العالم في مؤشر التحصيل الناعم المباشر.

**رابعا إنترنت:** تمثل إنترنت مصدرا من مصادر القوة الناعمة كون انتشارها من عدمه يؤثر في مدى قدرة الدولة في تسويق ثقافتها وقيمها السياسية، إضافة إلى إضفاء المشروعية في سياستها الخارجية في مجال المشروعية الكريزماتية المتصلة بالقائد السياسي؛ بواسطة الأطر التكنولوجية الحديثة المتعلقة بالعولمة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تساهم بالتعريف والجذب تجاه القائد السياسي للدولة، ومن ثم توليد الجذب نحو الشخصيات القيادية في الدولة كمصدر لقوتها الناعمة. يقابل متغير إنترنت في مؤشر التوظيف الناعم عدد المتابعات في فايسبوك لرأس السلطة التنفيذية، حيث يمثل عدد المتابعين في

فايسبوك مدى جاذبية صاحب صفحة الفايسبوك ، وعلى سبيل المثال فصفحة الفايسبوك للرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" تضم أكثر من 55 مليون متابعة[1] مقارنة مع صفحة الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون الذي له مليون ونصف متابع تقريبا[2]، هنا تبرز مدى جاذبية المسؤول السياسي، حتى وإن لم يكن في الحكم كون أحد أهم عوامل تجسيد مدى جاذبية المسؤول السياسي هي مدى المشروعية التي يمثلها من ناحية مواقفه وسلوكاته وتسويق صورته؛ فمواقف الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" تجاه الحرب الروسية الأوكرانية أكثر صدى بـ 55 مليون متابع من الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون بـ مليون ونصف متابع. يقابل متغير الإنترنت متغير المشروعية الكارزماتية كإجابة الباحث والمُستعمل لنموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة على سؤال: هل هناك مشروعية كارزماتية في الدولة أم لا؟ قصد التطرق إلى الجذب الذي يمثله القائد السياسي ووزارة الخارجية التي تكون غالبا ترجمة لأعمال وسلوكيات وزراء الخارجية كعنوان للكاريزماتية الذين يمثلونها في وزارتهم.

**خامسا تاريخ:** يشكل التاريخ مصدرا من مصادر القوة الناعمة للدولة، حيث يُساهم في التعريف بماضي الدولة ومن ثم إبراز عصور مجدها كعامل جذب حيال توظيف قوتها الناعمة، إلا أن التاريخ يختلف بين دول مُسْتَعْمِرَة ودول مُسْتَعْمَرَة من ناحية التأثير والتبعية، ويرجع تعريف قيمة هذا المتغير إلى الباحث في إجابته في مؤشر الرصيد الناعم على سؤال: هل الدولة التي يدرس قياس قوتها الناعمة مُسْتَعْمِرَة أم مُسْتَعْمَرَة؟ في مقابل متغير مؤشر التحصيل الناعم غير المباشر والمتمثل بدوره في الإجابة على سؤال: هل الدولة تابعة أم لا؟ ما يحد أو يزيد من قدرة تأثيرها وفق كونها تابعة مُؤثرا فيها أو رائدة مُؤثرة وجذابة ما يصب في مدى نجاعة قوتها الناعمة من عدمه، كون الجذب يُصدر إلى الخارج على شكل توظيف للقوة الناعمة للدولة بينما التبعية تستورد أفكار وتسويق سياسات أجنبية للداخل كاستقبال لتوظيف القوة الناعمة لدولة أجنبية على دولة اخرى.

**سادسا حقوق الإنسان:** تمثل حقوق الإنسان مصدرا من مصادر القوة الناعمة في شقها المتعلق بالقيم السياسية، ولذا فقياس هذا المتغير مرتبط بتقارير المنظمات الدولية التي تشكل عامل سيطرة وتدخل في شؤون الدول من جهة، ومن جهة ثانية مقابل تشكل عامل ضغط بالنسبة للدول التي تحتل مراكز دنيا في تصنيفات المنظمات الدولية.

---

[1] Barrack Obama, facebook, in https://www.facebook.com/barackobama, (21/12/2021).

[2] عبد المجيد تبون، صفحة فايسبوك، في https://www.facebook.com/TebbouneAbdelmadjid، (2021/12/21).

**سابعا الحرية الاقتصادية:** تشكل الحرية الاقتصادية قيمة من القيم التي تصب في مصادر القوة الناعمة للدولة كونها مؤشرا يبرز مدى تسويق الصورة الاقتصادية للبلد من ناحية سهولة بداية الأعمال الاقتصادية فيه، والتي يقابلها في مؤشر التوظيف الناعم متغير الحاضنات الذي يعبر عن النسبة المئوية لتكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي إضافة إلى مدى عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ونجاعة حماية الاستثمارات واستقرار التشريع، تشكل الحرية الاقتصادية عامل ضغط يحد من توظيف القوة الناعمة أو عاملا إيجابيا يساهم في توظيفها وفق النظام العالمي المرتكز على الأطر الليبرالية في سياق إضفاء شعار الحرية الاقتصادية كعنوان جاذب للدولة يحمل في جوهره تغولا اقتصاديا يتعامل مع الدول كأسواق وجب توفير شروط الربح فيها، الأمر الذي يتعارض في غالب الأحيان مع تنمية هذه البلدان.

**ثامنا فساد:** يشكل الفساد قيمة سلبية تحد من جاذبية الدولة في توظيف قوتها الناعمة، فمجرد توظيف المصطلح أو سماعه يُولد سياقات نبذ كونه ينتج آراء سلبية لصورة الموصوف بها. في سياق تفاعل الدول، يشكل الفساد عامل ضغط على الدول كونه يتجلى في تقارير منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، وأيضا في الإعلام في سياق حملات دعائية سلبية أو ترويجية للدول، أو في سياق تهم سياسية داخلية وخارجية تحد من توظيف الدول لقوتها الناعمة، بحكم تعدد المؤثرين في توظيف مصطلح الفساد سلبا أو إيجابا يشكل هذا المتغير أكبر تأثير في جاذبية القوة الناعمة للدول من ناحية كونه قيمة سياسية مكونة لمصادر القوة الناعمة للدولة.

**تاسعا الجندر:** يشكل الجندر أحد قيم مصادر القوة الناعمة للدولة في الغرب غير أن تأثيره محدود إذا ما قورن بمحدودية الدول التي تعتمد عليه داخليا وفي تفاعلاتها الخارجية، ومرد ذلك البعد العقدي الديني والإيديولوجي، غير أنه يشكل عامل ضغط للدول لكونه يحد من توظيف قوتها الناعمة بحكم نشاط وصدى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تتخذ من الجندر عنوانا وغاية لنشاطها في إطار تمكين المرأة والسعي للمساواة بينها وبين الرجل كمعايير لمدى إبراز الصورة الخارجية للدول من عدمه والتي تصب في دورها في مدى جاذبية الدولة على المستوى الدولي.

يقابل متغيرات حقوق الإنسان، الحكم الراشد، والحرية الاقتصادية، والفساد، والجندر، متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتغير الرياضة في مؤشر التوظيف الناعم ، كون العولمة كظاهرة

مدفوعة تتسم بمدى قدرة انتشار المعلومة في فضاء إنترنت ما يسمح بتسويق القيم السياسية أو الدفاع عنها كمسعى لتحصيل الجذب الذي تعتمد عليه الدول في توظيف قوتها الناعمة، وفي متغير الرياضة تعتبر متغيرات حقوق الانسان والفساد والجندر أحد أهم عوامل اسناد تنظيم التظاهرات الرياضية للبلدان فغيابها يعني عدم تقديم ملفات استضافة إضافة إلى عدم توافق البلد مع المتغيرات سابقة ذكر مايمثل خسارة فرصة في ابراز جاذبية الدولة، في مؤشر التحصيل الناعم يُجيب الباحث أو المُستعمل لـ النموذج الرقمي M W M لقياس توظيف القوة الناعمة على سؤال: هل الدولة تمتاز بالالتزام بالمتغيرات المذكورة سلفا، ومن ثم قدرتها على التأثير أم لا تلتزم بها حيث تكون في وضعية المضغوط عليها؟ كون المتغيرات سابقة الذكر مرتبطة بالفكر الليبرالي أين تشكل عوامل ضغط تحد من توظيف القوة الناعمة للدول في حال غيابها أكثر منها حرص على شعوب الدول.

**عاشرا بعثات السلام:** تُشكل بؤر التوتر والصراعات في العالم عنوان لتركيز وسائل الإعلام عليها من ناحية البعد المعنوي للمأسي التي ترافق تبعيات الحروب والنزاعات المسلحة على المدنيين خصوصا، ما يشكل ساحة مناسبة لتسويق صورة البلد من ناحية المشاركة في مساعي الحد من المواجهات المسلحة والعنف والتي تمثل بعثات السلام إحدى أهم وسائل الوساطة بين الأطراف المتنازعة، حيث تساهم في تسويق صورة البلدان التي تتشكل على الصعيد العالمي ضمن جهود الأمم المتحدة في التعامل مع الصراعات والنزاعات المسلحة إضافة إلى صورة البلد في الرأي العام المكون للدول التي تتواجد قواته العسكرية فيها ضمن بعثات السلام، في المقابل تشهد الدول التي تتواجد قوات سلام على أراضها محدودية من ناحية عامل الجذب كونها تبعث صورة سلبية على البلد كبؤرة نزاع وعدم استقرار زيادة على التدخل الخارجي فيه، حيث يجيب الباحث أو المُستعمل للنموذج على سؤالين الأول في الرصيد الناعم هل البلد مشارك في بعثات سلام أم لا ؟ مع امكانية اعطاء قيمة عددية لعدد مهمات السلام المشاركة فيها الدول المُراد قياس قوتها الناعمة إن كانت مشاركة، قصد معرفة حظورها ضمن مساعي الأمم المتحدة في بؤر النزاعات الدولية ما يساهم في تسويق صورته الخارجية، بينما في التوظيف الناعم يجيب الباحث على سؤال هل يستظيف البلد على أراضيه بعثات سلام أم لا ؟ ما يشكل عقبة لتوظيف قوته الناعمة.

**احدى عشر عدد البعثات الدبلوماسية:** يشك عدد البعثات الدبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية لبلد المتمثلة في الدبلوماسية كونها مصدر من مصادر القوة الناعمة للبلد فكلما كانت شبكة

التمثيل الدبلوماسي كبير كلما ساهم ذلك في التعريف بالدولة، غير أن ذلك لا يكفي كون كل الدول ذات سيادة لديها تمثيليات دبلوماسية من ثم يقابل متغير عدد البعثات الدبلوماسية متغيرات عديدة في مؤشر التوظيف الناعم متعلقة أساسا بإجابة الباحث أو المُستعمل للنموذج على عديد الاسئلة على رأسها هل الدولة بها نظام ديمقراطي ؟ هل كان تنصيب السلطة التنفيذية نتيجة إئتلاف حكومي أو أغلبية مطلقة ؟، أيضا مدى اعتماد الحزب الحاكم على القوة الناعمة في برنامجه ؟ وأخيرا مدى الاعتماد على القوة الناعمة في الخطابات الرسمية للطبقة الحاكمة، حيث تبرز هذه المتغيرات مدى الاعتماد على برنامج واجندة القوة الناعمة في الداخل ومن ثم التعامل وفقها خارجيا في إطار الشبكة الدبلوماسية للبلد المراد قياس توظيف قوته الناعمة، في مقابل متغير عدد البعثات الدبلوماسية في الخارجي هناك متغير على شكل سؤال يجيب عليه الباحث أو المستعنل للنموذج والمتعلق بمدى اعتماد الدولة على القوة الناعمة في سياستها الخارجية ومتغير الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يمثل تحصيل توظيف القوة الناعمة للبلد في سياق الجذب الاقتصادي اعتمادا على توظيف القوة الناعمة حسب المتغيرات سابقة الذكر.

## المبحث الثالث تطبيق نموذج M W M على الهند كدراسة حالة:

يهدف نموذج M W M لقياس القوة الناعمة تحديد عناصر النجاح ومواطئ الاخفاق في توظيف البلدان لقوتهم الناعمة في السياسة الخارجية بالاعتماد على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الأول متعلق بالرصيد الناعم يقابله التوظيف الناعم وأخيرا التحصيل الناعم بشقيه المباشر وغير المباشر، يعتمد النموذج في تحديده عناصر النجاح ومواطن الاخفاق في توظيف القوة الناعمة على قياسها وفق المعادلة التوحيدية (0-1) حيث تبرز معادلاتان الأولى متعلقة بحساب المتغير والثانية بحساب النسبة المئوية.

1–فيما يخص المتغير

$$\frac{\text{قيمة المتغير – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القياسية –القيمة الدنيا}}$$

تعنى هذه المعادلة بتوحيد قيم المتغيرات كون دقة الحساب تكون بين متغيرات من نفس القيمة، في حال العكس يكون اختلال في القياس والنتائج.

2– فيما يخص النسبة المئوية

مجموع قيم صنف المتغير

عدد المتغيرات في المؤشر

تعنى هذه المعادلة بحساب تأثير كل متغير ضمن النموذج في اطار المقارنة بين الأربع مؤشرات قصد ابراز عناصر النجاح ومواطن الاخفاق.

في حساب المتغيرات ومن ثم قياس توظيف القوة الناعمة، نسعى تطبيق نموذج M W M لقياس القوة الناعمة على دراسة حالة متمثلة في الهند قصد معرفة عناصر نجاح ومواطن اخفاق الهند في توظيف قوتها الناعمة حيث يمكننا تقديم استنتاجات واستشارات وتوصيات وفق السياق الاكاديمي المتعلق بالمفهوم القوة الناعمة كما صاغه جوزيف ناي وليس كما هو حاصل في نماذج قياس القوة الناعمة التي تطرقنا إليها سابقا.

## المطلب الأول: تحصيل قيمة المتغيرات

يعتمد نموذج M W M لقياس القوة الناعمة على عديد المصادر في تحصيل قيمة المتغيرات بين المنظمات الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد، الأمم المتحدة واليونسكو، منظمات غير حكومية كمنظمة Transparancy أو منظمة Freedom House، أيضا معاهد ومراكز دراسات كمعهد LOW Institue المختص في الشبكات الدبلوماسية في العالم، هناك متغيرات ذات مصادر متعددة تعتمد على خبراء ذوي مصداقية عالمية في ميدان انتماء المتغير المُراد قياسه وأخيرا هناك متغيرات على شكل اسئلة يجيب عليها الباحث أو المُستعمل للنموذج.

### أولا مؤشر الرصيد الناعم:

-عدد الأماكن المصنفة في اليونسكو: مصدر المتغير هو احصائيات اليونسكو التي تعتمد على 10 معايير لتصنيف الأماكن ضمن التراث العالمي والتي تتمثل فيما يلي:

- -تمثل عبقرية تصميم الانسان.
- -شاهدة على تبادل كبير للتأثيرات خلال فترة معينة أو منطقة ثقافية معينة في سياق تطوير الهندسة المعمارية، الفنون الاثرية، تخطيط المدن أو أنشاء المناظر الطبيعية.
- -تحمل شهادة فريدة أو استثنائية لتقاليد ثقافية أو حضارة حية أو متلاشية.

- ❖ –تقديم مثال بارز لنوع من البناء أو مجموعة معمارية أو تكنولوجية أو منظر طبيعي يوضح فترة واحدة أو أكثر من فترات التاريخ البشري
- ❖ –تتضمن مثالاً بارزًا على التجمعات البشرية التقليدية أو استخدام الأراضي أو استخدام البحر الذي يمثل ثقافة للتفاعل البشري مع البيئة.
- ❖ –أن تكون مرتبطة بشكل مباشر أو ملموس بالأحداث أو التقاليد الحية أو الأفكار أو المعتقدات أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية البارزة.
- ❖ –تمثل الظواهر الطبيعية أو المناطق ذات الجمال الطبيعي الاستثنائي والأهمية الجمالية[1].
- ❖ –أن تكون أمثلة تمثيلية بارزة للمراحل الرئيسية في تاريخ البشري والجيولوجي ما تعلق بالتضاريس أو السمات الجيومورفولوجية أو الفيزيوجرافية الهامة.
- ❖ –أن تكون أمثلة بارزة للعمليات الإيكولوجية والبيولوجية الجارية في تطور وتطوير النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والساحلية والبحرية ومجتمعات النباتات والحيوانات.
- ❖ –تحتوي على مواقع طبيعية تمثل أهمية لحفظ التنوع البيولوجي بما في ذلك تلك التي تدعم الأنواع المهددة ذات القيمة العالمية البارزة من وجهة نظر العلم أو الحفظ[2].

تتضمن معايير تصنيف اليونسكو للتصنيف التراث العالمي على عامل الجذب المتمثل في مدى استثنائية المواقع التي تدخل ضمن التراث العالمي لليونسكو حيث تختلف بين البعد البشري المتعلق بمدى عبقرية التخطيط، البعد المعماري، الثقافي، الايكولوجي والبيولوجي ما يمثل رصيد محتمل في توظيف القوة الناعمة لدول، لدى الهند 136 موقع مصنف في التراث العاملي لدى منظمة اليونسكو من 277 موقع في قارة اسيا و 1154 في العالم.

–الطبخ: مصادر متغير الطبخ متعددة كونها تستند إلى مجموعة من الخبراء في ميدان الطبخ والبعد الاقتصادي المرافق له حيث استندنا أساسا على تقرير صادر في 2017 بالشراكة بين فدرالية غرف الصناعة والتجارة الهندية "FICC The Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry الذي تأسس في 1927 كمنظمة غير حكومية تضم خبراء هنود وأجانب في عديد المجالات الاقتصادية، وشركة "تيكنوباك للاستشارة" "Technopak Advisors" المتخصصة في الاستشارة،

[1] Les critères de sélection, UNESCO, in https://whc.unesco.org/fr/criteres/, (16/01/2022).

[2] UNESCO, op.cit.

التسويق والاشهار لعديد الميادين والتي من ضمنها ميدان الطبخ والمأكولات، بالنسبة للطبخ الهندي فهو في المرتبة الرابعة عالميا من خمسين دولة ضمن التقرير سابق الذكر،[1] حيث يعتبر الطبخ الهندي أحد أهم أدوات القوة الناعمة الهندية لما يمثله من رصيد ناعم للدولة زيادة على تركيز حكومة رئيس الوزراء الهندي الحالي "نانديرا مودي" عليه في سياق توظيف القوة الناعمة الهندية.

– اللغة: تتضمن الهند فسيفساء من الاعراق، الديانات واللغات حيث ينص الدستور الهندي في المادة 343 على أن اللغة الرسمية هي الهندية بنظام الخط "الديفاناغاري" زيادة على تضمن الهند 25 لغة جهوية واللغة الانجليزية[2]، في متغير اللغة استندا إلى عديد المصادر والتقارير التي ساهم في إصدارها مختصون في ميدان اللغة حيث استندنا لتقرير power language index الصادر سنة 2016 حيث تحتل الهند المرتبة العاشرة ضمن العشر الدول الاوائل التي يتضمنها التقرير حيث يعتمد هذا الأخير على ستة معايير لتصنيف اللغات والتي تتمثل في عدد الذين يتكلمون اللغة كلغة الام، البعد الجغرافي، البعد الاقتصادي، البعد الاتصالي، العلوم ووسائل الاعلام، الدبلوماسية.[3]

**الجدول رقم 2: جدول تصنيف اللغات العشرة الأولى في العالم.**

*Table 2: Power Language Index ranking (top 10)*

| RANK | SCORE | LANGUAGE | NATIVE (MM) | GEOGRAPHY | ECONOMY | COMMUNI-CATION | KNOWLEDGE & MEDIA | DIPLOMACY |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.889 | English | 446.0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 2 | 0.411 | Mandarin* | 960.0 | 6 | 2 | 2 | 3 | 6 |
| 3 | 0.337 | French | 80.0 | 2 | 6 | 5 | 5 | 1 |
| 4 | 0.329 | Spanish | 470.0 | 3 | 5 | 3 | 7 | 3 |
| 5 | 0.273 | Arabic | 295.0 | 4 | 9 | 6 | 18 | 4 |
| 6 | 0.244 | Russian | 150.0 | 5 | 12 | 10 | 9 | 5 |
| 7 | 0.191 | German | 92.5 | 8 | 3 | 7 | 4 | 8 |
| 8 | 0.133 | Japanese | 125.0 | 27 | 4 | 22 | 6 | 7 |
| 9 | 0.119 | Portuguese | 215.0 | 7 | 19 | 13 | 12 | 9 |
| 10 | 0.117 | Hindi* | 310.0 | 13 | 16 | 8 | 2 | 10 |

المصدر: Kailchan,Power Language Index Ranking (Top 10) , p.3

–انترنات: بالنسبة لمصدر الانترنات اعتمدنا على احصائيات البنك الدولي حيال النسبة المئوية لمستعملي الانترنات من السكان والمستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات العالمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات والتي تغطي شبكة الهواتف الثابتة، الشبكات والاشتراكات الخلوية المتنقلة وجودة الخدمة، الإنترنت بما في ذلك بيانات الاشتراك في الشبكة الثابتة

[1] Sanjaya Baru, INDIAN FOOD SERVICES INDUSTRY: ENGINE FOR ECONOMIC GROWTH & EMPLOYMENT, NRAI Technopak India Food Services Report 2016, Technopak Analysis, (2017), p
[2] https://www.constituteproject.org/constitution/India_2012.pdf?lang=ar
[3] Kai L. Chan, » Power Language Index », Distinguished Fellow, INSEAD, (2016), p.3.

والمتنقلة إضافة إلى ميزانية الموظفين، الأسعار، الإيرادات، الاستثمارات، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأسر والأفراد، كما تم تضمين بعض الإحصاءات الديموغرافية والإحصاءات الاقتصادية الكلية والنشر، بالرجوع إلى نموذج دراستنا المتمثل في الهند فإن نسبة مستعملي الانترنت في الهند تقدر بـ 41 % من إجمالي السكان[1].

-التاريخ: بالنسبة لمتغير التاريخ فإن قيمته يحددها الباحث أو المُستعمل لنموذج M W M لقياس القوة الناعمة في إطار إجابته على سؤال يتعلق بكون البلد دولة الهند مُسْتَعْمِرَة أو مُسْتَعْمَرَة فيما يخص الهند فهي دولة مُسْتَعْمَرَة كونها استقلت من بريطانيا في 1947.

-حقوق الانسان: مصدر متغير حقوق الانسان هو منظمة "فريدوم هاوس" الغير حكومية " Freedom House" حيث تستند على 13 قضية أو معيار في تصنيفها للدول والمتمثلة في طبيعة النظام السياسي، الديمقراطية وقت الجائحة كمتغير في السنتين الأخيرتين التي عرفتا كورونا، التكونولوجيا والديمقراطية، إضمحلال الديمقراطية، تعزيز الريادة الأمريكية، شفافية الانتخابات، المساواة وحقوق الانسان، حرية الاعلام، المسائلة والشفافية الحكومية، تقوية المجتمع المدني، حرية التجمع، حرية التعبير واخيرا الحرية الدينية، تحتل الهند المرتبة 67 في العالم على 100 ضمن تقييم منظمة "فريدوم هاوس"[2] .

-الحرية الاقتصادية: ارتكزنا في متغير الحرية الاقتصادية على مصدر مؤشر الحرية الاقتصادية index of economic freedom الصادر عن منظمة Heritage الامريكية الغير حكومية بالشراكة مع البنك الدولي حيث تعتمد في تصنيفها للدول على أربعة مؤشرات متمثلة في القوانين، الحوكمة، القدرة التنظيمية وانفتاح السوق، والتي بدورها تنقسم إلى عديد المتغيرات حقوق الملكية، فعالية القضاء، نزهة الحكومة، العبئ الضريبي، الانفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية العمل، حرية العمل، الحرية النقدية، حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية، تحتل الهند في مؤشر الحرية الاقتصادية المرتبة 131 من 161 دولة مصنفة في المؤشر[3] .

[1] Individuals using the Internet (% of population) – India, World Banc, in https://bit.ly/3Np7gSY, (13/01/2022).

[2] Freedom House, Countries and Territories, in https://bit.ly/3qEutH7, (13/01/2022).
[3] Index of Economic Freedom 2022, Heritage, in https://herit.ag/3Dga2Fw, (14/01/2022).

**الشكل رقم 17: مؤشر الحرية الاقتصادية.**




المصدر: Eritage Fondation, index of economic freedom 2022.

-الفساد: في متغير الفساد استندنا إلى منظمة الشفافية الدولية Transparency International التي أُسيست في 1993 ومقرها برلين ألمانيا حيث تعتمد على التقييمات الدولاتية والتي بدورها تنقسم إلى متغيرات تقييمات نظام النزاهة الوطني، تقييمات نظام النزاهة المحلية والملامح الدولاتية، المؤشر الثاني يتعلق بتقييمات نظام الأعمال حيث ينقسم إلى متغيرات متعلقة بالاجندة الدولاتية لنزاهة الأعمال، الشفافية في تقارير الشركات وتصدير الفساد، تعتمد أيضا منظمة الشفافية الدولية في تصنيف الدول حسب درجة فسادها على مشاريع بحثية وتقارير في عديد البلدان تحت عناوين مراقبة النزاهة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، في السياق ذاته تعتمد أيضا منظمة الشفافية الدولية على مركز معرفة خاص بالفساد تابع لها

حيث يقوم بتقييم الفساد في عديد الدول من خلال شبكة خبراء وابحاث خاصة بكل بلد، في مؤشر منظمة الشفافية الدولية تحتل الهند المرتبة 85 عالميا بـ 40 نقطة[1].

– الجندر: في متغير الجندر إعتمدنا على احصائيات الامم المتحدة المتعلق بـ مؤشر التنمية بين الجنسين Gender Development Index، والذي يعتمد على ثلاثة متغيرات مقسمة بين الجنسين متعلق بطول وصحة الحياة، التعليم ومعايير العيش، بدورها تنقسم هذه المؤشرات إلى عدد من المتغيرات العمر المتوقع بالنسبة للجنسين، سنوات التدريس المتوقعة حيث تصب كل هذه المتغيرات في مؤشر التنمية البشرية والذي يتم مقارنته بيت الجنسين حتى يتم التوصل إلى تقييم متغير الجندر، تحتل الهند المرتبة 131 في العالم في مؤشر التنمية بين الجنسينGender Development Index. [2]

–بعثات السلام: فيما يخص بعثات السلام فإن الهند لها ثاني اكبر عدد جنود وضباط شرطة ومدنيين مشاركين في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة بـ 5548 فرد خلف بنغلاديش بـ 6344 فرد[3] .

–عدد البعثات الدبلوماسية في العالم: مصدر هذا المتغير هو معهد Lowy Institue المختص في المجال الدبلوماسي حيث يعمل على تحصيل عدد السفارات، القنصليات والممثليات الدبلوماسية للدول في العالم حيث لدى الهند 123 سفارة في العالم و54 قنصلية في المرتبة 11 في العالم من حيث شبكتها الدبلوماسية[4].

**ثانيا التوظيف الناعم:**

–نسبة وصول السياح للبلد من الوافدين: مصدر هذا المتغير هي منظمة السياحة الدولية التي تنتمي للأمم المتحدة حيث الهند لها 59.1 % كنسبة سياح وافدين للبلد. [5]

---

[1] Corruption perceptions Index, Transparency International , in https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/ind, (24/12/2021).
[2] Human Development Report, United Nation Development Programme, in https://bit.ly/3DjIv6e, (14/01/2022).
[3] Contribution of Uniformed Personnel to UN by Country and Personnel Type, United Ntion Peacekeeping, in https://bit.ly/3IKoMh9, (14/01/2022).
[4] Global Diplomacy Index 2019 Country Ranking, Low Institute, in https://bit.ly/3tFa32C, (15/01/2020).
[5] Overnight (tourists) Total Arrivals, World Tourists Organisation, in https://bit.ly/3Nt3OGQ, (14/01/2022).

-جودة شركة الخطوط الجوية: مصدر المتغير هي شركة استشارة بريطانية في مجال الطيران المدني تسمى "سكاي تراكس" "Sky Trax"حيث تعتمد على استبيان لمسافرين حول خمس قضايا رئيسية، المواد الغذائية والمشروبات، الترفيه الجوي، راحة السفر، خدمة الموظفين وسعر التذكرة، للهند ثلاثة نجمة لشركتها للخطوط الجوية [1] Air India

-نظام الحكم: في هذا المتغير يجيب الباحث عن سؤال هل نظام الحكم في البلد ديمقراطي أم لا ؟، فيما يخص الهند فإن الاجابة هي نعم فيها نظام الحكم فيها ديمقراطي.

-الطبقة الحاكمة: يجيب البحث عن سؤال هل الطبقة الحاكمة نتيجة إئتلاف حكومي أم أغلبية حزبية مطلقة ؟، بالنسبة للهند فالإجابة هي نعم كون حكومة رئيس الوزراء الحالي ناتجة عن أغلبية حزبية.

-برنامج الاحزاب: يجيب الباحث على سؤال هل الحزب الحاكم يعتمد في برنامجه على توظيف القوة الناعمة أم لا ؟، بالنسبة للهند الإجابة هي نعم.

- عدد الأفلام المنتجة: مصدر المتغير متعدد غير أنه مستند أساسا على موقع "نامبرز " Numbers الذي يُعنى بسوق الافلام في العالم، بالنسبة للهند فقد انتجت 1890 فيلم في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية بـ 21790 فيلم منتج[2]

-سوق الموسيقى: مصدر المتغير هو التقرير الشامل للموسيقى لسنة Global Music Report 2021 2021 الصادر عن الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية International Federation of the Phonographic Industry التي تأسست سنة 1933 ومقرها لندن، والتي تعتمد في دراستها لسوق الموسيقى العالمي على عديد المتغيرات، نمو الإرادات الشاملة، انفخاض الإرادات المالية، نمو الاردات المتدفقة المدفوعة(لها علاقة بإيرادات الاشهار)، انخفاض اداء الارادات في الملاهي الليلية، تدفق حصة الارادات العالمية، في هذا المتغير ليس للهند وجود في العشر الاوائل من ناحية أفضل 10 أجهزة رقمية على مستوى العالم، أفضل 10 ألبوم عالمي وفق التقرير الشامل للموسيقى 2021. [3]

[1]Air company Ranking, Sky Trax, in https://bit.ly/3iGy5E6, (15/01/2022).
[2]Movie Production Country, The Numbers, in https://bit.ly/3LkOnyQ, (15/01/2022).
[3]Global Music Report 2021, International Federation of the Phonographic Industry, in https://bit.ly/3uByM7n, (15/01/2022).

-عدد الاطباق في 100 الاولى في العالم: مصدر المتغير هو دليل Tasteatlas وهو دليل سفر تجريبي للمطبخ التقليدي يجمع بين الوصفات الأصيلة ومراجعات الطعام والمقالات البحثية حول المكونات والأطباق الشعبية حيث للهند 4 أطباق في 100 طبق الأول حول العالم حسب تصنيف Tasteatlas لسنة 2021 في 2020. [1]

-عدد المتاحف الأكثر زيارة في 100 الاوائل في العالم: مصدر المتغير جريدة أخبار الفن The Art Newspaper البريطانية والتي تأسست في 1990 حيث تقدم تقارير دورية عن المتاحف في العالم وتعتمد على متغير مدى زيارة المتاحف كأحد التصنيفات لها، لا يوجد اي متحف هندي في الـ 100 متحف الأولى الأكثر زيارة في العالم[2].

-عدد الجامعات المصنفة في 100 الاولى في العالم: مصدر المتغير مركز التصنيف العالمي للجامعات

The Center for World University Rankings (CWUR) الصادر في الامارات العربية المتحدة والذي تأسس في 2012 ويهدف لتصنيف الجامعات حول العالم بالتركيز على المرتبة الوطنية للجامعة، جودة التعليم، رتبة المتخرجين، توظيف المتخرجين، جودة رتبة أعضاء هيئة التدريس، تصنيف أداء البحث، ليس للهند أي جامعة ضمن العشرة الأوائل في العالم. [3]

-عدد المقالات في المجلات العلمية: مصدر المتغير البنك العالمي بالاعتماد على أرقام تقارير مؤسسة العلوم الوطنية ومؤشرات العلوم والهندسة الأمريكيتين حيث يعتمد هذا الاخير على عدة بيانات ومعلومات منها القوى العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، أداء البحث والتطوير في الولايات المتحدة والعالم، القدرة التنافسية للولايات المتحدة في صناعات التكنولوجيا العالية، الاختراع ونقل المعرفة والابتكار وتصورات الجمهور وتوعيته بالعلم والتكنولوجيا. تشتمل المؤشرات أيضًا على أداة تفاعلية عبر الإنترنت تتيح إجراء مقارنات بين الدول حول مجموعة متنوعة من مؤشرات، للهند 13578779 مقال منشور حسب تقرير البنك العالمي في 2018 مقارنة بالصين التي لها 52826325 مقال منشور. [4]

---

[1]Best Tradional Food in the World, Tasteatlas Awards 2021, in https://bit.ly/3uw4rqv, (16/01/2022).

[2] The art news paper, musium Ranking, in https://www.theartnewspaper.com/keywords/art-market, (16/01/2022).

[3] Global 2000 List by The Centre for World University Rankings, The Center for World University Rankings, in https://bit.ly/3iD9P5K, (16/01/2021).

[4]Scientific and technical journal articles – India, World Banc, in https://bit.ly/3NsUy5O, (16/01/2021).

-الرياضة والتظاهرات الرياضية الكبرى: كم من تظاهرة استضافتها في 10 سنوات الاخيرة 4 مسابقات متوسطة مقارنة بالصين 29 تظاهرة رياضية منذ 2002.

-عدد مراكز التفكير: مصدر المتغير التقرير الشامل لتصنيف مراكز الدراسات لسنة 2020 الصادر عن جامعة بنسيلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يعتمد على عديد المعايير في تصنيف مراكز التفكير في العالم والتي تعتمد على المورد البشري المتعلق بالرؤساء مراكز البتكير ومدى كفائتهم وقيمة العلماء الباحثين ضمن مركز التفكير، زيادة على سمعة مراكز التفكير في الميدان الأكاديمي والسياسي المتعلق بصُناع القرار والاصدارات، التقارير والكتب التي تصدرها مراكز التفكير، تحتل الهند المرتبة الثالثة عالميا من ناحية عدد وجودة مراكز الفكر بـ 612 مركز بحث وتفكير. [1]

-براءات الاختراع النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي: مصدر المتغير البنك الدولي الذي بدور يرتكز في تصنيفه على المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تعتمد على نشاط إحصائيات براءات الاختراع العالمي حيث وصلت الهند في 2019 إلى 19454[2] مقارنة بالصين ب 1243568.

-عدد الطلبة الاجانب في البلد مقارنة بطلبة البلد في الخارج : مصدر المتغير منظمة اليونسكو التي تتضمن إحصائيات مصنفة حسب بلدان المنشئ وبلدان الضيافة بالنسبة للطلبة حيث يوجد في الهند 49348 طالب اجنبي بينما يوجد 461792 طالب هندي في الخارج[3].

- الحاضنات: مصدر المتغير البنك الدولي والذي يعتمد على النسبة المئوية لتكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية من نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي حيث احصائيات الهند 7.2 [4]%.

-متابعات فايسبوك لرأس السلطة التنفيذية: مصدر المتغير صفحة الفايسبوك لرأس السلطة التنفيذية كما يحدد دستور البلد في حال نظام برلماني رئيس الوزراء، نظام رئاسي رئيس الجمهورية، نظام ملكي الملك،

---

[1] James G. McGann, 2020 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, in https://bit.ly/3LedDXe, (17/01/2022).
[2] Patent Application, Residents-India, World Banc, in https://bit.ly/3tJlma1, (17/01/2022).
[3] Global Flow of Tertiary-Level Student, UNESCO, in https://bit.ly/36vViGB, (18/01/2022).
[4] Cost of business start-up procedures (% of GNI per capita) – India, World Banc, in https://bit.ly/36OsuZG, (17/01/2022).

في الهند نظام برلماني من ثم نرتكز على صفحة الفايسبوك لرئيس وزراء الهند الحالي "نانديرا مودي" حيث له 236 862 46 متابع مقارنة بالرئيس الامريكي باراك اوباما باكثر من 55 مليون متابع[1]

–تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مصدر المتغير مؤشر تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات والذي يصدر عن للاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة الذي يرتكز على عديد الاحصائيات الصادر عن الدول المنضوية تحته، الهند في المرتبة 134 عالميا وفق مؤشر تقنيات المعلومات والاتصالات لسنة 2017. [2]

–استضافة بعثات السلام: يجيب الباحث عن سؤال هل يستظيف البلد على أراضيه بعثات سلام أم لا ؟ في حالة الهند الاجابة هي نعم كونها تيتضيف بعثات سلام في اقليم كشمير منطقة النزاع بينها وبين باكستان.

### ثالثا التحصيل الناعم المباشر:

عدد السياح في الهند: عدد الوصول للبلد لسياحة: مصدر هذا المتغير هو البنك العالمي بالاستناد على المنظمة الدولية للسياحة التابعة للأمم المتحدة حيث يعتمد القياس على مجموعة من المعلومات على النحو التالي:

– الوافدون من السياح غير المقيمين على الحدود الوطنية حسب جنسيتهم.

– وصول السياح غير المقيمين على الحدود الوطنية حسب دولة اقامتهم.

– وصول الزوار غير المقيمين على الحدود الوطنية حسب جنسيتهم.

– وصول الزوار غير المقيمين على الحدود الوطنية حسب دولة اقامتهم.

– وصول السياح غير المقيمين في الفنادق والمنشآت المماثلة حسب جنسيتهم[3].

– وصول السياح غير المقيمين في الفنادق والمنشآت المماثلة حسب بلد اقامتهم.

[1] Narendra Modi , Official Facebook Page, in https://www.facebook.com/narendramodi/, (18/01/2021).
[2] IDI 2017 Rank, United Nation ICT Developement Index 2017, in https://bit.ly/3qGVXf5, (18/01/2022).
[3] Internation Tourism Number of Arrivals-India, World Banc, in https://bit.ly/3IKIHfV, (18/01/2022).

– وصول السياح غير المقيمين في جميع أنواع الإقامة حسب جنسيتهم.

– وصول السياح غير المقيمين في جميع أنواع الإقامة المؤسسات حسب بلد اقامتهم.

بالنسبة للهند فإن عدد السياح هو 17914000 في 2019 مقارنة بفرنسا في 2020 بـ 117109000سائح[1].

–نمو مطاعم: تطرقنا سابقا لمصدر هذا المتغير والمتمثل في مجموعة من الخبراء في ميدان الطبخ والبعد الاقتصادي المرافق له ضمن تقرير صادر في 2017 بالشراكة بين فدرالية غرف الصناعة والتجارة الهندية FICC" The Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry ، بالنسبة للهند فقد تنبأ التقرير بنمو الهند بـ 22 % بين 2017 و 2022 سنويا غير أنها تراجعت بين 2019 و2020 بسبب جائحة كورونا[2].

–تصنيف سوق الخدمات اللغوية 100 الاوائل في العالم مصدر المتغير" شركة نيمزي" Nimdzi مزود الاسواق مركزها سياتل بواشنطن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تصدر تصنيف لـ 100 شركة خدمات لغوية في العالم استنادا على الشركات التي تبلغ عائداتها 10 ملايين دولار امريكي أو اكثر، إدراج الارادات الشاملة وليس فقط المتعلقة بالترجمة، الاستناد على البيانات من أخر كل سنة مالية، متوسط معدل تحويل العملات السنوية للدولار بالنسبة لشركات الترجمة، بالرجوع للهند ليس لها أي شركة ترجمة في الـ 100 الأولى عالميا وفق مؤشر تصنيف سوق الخدمات اللغوية في العالم[3].

–الاستثمار الاجنبي المباشر: مصدر المتغير البنك الدولي الذي يعتمد على أرقام صندوق النقد الدولي في نشر احصائيات الاستثمارات في العالم وفق عديد عوامل وبيانات جمع المعلومات على رأسها مل تصرح به الدول والشركات، بالنسبة للهند فإن تبلغ 64362 مليار دولار في 2020 مقارنة مع الصين بـ 21247570 [4].

---

[1] Internation Tourism Number of Arrivals-India, op.cit.
[2]Best Tradional Food in the World, OP.cit.
[3] Nimdizi, Ranking og Top 100 LSPS, in https://www.nimdzi.com/nimdzi-100-top-lsp/#the-nimdzi-100-ranking, (18/01/2022).
[4] Foreign Direct Investment Net Inflows (BOP current us )- India, World Banc, in https://bit.ly/3NuCxnM, (18/01/2022).

-عدد الافلام التي حققت أكثر الارباح الهند 5 افلام على 200 اول فلم في العالم في 2021 السبب نقص البث في البلدان ونقص في الترجمة [1]

**رابعا تحصيل ناعم غير مباشر:**

-مشروعية كارزماتية: يعتمد المتغير على إجابة الباحث أو المستعمل لنموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة على سؤال هل رأس السلطة التنفيذية في البلد له شخصية كارزماتية بالنسبة للهند فالإجابة نعم لدى رئيس الوزراء شخصية كاريزماتية.

-تبعية: كسابقه يعتمد أيضا متغير التبعية على إجابة الباحث على سؤال هل في الدولة تبعية لدولة أخرى فلاجابة هي نعم بالنسبة للهند.

-الالتزام والتأثير: مصدر المتغير هو إجابة الباحث على متغير هل الدولة ملتزمة بالدفاع عن حقوق الانسان، تطبيق الحكم الراشد، تضمنها حرية اقتصادية، محاربة للفساد، مطبقة لتمكين المرأة (الجندر) بالنسبة الهند الاجابة هي لا.

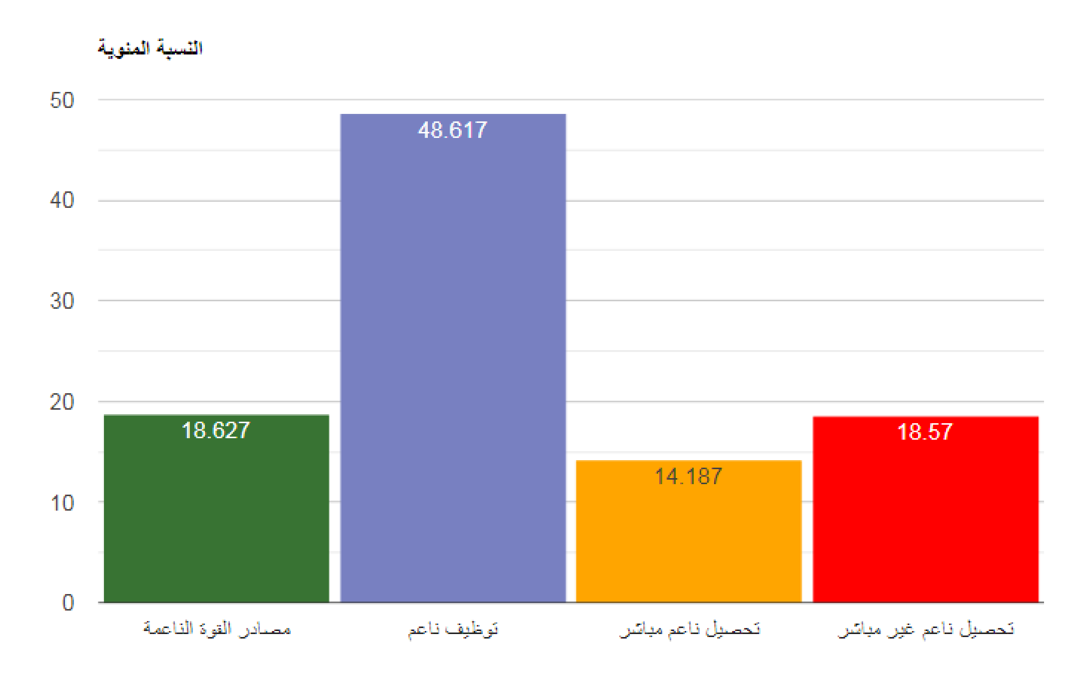
-عدم الالتزام وضعية المضغوط عليه: في حال الاجابة على متغير الالتزام والتاثير بلا فإن البلد موضوع الدراسة هو في حال عدم الالتزام بمى سبق من متغيرات وهو في وضعية المضغوط عليه كون حقوق الانسان، الحرية الاقتصادية، الفساد، الجندر هي متغيرات للضغط وليس للحرص على الشعوب من ثم لإان الاجابة على هذا المتغير بالنسبة للهند هي نعم.

-تضمن السياسة الخارجية على البعد الناعم في التعامل: يجيب الباحث أو المُستعمل لنموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة على سؤال هل السياسة الخارجية للدول تعتمد على توظيف القوة الناعمة أم لا ؟ فيما يخص الهند الاجابة هي نعم.

[1] 2021 Worldwide Box Office, Box Office Mojo, in https://bit.ly/3DgYq4X, (18/01/2022).

## المطلب الثاني استخلاص النتائج:

**الشكل رقم 18: نتائج النسب المئوية.**




المصدر: نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة للدول

## أولا استخلاص النتائج حسب النسبة المئوية في نموذج M W M.

في المنحنى الأول المتعلق بقياس توظيف القوة الناعمة الهندية حسب المؤشرات تبرز سلبية نتائج توظيف الهند لقوتها الناعمة مع تفاوت بين المؤشرات حيث نشهد ارتفاع مؤشر توظيف القوة الناعمة مقابل تقارب بين مؤشري مصادر القوة الناعمة والتحصيل الناعم الغير مباشر بينما يبرز انخفاض مؤشر التحصيل الناعم غير المباشر، نستخلص اسباب ذلك فيما يلي:

**ا- الرصيد الدولاتي الناعم:**

لدى الهند عديد مصادر القوة الناعمة التي تعتمد عليها في توظيف قوتها الناعمة والتي تنقسم بين الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية

**1- الثقافة:**

يمتد تاريخ الهند إلى أكثر من 2200 سنة قبل الميلاد حسب أقدم الاثار التي تم العثور عليها والتي تبرز المدن والتخطيط والتجمعات البشرية القديمة التي موجودة في الهند[1]، بالرجوع إلى عدد المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي في منظمة اليونسكو نجد أن للهند 136 موقع من ضمن 1154 موقع في العالم ما يبرز مدى غنى الهند فيما يتعلق بالحضارات التي تعاقبت عليها حيث يشكل ذلك عنصر جذب ضمن توظيف القوة الناعمة الهندية.

في المقابل يبرز البعد التاريخي في توظيف الهند لقوتها الناعمة كعائق لحسن استغلال المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، من خلال الاجابة على سؤال هل الهند دولة مُسْتَعْمَرَة أو مُسْتَعْمِرَة ؟ فإن الهند كانت مستعمرة بريطانية حتى 1947 حيث نتج عن ذلك تبعية للمستعمر القديم ما يتجلى في تفاعل الهند وفق التبعية للبريطانيا منذ فترة الاستعمار إلى وقتنا الحالي وليس وفق الأصالة التي يرجع تاريخها لأكثر من 2000 سنة قبل الميلاد، وفق أهم منطلقات المدرسة التبعية فإن التخلف وسوء استغلال الموارد يرجع إلى العلاقات الاقتصادية الغير عادلة بين الدول الراسمالية الغربية (المستعمرة) والدول المتخلفة( المستعمرة) فالرغم من انتهاء الاستعمار التقليدي إلا أن الدول المستعمرة خلفت وراءها بنية اقتصادية ونخب حاكمة تابعة وموالية لها[2]، في حال الهند فإن بريطانيا تركت إرث تاريخي تتفاعل وفقه الهند اكثر من إرثها التاريخي الذي يمتد إلى أكثر من 4000 سنة، إضافة إلى طبقة حاكمة تتفاعل وفق التبعية لمستعمر القديم على الصعيد الداخلي والذي يتجلى في التفاعل على الصعيد الخارجي رغم ما مرت به الهند في سياسيتها الخارجية من تغيرات من حركة عدم الانحياز إلى التفاعل ضمن نظام الاحادي القطبية الحالي.

---

[1] Emiliano Unzer, A Brief History of India,(USA : Amazone Publishing, 2019), p.16.

[2] أحمد تهامي عبد الحي، "ظاهرة التبعية: أصولها-أبعادها-مألاتها"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ع.2، م.55، (جويلية 2018).ص.9.

في السياق ذاته تبرز اللغة من ناحية تبعية الهند للمستعمر القديم كعنصر سلبي لتوظيف القوة الناعمة الهندية زيادة على التعدد العرقي في الهند والتي بها 25 لغة معترف بها في الدستور الهندي، فاللغة الهندية تأتي في المرتبة 10 عالميا اعتمادا على عديد المتغيرات حيث تحتل في هذا الصدد الهند المرتبة 16 عالميا وفق متغير التعامل الاقتصاد بها و13 عالميا في متغير الانتشار الجغرافي في العالم مقارنة بكثافتها السكانية التي تعتبر الثانية عالميا، ما يبرز الهوى بين عدد المتكلمين باللغة وترتيبها في العالم إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن كل واحد من ستة سكان في العالم هندي الجنسية، فتأثير اللغة الهندية في العالم محدود مقارنة بالمقومات الهندية سابقة ذكر ما يتجلى في اغفال وعدم التركيز على اللغة الهندية كمصدر لتوظيف القوة الناعمة الهندية في العالم.

فيما يخص الطبخ الهندي والذي يُعتبر أحد أهم أدوات القوة الناعمة الهندية كونه يحتل المرتبة الرابعة من ضمن الخمسين دولة الأولى في العالم؛ حيث يُعرف المطبخ الهندي بتنوعه ما يساهم على الصعيد الداخلي في جلب السياح بفضل الجاذبية التي يمثلها، غير أن تأثير المبطخ الهندي على الصعيد الخارجي يبقى محدود فلا توجد سلسلة مطاعم هندية كسلسلة ماكدونالد الأمريكية على سبيل المثال ما يحد من مدى جاذبية المطبخ الهندي خارج الحدود.

تشكل التبعية في الهند أكبر عائق أمام توظيف القوة الناعمة الهندية في مجال الاعتماد على الثقافة كونها تحد من الاعتماد على الإرث التاريخي العريق للهند الذي يمتد لالاف السنين من أثار تاريخية تُستغل في عامل الجذب في السياحة أو في تسويق صورة البلد خارجيا، إضافة إلى محدودية تأثير الهند وفق لغتها مقابل الاعتماد على الانجليزية كتجسيد للتبعية اللغوية في التفاعل الخارجي، في مجال الطبخ أيضا بقي هذا الاخير محصور في الداخل الهندي ولم تسعى الهند إلى تصديره رغم ثراءه وتعدده، في سياق التبعية دائما تبقى مساعي تقويض توظيف القوة الناعمة الهندية من طرف الطبقات الحاكمة حاضرة كونها بقيت تابعة فكريا للمستعمر القديم رغم مرور 75 سنة على استقلال الهند.

**2-القيم السياسية:**

تشكل حقوق الانسان أحد أهم القيم السياسية التي تسعى الدول إلى إبراز الوفاء بها على الصعيد الخارجي حيث تمثل عامل جذب في حال احترامها وعامل ضغط في حال اغفالها، غير أن أساس التفاعل وفقها يشمل مدى تسويقها كون عديد من الدول نجحت في تسويق احترامها لحقوق الانسان غير

أن الواقع عكس ذلك، ففي المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تمنع التعذيب بكل اشكاله،[1] نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مثال يُحتدى به في الحرية وحقوق الانسان تمارسه التعذيب في كثير من مسارح حروبها في العالم وأبرز الأمثلة سجن "أبو غريب" في العراق وقاعدة "غوانتنامو" في كوبا، في السياق نفسة فإن الهند تحتل مرتبة متدنية في ترتيب المنظمات الدولية لحقوق الانسان ما يحد من جهة قدرتها على الجذب على الصعيد الخارجي ومن جهة أخرى قدرتها على توظيف القوة الناعمة بالإعتماد على القيم السياسية.

في سياق الحرية الاقتصادية تحتل الهند مرتبة متدنية في الترتيب العالمي للحرية الاقتصادية الصادر عن منظمة heritage الأمريكية، بالرجوع إلى المتغيرات التي يعتمد عليها مؤشر الحرية الاقتصادية فإن تعددها يعكس صعوبة تحقيقها والالتزام بها ما ينعكس سلبا على ترتيب العديد من الدول، زيادة على مصدر المؤشر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتفاعل ضمن الأطر الليبرالية الخاصة بها، من ثم فإن ترتيب الدول ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية يدخل في مجال الضغط عليها في ظل استحالة الالتزام بمتغيرات الترتيب بالنسبة لكثير من الدول زيادة على صعوبة التفاعل وفق الاطار الليبرالي الذي تنتهج الولايات المتحدة والدول الرأسمالية عموما، على الصعيد ذاته فإن ترتيب الهند في المرتبة 131 على 161 دولة يشكل عنصر سلبي في توظيف قوتها الناعمة من ناحية محدودية عامل الجذب في مجال الحرية الاقتصادية.

في مجال مكافحة الفساد تحتل الهند المرتبة 85 من ضمن 185 دولة حسب منظمة الشفافية الدولية ما يشكل عامل سلبي في مجال توظيف القوة الناعمة الهندية بالاعتماد على القيم السياسية للدولة، كونها تؤثر في عامل الجذب الذي يمثل حجر الأساس بالنسبة للقوة الناعمة، مجرد كلمة فساد تُسوق بُعدا سلبيا تُتهم به كثير من الدول من باب الضغط أكثر منه من باب الحرص على القضاء عليه، فالطبقات الفاسدة التي تحكم بلدان العالم الثالث تحظى بدعم دولي إذا كانت تمارس صلاحيات وفق مصالح الدول الكبرى رغم فسادها، ففي مجال الفساد فإن الضغط المتعلق بالمصلحة يسبق التنديد والكفاح المتعلق بالحرص.

فيما يتعلق بالجندر تحتل الهند مرتبة متدنية في مؤشر التنمية بين الجنسين في المرتبة 131 على 189 دولة حسب احصائيات الأمم المتحدة، بالرجوع إلى متغيرات مؤشر التنمية بين الجنسين والتي

[1]Universal Declaration of Human Rights, United Nation Organization, in https://bit.ly/3uAkDHd, (20/01/2022).

تتمثل في طول وصحة الحياة، والتعليم ومعايير العيش لكلى الجنسين فإن هذه المتغيرات متعلقة بالتنمية والبعد الصحي أكثر منه محاولة لقياس الفرق بين الجنسين فتردي الخدمات الصحية، والتعليم، والعيش هو عام يشمل الجنسين ولا فرق بينهم في البيئة الهندية التي تعددادها أكثر من مليار نسمة زيادة على كون الهند وفق مؤشر الفقر العالمي الصادر عن الأمم المتحدة تحتوى على 22.5 % من الافراد الذين يعيشون بـ 1.92 دولار يوميا كحد أدنى للفقر[1] ما يشكل اكثر من 400 مليون مواطن هندي، بذلك فإن مؤشر الجندر يشكل عامل ضغط على الدول أكثر من منه للحرص على المساواة بين الجنسين، من ثم فإن مرتبة الهند المتدنية في مؤشر الجندر يشكل عامل سلبي في توظيف قوتها الناعمة كونه يحد من جاذبية صورة الدولة زيادة على ما يشكله من عنصر ضغط يحد من التأثير وفق القيم السياسية بالنسبة للقوة الناعمة الهندية.

في مجال الانترنت: اعتمدنا على انترنت كمصدر للقوة الناعمة ضمن القيم السياسية لأنها تمثل أهم وسيلة لتسويق هذه القيم في عصر العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي، فالدول تعتمد على وسائل الاعلام الكلاسكية من تلفزيون وجرائد غير أن مفعولها في مقابل وسائل التواصل الاجتماعي يبقى محدود ففيديو في يوتيوب أو فايسبوك يعكس مساس بحقوق الانسان وسوء معاملة في بلد ما يكون له أثر أكثر من ايذاع روبورتاج أو خبر مرئي أو مكتوب في التلفزيون والجرائد بحكم خاصية المتابعة في وسائل التواصل الاجتماعي والتي قد تصل إلى عشرات الملايين بالنسبة للصفحات في فايسبوك زيادة على خاصية المشاركة والتي يمكنها أن تتعدى حدود الدولة مقارنة بمحدودية انتشار وسائل الاعلام الكلاسكية ، من ثم تبرز أهمية الاعتماد على انترنت في تسويق القيم السياسية أكثر من وسائل الاعلام الكلاسكية حيث تبرز نسبة استعمال انترنت من اجمالي السكان كمعيار لمعرفة مدى إعتماد الدولة على انترنات سواء أ كان في مجال التفاعل داخليا أم بالمقارنة مع باقي الدول خارجيا، حيث تمثل نسبة مستعملي انترنت في الهند 41 % من اجمالي السكان مقارنة بتعدد أكثر من مليار نسمة فهذه النسبة هي ايجابية غير أنها لا تساهم بقدر كبير في تسويق القيم السياسية الهندية كونها ترتكز على بيئة تمثل فيها التنمية أولوية على التفاعل وفق البعد الخارجي ما يتجلى في اولويات الانتخابات و برامج الاحزاب السياسية التي تطرقنا إليها سابقا.

[1]Global Multidimensional Poverty Index 2021, United Nation Organization, in https://bit.ly/3tHqv2b, (20/01/2022).

من خلال ما تطرقنا إليه في مجال القيم السياسية كمصادر لتوظيف القوة الناعمة الهندية تبرز المراتب المتدنية التي تحتلها الهند في ترتيب دول العالم في ميدان حقوق الانسان، والحرية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والجندر ما يشكل نقطة سلبية في مجال الجذب الذي يمثل حجر الأساس في توظيف القوة الناعمة الهندية، من ثم بالارتكاز على الأولويات في السياسية الداخلية والخارجية الهندية يظهر لنا جلي عدم اعتماد الهند على تسويق القيم السياسية وفق التفاعل في سياسيتها الخارجية كونها تعتمد على البعد الاقتصادي التنموي على الصعيد الداخلي من جهة ومن جهة أخرى تعمد على مواجهة قوس الاضطراب الامني الخارجي المحيط بها اقليميا كما تطرقنا إليه في محددات السياسة الخارجية الهندية سابقا، فهذه الاولويات تشكل أُطر التفاعل سواء أكان دولاتيا وفق ما يسوق في وسائل الاعلام الكلاسكية كالتلفزيون والجرائد أم مجتمعيا وفق ما يُتداول في وسائل التواصل الاجتماعي وفق نسبة استعمال انترنت مقدرة بـ 41 % من اجمالي السكان في الهند.

**3- السياسة الخارجية:**

تحتل الهند المرتبة 11 في العالم من حيث انتشار شبكتها الدبلوماسية ما يشكل نقطة ايجابية من حيث القدرة على تسويق صورة الهند الخارجية بالاعتماد على الأطر الدولاتية المتعلقة بالسفارات والقنصليات في الهندية في الخارج زيادة على الاعتماد على البياسبورا (الجالية) الهندية المنتشرة في كثير من دول العالم حيث تقدرها منظمة الأمم المتحدة بحوالي 15 مليون هندي مقيم بالخارج، على الصعيد ذاته تشكل مختلف موجات الهجرة الهندية التي تطرقنا إليها سابقا في أدوات القوة الناعمة الهندية على رصيد كبير لتوظيف القوة الناعمة الهندية في أماكن تواجدهم، فعدد السفارات والقنصليات يساهم بقدر كبير بالتزامن مع الجالية في الخارج في تسويق صورة البلد وفق توظيف قوته الناعمة ما تجسد في الهند في اطار اقرار يوم وطني للهنود الغير مقيمين بالهندية " مغنيات برافاسي بهاراتيا" منذ 2003 والمصادف لـ 9 جانفي من كل سنة كإحياء لرجوع "الماهاتما غندي" من جنوب افريقيا والذي يعنى بالجالية الهندية في الخارج.

تعتمد القوة الصلبة على الاكراه وفق التفاعل في إطار البعد العسكري على عكس القوة الناعم التي ترتكز على الجذب لجعل الاخرين يريدون ما نريد، غير أن البعد العسكري يمكن أن يكون له خاصية الجذب في مجال تجنب الحروب بدل التهديد بها، ما يتجسد في بعثات السلام التي تمثل بالنسبة

للهند رصيد ايجابيا في مجال توظيف قوته الناعمة كون ثاني أكبر مساهم في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة بـ 5548 خلفا لبنغلاديش بـ 6344.

## II- التوظيف الناعم:

تعتمد متغيرات التوظيف الناعم على السلوكيات التي من خلالها يتم استغلال وتمكين المصادر كرصيد لتوظيف القوة الناعمة حيث تنقسم إلى متغيرت ضمن جدول الاعمال، متغيرات ضمن الجذب ومتغيرات ضمن الاقناع

### 1-جدول أعمال مشروع من ناحية الهدف:

بالرجوع لأعمال "بيرتر باشراش" و "نوتون بارتز" التي تطرقنا إليها سابقا في استناد جوزيف ناي على اعمالهما في سلوكيات القوة الناعمة المتعلقة بجدول الاعمال حيث ركز كلاهما على الأوجه الاثنين لإتخاذ القرار وعدم اتخاذ القرار وفق نتائج القرارات المحتملة في سياق جدول أعمال تمثل القيم السياسية والاجتماعية أسسه الشرعية، في هذا السياق اعتمدنا في نموذج M W M لقياس القوة الناعمة على القيم السياسية والمجتمعية للدولة كتجسيد لجدول أعمال يتبع اتخاذ القرار وفق توظيف القوة الناعمة كأحد أساس التفاعل الخارجي مقابل عدم اتباع توظيف القوة الناعمة في جدول أعمل الدولة، حيث يبرز نظام حكم الدولة، وممارسة الطبقة الحاكمة، وبرامج الاحزاب السياسية ومدى اعتماد الطبقة الحاكم على مصطلح القوة الناعمة في خطاباتهم كقيم سياسية ومجتمعية من حيث تضمن جدول اعمالها على توظيف القوة الناعمة من عدمه.

في سياق متغير نظام الحكم يجيب الباحث على سؤال هل نظام الحكم في البلد ديمقراطي أم لا ؟ كون الديمقراطية تشكل عامل جذب للدولة من ناحية تسويق صورتها الخارجية زيادة على اختلافها على باقي المتغيرات التي تشكل عامل ضغط خارجي كحقوق الانسان ومكافحة الفساد والجندر والتي لا تشكل أولوية للدول على حساب البعد الأمني الداخلي، في مقابل الديمقراطية التي تشمل تفاعلات سياسية ومجتمعية داخل الدولة والتي بخلاف باقي المتغيرات المذكورة سلفا تمثل أولوية على الصعيد الأمني من

خلال قدرتها على المساس بالاستقرار الداخلي للبلد، النظام السياسي للهند هو نظام ديمقراطي حيث يمثل النموذج الديمقراطي الهندي أحد أهم أدوات القوة الناعمة الهندية في تفاعلها الخارجي ما يشكل عامل ايجابي لتوظيف القوة الناعمة الهندية.

في متغير الطبقة الحاكمة يجيب الباحث على سؤال هل تعيين الطبقة الحاكمة في إطار إئتلاف حكومي أو أغلبية حكومية ؟ كون برامج الاحزاب يكون أكثر فعالية في إطار الاغلبية بدل التوافق حول برنامج سياسي في إطار الائتلاف الحكومي ما يصب في ايجابية توظيف القوة الناعمة في حال إعتمد عليها حزب سياسي يشكل حكومة بالاغلبية في البلد، في الهند حكومة رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" الحالية هي نتيجة اغلبية جكومية من ثم يمثل ذلك عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية كون حزب "ناريندرا مودي" يمارس الحكم وفق برنامجه الحزبي وليس وفق برامج أحزاب كما كان سائد في الحكومات السابقة والتي تعتمد فيها الاحزاب الجهوية المنتمية للجكومة على برامج جهوية لا تشمل توظيف القوة الناعمة بل لها اولويات جهوية متعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي التنموي.

في متغير الاحزاب السياسية يجيب الباحث على سؤال هل برنامج الجزب يحتوي على توظيف القوة الناعمة أم لا ؟ فبعد الاجابة بنعم على الاغلبية الحكومية في تنصيب وممارسة الحكومة ويتعين على الباحث أن يعرف مدى اعتماد الحزب الحاكم على توظيف القوة الناعمة في برنامجه أم لا، في الهند يعتمد حزب "ناريندرا مودي" في مجال السياسية الخارجية على توظيف القوة الناعمة الهندية من ثم يشكل ذلك عنصر ايجابي لتوظيف القوة الناعمة الهندية في تفاعلها خارجيا.

في متغير مدى اعتماد الطبقة الحاكمة على القوة الناعمة في خطابتهم يجيب الباحث على سؤال هل يعتمد ممثلو الحكومة على القوة الناعمة في خطاباتهم أم لا ؟ قصد معرفة هل توظيف القوة الناعمة يشمل مجرد برامج الاحزاب وقت الحملات الانتخابية أم هو حقيقة في الممارسات، في الهند يعتمد ممثلو الحكومة على توظيف القوة الناعمة في خطاباتهم السياسة خصوصا رئيس الوزراء الحالي "ناريندرا مودي" من ثم فإن توظيف القوة الناعمة الهندية لا يقتصر فقط على البرامج السياسية بل ايضا على الممارسات السياسية ايضا ما يشكل عامل ايجابي فو توظيف القوة الناعمة الهندية.

يشكل متغير مراكز التفكير عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة كون الهند في المرتبة 3 على 160 دولة في العالم حيث تسعى هذه المراكز لخدمة جدول أعمال الحكومة الهندية والمتمثل كما

تطرقنا إليه سابقا في توظيف القوة الناعمة الهندية في السياسة الخارجية فلا يمكن أن يكون مجال بحث مراكز الفكر متعارض مع التوجهات الحكومية من ثم فإن عددها الكبير يعكس تعدد كبير للمساهمات والبحوث وفق التوجه الحكومي الهندي الرامي لتوظيف القوة لناعمة الهندية في السياسة الخارجية الهندية.

يشكل البعد السياسي الدولاتي المتعلق بجدول الأعمال كسلوك لتوظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية عنصر ايجابي من ناحية إعتماد الحزب الحاكم على توظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية وفق ممارسته الحكم على أساس أغلبية حكومية لا تتداخل في برنامجها مع اي حزب أخر زيادة على تضمن توظيف القوة الناعمة ممارسات تتعدى مجرد الشعارات الحزبية ما يتجلى في مدى اعتماد الرسميين على القوة الناعمة في خطاباتهم، في نفس السياق يتم التفاعل في إطار نظام ديمقراطي يشكل نموذجه أحد أهم أدوات توظيف القوة الناعمة الهندية في السياسة الخارجية للبلد والذي يعتمد على شبكة كبيرة من مراكز التفكير حيث توجه أعمالها بما يتوافق مع التوجه العام للحكومة والمتمثلة في حكومة نانديرا مودي في توظيف القوة الناعمة في السياسية الخارجية كجدول أعمال تلتزم به أغلبية مراكز التفكير الهندية المختصة في السياسة الخارجية.

**2- الجذب الايجابي والاقناع:**

كما تطرقنا اليهما سابقا في سلوكيات القوة الناعمة فالجذب والاقناع متصلان ببعضهما البعض من خلال عامل توليد الثقة الذي يعتمدان عليه، بالرجوع لأعمال "الكسندر قوقنيج" والذي يرى أن تحويل مصادر القوة الناعمة إلى سلوكيات يعتمد على ثلاثة عناصر الرقة التي تمثل وسيلة الاتصال بين الاطراف حيث يعتبر احدهما رفيق يُولد مصداقية تنتج تعاطف معه ومن ثم التأثر بقيمه السياسية والاجتماعية والثقافية، الجدارة والتي تنتج عن الاعجاب والاحترام من خلال كيفية تأدية شيء ما، وأخيرا الجمال بمعنى الكاريزما للدلالة على مدى التزام طرف ما بالمثل والقيم التي تُولد الالهام، فوفق هذه العناصر قمنا بتصنيف المتغيرات التالية كسلوكيات مرتبطة بالجذب الايجابي والاقناع ضمن توظيف القوة الناعمة

يشكل متغير عدد الاطباق عامل سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية من ناحية تواجد أربعة أطباق هندية فقط في 100 اشهر طبق في العالم كونه يحد من طرح الافضليات لدى الاطراف الاخرى حسب تصور روبرت دال الذي تطرقنا إليه سابقا، فالقاصد للطبخ الهندي لديه فقط 4 افضليات متمثلة في

اطباق يختار واحد منها ما يشكل عنصر سلبي مقارنة بما إذا كان له على سبيل المثال 20 طبق في 100 اشهر طبق في العالم.

يشكل متغير عدد المتاحف عنصر سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية من ناحية عدم تواجد أي متحف هندي في قائمة 100 متحف الأكثر زيارة في العالم، ففي سياق الرقة التي يمثل الفن وسيلة اتصال بين الاطراف حسب طرح "الكسندر قوقنيج" فالهند لا تملك مقومات عالمية تتفاعل ضمنها على الصعيد الفني كسلوك لتوظيف القوة الناعمة رغم كونها حضارة تمتد لالاف السنين والتي غير مستغلة في السياق الفني في مجال عرض هذه الحضارة في متاحف داخلية ذات صبغة عالمية.

في سياق متغير عدد المقالات في المجلات العلمية فيعتبر هذا المتغير عامل ايجابي بالنسبة للهند بنحو 13578800 مقال منشور، حيث يعطي مصداقية للنظام الجامعي الهندي كونه منتج في مجال البحث العلمي ما ينعكس على مدى جاذبيته في تفعيل القوة الناعمة الهندية، بالرغم من عدم الاعتماد عليه كسلوك في توظيف القوة الناعمة الهندية.

في متغير براءات الاختراع التي بلغت 19454 حيث يشكل هذا المتغير عامل ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية من ناحية ابراز مدى تطور البحث العلمي في الهندي غير أنه بدوره غير مستغل في توظيف القوة الناعمة الهندية.

بالنسبة لمتغيري عدد المقالات المنشورة وبراءات الاختراع فبرغم من ايجابية قيمتهم التي من المفروض أن تعكس قيمة البحث العلمي الهندي غير أنه لا توجد أي جامعة هندية في المئة جامعة الأولى في العالم ما يبرز أن براءات الاختراع وعدد المقالات العلمية المنشورة ينشر من طرف هنود يدرسون في جامعات اجنبية وليس جامعات هندية؛ ما يبرز هذا المعطى أكثر هو متغير عدد الطلاب الأجانب في الهند حيث يوجد في الهند 49348 طالب أجنبي يدرس بينما يوجد 461792 طالب هندي يدرسون في الخارج ما يعكس عدم التركيز على البعد المتعلق بالبحث العلمي كأداة للقوة الناعمة الهندية بالرغم مما تملكه من سلوكيات ايجابية.

في السياق ذاته يبرز متغير الحاضنات الذي من المفروض أن تشكل الجامعة الإطار الداعم له من خلال الاعتماد على مشاريع التعاون الصناعية والأكاديمية قصد تشجيع بدء وتطوير المشاريع التي تدخل

ضمن الحاضنات[1]، حيث تشكل هذه الاخيرة عامل سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية بالرغم مما تملكه من مؤهلات تمكنها من التطور أكثر، حيث تبرز في هذا الصدد مدينة "بنغالورو" في الهند كمركز لانشاء وتطوير الحاضنات زيادة على كونها مركز رائد للبحث العلمي في الهندي والعالم والذي يسمى بـ "سيليكون فالي" الهندي للاشارة لـ "واد السيليكون" الأصلي في ولاية "كاليفورنيا" بالولايات المتحدة الأمريكية[2]، فالبرغم من امتلاك الهند لمركز رائد في مجال انشاء وتطوير الحاضنات إلا أنه لا يساهم كعامل جذب في توظيف القوة الناعمة الهندية.

يعتبر متغير الرياضة والتظاهرات الرياضية الكبرى عنصر مهم في توظيف القوة الناعمة الهندية حيث يدخل ضمن الدبلوماسية الرياضية والتي تُعرف على أنها استخدام الرياضة كأداة لتعزيز أهداف السياسة الخارجية كونها مصدر مهم للقوة الناعمة[3]، من ثم فإن استضافة الهند لـ 4 تظاهرات رياضية دولية في العشر سنوات الأخيرة تمثل عنصر سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية حيث لا تتمتع الهند بالمزايا التي توفرها استضافة التظاهرات الرياضية والمتعلق بتسويق صورة البلد قصد توليد الجذب الذي يصب في توظيف القوة الناعمة.

في إطار متغير أخر متعلق بالمشروعية الكريزماتية يظهر عدد متابعي رأس السلطة التنفيذية والذي يشكل عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية حيث لدى رئيس الوزراء الهندي الحالي "نانديرا مودي" أكثر من أربعة ملايين ونصف متابع.

بحكم موقع الهند في جنوب شرق أسيا فإن أبرز وسيلة مواصلات للولوج إليها هي الطائرة حيث تمثل شركة الطيران الهند أول ما يحتك به القادم للهند من خلال ما ينتج عن ذلك من انطباع في حال كونه جيد أو العكس، لدى شركة الطيران الهندية ثلاثة نجوم في تصنيف يتكون من أربعة حيث لا يتوافق ذلك مع الكم الهائل من السياح الذين يقصدون الهند، من ثم فإن متغير جودة شركة الطيران يشكل عنصر سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية.

---

[1] Yoonseock Lee and Young-Hwan Lee, « University Start-Ups: The Relationship between Faculty Start-Ups and Student Start-Ups », Sustainability, (2020) p.1.

[2] Suparna Kar, « Locating Bengaluru as India's Silicon Valley », Journal of Social Sciences, (April 2016), p.50.

[3] Haghirian M. & Robles-Gil P., "Soft Power and the 2022 World Cup in Qatar: Learning from Experiences of Past Mega-Sporting Event Hosts", *Tajseer*, Volume 3, Issue 2, (2021), Special issue on "Culture as a Tool of Soft Power", p.174.

بالرجوع لتسويق صورة الهند بالاعتماد على الرياضة، وعدد متابعات رأس السلطة التنفيذية في فاسبوك، وجودة شركة الطيران فإن هذه المتغيرات سلبية في توظيف القوة الناعمة الهندية؛ مرد ذلك إعتماد الهند على متغيرات أخرى متعلقة بالموروث الثقافي المتمثلة في الطبخ، طب الافويدا ورياضة اليوغا لتسويق صورة الهند الخارجية حيث أسس رئيس الوزراء الحالي "ناريندرا مودي" وزراة متخصص في تسويق الموروث الثقافي الهندي والذي نتج عن عدم السعي على استضافة التظاهرات الرياضية الدولية كعنوان لتسويق صورة البلد رغم ما تتوفر عليه الهند من رياضات كالكريكت ورياضة اليوغا غير أن هذه الرياضات تمارس في الهند ولم تستطع هذه الاخيرة تصديرها بالشكل التي يساهم في توظيفها في قوتها الناعمة.

تمثل الموسيقى عنصر من عناصر الرقة التي تساهم في التأثير في الغير على أساس تسويق قيم سياسية واجتماعية وثقافية، غير أن الموسيقى الهندية غائبة على الساحة الدولية برغم ما تنتجه داخليا ما يُترجم في غيابها أي أغنية هندية في العشر أغاني الأولى في العالم.

تمثل بوليبود الهندية أكبر شركة انتاج أفلام في الخارج حيث تمثل أحد أهم أدوات القوة الناعمة الهندية والتي حلت في المرتبة الثانية بعد هوليبود الأمريكية في انتاج الافلام في 2020 بـ 1890 فيلم.

بالرجوع لمتغيري سوق الموسيقى وسوق الأفلام فإن تأثيرها منخفض خارج حدود الهند كونهما يعتمدان على البعد المرئي المتعلق بمشاهد الرقص بدل الاستماع لكلمات الأغنية والتأثر بها زيادة على الصورة النمطية التي ترافق الأفلام الهندية التي تعتمد على لقطات منافية لكل قوانين الفيزياء في مجال الشجارات على سبيل المثال لا الحصر، في السياق ذاته يبرز متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي يعبر عن مدى اندماج البلد في النظام الرقمي العالمي حيث تحتل الهند المرتبة 131 من ضمن 161 دولة في العالم كمؤشر سلبي لتوظيف القوة الناعمة الهندية والذي يُبرز عدم تركيز الهند على التفاعل ضمن النظام الرقمي العالمي والذي تمثل فيه الموسيقى والافلام أحد أهم عوامل التأثير – والتأثر – ضمنه.

**III- التحصيل الناعم المباشر:**

كما سبق التطرق إليها تقاس القوة وفق نتائجها من ثم يمثل التحصيل الناعم قياس توظيف القوة الناعمة للدولة من خلال قياس متغيرات عددية تساهم مدى نجاعة توظيف القوة الناعمة في رفع قيمتها أو

تخفيضها، يوفر في المقابل أيضا قياس هذه المتغيرات كل سنة معرفة تطور أو تراجع توظيف القوة الناعمة للدولة.

تشكل السياحة أحد أهم عناصر توظيف القوة الناعمة لما تشكله من عامل جذب والذي تعكسه تسويق صورة البلد كعلامة تجارية تستوجب الاعتماد على الابعاد الايجابية مقابل اغفال الامور السلبية التي تمس بصورة هذا الاخير، زيادة على الاعتماد على التأثير في الجماهير وفق الثقافة، والقيم السياسية والسياسة الخارجية كمصادر لتوظيف القوة الناعمة والتي تعمد في تفاعلها على خلق التأزر وتقريب الاختلافات قصد بناء الثقة والتي تمثل عنصر الأساس في الجذب والاقناع كسلوكيات لتوظيف القوة الناعمة[1]، على الصعيد ذاته يبرز متغيرات لقياس توظيف القوة الناعمة في إطار التحصيل الناعم لتوظيف القوة الناعمة الهندية، فمتغير عدد السياح الوافدين من إجمالي الواصلين للهند يشكل عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية كونه يمثل السياح 59.1 % من اجمالي الوافدين للبلد، فيما يخص المتغير الثاني والذي يتمثل في عدد السياح الفوادين للهند فيشكل هذا المتغير عنصر ايجابي ايضا في توظيف القوة الناعمة الهندية كون عدد السياح الوافدين للهند يمثل أكثر من 17 مليون سائح في 2019 رغم الجائحة.

في متغير نمو المطاعم والذي يعتبر عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية كونه حقق نمو بـ 20 % منذ 2017 يبرز التراث المرتبط لامطبخ الهندي كعامل جذب يصب في تفعيل القوة الناعمة الهندية.

ترجع الايجابية في متغيرات نسبة السياح من الوافدين للهند وعدد السياح الوافدين للهند و نسبة نمو قطاع المطاعم إلى اعتماد حكومة رئيس الوزراء "ناندیرا مودي" منذ وصوله للحكم على أدوات واستراتجية تصب في البعد السياحي من خلال سعي الهند لتسويق موروثها الثقافي المتمثل في الطبخ الهندي، ورياضة اليوغا وطب الافويدا في الأمم المتحدة كما تطرقنا إليه سابقا لاظهاره أكثر والسعي لمحاولة التأثير وفقه في مسعى جلب السياح وهذا مانجحت فيه الهند لحد بعيد فالأرقام تبرز ذلك بشكل جلي.

---

[1] Jiangyun Yang, Analyzing the Effects of International Tourism on Soft Power, Master of Arts in International Relations, ( University of San Diego : Political Science, 2019), p.7.

يشكل متغير سوق الخدمات اللغوية عنصر سلبي في توظيف القوة الناعمة الهندية كون في قائمة 100 شركة الاولى في العالم من ناحية النشاط والارباح لا يوجد اي شركة هندية ما يبرز عدم اعتماد الهند على لغتها في التفاعل خارج حدودها.

في متغير عدد الأفلام التي حققت أكبر الأرباح توجد فقط 5 أفلام هندية في قائمة 200 فيلم التي حققت اكبر الارباح في العالم، مقارنة مع حجم الانتاج السنمائي الهندي والذي يعتبر من بين الاكبر انتاجا في العالم فإن ها المتغير يُعتبر سلبي في مجال توظيف القوة الناعمة الهندية.

في متغيري سوق الخدمات اللغوية وعدد الافلام التي حققت أكبر الارباح واللذان يشكلان عنصران سلبيان في توظيف القوة الناعمة نتيجة عدم التركيز على تصدير اللغة الهندية والتفاعل خارجيا باللغة الانجليزية ما يخلق عدم قدرة على توزيع الافلام في البلدان كون الترجمة غير متوفرة كمثال توزيع فيلم هندي في فرنسا يستوجب ترجمة الفيلم إلى الفرنسية وهذا غير مُعتمد عليه حيث يشكل ذلك أكبر عيب في تصدير الأفلام الهندية للخارج وتماشي تعدد توزيعها في البلدان مع تعدد ترجمتها وفق لغات البلدان التي تستهدفها.

في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر هذا المؤشر الذي يعنى بالجذب في المجال الاقتصادي عنصر ايجابي في تحصيل توظيف القوة الناعمة الهندية كونه يتعى 64 مليار دولار والذي يشكل رقم معتبر غير أنه يمكن رفعه وتحسينه أكثر خصوصا إذا ما قرناه بالصين التي تبلغ فيها الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها 212 مليار دولار أمريكي.

IV **التحصيل الناعم غير المباشر:**

يمثل التحصيل الناعم غير المباشر قياس القوة الناعمة كيفيا من خلال التطرق لمتغيرات نستهدف من خلالها معرفة مدى نجاعة توظيف القوة الناعمة من جهة ومن جهة اخرى معرفة ما يحد من توظيفها حيث تمثل هذه المتغيرات التفاعل على مستوى الصعيد الفكري في تحصيل القوة الناعمة.

يشكل متغير المشروعية الكارزماتية عامل ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية والذي يرجع لمكانة رئيس الوزراء الحالي "نانديرا مودي"، ففي اجابتنا على سؤال هل هناك مشروعية كارزماتية في الهند تساهم في توظيف القوة الناعمة الهندية فالاجابة هي نعم.

تشكل التبعية أحد أهم عوائق توظيف القوة الناعمة كونها تستند الدول ضمنها في تفاعلها على ثقافة وقيم دولة اخرى، في اجابتنا على سؤال هل في الهند تبعية فالاجابة هي نعم ما يشكل عائق لتوظيف القوة الناعمة الهندية كون الهند تتفاعل في عديد المجالات وفق تبعيتها لبريطانيا كاللغة على سبيل المثال لا الحصر.

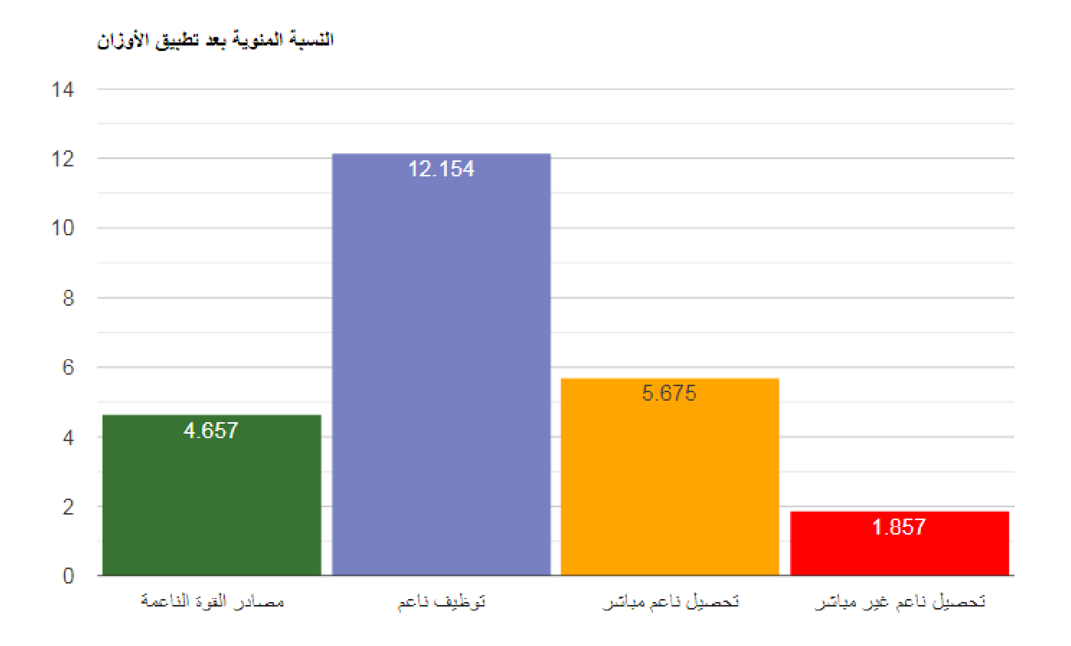
في متغير الالتزام والتأثير فإن الاجابة على سؤال هل الهند ملتزمة بالدفاع عن حقوق الانسان، الحكم الراشد، الحرية الاقتصادية وتمكين المرأة فالاجابة هي لا ما يبرز مراتب الهند المتدنية في مؤشرات هذه المتغيرات حيث يتبع هذا المتغير متغير اخر متصل بوضعية الهند في حالة المغوط عليها في سياق عدم التزامها بالمتغيرات سابقة الذكر.

اخير متغير تضمن السياسة الخارجية الهندية على البعد الناعم في التعامل فالاجابة على سؤال المتغير هي نعم ما يشكل عنصر ايجابي يساعد في تحصيل القوة الناعمة الهندية في توظيفها في سياستها الخارجية.

## ثانيا استخلاص النتائج بعد تطبيق اوزان نموذج M W M:

في المنحنى البياني الثاني لنموذج M W M لقياس القوة الناعمة للدول والذي يعنى بمدى ايجابية أو سلبية المؤشرات الثلاثة والمتمثلة في الرصيد الناعم، والتوظيف الناعم، والتحصل الناعم بفرعيه بالارتكاز على مدى تجاوز المؤشرات سابقة الذكر نصف النسبة المعطات لهم في النموذج حيث نعرض النتائج في المنحنى التالي

**شكل رقم 19: النسبة المئوية بعد تطبيق الأوزان.**




المصدر: نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة للدول

بالرجوع لمعدلات المؤشرات حسب نسبتهم في نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة فإن معدل مؤشرات توظيف القوة الناعمة الهندية سالبة كونها لم تتعدى نصف النسبة المُعطات لهم ضمن نموذج M W M لقياس توظيف القوة الناعمة مرد ذلك عدة أسباب نستخلصها فيما يلي:

في مجال جدول الأعمال كإستراتجية لتحويل مصادر القوة الناعمة الهندية لسلوكيات نلاحظ أن توظيف القوة الناعمة الهندية يشكل برنامج حكومي في ظل الاعتماد عليه في تفاعل الهند مع محيطها الخارجي من ناحية تضمن توظيف القوة الناعمة برنامج حزب الشعب الهندي الحاكم "بهاراتيا جاناتا" بالهندية زيادة على الممارسات التي ترافق هذا التوظيف من ناحية خطابات المسؤولين، قرارات صوب توظيف القوة الناعمة الهندية على رأسها إنشاء وزارة للمطبخ الهندي، وطب الافويدا ورياضة اليوغا والتي نجحت الهند في تسجيل هذه المتغيرات في الأمم المتحدة وهذا ما يفسر بلوغ مؤشر توظيف القوة الناعمة تقريبا نصف القيمة المعطات له ضمن النموذج 12.207 % من ضمن 25 %.

باقي المتغيرات ضمن مؤشر التوظيف الناع تبقى سلبية، يرجع ذلك لعدم تركيز جدول الأعمال الهندي على التفاعل ضمنها في توظيف القوة الناعمة الهندية، مرد ذلك أسباب ايديولوجية أساسا كون الحزب الحاكم في الهند وممارسات الطبقة الحاكمة الهندية لها خلفية عقدية دينية متعلقة بالدين الهندوسي الهندي الذي ليس له مؤسس تاريخي واحد بل هو مزيج من التقاليد التي ترتبط بمجموعة من النصوص

التي تسمى الفيدا[1]، حيث تمثل هذه التقاليد أقدم الممارسات التي كانت سائدة في الهند والتي من ضمنها طب الافويدا، والمطبخ الهندي القديم، ورياضة اليوغا وهذا ما يفسر تأسيس وزراة اليوغا التي تعنى التقاليد المرتبطة بالممارسات والطقوس الهندوسية بإعتبارها أدوات لتوظيف القوة الناعمة الهندية وإغفالها باقي الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها الهند في توظيف قوتها الناعمة مثل الافلام، الموسيقى، المتاحف، البحث والذي تحتل فيه الهند مراتب متدنية في تصنيف المؤشرات الدولية ذات الصلة.

يشكل الإرث التاريخي الهندي المتعلق بالماضي الاستعماري أحد أهم عوائق توظيف القوة الناعمة الهندية والذي يتجسد في التبعية التي تتفاعل ضمنها الهند في عديد المجالات المتعلقة باللغة، الفن، التراث الثقافي والتي تحد من تفعيل هذه العناصر كمصادر لتوظيف القوة الناعمة الهندية، ففيما يخص الرصيد الناعم الهندي الذي يمثل مصادر القوة الناعمة الهندية فإن أغلبها سلبية بإستثناء الطبخ الهندي وبعثات السلام والبعثات الدبلوماسية في العالم مرد ذلك كما سبق التطرق له التبعية التي تحد من الاستفادة من التراث الثقافي الهندي كأدات لتوظيف القوة الناعمة الهندية والذي يمتد إلى الاف السنين مقابل التفاعل وفق مخلفات الاستعمار البريطاني السابق من لغة، وعادات، وفكر طبقي يعتبر إلزامية تحقيق التطور وتسويق صورة الهند وفق النموذج البريطاني بالأساس وليس وفق أولوية المقومات الوطنية الهندية.

يشكل التحدي الديمغرافي والتنموي الهندي أحد أكبر عوائق توظيف القوة الناعمة الهندية من ناحية اغفال عامل الجذب في القيم السياسية والتي تشكل كلها عناصر سلبية في توظيف القوة الناعمة الهندية فالأولوية في الداخل الهندي هو تحقيق التنمية في ظل مؤشرات الفقر المرتفعة داخليا، حيث ينعكس ذلك على الأداء الحكومي في ظل النظام الفدرالي الهندي الذي يتميز بالتسيير على مستوى اقليمي وليس مركزي ما يشكل إختلافا أخر في الأولويات بين الحكومة المركزية في نيودلهي وحكومة الولايات والتي تشكل القيم السياسية المرتبطة بتسويق صورة الهند في الخارج والمتعلقة بحقوق الانسان، والحرية الاقتصادية، والجندر ومكافحة الفساد أخر ما يركز عليه المسؤولون الهنود في حكومة الولايات الهندية ما يبرز في برامج الأحزاب سواء أكانت أحزاب إقليمية أم وطنية والتي تشكل الأبعاد التنموية في مكافحة الفقر أهم أولويات ممارساتها وعنوانين حملاتها الانتخابية.

[1] Agarwal, R. "Hinduism". In Athyal, J.M (ed). *Religions in Southeast Asia: An Encyclopedia of Faiths and Cultures*. ABC-CLIO, (2015), p.2.

يشكل التحصيل الناعم المباشر في نموذج M W M لقياس القوة الناعمة مؤشر قياس مدى قدرة الدولة على تحويل مصادرها لسلوكيات من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تقييم أداء الدولة في توظيف قوتها الناعمة عدديا وعلى المدى القريب كل سنة، في قياس توظيف القوة الناعمة الهندية فإن مؤشر التحصيل الناعم المباشر سلبي كنتيجة لسلبية الرصيد الناعم، والتوظيف الناعم الهندي، فمتغير عدد السياح الوافدين للهند يشكل قيمة سلبية رغم عددهم المقدر بـ 17 مليون سائح فإن قارنا هذا العدد بعدد السياح الوافدين لفرنسا والمقدر بأكثر من 117 مليون سائح فإن رقم الهند أقل منه بـ10 مرات رغم ما لدى الهند من مقدرات سياحية كالأماكن السياحية والطبخ على سبيل المثال لا الحصر، من ثم في تقييمنا لقطاع السياحة الهندي والذي يساهم الجذب وتسويق صورة البلد في تنميته ورفع مساهمته في اقتصاد البلد فإن الهند لا تمثل وجهة سياحية عالمية مقارنة بباقي الدول، كتجسيد لإخفاق في توظيف القوة الناعمة الهندية وفق هذا المتغير والذي يستوجب مستقبلا التركيز عليه أكثر كونه أحد أعمدة الاقتصاد في عصرنا الحالي.

كما تطرقنا إليها سابقا تشكل التبعية أحد أكبر عوائق توظيف القوة الناعمة الهندية ما يتجسد في سلبية متغيري سوق الخدمات اللغوية حيث لا توجد أي شركة هندية للترجمة في الـ 100 أول شركة في العالم، والمتغير الثاني وهو عدد الأفلام التي حققت أكبر الأرباح في العالم حيث يوجد 5 افلام هندية فقط في الـ 200 فيلم الأولى في العالم من حيث الارباح، في تقييمنا لهذين المتغيرين نلاحظ الفارق بين ما تنتج الهند وطنيا من مواد علمية متعلقة بالبحث العلمي والمجال الترفيهي كالأفلام والموسيقى واعتلائها مراتب متخلفة على الصعيد الخارجي حيث يمثل ذلك اخفاق في استراتجية تحويل مصادر ورصيد القوة الناعمة الهندية إلى سلوكيات ما يؤثر سلبا في توظيف القوة الناعمة الهندية في الصعيد الخارجي.

يشكل متغير الاستثمار الاجنبي المباشر دلالة على مدى جاذبية الدولة وصورتها على الصعيد الاقتصادي حيث يمثل هذا المتغير في سياق تقييم توظيف القوة الناعمة الهندية قيمة ايجابية بـ 64 مليار دولار مقارنة بأعلى دولة جاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وهي الصين بـ 212 مليار دولار ما يشكل أحد أكبر ايجابيات توظيف القوة الناعمة الهندية حيث نجحت هذه الاخيرة تحت قيادة حكومة "ناريندرا مودي" على تسويق صورة الهند في جذب رؤوس الاموال والاستثمارات، في السياق ذاته نلاحظ أيضا ايجابية التكهنات حول نمو سوق المطاعم بقيمة مقدرة بـ 20 % مطلع 2022 رغم الجائحة العالمية مرد ذلك كما سبق ذكر هي مدى إهتمام حكومة "ناريندرا مودي" بالتقاليد التي يشكل المطبخ واحد منها في

سياق البعد الايدلوجي الديني المتعلق بالخلفية الهندوسية في ممارسة السلطة لحزب القومي الهندي الحاكم.

يهدف التحصيل الناعم الغير مباشر في نموذج M W M لقياس القوة الناعمة معرفة العناصر التي تحد من توظيف القوة الناعمة للبلدان من خلال إجابة الباحث على أسئلة متعلقة بمتغيرات تسمح بتحديد معيقات توظيف القوة الناعمة للبلد موضوع الدراسة، في دراسة توظيف القوة الناعمة الهندية شكل مؤشر التحصيل الناعم غير المباشر قمة سلبية حيث حددنا ثلاثة متغيرات تشكل عائق لتوظيف القوة الناعمة الهندية والمتمثلة في التبعية، عدم التأثير والالتزام بالقيم السياسية المتعلقة بحقوق الانسان والتي تطرقنا إليها سابقا كنتيجة لهذا المتغير الثالث والمتعلق بوضعية الهند كدولة مضغوط عليها من طرف الدول والمنظمات التي تدافع عن القيم السياسية سابقة الذكر؛ ما يشكل عائق في توظيف الهند لقوتها الناعمة في سياستها الخارجية، في متغيرات المشروعية الكاريزماتية وتضمن السياسة الخارجية الهندية على البعد الناعم فإن هاذيين المتغيرين يشكلان عنصر ايجابي في توظيف القوة الناعمة الهندية من خلال توفير عامل الجذب في الزعيم السياسي والمتمثل في رئيس الوزراء الهندي "ناندرا مودي" واعتماد السياسة الخارجية على توظيف القوة الناعمة كرنامج حكومي للسلطة الحاكمة في الهند ما يتجسد في سعيها لتسويق مختلف أدوات القوة الناعمة الهندية خارج الحدود وضمن المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة.


خاتمة

## خاتمة

تشكل القوة الناعمة اليوم أحد أهم المصطلحات التي يتعتمد عليها الاكاديميون ، والباحثون، وصناع القرار ومستشاريهم في السياسة الخارجية للبلدان في عصرنا الحالي، حيث شهد هذا المصطلح تطور كبير منذ إطلاقه أول مرة في 1990 على لسان جوزيف ناي في سياق ابراز تغير القوة الأمريكية كإجابة على مساهمة بول كيندي المتعلقة بإضمحلال وزوال القوة الامريكية، مرورا بمساهمات ابراز مكوناته من مصادر وسلوكيات وصولا إلى محاولات قياس مدى توظيفه، ترافق مع هذا التطور جدالات فكرية حول مصطلح ومفهوم القوة الناعمة والذي عكس تعدده تعدد رؤية وخلفية المختصين في ميدان السياسة الخارجية.

بعد نهاية الحرب الباردة حل محل التفاعل الدولي وفق الصراع الايديولوجي تفاعل وفق البعد الاقتصادي حيث ظهرت في هذا الخصوص مجموعة من الدول تمتاز بقدرات اقتصادية وفرص استثمارية كبيرة سميت بالقوى الصاعدة والتي تنتسب لها الهند حيث تسعى في سياق تفاعلها في سياستها الخارجية على توظيف قوتها الناعمة، في هذا السياق توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات في دراستنا توظيف الهند لقوتها ناعمة كقوى صاعدة في سياستها الخارجية والتي سنلخلصها فيما يأتي:

-تشكل القوة الناعمة الهندية جدول أعمال حكومة رئيس الوزراء الهندي الحالي "نارِيندرا مودي" من خلال تركيزه على البعد الديني العقدي المتعلق بالدين الهندوسي والذي يتماشى مع توظيف أدوات متعلقة بالبعد العقدي الديني المتمثلة في العادات والتقاليد الهندية القديمة والتي تتضمن رياضة اليوغا، والطبخ، وطب الافويدا والتي أسس "نارِيندرا مودي" وزارة مختصة في سبيل التسويق والتعامل مع كل منها قصد توظيف البعد الحضاري في القوة الناعمة الهندية ضمن سياستها الخارجية، غير أن مسعى التفاعل وفق البعد العقدي في توظيف القوة الناعمة الهندية أغفل توظيف أدوات أخرى جاذبة ومتعلقة بالقوة الناعمة على رأسها القيم السياسية، الموسيقى اللغة...الخ، ما أدى إلى الحد من توظيف القوة الناعمة الهندية مقارنة بالدول الأسيوية الاخرى على رأسها الصين.

-رغم التاريخ والحضارة الهندية الغنية والعريقة إلا أن الهند لم تستطع التخلص من ماضيها الاستعماري الذي وُلد لديها تبعية تتجلى في محدودية تفاعلها وفق أصالتها في النسق الدولي في سياق توظيف القوة الناعمة ما يبرز في تراجع لغتها، ومحدودية توزيع أفلامها والموسيقى الخاصة بها في العالم رغم ما تنتجه

كل سنة، ما يصب في محدودية عامل الجذب وفق الثقافة الهندية في مقابل التأثر وفق التبعية للاستعمار القديم رغم مرور عشرات السنين على الاستقلال.

-تشكل الأولوية التنموية في الداخل والتحديات الأمنية في الخارج أحد عوامل تشتيت جهود وتصميمات توظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية كونها تعبر عن الاهتمامات الاجتماعية التي تشكل عصب الحياة السياسية الهندية من ناحية السعي للوصول للحكم في ظل برامج الاحزاب في الحملات الانتخابية وممارسة السلطة وقت الفوز فيها، فالممارسات العامة والغالبة في الهند تركز داخليا على جذب الناخبين أكثر من التركيز خارجيا على الجذب والتأثير في باقي الدول في إطار توظيف القوة الناعمة الهندية في سياستها الخارجية.

-تتكون القوة الناعمة من مصادر وسلوكيات، في حال الهند فهي تحتوي على رصيد ناعم مُعتبر يمثل مصادر قوتها الناعمة والتي تتعلق بالبعد الحضاري، والتاريخي والثقافي، غير أن استراتجية تحويل هذه المصادر إلى سلوكيات يبقى محدودا نظرا للاختلال الحاصل في استراتجية توظيف الأدوات الناعمة الهندية مقابل إغفال أخرى أو عدم التركيز على كثير منها في ظل الاولويات التنموية والتحديات الأمنية والتبعية التي تحد من التفاعل وفق أصالة الهند.

**فهرس الخرائط والاشكال** **الصفحة**

**الخرائط**



**الأشكال:**

**فهرس الجدوال** **الصفحة**

# قائمة المراجع

## أولا: اللغة العربية

### -الكتب


1. الحراري خالد، مفهوم القوة في السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الاهرام،2015.
2. جلال معوض علي ، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية مركز الدراسات الإستراتجية، 2019.
3. ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة لنجاح في السياسة الدولية. المملكة العربية السعودية: العبيكان، ط1، 2007.
4. العلالي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية دراسة:سياسية قانونية. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
5. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، القيم السياسية في الاسلام. القاهرة :الدار الثقافية للنشر ،ط 1 ،2001.
6. بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.
7. جليل هاشم نوار، أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الامريكة إتجاه دول البريكس في النظام العالمي. لبنان: شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، ط.1، 2020.
8. النعيمي احمد، "السياسة الخارجية". الاردن: دار زهران للنشر، 2010.
9. احمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 109.

10.جوزيف، ناي، مستقبل القوة، مصر: المركز القومي للترجمة، 2010.

11. : جوناثان مكلوري، قياس القوة الناعمة 30، بورتلاند، 2019.


### -المقالات


1. قسوم سليم، "نظريات إنتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.13، (جويلية 2018)، ص ص.147-148.

2. عطية إدريس، "جهود القوى الصاعدة في التعجيل في إصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، ر.1، ص.4.
3. بلعربي علي، "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م.8، ع.1، (2021)، ص.5.
4. لادمي محمد عربي، " السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وأبحاث، ع.25، (ديسمبر 2016)، ص.5.
5. طيايبة ساعد، "الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.8، (ديسمبر 2017)، ص ص. 87-88.
6. صايل حمود سلام، "**القوى الصاعدة :دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية**"، Tikrit Journal For Political Sciences، (2021)، ص ص . 344-351.
7. حشاني فاطمة الزهراء، "السياسة الخارجية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م.5، ع.2، (2020)، ص ص.777-781.
8. تهامي عبد الحي أحمد، "ظاهرة التبعية: أصولها-أبعادها-مألاتها"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ع.2، م.55، (جويلية 2018).ص.9.
9. دريسي حنان ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، م.5، ع.2، (ديسمبر 2021)، ص. 244.

**-رسائل جامعية**

1. عادل على سليمان محمد العقبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991.2017 المنظور الأمريكي دراسة حالة، أطروحة ماجستير جامعة الشرق الاوسط: كلية العلوم السياسية، 2018

**-المواقع الالكترونية**

1. شيفر مايكل، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، في: https://bit.ly/346Hjp2.
2. عادل جارش، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، في https://bit.ly/3pOukRn.
3. تشيلاني براهما، السياسة الهند الخارجية في عالم متغير، في https://bit.ly/3hDIcZG.

4. سليمان يمني ,"القوة الذكية . المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية"، في https://bit.ly/3qFCzPz.

5. عبد المجيد تبون، صفحة فايسبوك، في https://www.facebook.com/TebbouneAbdelmadjid.

6. موقع اعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، المنهج الاحصائي، في https://bit.ly/36VFJs6.

7. البنك الدولي، " الناتج المحلي الاجمالي للدول البريكس" في https://bit.ly/3K4Xcw9.

8. البنك الدولي، " نسبة التجارة من الناتج المحلي لدول البريكس"، في https://bit.ly/3Iuf7f2.

9. البنك الدولي، "الكثافة السكانية لدول البريكس"، في https://bit.ly/33Up8TN.

10. البنك العالمي، "عدد سكان الهند"، في https://bit.ly/3nxGAUW.

**ثانيا اللغة الانجليزية**

**Books and Book Chapters**

1. .S.Nye Joseph, The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.
2. .S Gray Colin, Hard and Soft power The Utility of Military Force as an Instrument of Policy in the 21ST Centur. U S A: Strategic Study Institue, 2011.
3. Irgengioro John, « Soft power instruments: An assessment of China's soft power and Sinophobia in Central Asia », Fabienne Bossuyt and Bart Dessein, The European Union, China and Central Asia, .london : routeldg, 2021.
4. N.Jayapalan, The Foreign Policy of India. new delhi : Atlantic Publishers & Dist, 2001.
5. Tellis Ashley J, Narendra Modi and US–India Relations, in Bibek Debroy Anirban Ganguly Kishore Desai Making Of New India: Transformation Under Modi Government. USA : carnegie endowment for international peace,2018.
6. Rej Abhijinam and Sogar Rahul, « The BJP and Indian Grand Strategy », in The BJP Power Indian Democracy and Religious Nationalism. USA : Carnegie Endowment for International Peace Publications Department, 2019.

7. Anwer Tarique, Approaches to The Study of Indian's Foreign Policy Domestic and International Determinent of Indian Foreign Policy, Evolution of Indian Foreign Policy, in Biswarangan Mohanty, Indian Foreign Policy. Indian : Vikas Publishing House, 2017.
8. Pande Amba, « Indian Diaspora as an Instrument of India's Soft Power », in Yasushi Watanabe, Hnad book of cultural security. United Kingdom : Edward Elgar Publishing Limited, 2018.
9. *Hocking Brian,* « Rethinking the 'New' Public Diplomacy », in Jan Melissen, The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations. United Kingdom : Palgarve Macmillan, 2005.
10. CALDER Kent E., « Soft Power and Foreign Policy in 21st Century International Affairs », JAPAN SPOTLIGHT. September / October 2009.
11. Kugiel Patryk, India's Soft Power: A New Foreign Policy Strategy. USA : Routledge, 2017.
12. Emiliano Unzer, A Brief History of India. USA : Amazone Publishing, 2019.
13. Skolkovo Institue, Rapid-growth markets soft power index, rusia, 2012.

**- Official documents**

1. United States of America, Congressional Research Service, India-U.S. Relations, July 19, 2021, p. 9.
2. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India-Russia Relations, decembre 2012, pp.36-37.
3. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India-China Relations, decembre 2017, pp. 1-2.
4. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – United Kingdom Relations, decembre 2020, p.1
5. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – France Relations, 2012, p.1
6. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, India – France Economic and Comercial Relations, 2017, p.3.
7. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Making of India Foreign Policy, 2018
8. Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Annual Report 2021/2022, p. 225.
9. Republic of india, indian Parlement, An Indtroduction to Parlement of India, 2007, pp. 1-10.

10.Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Panchsheel, decembre 2004, pp.9-11.

11.Republic of india, Indian Council for Cultural Relations ICCR plans to use Indian cuisine as soft power and take its food diversity to the world., 21 April 2021, pp. 1-2.

12.Republic of india, indian Ministry of External Affairs, Indian diaspora and `soft power, January 06, 2003.

13.Republic of india, Ministry of Ayurveda, Yoga & Naturopathy, Unani, Siddha and Homoeopathy (AYUSH) , International Day of Yoga, May 2019, pp.1-5

14.Republic of South Africa, South African Gouvernement , Foreign Policy for South Africa, 2015.

15.Republic of india, indian Parlement, India constitution, in https://bit.ly/3DcO3zj, (11/02/2022).

**-Articals**

1. Nye Joseph, « Soft Power : The Evolution of The Concept », Journal of Political Power ( February 2021), p.4-5.
2. Nye Joseph, « Soft Power: The Origins and Political Progress of The Concept », Palgrave Comunication, I 8 (Februry 2017),p 2.
3. Fan Ying, « SOFT POWER: POWER OF ATTRACTION OR CONFUSION? », Place Branding and Public Diplomacy, (2008), p.4.
4. HANEŞ Nicolae, ANDREI Adriana, « CULTURE AS SOFT POWER IN INTERNATIONAL RELATIONS »,
5. International Conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION Vol. XXI No 1,( 2015), p.34.
6. Kiymet Yavuzaslan, Çetin Murat, « Soft Power Concept and Soft Power Indexes », Mehmet Huseyin Bilgin, Business Challenges in the Changing Economic, (turkey : Landscape, Vol. 2, 2016),p.4.
    A. Dahl Robert, “The Concept of Power,” Behavioral Science 2, no. 3 (December, 1957), p p. 201–205.
7. Karki Shweta, Dhungana Sarashree, « Soft Power in International Relations: Opportunities for Small
8. States like Nepal », Journal of International Affairs Vol. 3, (2020), pp.164-166.

9. Grix Jonathan, Brannagan Paul Michael, « Of Mechanisms and Myths: Conceptualizing States' 'Soft Power' Strategies through Sports Mega-Events », Diplomacy and Statecraft,V.27, I.2, (2016), p p .5-7.
10. L. Tammen Ronald and others, « Power Transition Theory », TRANSRESEARCH CONSORTIUM, (decembre 2011), p.p 4-7.
11. Naya Masatsugu, « Rise of Emerging Countries and Transformation of the International System », Japan Digital Library.(march 2011),p.4..
12. Nadvi Khalid , « "Rising Powers" and Labour and Environmental Standards », Oxford Development Studies, (May 2014), p.7.
13. D. Stephen Matthew, « Emerging Powers and Emerging Trends in Global Governance »,
14. Global Governance, V.23, N.3,( July-Sept. 2017),p 484.
15. HOPEWELL KRISTEN, « The BRICS—merely a fable? Emerging power alliances in global trade governance », International Affairs, V.93, N.6, (2017), p.1379.
16. United States, German Marshall Fund of the United States, Global Security Challenges Confronting Established and Emerging Powers, 2014, p.p 10-11.
17. Gratius Susanne, « The international arena and emerging powers: stabilising or destabilising
18. forces? », (may 2008),p p.4-7.
19. Kumar Rajan, « Russia's Foreign Policy: An Overview of 25 Years of Transition », International Studies, N.53, (july 2016), p.221.
20. Rauch Carsten, « Phases of Indian foreign policy since independence », Peace Research Institute Frankfurt, (2008), pp- 5-9.
21. M. Malone David, Chaturvedy Rajeev, « Impact of India's Economy on its Foreign Policy Since Independence », Asian Pacific Fondation of canada, (Novembre 2009), p p. 2-9.
22. Ganguly Rajat, « India's Military: Evolution, Modernisation and Transformation », India Quarterly A Journal of International Affairs, (September 2015), pp.188-190.
23. Das Debak, « Leveraging the Atom? Nuclear Weapons in Indian Foreign Policy », ORF ISSUE BRIEF ,No. 259, (SEPTEMBER 2018)p
24. Abul Hussain, « RELIGIONS IN INDIA », JETIR, V 8, I. 5 (May 2021), p.2.

25.Sunkad Smt Gayatri, « The population explosion problem in India-Causes, effects and solutions », Social science and Humanities Research Association, (decembre 2020), pp.5-9.
26.Dalmia Taru and M. Malone David, « Historical influences on India's foreign policy », International Journal, Vol. 67, No. 4, (Autumn 2012), pp. 1030-1040.
27.Datta-Ray Deep K., « India's Gandhian Foreign Policy », European Council on Foreign Relations, (2015),pp. 1-7.
28.Happymon Jacob, «PUTTING THE PERIPHERY AT THE CENTER: Indian States' Role in Foreign Policy », Carnegie Endowment for International Peace, (2016), pp. 13-14.
29.K. Ghori Karamatullah, « The Role of the US in 21 st Century Pakistan-India Relations », Pakistan Horizon, Vol. 67, No. 1, (January 2014), pp.24-28.
30.Noor Sanam, «Pakistan-India Relations and Terrorism », Pakistan Institute of International Affairs, Vol. 60, No. 2,( April 2007), pp.65-79.
31.Ahmed Shakeel, «Globalization Impacting Pakistan-India Relations », Pakistan Horizon, Vol. 67, No. 1, (January 2014), pp 62-65.
32.Hanif Melanie, « Indian Involvement in Afghanistan in the Context of the South Asian Security System », Journal of Strategic Security, Vol. 3, No. 2 (Summer 2010), pp. 16-17.
33.Constantino Zachary, «The India-Pakistan Rivalry in Afghanistan », US Institute of Peace, (2020), pp. 4-9.
34.Sharma Raghav, «Afghan Cauldron: Achieving India's Interests », Institute of Peace and Conflict Studies, (2008), pp. 1-3.
35.Kaura Vinay, «India-Afghanistan Relations in the Modi-Ghani Era », Indian Journal of Asian Affairs , Vol. 30, No. 1/2, (June-December 2017), pp. 32-39.
36.Singh Nirmala and Mamta, « INDIA-NEPAL ECONOMIC RELATIONS IN NEW MILLENNIUM: PROBLEMSAND PROSPECTS », The Indian Journal of Political Science, Vol. 72, No. 1 (Jan - March, 2011), pp. 274-276
37.Shukla Deeptima, « INDIA-NEPAL RELATIONS : PROBLEMS AND PROSPECTS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 67, No. 2 (APR.- JUNE, 2006), pp.355-358.

38. LEE LAVINA, « Myanmar's Transition to Democracy: New Opportunities or Obstacles for India? », Contemporary Southeast Asia , Vol. 36, No. 2 (August 2014), pp.291-295.
39. Rimli Basu, « RECONCILIATION AND REDEFINITION OF THE INDO-MYANMAR RELATIONS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 71, No. 2 (APR. - JUNE, 2010), pp 667-669
40. Sarkar Tuhina, « INDIA - BHUTAN RELATIONS », The Indian Journal of Political Science , Vol. 73, No. 2 (April - June 2012), p. 347.
41. Haran VP, « 3 Years of the Modi Government », Institute of Peace and Conflict Studies (2017),pp. 1-4.
42. Bisht Medha, «An Agenda for the New Government: Policy Options for India in Bhutan », Institute of Peace and Conflict Studies (2014), pp. 1-6.
43. H. CHOWDHURY MAHFUZUL, « Asymmetry in Indo-Bangladesh Relations », Asian Affairs: An American Review, Vol. 40, No. 2 (April-June 2013), pp.85-88.
44. DUTTA PIYALI, « INDIA-BANGLADESH RELATIONS: ISSUES, PROBLEMS AND RECENT
45. DEVELOPMENTS », Institute of Peace and Conflict Studies (2010), pp.1-2.
46. Harjani Manoj, « Drifting Apart? Indo-Lanka Relations Examined », Counter Terrorist Trends and Analyses , Vol. 5, No. 4 (April 2013), pp.1-5.
47. Tyagi Manisha, « COMMERCIAL RELATIONS BETWEEN NORTH INDIA AND SRI LANKA IN ANCIENT PERIOD: A STUDY », Proceedings of the Indian History Congress , Vol. 67, (2006-2007), p.107.
48. Sibal Kanwal, « Challenges and Prospects of India’s Strategic Partnership with Russia », Indian Foreign Affairs Journal, Vol. 11, No. 4, (October–December 2016), pp. 297-298.
49. Smith Jeff M., « CHINA-INDIA RELATIONS IN THE MODI-XI ERA TESTIMONY OF JEFF M. SMITH »,
50. US-CHINA ECONOMIC AND SECURITY REVIEW COMMISSION, (2016), p.1.
51. Madan Tanvi, « Managing China : Competition Engagement with Indian charateristics », Glbal China, pp. 1-3.

52.Scott David, « The rise of India:UK perspectives », International Affairs, I 93,V. 1, (2017),pp.165-166.
53.Bindra Sukhwant S., »DOMESTIC MILIEU OF INDIA AND FOREIGN POLICY MAKING PROCESS: A THEORETICAL PERSPECTIVE », The Indian Journal of Political Science Vol. 65, No. 2(April June, 2004),p.253.
54.KA Muthanna, « Military Diplomacy », Journal of Defence Studies, Vol 5. No 1. (January 2011), pp. 2-10.
55.MALIK ASHOK and MEDCALF RORY, « India's New World:: Civil Society in the Making of Foreign Policy », Lowy Institute for International Policy (2011), p.12.
56.Baru Sanjaya, » The Influence of Business and Media on Indian Foreign Policy », India Review, (2009), p. 12.
57.Chari P R, « Federalism and Foreign Policy: Dynamics of centre-state dissensions in India », Institute of Peace and Conflict Studies (2014), pp. 5-7.
58.Khan Raphaëlle and Köllner Patrick, «Foreign Policy Think Tanks in India: New Actors, Divergent Profiles », German Institute of Global and Area Studies (GIGA) (2018), pp. 2-6.
59.Ahmed Jesmine, « THE RELEVANCE OF GUJRAL DOCTRINE UNDER NDA GOVERNMENT: AN ANALYSIS », UGC Journal, No. 45489, V.7, I.1,(May 2021), pp. 228-230
60.Hall Ian, « Is a 'Modi doctrine' emerging in Indian foreign policy? », Australian Journal Of International Affairs, ·( February 2015), pp. 2-3.
61.Varkey Thomas, « Peaceful Co-existence in Multi-religious India through Interreligious Dialogue: The Mode of being the Church in India today with Special Reference to 'Dialogue of Life' », Sophia University Junior College Division Faculty Journal, (2017), pp. 18.20.
62.Guha Sumit, « Cultural and Religious Pluralism in India and the US », Economic and Political Weekly, Vol. 32, No. 44/45 (Nov. 8-14, 1997), pp. 2851-2853.
63.Banu Zenab, » RELIGION IN INDIAN POLITICS Need to be Value Oriented, Not Power Oriented », The Indian Journal of Political Science , Vol. 70, No. 3 (JULY - SEPT., 2009), p.706.
64.K. Rajhans Sanjay, « The Multitudes of the Invisibles and the Revitalization of the Indian Democratic Space », Springer International Publishing, (2017), pp. 67-69.

65. Vaishnav Milan, «UNDERSTANDING THE INDIAN VOTER » , Carnegie Endowment for International Peace, (2015), pp. 1-3.
66. R. Nelson Michelle and Deshpande Sameer, « The Prevalence of and Consumer Response to Foreign and Domestic Brand Placement inBollywood Movies », Journal of Advertising, Vol. 42, No. 1, (January-March 2013)
67. Kolluri Satish and Tse-Hei Lee Joseph, « Hong Kong and Bollywood in the Global Soft Power Contest », Indian Journal of Asian Affairs, (2016), pp. 104-105.
68. Rahman Harisur, « Bollywood Is Bangladeshi! », Asian Ethnology, Vol. 79, No. 2, (2020), pp. 281-282.
69. Shah Snehal, «  Ayurveda: The Conventional Indian Medicine System and its Global practice », International Journal of Innovative Science and Technology, (2019), p. 13.
70. Srinivasan Pavithra, « How Ayurveda Represents The Perfect Way For India To Establish Itself as a Global Center For Health », in https://bit.ly/3HDnq79, (14/01/2022).
71. Prakash Jyoti & Bir Singh Karan, « TASTING TOURISM: A NEW PHASE TOWARDS EXPERIENCING INDIAN CUISINE AFTER THE PANDEMIC », Anais Bras. de Est. Tur./ ABET, Juiz de Fora (Brasil), v.11, (Janury./ December  2021), pp. 2-3.
72. Rahman Hafijur , » Soft Power in Indian Foreign Policy »,  Contemporary World Policy, Politics and International Relations, (21 February 2018), pp. 244-245.
73. S. Wu Irene, « Measuring Soft Power »,  Wilson Center, ( April 2020), p. 1.
74. Macclory Jonathan, « Soft Power 30 Global Ranking of Soft Power on 2019 », Portland, USC Cente on Public Diplomacy, (2019), pp. 11-35.
75. Yun Seong-Hun, « An Overdue Critical Look at Soft Power Measurement: The Construct Validity of the Soft Power 30 in Focus », JOURNAL OF INTERNATIONAL AND AREA STUDIES, V. 25, N. 2, (2018), pp.9-13.
76. Nelson Joshua, « Oil, Hard Power and U.S. Hegemony », Political Review, V.11, N. 2, (2015), p.1.
77. Joseph S. Nye, Jr., « Get Smart: Combining Hard and Soft Power », Foreign Affairs, Vol. 88, No. 4 (July/August 2009), p. 160.

78. Snow Nancy, « Public Diplomacy », International Studies Association and Oxford University Press USA, (july 2020), p.3.
79. Nye, Jr Joseph S.., « Public Diplomacy and Soft Power », The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, (Mar., 2008), p. 95.
80. De Martino Mario, « Soft Power: theoretical framework and political foundations », Przegląd Europejski, · (December 2020), pp 2-4.
81. Barber James, « The New South Africa's Foreign Policy: Principles and Practice », International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) , Vol. 81, No. 5 (Oct., 2005), p.1079.
82. De Oliveira Marcos Aurelio Guedes, «Key Issues on the Brazilian Foreign Policy », Comentario Internacional, N.3, (2013), p.49.
83. Young &Ernst, « Rapid-growth markets soft power index », (spring 2012), pp. 7-9.
84. Haigh David, « Global Soft Power Index 2021 », Brand Finance, (2021), pp.16-25.
85. Chan Kai L., » Power Language Index », Distinguished Fellow, INSEAD, (2016), p.3
86. Lee Yoonseock and Lee Young-Hwan, « University Start-Ups: The Relationship between Faculty Start-Ups and Student Start-Ups », Sustainability, (2020) p.1.
87. Kar Suparna, « Locating Bengaluru as India's Silicon Valley », Journal of Social Sciences, (April 2016), p.50.
88. M Haghirian. & Gil P Robles., "Soft Power and the 2022 World Cup in Qatar: Learning from Experiences of Past Mega-Sporting Event Hosts", Tajseer, Volume 3, Issue 2, (2021), Special issue on "Culture as a Tool of Soft Power", p.174.
89. Agarwal, R. "Hinduism". In Athyal, J.M (ed). Religions in Southeast Asia: An Encyclopedia of Faiths and Cultures. ABC-CLIO, (2015), p.2.

**-These**

1. Yang Jiangyun, Analyzing the Effects of International Tourism on Soft Power, Master of Arts in International Relations, University of San Diego : Political Science, 2019.

**-Internet Resources**

1. Trunkos Judit, WHAT IS SOFT POWER CAPABILITY AND HOW DOES IT IMPACT FOREIGN POLICY? , in https://bit.ly/35y6ulj
2. Tutorials point, Geography, in https://bit.ly/3tpcq8w.
3. Sikri Rajiv, India's Foreign Policy - Determinants, Issues and Challenges, in https://bit.ly/35njmen.
4. Force comparition, Millitary Watch Magazine, in https://bit.ly/35AWKqs.
5. World Bank, Population Total India, in https://bit.ly/3nxGAUW.
6. Johnson Donald, « India-Pakistan Relations: A 50-Year History, in https://asiasociety.org/education/india-pakistan-relations-50-year-history.
7. U S Indian relation 1947-2020, in https://www.cfr.org/timeline/us-india-relations.
8. Brief on India-U.S. Relations, in https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India_US_brief.pdf.
9. General Roychowdhury Shankar, » The Role of Armed Forces in India's Foreign Policy », in https://bit.ly/37XWToV.
10. Shanoob, « National Security Council and Foreign Policy », in https://bit.ly/36PbAKD.
11. YADAV PRATEEK , « India's real soft power is commitment to democracy, and 'andolanjeevis' are integral to it », in https://bit.ly/37TFFZO.
12. Boudet-Brugal Alexandra, « Hard Power », in https://bit.ly/3JJySQH.
13. La Toupie, « Hard Power », in https://www.toupie.org/Dictionnaire/Hard_power.htm, (10/07/2021).
14. Country Profile, Foreign Policy of Russain Federation, in https://bit.ly/3JMR5wv.
15. Disability Rights Education & Defense Fund, Brazil – Constitution, in https://bit.ly/3JKgfvT.
16. Ernst & Young, Official Web site company, in https://go.ey.com/3CqLb1q.
17. Individuals using the Internet (% of population) – India, World Banc, in https://bit.ly/3Np7gSY.
18. Freedom House, Countries and Territories, in https://bit.ly/3qEutH7.
19. Index of Economic Freedom 2022, Heritage, in https://herit.ag/3Dga2Fw.

20.Human Development Report, United Nation Development Programme, in https://bit.ly/3DjIv6e.
21.Contribution of Uniformed Personnel to UN by Country and Personnel Type, United Ntion Peacekeeping, in https://bit.ly/3IKoMh9.
22.Global Diplomacy Index 2019 Country Ranking, Low Institute, in https://bit.ly/3tFa32C.
23.Overnight (tourists) Total Arrivals, World Tourists Organisation, in https://bit.ly/3Nt3OGQ.
24.Air company Ranking, Sky Trax, in https://bit.ly/3iGy5E6.
25.Movie Poduction Country, The Numbers, in https://bit.ly/3LkOnyQ.
26.Global Music Report 2021, International Federation of the Phonographic Industry, in https://bit.ly/3uByM7n.
27.Best Tradional Food in the World, Tasteatlas Awards 2021, in https://bit.ly/3uw4rqv.
28.Global 2000 List by The Centre for World University Rankings, The Center for World University Rankings, in https://bit.ly/3iD9P5K.
29.Scientific and technical journal articles – India, World Banc, in https://bit.ly/3NsUy5O.
30. James G. McGann, 2020 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, in https://bit.ly/3LedDXe.
31.Patent Application, Residents-India, World Banc, in https://bit.ly/3tJlma1.
32.Most Influential People 2021, Time 100, in https://bit.ly/3qG2Jlo.
33.Cost of business start-up procedures (% of GNI per capita) – India, World Banc, in https://bit.ly/36OsuZG.
34. Global Flow of Tertiary-Level Student, UNESCO, in https://bit.ly/36vViGB.
35.Narendra Modi , Official Facebook Page, in https://www.facebook.com/narendramodi/.
36.IDI 2017 Rank, United Nation ICT Developement Index 2017, in https://bit.ly/3qGVXf5.
37.Internation Tourism Number of Arrivals-India, World Banc, in https://bit.ly/3IKIHfV.
38.Foreign Direct Investment Net Inflows (BOP current us )- India, World Banc, in https://bit.ly/3NuCxnM.
39.2021 Worldwide Box Office, Box Office Mojo, in https://bit.ly/3DgYq4X.

40. Universal Declaration of Human Rights, United Nation Organization, in https://bit.ly/3uAkDHd.
41. Global Multidimensional Poverty Index 2021, United Nation Organization, in https://bit.ly/3tHqv2b.
42. Barrack Obama, facebook, in https://www.facebook.com/barackobama
43. Corruption perceptions Index, Transparency International , in https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/ind.
44. The art news paper, musium Ranking, in https://www.theartnewspaper.com/keywords/art-market.
45. Nimdizi, Ranking og Top 100 LSPS, in https://www.nimdzi.com/nimdzi-100-top-lsp/#the-nimdzi-100-ranking.

**ثالثا: اللغة الفرنسية**

**-Documents Officiels**

1. République Française, Ministère de l économie et finance français, « Le rôle des grands pays émergents dans l’industrie mondiale, 1995-2005 », statistique industriel, N 103, (février 1999), p.2.
2. Union Européenne, parlement européen, RAPPORT sur la politique étrangère de l'UE à l'égard des pays BRICS et autres puissances émergentes: objectifs et stratégies,(2011/2111(INI)), 10/01/2012, p.7.

**-article**

1. Laruelle Marlène, « Soft power russe : sources, cibles et canaux d’influence », Russie.Nei.Visions, n° 122, Ifri, (avril 2021), p.6.
2. Mattei Dogane, " la légitimité politique : Nouveauté des Critères Anachronisme des Théorie Classique " Revue Internationale Des Sciences Sociale, n 196 ,2010.
3. Huault Isabelle, Leca Bernard, « POUVOIR : UNE ANALYSE PAR LES INSTITUTIONS », « Revue française de gestion », n° 193,(mars 2009), p.135.
4. Mbaloula Marcel, « LA PROBLEMATIQUE DE L'EMERGENCE ECONOMIQUE DES PAYS EN VOIE DE DEVELOPPEMENT », Revue Congolaise de Gestion, N.14, (février 2011), p.110.
5. Lafargue François, « Des économies émergentes aux puissances émergentes », Questions internationales, N.51, (septembre-octobre 2011), p.p 102-104.

6. NICET-CHENAF Dalila, « Les pays émergents ne sont- ils que des performeurs ? », papiers de
7. R. S. Milani Carlos, « LES PAYS ÉMERGENTS DANS L'ACTUEL ORDRE MONDIAL :
8. CHANGEMENTS ET LÉGITIMITÉ POLITIQUE », Revue internationale et stratégique, N.82, 2011, p.p 58.59.
9. Duclos Michel, LES PUISSANCES ÉMERGENTES ET LA POLITIQUE MONDIALE, Commentaire, N.143, (2015), p p.25-26.
10. Racine Jean-Luc, « Y A-T-IL UNE GÉOPOLITIQUE DU NATIONALISME HINDOU ? », La Découverte, N° 173,(2019),pp.7-12.
11. Blarel Nicolas, «L'INDE PEUT-ELLE DEVENIR UNE GRANDE PUISSANCE ? », Institut
12. français des relations internationales, (2018), pp75-77

**-Théses**

1. Pozzar Marie-Héléne, Évaluer une Stratégie de Soft Power: le cas de la promotion du Mandarin Standard en Thailande, Mémoire de Maitrise, Université DU Québec À Montréal : science politique, 2012.

**-site internet**

1. Picciau Kevin, « Culture et soft power », dans https://bit.ly/3hlIW5K.
2. Les critères de sélection, UNESCO, dans https://whc.unesco.org/fr/criteres/.

# فهرس المحتويات